تاريخ كوردستان

سپيريز

مدير عام
و رئيس التحرير
مؤيد طيب

العنوان
مؤسسة سبيريز للطباعة والنشر
اقليم كردستان العراق - دهوك
حي مازي - شارع ئاشتي

www.spirez.org
www.spirezpage.net

دار سبيريز للطباعة والنشر
دهوك

- **تسلسل الاصدار:** (٣٥٤)
- **عنوان الكتاب:** تاريخ كوردستان
- **تأليف:** م. س. لازاريف وآخرون
- **ترجمة عن الروسية:** د. عبدى حاجي
- **تنضيد وتصميم:** شڤان احمد طيب
- **الغلاف:** بيار جميل
- **الاشراف الطباعي:** شێروان احمد طيب
- **الطبعة:** الثانية
- **عدد النسخ:** (١٠٠٠) نسخة
- **رقم الايداع: في مكتبة البدرخانيين في دهوك (٢٧١٨) لسنة ٢٠١١**
- **مطبعة حجي هاشم / أربيل**

SPIREZ PRESS & PUBLISHER
DUHOK

تاريخ كوردستان

المؤلفون الذين شاركوا في وضع هذا الكتاب:
م. س. لازاريف

م. أ. حصرتيان
شاكرو محوي
ي. ي. فاسيليفا
أولغاجيغالينا

ترجمة عن الروسية
د. عبدى حاجي

الطبعة الثانية

سپيرێز
2011

كلمة شكر

نضع بين يدي القارئ كتاب "تاريخ كوردستان" لمجموعة من الباحثين الروس والكورد مثل م. س. لازاريف، و ي. ڤاسيليفنا وشاكرو محوي وغيرهم.

لقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٩ باللغة الروسية، ويستعرض مرحلة طويلة من التاريخ الكوردي يمتد ١٣ قرناً، أي منذ القرن السابع الميلادي وحتى نهاية القرن العشرين. وينصب اهتمام المؤلفين على المراحل المفصلية فيه.

وهنا أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور زرار توفيق الاستاذ في قسم التاريخ بكلية الآداب- جامعة دهوك على تحمله مشقة قراءة مخطوطة الترجمة وابداء ملاحظاته حولها ولاسيما في ما يتعلق بأسماء المواقع الجغرافية وأسماء الاعلام وغيرها وتشجيعه على التعجيل بنشرها. كما أتقدم بخالص شكري وامتناني العميق للدكتور ناظم يونس عثمان عميد كلية القانون، الذي قرأ الجزء الأكبر من المخطوطة مبدياً ملاحظاته حول جوانب عديدة.

وختاماً اشكر جميع العاملين في دار النشر "سپيرێز" للطباعة والنشر على أخراجها الكتاب في حلته الأنيقة هذه.

وطالما أن الجهد الذي بذلته في ترجمة هذا الكتاب، قد لايخلو من النواقص والاخطاء والهفوات هنا وهناك، فإنني حريص على تقديم اعتذاري المسبق للقارئ الكريم.

د. عبدي حاجي

كلمة المؤلفين

يتناول هذا الكتاب تاريخ كوردستان، الوطن التاريخي للكورد، الذين يعدون من أقدم الاقوام في اسيا الغربية وطن اقامتهم الدائمة. والاطار الزمني لهذا الدراسة يبدأ منذ عصر الغزوات العربية، عندما تشكل الشعب الكوردي بصورة نهائية وحتى ايامنا هذه. لقد شارك الكورد في معظم الاحداث الكبيرة التي جرت في المنطقة، وساهموا بقسط ملحوظ في الحضارة المحلية والعالمية. والشعب الكوردي، الذي يبلغ تعداده ٣٠ مليوناً، يناضل بكل ما أوتي من قوة في سبيل نيل حقوقه المشروعة في حق تقرير المصير، اما المسألة الكوردية فهي احدى أكثر المسائل حيوية في الحياة الدولية المعاصرة.

لقد كانت الحركات التحررية التي ظهرت خلال التاريخ الكوردي ككل في مركز اهتمام المؤلفين. وتم وضع هذه المونوغرافيا على اساس المصادر الاولية والمراجع التي لم تدرس وبعد واستخدام الاعمال المنشورة للباحثين والكوردولوجيين.

المحتويات

الفصل الثاني

كوردستان في عداد الامبراطورية العثمانية وايران

(القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر)

الباب الثاني

اليقظة القومية

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الباب الثالث

التاريخ المعاصر

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

مدخل

الشعب الكوردي، هو احد الشعوب القلائل سواء في اسيا الغربية ام في العالم بأسره، الذي حافظ على سيمائه الإثنية اجمالاً منذ القدم وحتى يومنا هذا. وإذا بدأنا بما وردت من ملاحظات اولية عن الكورد وأسلافهم الاقربين، والتي أقرها العلم، نجد ان حياتهم التاريخية تربو على ٢٥٠٠ عام. فالشعب الكوردي تكوَّن كعنصر منذ ما يقارب من ١٥٠٠ عام مضى. وهذا مالايمكن قوله عن أي شعب من الشعوب الاوروبية المعاصرة، وعن شعوب كثيرة في أسيا وأفريقيا ايضاً. أضف الى ذلك ان التكوين الاولي للشعب الكوردي وماتلا ذلك من اتحاده في أمة- اصل العرق. قد حدث على تلك الارض الواقعة حالياً في كوردستان المعاصرة. وبهذا الشكل يمكن عدّ الكورد وبحق أمة أصيلة في منطقة الشرق الاوسط (مثلهم قلة فيها)، تلك هي السمة الاولى والرئيسية للتاريخ الكوردي.

والسمة الهامة الاخرى هي أن الصيرورة الاتنوقومية عند الكورد مازالت متواصلة بصرف النظر عن طولها، فالامة الكوردية ليست متحدة بما فيه الكفاية حتى الان ويتميز تطور العنصر الاقتصادي-الاجتماعي للصيرورة الاثنية عند الكورد بوتائر متدنية، ويحمل جراء ذلك سمات تطور ضعيف واضحة وبالية وتظل تقليدية الى حد كبير.

وفي مايتعلق بالجانب السياسي للصيرورة الاتنوقومية لدى الكورد، فانها جرت دائماً في ظروف سيئة للغاية. ولم يكن عبثاً حينما راح الأكاديمي ن. يا. مار، الذي كان عالماً روسياً ضليعاً وباحثاً في شؤون الكورد والقفقاس، يصف الكورد بـ "أرباء التاريخ". والعقبات التي اعترضت سبيل الوحدة السياسية للعنصر الكوردي وإقامة دولة كوردية مركزية و كوردستان مستقلة وموحدة هي الحروب الكثيرة والغزوات المدمرة وأعمال القمع الدموي ضد الثورات الكوردية، وما رافقتها من إبادة جماعية للكورد وتهجيرهم من ديارهم الاصلية، والمؤدية الى تقسيمات كثيرة لأراضي كوردستان الاثنية وإعادة تقسيمها، وهذا

ما ترك بدوره تأثيراً سلبياً طال امده على الصعيد الاثنو-ثقافي وعلى صعيد القاعدة الاقتصادية- الاجتماعية للشعب الكوردي. ذلكم هو السبب العام لتلك الوتائر البطيئة للصيرورة الاتنوقومية لدى الكورد، والمؤدية الى تخلفهم الملحوظ عن الشعوب الاخرى في آسيا الغربية، هذه الشعوب التي شكلت دولاً لها، ناهيك الحديث عن شعوب الدول المتطورة جداً في مناطق اخرى من العالم. وكانت نتيجة هذا الجمع الفريد من نوعه لظروف غير مواتية هي ان الكورد الآن، الذين لهم سمات قومية هي في غاية الوضوح وثقافة متميزة هي في غاية الثراء، ظلوا أكثر الأعراق على الارض من حيث عددهم (مايقارب من ٣٠ مليون نسمة) محرومين من حق تقرير المصير عملياً وقانونياً وليست لهم دولتهم. وهذا ما يكبح، بدوره، جماح تطورهم القومي وتأتي الاهمية المعرفية الضرورية للتاريخ الكوردي من أكثر الخصائص المتميزة والمذكورة آنفاً، لأجل دراسة العملية التاريخية العالمية برمتها ورغم ما للتجربة التاريخية لدى الكورد من فرادة فهي ثمينة ايضاً لشعوب كثيرة أخرى، إذ انها تساعدها على ادراك ماضيها واستخلاص الدروس لأجل المستقبل.

وتاريخ الشعب الكوردي هو تاريخ المسألة الكوردية في آن معاً. يتفق الباحثون على أن مفهوم "المسألة الكوردية" ومصطلحها قد ظهرا منذ عهد قريب نسبياً، وعلى نحو أدق عندما قامت دول الحلفاء الكبرى بتقسيم الامبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الاولى (في أثناء الاعداد لمعاهدة سيفر السلمية عام ١٩٢٠، التي بقيت حبراً على ورق). ثم راحوا يتحدثون عن المسألة الكوردية عند كل ظهور جديد للحركة الكوردية الوطنية التحررية. وعلى هذا النحو كانت مفاهيم مثل مفهوم "تاريخ الكورد" و "المسألة الكوردية" الشطر الأعظم من القرن العشرين هي مفاهيم مماثلة ومتبادلة، لان هذه الحركة كانت تشكل المضمون الرئيس للصيرورة التاريخية لدى الكورد ولها الأولية لدى الشعب الكوردي بأسره.

غير ان المسألة الكوردية هي في واقع الأمر أكثر قدماً. فهي نشأت موضوعياً كمقولة تاريخية، تحتاج الى جواب محدد أي الى حل، في العصر الوسيط عندما اعلنت الامارات الكوردية التي ظهرت وللمرة الاولى على مسرح الشرق الاوسط، عن حقها في كيان له سيادته. ومنذ ذلك الحين أصبحت المسألة الكوردية عاملاً دائماً في الحياة السياسية لتلك

الدول الواقعة في آسيا الغربية التي يعيش الكورد فيها. ومع مرور الوقت لعبت المسألة الكرودية دوراً مختلفاً، تحت تأثير الأحداث العاصفة الجارية في المنطقة، إذ تغير مضمونها وبرزت جوانبها المختلفة في المقام الاول لكن نضال الشعب الكوردي في سبيل الحرية والاستقلال كان محورها دائماً.

إذن تتسم دراسة التاريخ الكوردي بأهمية سياسية بالغة للشعب الكوردي بالدرجة الأولى، الذي يقف أمام ضرورة حياتية لا مناص منها لحل مهمته الوطنية الرئيسية ألا وهي إقامة كوردستان مستقلة وديمقراطية، ويستمد من ماضيه الدروس اللازمة لبلوغ هذا الهدف المقدس. غير أن هذا مالا يحتاج إليه الكورد وحدهم.

لقد مضت حياة الشعب الكوردي التاريخية في جوار مباشر واتحاد وثيق مع شعوب آسيا الغربية الأخرى، التي انقرضت شعوب كثيرة منها واختفت من على مسرح الشرق الأوسط أثر القضاء عليها في اثناء حروب وغزوات عديدة، او أنها انصهرت في بوتقة الشعوب القادمة في وقت متأخر. اما الأخرى، شأنها شأن الكورد، فقد توحدت في أمم معاصرة في صيرورة التطور التاريخي فقد شكلت أكثريتها دولاً ذات سيادة خلال عملية التحرر من الاستعمار.

تقع كوردستان ضمن حدود تركيا، وايران، والعراق وسوريا المعاصرة، حيث يؤلف الكورد في أجزاء معينة من هذه الدول أكثرية السكان المطلقة أو الغالبية. ويرتبط تاريخ كوردستان بتاريخ الدول الآنفة الذكر ارتباطاً وثيقاً. وفضلاً عن ذلك يعيش عدد كبير من الكورد خارج أراضي كوردستان الاثنية (في شمال- شرق إيران، وفي ماوراء القفقاس، وفي آسيا الوسطى، وفي عدد من دول المشرق العربي، وعلى شكل جاليات في الغرب). وقصارى القول يشكل تاريخ الكورد جزءاً لا يتجزأ من تايخ شعوب آسيا الغربية (الشرقين الأوسط والأدنى) ومن تاريخ شعوب ماوراء القفقاس أيضاً، وفي الوقت ذاته فإن تاريخ شعوب هذه المنطقة وبلدانها لاينفصل عن تاريخ الكورد وكوردستان. ولهذا السبب فإن دراسة التاريخ الكوردي امر لابد منه لمعرفة الصيرورة التاريخية المتكاملة برمتها في هذا الجزء من القارة الآسيوية العظيمة. ومن الطبيعي ان عناصر كثيرة هامة في التاريخ الكوردي وحبكاته ملازمة للشعب الكوردي والمجتمع الكوردي وتميزها عن غيره وتكتسي أهمية مستقلة ولها قيمة ثقافية- تاريخية.

وبهذا الشكل تحظى دراسة تاريخ الكورد و كوردستان باهتمام كبير من وجهة نظر تطبيقية (سياسية على الأكثر) ومعرفية. وينبغي الحديث عن هذه الأخيرة بشكل خاص. لقد حظيت دراسة التاريخ الكوردي باهتمام أقل مقارنةً مع دراسة تاريخ شعوب كبيرة أخرى في آسيا الغربية وتجد فيه فراغات كثيرة، ويحتاج الى معالجة علمية عميقة وشاملة في جوانب كثيرة بدءاً من المراحل المبكرة لنشوء الكورد وحتى أيامنا. وسبب هذا التأخير واضح للعيان، ففي ظل غياب دولة كوردية لم تكن لدى الكورد الظروف المناسبة لتطور ثقافتهم تطوراً ناجحاً ومستقلاً، بما في ذلك تطور المعارف العلمية وتاريخهم. لقد عرقلت الأوساط الحاكمة في الدول، التي تقتسم كوردستان، تطور دراسة التاريخ الكوردي وعن قصد خدمة لمصالح الأمم السائدة، أو أنها شجعت عملية تزوير التاريخ الكوردي، بحيث انها ذهبت الى حد نفيه صراحةً وبالتالي عدم الاعتراف بهوية الكورد كأمة. ومن المفارقة أن أكثرية الأعمال المهمة حول تاريخ الكورد وكوردستان قد ظهرت خارج حدود الدول التي يعيش الكورد فيها، وفيما مضى في روسيا بصورة اساسية وفي الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفي الغرب حاليا (مع ان مؤلفي اكثر هذه الأعمال كانوا من الكورد).

لقد حان الوقت للشروع في دراسة تاريخ الكورد و كوردستان دراسة منتظمة ووضع دراسات اساسية و شاملة حول هذه القضية الاستشراقية التي تخلفت كثيراً عن ركب الدراسات العلمية الرصينة. وهذا ما تتطلبه مصالح الحركة الكوردية الوطنية التحررية العامة التي تحتاج الى براهين علمية عميقة لحق الكورد في تقرير المصير هذا الحق الذي لاريب فيه لأمة أصيلة وقديمة تعيش على أرضها الوطنية، وأبدعت ثقافةً غنية و أصيلة، كما أن ذلك يتطلب اهتمام العلم الاستشراقي الذي يعد الكوردولوجيا جزءاً هاماً لايتجزأ منه. ولايمكن بلوغ هذا الهدف إلا بجهود مشتركة يبذلها علماء ينتمون الى قوميات وبلدان مختلفة.

ومما لاشك فيه ان عملاً كهذا يحتاج الى مزيد من الوقت، لكن لابد من الشروع فيه حالاً. وينبغي وضع نظرية عامة للتاريخ الكوردي تشمل ٢٥٠٠ عاماً من التاريخ الكوردي وتصنيفه الى مراحل، وابراز الأساسية منها وفق تسلسل زمني، وإعطاء تقويم موضوعي للأحداث الهامة والمصيرية، وتوصيف الشخصيات الأكثر بروزاً فيها، ومن الطبيعي ان ذلك يحتاج الى إدخال مادة واقعية جديدة في التداول العلمي، التي مازالت مضمرة أو مستترة في المصادر والمراجع التي لم تدرس بعد ولم يتم الكشف عنها.

يمثل هذا البحث محاولةً هي الاولى من نوعها في وضع دراسة شاملة حول تاريخ الكورد وكوردستان، تشمل حقبة تاريخية طويلة تمتد خلال مرحلة إنهاء تكوين الشعب الكوردي (منتصف الألف الأول بعد الميلاد) وحتى ايامنا هذه. ولا توجد دراسات من هذا القبيل في الكوردولوجيا الروسية ولا في الكوردولوجيا الاجنبية الكوردية منها أم الغربية، ولم تكن سوى وصفاً لسجل أحداث متزامنة لتاريخ السلالات الكوردية الحاكمة،أو عروضاً مختصرة لتاريخ كوردستان السياسي والعسكري والمرتبطة بالثورات الكوردية التحررية. لقد وضع مؤلفو هذا الكتاب نصب اعينهم مهاماً كبيرةً، فهم يحاولون عرض مجموعة من الوقائع الأساسية على حكم القارئ هذه الوقائع المنسوبة الى تاريخ الشعب الكوردي الطويل، والمتضمنة نظرية هذا التاريخ المتكاملة. ويستند الباحثون في أثناء ذلك وبصورة اساسية على منجزات الكوردولوجيا الروسية والسوفياتية، التي كانت لها قصب السبق في الكوردولوجيا العالمية حتى الفترة الاخيرة، كما تتم الاستفادة من تلك النتائج التي جمعها العلماء في الدول الاجنبية حول الكورد.

ويدرك المؤلفون ادراكاً جيداً أن من العسير انجاز هذه المهمة كاملة، ومما يعترض سبيلهم في هذا الشأن هو المستوى المتدني العام التي تعاني منها الدراسات التاريخية حول الكورد وكوردستان، وغياب تقاليد راسخة في تسليط الضوء على المسار الرئيسي للتاريخ الكوردي وجوانبه المفصلية، وكذلك وجود نقص في المراجع والمصادر وضعفها. ولهذا السبب لم يتم التوصل الى الوحدة في مقاربة المؤلف لعرض مراحل مختلفة من التاريخ الكوردي. وترتب علينا الانطلاق من المادة المتوفرة لدينا ومستوى دراسة هذه القضية او تلك.

واكثر المصاعب التي تعترض سبيل الباحث هو دراسة المراحل المبكرة من التاريخ الكوردي، لكونها لم تدرس من جانب المستشرقين دراسةً وافية. وما نقصد به هنا هو الحقبة التي امتدت طيلة الف عام (من القرنين السادس والخامس قبل الميلاد وحتى القرن السادس الميلادي) وهي حقبة نشوء الكورد، عندما جرت عملية تكوين او تشكل الشعب الكوردي في فضاء كوردستان الحالية. ولايوجد رأي ثابت يعتمد عليه علمياً حول مسائل مفصلية كثيرة في هذه العملية والسبب الرئيسي هو النقص الشديد في المصادر الموثوقة ولاسيما المكتوبة منها وماحصل عليه الأركيولوجيون من مصادر معروفة للثقافة المادية هي قليلة العدد أولاً، وتسمح، عادةً، بتقديم تفسيرات مختلفة. مراراً ما تكون متناقضة هذا ثانيا، كما ان المصادر غير المباشرة (اللغوية والاتنوغرافية وسواها) متعددة الصيغ وأحياناً ما ينقصها البرهان.

وتضاف الى هذه الاسباب الموضوعية اسباب أخرى ذاتية وسياسية على الارجح، والتي تزيد من صعوبة رسم لوحة صادقة حول أصل الكورد وتاريخهم القديم، وتتجلى على نحو أكثر وضوحاً بين الباحثين الذين ينتمون الى الامم السائدة التي تقتسم كوردستان، وكذلك بين عدد من المؤرخين الكورد أيضاً. ويقع الفريق الاول تحت ضغط النزعة الشوفينية الرامية الى نفي او انكار اصالة الكورد العريقة والتي غايتها النهائية رفض الاعتراف بالكورد كأمة قائمة بذاتها، في حين ينطلق الفريق الثاني من نوازع وطنية مفهومة حاليا وهي الميل نحو البحث عن جذور "الكوردية" في عصر موغل في القدم، بحيث لاتوجد حوله أية معلومات صحيحة بصفة عامة، وفي كلتا الحالتين يتم تشويه الصورة الحقيقية، والأهم أنها صوة مقنعة علمياً ومنطقياً.

وعلى هذا النحو لاأظن أن يكون مفيدا إجراء عرض منظم لتاريخ الكورد وكوردستان في ظل الحالة الراهنة للكوردولوجيا، من "بداياته"، عندما أخذ يتكون الشعب الكوردي، ويكفي ان نحيل كل من يهتم بهذه المسألة الى الدراسات الاساسية والرصينة لباحثين معروفين، حيث طرحت فيها جميع القضايا السجالية على بساط البحث.[1] ويمكن هنا ان نقتصر على عدد من التقارير التي تم البرهان على علميتها وحظيت باعتراف الجميع.

نشأ اصل الكورد في أقدم مركز للحضارة العالمية في حوض المجرى العليا والسفلى لأكبر نهرين في آسيا الغربية هما: دجلة والفرات وروافدهما الشرقية وفي المناطق المحاطة بسلاسل جبلية وتؤلف بحيرتا وان وأورمية أكبر البحيرات في المنطقة، الحدود الشمالية للفضاء الذي تكون فيه الشعب الكوردي، وأثرت الجغرافيا الفيزيائية، والعامل الجغرافي السطحي تأثيراً كبيراً على العمليات الاثنية لدى الكورد ولاسيما في المراحل المبكرة من نشوئه. لقد أدت تضاريس البلاد الجبلية إلى صعوبة الاتصالات بين المجموعات المختلفة المكونة للشعب الكوردي من جهة، وأصبحت حصناً وملاذاً طبيعيا لسكان البلاد خلال الحروب والغزوات الكثيرة عليها من جهة أخرى. ويعود لها الفضل الكبير في صد ومنع ما واجهه الكورد من حملات الإبادة الجماعية والانصهار، اللذين كان خطرهما يخيمان عليهم دائماً. كما انها حددت مسبقاً ماقام به الكورد من نشاط اقتصادي تقليدي وهو تربية الماشية كالأغنام والماعز في المراعي الجبلية الخصبة، وثمة صلة مباشرة بين ماتتميز به كوردستان من سمات طبيعية وبين النظام القبلي العشائري، الذي ضرب جذوره في أعماق المجتمع الكوردي، ولاتزال رواسبه باقية حتى الآن (العزلة النسبية لمجموعات كوردية معينة عن بعضها

البعض، والظروف السيئة للقيام باعمال الزراعة التي لها مردود كبير وصعوبات وسائل اتصال ثابتة وغيرها). واستطاعت الاسرة- العشيرة ان تحافظ على نفسها في هذه الظروف بوصفها هيئة اجتماعية مكتفية بذاتها.

والمنشأ الاصلي للشعب الكوردي واقعة أقرها الجميع وتم البرهان عليها علمياً. يقع الموطن الأول الذي نشأ فيه أصل الكورد في ميسوبوتاميا الشمالية في مركز كوردستان المعاصرة. ويخدم الموطن الاصلي بحد ذاته حجة هامة لصالح اثنية الكورد وتماثلهم كأمة مستقلة قائمة بذاتها في أسرة شعوب العالم المعاصر (يواصل الشوفينيون في البلدان التي يقطنها الكورد نفي هذه الحقيقة التي لامراء فيها، وعلى ايه حال فما لاشك فيه هو ان للكورد الحق في حياة حرة ومستقلة في وطنهم التاريخي المهد الأصلي للشعب.

ومما قيل لايعني، بالطبع، ان ارض كوردستان الاثنية كانت محدودة ومرسومة منذ البداية وتنطبق مع الاحداثيات الجغرافية المعاصرة. فلم يجر الحديث الا عن الموطن الاول للصيرورة الاثنية. فكوردستان الواقعة في قلب آسيا الغربية، يشكل الكورد على أرضها الأكثرية المطلقة أو النسبية قد غيرت من حدودها الاثنية طيلة الوقت (الشرطية للغاية) تحت تأثير الاحداث التاريخية العاصفة وما واكبتها من نزوحات ديموغرافية كبيرة. ولهذا السبب فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أو وضع مخطط لصورة كوردستان القديمة وفي العصور الوسطى على حدٍ سواء.

كما انه ليس بالأمر اليسير تحديد الحقبة الزمنية التي ابتدأ فيها تشكل العنصر الكوردي، ولابد من تقسيم هذه العملية إلى مرحلتين أساسيتين، الاولى هي مرحلة ظهور عشائر متحدة على المسرح التاريخي التي يمكن عدّها على سبيل الافتراض بأسلاف الكورد الاثنيين المعاصرين. ويعد هذا العصر، الذي لم يترك لنا سوى معطيات اركيولوجية شحيحة جداً ولأسباب معلومة، من أكثر العصور غموضاً لدراسة مسائل منشأ او اصل الشعب، وتثير وقائع غير كثيرة خلافات لابد منها، والتي أصبحت في متناول العلم ولم يتم وضع وجهة نظرة موحدة. ولعل ما اتفق الباحثون عليه هو الماضي السحيق الموغل في القدم لبداية انطلاقة هذه العملية، ويكاد يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد، عندما نشأت المواطن الاولى للحضارة في منطقة مابين النهرين، بما فيها الجزء الجبلي في الشمال، بينما ترك نظام المشاعية البدائية المكان لتشكيلات حكومية طبقية مبكرة، وتبلورت هذه العملية في نهاية الألف الرابع بصورة نهائية.

وفي أواخر الألف الرابع وأوائل الالف الثالث ظهرت شعوب على المسرح التاريخي في آسيا الغربية يمكن عدّها أسلاف الكورد وهي: الحوريون والسوبارتيون والكوتيون، واللولوبيون، والكاشيون والكوردوخ وقبائل أخرى، إلا ان قرابتها الاثنية مع الكورد المعاصرين هي قرابة بعيدة.

ولهذا السبب لا يطرح العلم الحديث مسألة البحث عن أسلاف الكورد المباشرين بين هذه الشعوب كما انه يجوز لأمم معاصرة أخرى في آسيا الغربية أن تدعي ذلك بناء على الأسباب ذاتها، لاسيما أن المنطقة التي تضم الموطن الأول لنشوء الكورد (ميسوبوتاميا الشمالية) هي الأرض التي نشأت عليها أقدم مراكز الحضارة الإنسانية فقد ظهرت قبل أكثر من ٨٠٠٠عام مايسمى بثقافة الحلف (في الجزء السوري من كوردستان المعاصرة، التي استمرت قرابة ٦٠٠عام، وانتشرت في الأراضي المجاورة لها انتشاراً واسعاً، وأرست قواعد النشاط الاقتصادي والطابع الثقافي للشعوب القاطنة في هذه الأرض منذ القدم، وحلت محلها الثقافة العبيدية، أو الفراتية البدائية (الجزء السهلي من ميسوبوتاميا وحتى التلال الفسيحة، والتي استمرت قرابة ألف عام وأثرت على الشعوب الجبلية أيضاً تأثيراً جزئياً.

ثم حل عصر ثقافة الحوريين (منذ عام ٤٣٠٠ وحتى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد). كان الحوريون يسكنون السلاسل الجلية **لزاگروس** وطوروس وفي وديان ميسوبوتاميا وفي الهضبة الايرانية المجاورة لها. وهم ينتمون في الجانب اللغوي إلى المجموعة الشمالية-الشرقية لأرومه اللغات القفقاسية لقد وصلت آثار الحضارة الحورية إلى عصرنا، فهي ماثلة في الثقافة المادية وفي المعتقدات الدينية والأساطير، وتنكشف على المستوى الوراثي ايضاً. ويجري تعقب العناصر الحورية في مجموعة من الأسماء الجغرافية لكوردستان وأعراقها (يصل إلى ثلثي اسماء العشائر الكوردية)، إلا أنها مازالت بعيدة عن البداية الظاهرية لنشوء الشعب الكوردي في العصر الحوري، وان غابت المقدمات اللغوية لذلك. وكان من الممكن عدَّ شعوب ذلك العصر، بما فيهم الكوتيون الأشداء، الذين فرضوا هيمنتهم على أراضي كوردستان الجنوبية والوسطى الحالية في الربع الأخير من الالف الثالث قبل الميلاد اساساً عرقياً للكورد من الناحية الأنثروبولوجية وحدها والثقافية إلى حد ما وهو ما كان جزئياً فقط.

تعرضت اللوحة الاثنية للمنطقة الكوردية الحالية في الالف الثاني قبل الميلاد لتغيرات جوهرية، فقد جرى هنا توسع جماعي للقبائل من أصل هندي (الميتانيون وغيرهم)، الذي ترك تأثيراً على التكوين الاجتماعي- الاقتصادي للسكان الحضر في الاودية والجبال وعلى ثقافتهم. واستوطن الأرمن شمال هذه المنطقة في تلك الحقبة، بينما استقرت القبائل الناطقة باللغات الايرانية في الجنوب (الميديون، والفرس، والسكيف والسرمات وغيرهم).

أخذ الآريون يتدفقون على المنطقة منذ منتصف القرن التاسع قبل الميلاد، بينما استكملت في القرن الثالث قبل الميلاد عملية جعل المنطقة آرية. وعلى هذا النحو كانت الخلفية الاتنوغرافية التي بدأ عليها منشأ أصل الشعب الكوردي.

وفي ما يتعلق بالكورد فإنه يجوز الحديث عن أسلافهم الاثنيين مباشرةً بدءاً من منتصف الألف الاول قبل الميلاد، ويظهر ان القبائل الرعوية الناطقة باللغات الايرانية، وما كانت تزاوله من نشاطات اقتصادية، قد انضمت الى سيول جارفة من النازحين، التي أغرقت المنطقة في هذه المرحلة وكونت خلفية اتنوديموغرافية للامبراطوريتين الميدية والفارسية القديمتين، زد على ذلك أن العنصر الميدي كان بارزاً، وفي هذه الفترة تقريباً بدأت المرحلة الثانية وكانت هي الأهم في صيرورة تشكل الشعب الكوردي وتراصه العرقي وتوحده في شعب له خصوصية، وفي أمة في القرون اللاحقة.

أصبحت منطقة **زاگروس** الجنوبية، ولاسيما الجزأين الجبلي منه والسهلي على حد سواء مركزاً جغرافياً لهذه العملية. ويبدو ان اتنونيم "كورد" أو "كورت" اوما هو قريب منه (مثل تسميات "كورتي") قد نشأ هنا تحديداً. لقد ورد هذا المصطلح في كتابات عدد كبير من المؤلفين اليونانيين القدماء (بوليبى، سترابون، بولين الأكبر، تاتسيت وغيرهم). وتحدث زينفون المؤرخ والقائد العسكري اليوناني عن الكوردوخيين في كتابه "أناباسيس" (سنة ٤٠١ ق. م.)، إلا أن العلم المعاصر ينظر بعين الريبة على مماثلة هؤلاء مع الكورد. وثمة رأي يقول أن مصطلح "الكورد" قد جرى استخدامه في بادئ الأمر لتسمية جميع الرحل، ولهذا فإن ظهوره في الأدب القديم (في القرن الثالث قبل الميلاد) لايمكن أن يكون حجة دامغة لصالح وجود العنصر الكوردي في ذلك الوقت.

يمكن القول أن العامل اللغوي كان يرتدي أهمية اساسية وجوهرية في عملية طويلة لتكوين العنصر الكوري، وأخذ العنصر الكوردي الذي كان متحداً يجد لغته القائمة على اساس ايراني قديم، والتي غدت عاملاً رئيسياً وجامعاً في فصل الكورد إثنياً، وقاعدة مادية لخلق ثقافة اصيلة خاصة بهم.

شغلت مرحلة نشوء العنصر الكوردي ردحاً طويلاً من الزمن لاتقل عن ألف عام، ويقع طورها الختامي في حقبة امتدت من القرن الثاني وحتى القرن السادس قبل الميلاد، عندما كان الساسانيون والارشاكيون والبارثيون يبسطون حكمهم على المنطقة الكوردية، لقد انفصلت اللغة الكوردية في العصر الساساني عن اللغات الإيرانية الأخرى انفصالاً نهائيا، ولما استولى العرب على كوردستان في منتصف القرن السابع وجدوا فيها شعباً متكوناً تماماً، له لغته وثقافته ونظامه الاجتماعي، واستكملت عملية نشوء أصل الكورد بصورة رئيسية، وبدأ التاريخ الكوردي، وبصورة أدق التاريخ المدني والسياسي (بما فيه تاريخ تطور العلاقات الاقتصادية- الاجتماعية وتاريخ الثقافة الخ)، وفي مايتعلق بالتاريخ الاثني للكورد بالمعنى الضيق لمضمون هذه المقولة، فقد بدأ، كما نرى، قبل عهد الساسانيين بوقت طويل ومازال يواصل تطوره وفقاً لقوانينه الى ايامنا.

ويمكن الاقرار، ونحن نستخلص النتيجة العامة، بان العنصر الكوردي الذي يقوم على أساس بيئة سكانية أصيلة، قد استوعب العناصر الهندو- أوربية (الايرانية بصورة اساسية والميدية بصفة خاصة) وكذلك العناصر السامية (الآشورية، والآرامية، والعربية فيما بعد) وقد استغرقت عملية التوحيد والتكوين عدة آلاف من السنين، وقصارى القول فإن العنصر الكوردي، شأنه في ذلك شأن جميع الأعراق- الأمم المعاصرة الأخرى على كوكبنا هو نتاج لمزيج من العناصر العرقية هي في غاية الاختلاف والتباين والتي تشكلت عبر المسيرة التاريخية ومنذ زمن سحيق لا يقل عن ٧ - ٨ آلاف عام.

وكما سبق أن أشرنا الى أن التاريخ الكوردي في مراحله الأولى لم ينل نصيبه الكافي من الدراسة في الاستشراق العالمي وهذا ما تخص الحقبة التي امتدت تسعة قرون تقريباً من الغزوات والفتن والاضطرابات (منذ النصف الثاني من القرن السابع وحتى العقود الأولى من القرن السادس عشر) وكان ذلك فعلاً "عهد الاضطرابات" بالنسبة للشعب الكوردي عندما كان يصارع من أجل البقاء في مواجهة الخطر الدائم للإبادة الجماعية أو صهره من

جانب الغزاة العرب والأتراك والمغول. كما لم تتم بعد كتابة تاريخ قيام الإمارات الكردية في ذلك العصر (ففي البعض منها لم تكن "كوردية" سوى الأسرة الحاكمة وجزءاً من السكان فقط وأحياناً الجزء الاقل)، وتكثر فيه موضوعات لم تدرس بعد.

ويمكن قول الشئ ذاته عن المرحلة اللاحقة من تاريخ الكورد والممتدة ثلاثة قرون (بدءاً من أوائل القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر)، عندما كانت كوردستان مجزأة بين الامبراطورية العثمانية وايران الصفوية، و كانت عبارة عن مجموعة من الإمارات شبه المستقلة تابعة للسلطة المركزية في اسطنبول واصفهان وفي هذا العصر فإن الحروب العثمانية — الصفوية المتواصلة والجارية على اراضي كوردستان و بمشاركة العشائر الكوردية المحاربة فيها قد خلقت جواً متواصلاً من الاقتتال والفتن بينهما وعدم الاستقرار في المنطقة الكوردية، الذي ادى بالنتيجة الى قيام الحواجز الخطيرة أمام وحدة الأمة الكوردية وتطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

ولهذا نعرض على القراء الباب الاول من هذا الكتاب (الفصل الاول والثاني) على شكل دراسة اصيلة وعلمية.

بينما خصصنا الباب الثاني (الفصل الثالث والفصل الرابع) من هذا الكتاب لتاريخ كوردستان في العصر الحديث (منذ العقود الاولى من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) عندما بدأ الشعب الكوردي يناضل في سبيل الحرية والاستقلال ويأخذ نضاله شكل حركات وطنية- تحررية ترمي الى التحرر الكامل من النير التركي والايراني وإقامة كوردستان موحدة ومستقلة. وفي الوقت ذاته راحت روسيا والدول الغربية الاستعمارية (بريطانيا بصفة خاصة، ومن ثم المانيا اعتباراً من نهاية القرن) تقوم بأعمال توسعية في كوردستان كما نشب الصراع على مناطق النفوذ في هذه البلاد الهامة استراتيجياً واقتصادياً، ومن ثم الصراع على تقسيمها. وفي ذلك الوقت تحديداً نشأت المسألة الكوردية كعامل من العوامل الهامة في العلاقات الدولية في الشرق الاوسط والعالم على حد سواء.

لقد درس الكوردولوجيون الروس هذه المرحلة من التاريخ الكوردي دراسة بسيطة غير معمقة ولهذا ارى انه يكفي عرض هذا الجزء من العمل الذي بين ايدينا على شكل ملخص من الاعمال المنشورة والمعروفة،[٢] بعد مراجعتها، بالطبع، مراجعة نقدية، وبالتالي يكاد يكون بالامكان في هذه الحالة عدم الاحالة إلى المصادر والمراجع.

وفي الباب الثالث يجري عرض تاريخ كوردستان المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى الآن. ان مساهمة المستشرقين السوفييت (الروس) في دراسة هذه المرحلة من تاريخ كوردستان معروفة جداً. ويتم عرض تلك الحبكات التي جرت دراستها في المصادر الروسية والاجنبية دراسة مستفيضة وسوف نكتفي بإحالات قليلة او نستغني عنها نهائياً. أما تلك التي تحتاج إلى تدقيق جوهري او إلى مقاربة جديدة، وكذلك الاحداث الحيوية جداً في الفترة الاخيرة والتي لم يحللها العلم بعد ستتم اضاءتها بألية علمية وبأقصى الامكانية المتاحة.

ولابد لنا ان نضيف إلى ما قلناه وهو أن البحث الحالي يخلو من دراسة مسائل التاريخ الثقافي والاقتصادي، لقد تم إيلاء الاهتمام الرئيس بتاريخ الكورد وتاريخ كوردستان السياسي. ومع ذلك يعبر مؤلفو هذا الكتاب عن املهم في ان المهمة الاساسية قد أنجزت في هذا الكتاب، الا وهي تقديم عرض منتظم لعوامل هي في غاية الاهمية، وللجوانب المفصلية في حياة الشعب الكوردي التاريخية منذ ان ظهر على مسرح الشرق الاوسط كعنصر مستقل في منتصف الالف الماضي وحتى بداية القرن القادم. ويحدونا الامل في ان هذا العمل الذي يعكس المستوى الحديث لدراسة تاريخ الشعب الكوردي سيساهم بقسطه في الكوردولوجيا رغم مافيه من نواقص.

لقد وضع هذا الكتاب بمبادرة من رئيس مركز الدراسات الكوردية "شاكرو محوي" الاكاديمي في اكاديمية العلوم الارمنية) الذي قام بإصداره، وانجزه العاملون في مركز الدراسات الكوردية في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية والمكتب الكوردي في بطرسبورغ: كتب م. س. لازاريف مقدمة الكتاب، بينما كتبت ي. ي. فاسيليفا الفصل الاول والفصل الثاني، وكتب لازاريف الفصلان الثالث والرابع، وكتب م. أ. حسرتيان الفصل الخامس، وكتبت اولغاجيغالينا الفصل السادس، أما شاكرو محوي فقد كتب الفصلان السابع والثامن، وكتب لازاريف الخاتمة. وجرى استخدام مواد أولغا جيغالينا في المقدمة، وفي الفصل الخامس نصوص لازاريف ومحوي. وضعت جيغالينا ولازاريف الكرونولوجيا، بينما وضع محوي و جيغالينا الفهارس. ويعبر مركز الدراسات الكوردية عن امتنانه العميق للمرشح في العلوم التاريخية أمين اسانوفيتش مصطفايف الذي قدم المعونة لاصدار هذا الكتاب.

الهوامش

(1) انظر باللغة الروسية: ن. ما. مار مرة أخرى حول كلمة "چلبى". (حول مسألة الأهمية الثقافية للشعب الكوردي في تاريخ آسيا الغربية) "منشورات القسم الشرقي للجمعية الإمبراطورية الاركيولوجية الروسية" المجلد ٢٠، الإصدار ٢-٣، ١٩١١" و. ل. ڤيليچفسكى. الكورد. مدخل إلى تاريخ الشعب الكوردي الاثني، موسكو، لينينگراد ١٩٦١" ف. نيكيتين. الكورد. ترجمة عن الفرنسية، موسكو، ١٩٦٤" إ. أ. گرانتوفسكى. التاريخ المبكر للقبائل الإيرانية في آسيا الغربية. موسكو، ١٩٧٠" له أيضا إيران والايرانيون قبل الإهمندبين، موسكو، ١٩٩٨" گ. ب. أكوبوف تاريخ نقدي لمسألة الكورد. نبذة مختصرة لرسالة دكتوراه في العلوم. يريڤان، ١٩٦٩.

(2) ن. أ. خالفين. الصراع على كوردستان (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر). موسكو، ١٩٦٣" م. س. لازاريف. كوردستان والقضية الكوردية (منذ تسعينات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٧) موسكو، ١٩٦٤" له أيضا: المسألة الكوردية (١٨٩١- ١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢" جليلي جليل. انتفاضة الكورد عام ١٨٨٠، موسكو، ١٩٦٦" له أيضا: الكورد في الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٧٣" له أيضاً: من تاريخ الحياة الاجتماعية- السياسية للكورد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ١٩٩٧.

الباب الأول

الخروج على المسرح التاريخي

الفصل الأول

كوردستان في عصر الغزوات العربية والتركية- المغولية
(القرن السابع الميلادي وحتى القرن الحادي عشر)

تحفل تسعة قرون من التاريخ الكوردي بدءاً من القرن السابع وحتى الخامس عشر بالاحداث السياسية والغزوات. فقد انهالت موجات الغزوات، التي اجتاحت البلاد وازالت كل مافي طريقها، على بلاد الكورد، فدمرت المدن والتحصينات والقرى، وأبادت القبائل. فقد كان الغزاة يطمحون إلى إخضاع كوردستان، أما الكورد فقد تمكنوا من التصدي لهم والمحافظة على شعبهم وثقافتهم وعاداتهم، بعد ان أبدوا مقاومة شديدة لهؤلاء الطامعين.

المصادر الرئيسية

ان ما يجعل دراسة هذه المراحل صعبة للباحث هو ندرة المصادر و شحتها وغياب تقليد تاريخي موحد، إذ ان حقبة كاملة من التاريخ الكوردي مثلاً غارقة في لجة ظلام دامس، مع ان مصير الشعب الكوردي كان مرتبطاً بالعمليات الجارية في بلاد مابين النهرين ارتباطاً وثيقاً، حيث وجدت احد مواطن الحضارة العالمية.

لقد كتبت المصادر الرئيسية باللغتين العربية والفارسية وهي نادرة جداً باللغة الكوردية، وتكاد تكون جميع الاعمال المكتوبة، منذ القرن السابع وحتى الحادي عشر، قد وضعت باللغة العربية بصرف النظر عن الانتماء العرقي لمؤلفيها.

تعود اقدم المعلومات حول تاريخ الكورد وكوردستان (المتقطعة والعرضية) إلى القرن التاسع، ومنها الأعمال الجغرافية لصاحبها عبيدالله بن خرداذبة ("كتاب المسالك والممالك" عام ٨٤٦م- ٨٤٧م) و "كتاب البلدان" لصاحبه احمد اليعقوبي، و "كتاب الأعلاق النفيسة" لصاحبه ابن رسته.

تضمنت اعمال الجغرافيين الناطقين بالعربية في القرن العاشر معلومات كثيرة ومصنفة. فقد وردت معلومات ثمينة عن الكورد ومناطقهم ومدنهم في الاعمال التالية: كتاب "مروج الذهب ومعادن الجوهر" (٩٤٣م) وكتاب "التنبيه والاشراف" لابن الحسن المسعودي، وكتاب "مسالك الممالك" (٩٥١م) لابي اسحق ابراهيم الاصطخري الفارسي، و "كتاب صورة الارض" لابي القاسم ابن حوقل (٩٧٨م)، وكتاب "احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم" لصاحبه ابي عبيدالله محمد المقدسي (٩٨٧م). لقد تضمنت مؤلفات ابن حوقل والمقدسي اخباراً كثيرة عن المناطق الكوردية مع تقديم جدول لثلاث و عشرين عشيرة كوردية مترحلة ورد في كتاب الاصطخري وللمرة الأولى، وقدم المقدسي في كتابه، الذي يعد ذروة ما توصل اليه العلم الجغرافي العربي في القرون الوسطى، وصفاً لبلدان ومقاطعات ومدن و أمصار و شعوب عديدة بما فيها الكورد ومناطق سكناهم.

ويعد كتاب "سفرنامة" لصاحبه ناصر خسرو الرحالة الشهير (منتصف القرن الحادي عشر) أحد الاعمال المبكرة باللغة الفارسية، ويحتوي الكتاب على معلومات ثمينة عن دياربكر، حيث كان يحكمها في ذلك الوقت أسرة المروانيين، التي كانت تتمتع بوضع مستقل عملياً. ويتحدث ابن البلخي في كتابه "فارس نامة" (١١٠٧م) عن اماكن سكن الكورد في اثناء الغزوات العربية وعن العشائر التي كانت تؤلف خيرة القوات المحلية.

ومن المؤرخين الذين تضمنت أعمالهم بعضاً من المعلومات عن الكورد كان كتاب "فتوح البلدان" لأبي بكر أحمد البلاذري (توفي عام ٧٨٢م) و أبو جعفر محمد الطبري (٨٣٨- ٩٢٣م) الذي وضع كتاب "تاريخ الرسل و الملوك" حيث يتوقف عرض الأحداث فيه عام ٩١٥م، و ابو ناصر محمد العتيبي (٩٦١م- ١٠٣٦م) الذي وضع كتاب "الاياميني" وهو تاريخ حكم محمد الغزنوي (٩٩٨م- ١٠٣٠م) ويجري الحديث في هذا الكتاب عن مشاركة الكورد الفعالة في حروب البويهيين ضد الزياريين، وحروب محمد الغزنوي ضد القرهخانيين. ويتضمن كتاب "تجارب الأمم" لأبي علي أحمد بن مسكوية (توفي عام ١٠٣٠م) معلومات حول الكورد في اذربيجان وعن العشيرتين الكورديتين القويتين الجلالية و الهذبانية.

يعد "الكامل في التاريخ" لصاحبه عزالدين علي بن الأثير (١١٦٠م- ١٢٣٣م)، الذي كان مؤرخا ورجل دين من ميسوبوتاميا العليا، وهو كوردي على مايبدو، من أهم المصادر حول التاريخ الكوردي في المرحلة المدروسة. ويتم العرض في كتاب إبن الأثير حسب السنوات وينتهي عام ١٢٣١م. واستخدم المؤلف اعمالاً كثيرة لمن سبقوه في هذا الشأن بما في ذلك الكرنولوجيا المحلية.

كما وردت أحداث التاريخ الكوردي في القرن الثالث عشر في مؤلف تاريخي كبير هو كتاب "جامع التواريخ" لصاحبه رشيد الدين فضل الله الهمداني (١٢٤٧م- ١٣١٨م) وهو من كبار المؤرخين الفرس في العصور الوسطى. وأهم ما يثير انتباه المرء في هذا الكتاب هو قصة الغزوات المغولية في كرمنشاه و شهرزور.

ويشغل المؤلف التاريخي والجغرافي "نزهة القلوب" (- ١٣٤٠م) لصاحبه حمدالله المستوفي القزويني (ولد حوالي عام ١٢٨١م وتوفي سنة ١٣٤٩م) مكاناً بين المصادر الهامة حول تاريخ الكورد في القرن الثاني عشر ولغاية القرن الرابع عشر. ويتضمن الكتاب وصفاً لولاية سميت رسمياً بإسم كوردستان منذ القرن الثاني عشر.

كما وردت معلومات و أخبار عن العشائر الكوردية في كتاب "مسالك الأبصار" لصاحبه شهاب الدين العمري (المتوفي عام ١٣٤٨م) كان العمري يستمد معلوماته من دوائر سلاطين المماليك في مصر، الذين كانوا يضعون خططاً سرية ضد الإيلخانيين المغول، ويبدو أنهم أفردوا مكاناً هاماً للكورد في تنفيذها. فقد ورد في كتاب "التثقيف" لصاحبه تقي الدين بن ناظر الجيش والمكتوب عام ١٣٧٦م والذي عاصر العمري، اسماء ٢٥ زعيماً من زعماء العشائر الكوردية، الذين كانت دائرة القاهرة تقوم بمراسلتهم.

يروي كتاب "ظفر نامة" لصاحبه شرف الدين علي يزدي من فارس قصة حكام كوردستان في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. ويتضمن أخباراً عن المقاومة التي أبداها حاكم هكاري عز الدين شير في ١٣٨٥م- ١٣٨٦م.

ويحتوي المؤلف التاريخي "مطلع السعدين ومجمع البحرين" لصاحبه كمال الدين عبدالرزاق سمرقندي (١٤١٣م- ١٤٨٣م) بين دفتيه معلومات هامة عن الحكام الكورد في بدليس وهكاري، وحصن كيف وخيزان وغيرها من المناطق. ويسلط هذا الكتاب الضوء على علاقات أمراء الكورد بالسلالات التركمانية الحاكمة القرةقوينلو، ويقدم الاساس للحديث عن الوضع المستقل لحكام بدليس الأمير شمس الدين بن زين الدين و ذلك في القرن الخامس عشر.

كما تضم اعمال مؤلفين مثل ابن الفتح (القرن الحادي عشر) وابو الدلف مسعر بن مهلهل (المتوفي عام ٩٤٣م)، وأسامة بن منقذ (١٠٩٥م- ١١٨٨م) وابن الازرق الفارقي من الجزيرة ومدون أخبار القرن الثاني عشر، وإبن خلكان (١٢١١م- ١٢٨٢م) أخباراً عن الكورد. بيد أن أهم مصدر عن التاريخ الكوردي حتى القرن السادس عشر كان و سيبقى

كتاب "شرف نامه" لشرف خان البدليسي (١٥٤٣م- ١٦٠٦م)، الذي يعد مؤسس التاريخ الكوردي. وإن قيمة كتاب "شرف نامه" كمصدر أوسع بكثير من مرحلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر هذه المرحلة التي كانت اكثر قرباً للمؤلف. لقد كان شرف خان البدليسي شخصية سياسية وفكرية واسعة الاطلاع، وتمثل النخبة الكوردية في القرن السادس عشر. اذ وضع نصب عينيه مهمة تصوير التاريخ الكوردي وللمرة الأولى، حيث قام بجمع ما كان يعرفه من معلومات متناثرة حول الماضي التاريخي لشعبه، لكن تبين أن مهمة بمثل هذا الحجم والاتساع كان بمقدور المؤرخ الكوردي البارز محمد امين زكي(١٨٨٠م- ١٩٤٨م) القيام بها وبعد مضي عدة قرون.

كوردستان: الأرض والسكان

من القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر

لم تكن لكوردستان ("بلاد الكورد" حرفياً)، الوطن التاريخي للشعب الكوردي احداثيات جغرافية دقيقة. فقد غيرت الحروب والغزوات والهجرات من صورتها مرات عديدة. وهذا الاسم هو عرقي محض ويعني الارض التي يؤلف الكورد عليها جزءاً أساسياً أو هاماً من السكان.

نشأ اسم كوردستان في وقت متأخر نسبياً في القرن الثاني عشر وفي عهد السلطان السلجوقي سنجر (١١١٨م- ١١٥٧م)، حيث سميت ولاية في ظل حكمه بإسم كوردستان ومركزها مدينة بهار الواقعة في شمال- شرق همدان. وكان هذا الاقليم يضم المقاطعة الواقعة بين أذربيجان ولورستان بما فيها همدان، والدينور، وكرمنشاه، وسنه في شرق سلسلة جبال زاگروس، وشهرزور، وخفتيان ف غرب زاگروس. اما في المصادر فقد ورد هذا الاسم وللمرة الأولى في "جامع التواريخ" لصاحبه رشيد الدين فضل الله همداني، الذي وصفه في عام ١٣١٠م- ١٣١١م، وفي كتاب "نزهة القلوب"[1] لصاحبه حمدالله بن المستوفي القزويني.[*]

---

[*] جاء في كتاب الرحالة الايطالي ماركو بولو من البندقية، والمكتوب عام ١٢٩٨م أن اسم كوردستان[2] أو كاردستان قد جرى ذكره قبل ذلك الحين وفي عداد ثمانية دول في فارس. وصل ماركو بولو الى آسيا عام ١٢٧١ ومكث فيها لغاية ١٢٩٥م.

بوصفها تسمية رسمية كانت تنسب دائماً الى أجزاء معينة من المنطقة الكوردية الاثنية فقط وليس الى كل فضائها.(*) هذا ما كان يخدم المصالح السياسية للدول، التي عملت على تمزيق الوطن الكوردي وتجزئته من قرن الى آخر وتختفي تراجيدية تاريخ الشعب الكوردي خلف تشويه مصير التسمية وتجزئته.

بوسعنا أن نستمد معلومات معينة حولة مناطق سكن الكورد في ظل حكم الخلافة في أعمال المؤلفين العرب. كان العرب يستخدمون كثيراً اسم الزوزان ("زوزان" بالكوردية ويعني المراعي الصيفية) و"جبال الاكراد"، اما الاول فكان أقرب الى كوردستان الوسطى، لكن عدداً من المؤلفين ادركه على نحو مختلف، فقد كان المقدسي مثلاً، يرى ان زوزان هو مقاطعة جزيرة ابن عمر، أما بالنسبة لابن الأثير فقد كان الزوزان يبدأ مسافة يومين عن الموصل ويمتد حتى حدود خلات (أخلاط) ويصل في اتجاه أذربيجان الى سلماس. وأطلق ياقوت الحموي اسم زوزان على "اقليم واسع يقع بين جبال أرمينيا وخلات، وأذربيجان، ودياربكر، والموصل.

والمنطقة المسماة بجبال الاكراد كانت صورتها مبهمة بمقدار ما كانت مبهمة صورة زوزان. وكما يرى العمري فإن "بلاد الجبال" التي يسكنها الكورد تشمل فضاءً يمتد من ضواحي همدان وحتى كيليكيا ولاينسب أي اسم من الأسماء الواردة آنفاً الى جميع الأصقاع ذات الكثافة السكانية الكوردية. لقد اشارت المصادر الجغرافية والتاريخية العربية في عهد الخلافة الى الحدود التي بدأت خلفها المنطقة الكوردية وبمنتهى الدقة. وكانت نسبة الكوردي التي كانو يتخذونها آنذاك دليلاً على الانتماء الى العنصر الكوردي، التي نكاد نجدها في أسماء جميع الشخصيات الكوردية التاريخية البارزة والواردة على صفحات المصادر. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، باد الكوردي مؤسس الاسرة المروانية، وحسنوية بن الكوردي زعيم الحسنويين، وشاكويه الكوردي زعيم عشيرة الهذبانية القوية، وعصمة الكوردي حاكم مدينة مرند، وعبيدالله بن ابراهيم الكوردي حاكم اصفهان، وديسم بن

(*) منذ القرن السادس عشر كانوا يطلقون أسم كوردستان على مقاطعة أردلان وعاصمتها سنندج (سنة). وفي القرن السابع عشر شكلت الإدارة في الإمبراطورية العثمانية ثلاثة ألوية في ايالة كوردستان وهي: ديرسم، وموش، ودياربكر. وتظل إيران الدولة الوحيدة التي يوجد فيها اقليماً يحمل اسم كوردستان وبعد مضي ثلاثة قرون.

ابراهيم الكوردي الشخصية شبه اسطورية في القرن العاشر الذي قام بصك النقود ومن الواضح أن النسبة بانتمائها الى العنصر الكوردي كانت تغطي على الأنساب المنتشرة كثيراً في المنطقة حسب مكان الاقامة والولادة والانتماء الى العشيرة.

كان الفضاء الاتنوغرافي لكوردستان في عصر الخلافة تتقاطعه الحدود والاقاليم، التي كانت اسماؤها و حدودها مماثلاً لما كان قائماً في عهود الامبراطورية الساسانية. فالأجزاء الشمالية والغربية من المنطقة الكوردية كانت تدخل ضمن أراضي الجزيره وميسوبوتاميا العليا)، وأرمينيا، وأدربيجان، أما الجزء الجنوبي والشرقي فكان يدخل في العراق (العراق العربي) وفي الجبال.

وسميت الجبال المطلة على وديان ميسوبوتاميا السفلى، بينما امتدت شرقاً حتى الصحراء الكبرى، بـ "دار الأكراد"[٣] في كتاب اليعقوبي، الأمر الذي يحظى باهتمام بالغ. ورغم ان اقل من نصف "دار الأكراد" كان يقع عملياً ضمن اطار محافظة الجبال أو اقليم الجبال، فإن تلك المناطق التي دخلت بعد القرن الثاني عشر الى إمارة بني اردلان الكوردية وأصبحت تسمى أردلان أو كوردستان الجنوبية- الشرقية كانت أهم مركز لتكوين العنصر الكوردي ووحدته.[٤] وقام السلطان سنجر باقتطاع ذلك الجزء من القسم الغربي للجبال لابن شقيقه وعاصمتها مدينة بهار، التي سميت كوردستان.

كان سكان شهرزور كورداً منذ عصور سحيقة، وشهرزور هي منطقة سهلية واسعة تقع في جنوب جبال **هەورامان**. فقد ورد ذكر مدينة شهرزور في كتاب ابن حوقل، المدينة المنيعة والمحاطة بسور. فسكان المدينة هم من الكورد، والعشائر، التي عددها ابن حوقل، هي العشائر التي شغلت المنطقة المحاطة بالمدينة. وحسب ماراوه ياقوت الحموي فإن سكان شهرزور يتصفون بالعصيان والميل إلى الثورات. فقد واجه العرب في اربعينات القرن السابع مقاومة ضارية في شهرزور ويقدم ما جاء في المصادر من أخبار اساساً للاستنتاج بأن سكان شهرزور لم يخضعوا للخليفة ولم يتم قهرهم.

كتب ابو دلف مسعر بن مهلهل في القرن العاشر عن مدن شهرزور وقراها الكثيرة،[٥] حيث كان عدد سكان الاقليم يبلغ في عهد المهلهل (٦٠) الف خيمة، في حين أن مدينة شهرزور ظلت مزدهرة في القرن الرابع عشر، ويسكنها الكورد الأمر الذي يشهد عليه حمدالله المستوفي القزويني. وفي الكتاب الشامل الذي كتبه ف. كيني، سميت شهرزور عاصمة كوردستان القديمة.[٦]

وحسب ما رواه القزويني كانت أكثرية سكان نهاوند من الكورد، هذه المدينة التي تعد من المدن الكبيرة في اقليم الجبال، وكانت مركز ميديا القديمة في عهدما مدينة سيسر (تعني ثلاثون رأساً او قمة)[٧] فكانت تقع في واد يحيط به ثلاثون جبلاً بين الدينور وميغارى وذلك حسب ماورد في أعمال الجغرافين العرب يقول لي سترنج ان عاصمة إمارة اردلان سنة أو سنندج في القرن السابع عشر قد شيدت مكان هذه المدينة، بينما يتصف سكان المقاطعة، شأنهم في ذلك شأن سكان شهرزور المجاورة، بانتمائهم الى عنصر متجانس، لقد شيدت مدينة سيسر في عهد حكم الخليفة المهدي (٧٧٥م- ٧٨٥م) كي يتم الاحتفاظ بقوة عسكرية لإقامة الاتصالات مع السكان الكورد في المقاطعة.

كان الكورد، حسب مارواه اليعقوبي، يشكلون جزءاً من سكان مدينتين كبيرتين في الجبال هما حلوان وقرمسين (كرمنشاه) وذلك في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (٦٣٤م- ٦٤٤م). وحلوان احدى المدن الاولى التي تلقت ضربات القوات العربية عام ٦٣٧م، وبعد مضي سنوات عديدة وفرت الملاذ لآخر حاكم من حكام آل ساسان، وجرى في منطقة حلوان، حسب رأي أ. ب. بولديان، أول اشتباك بين الكورد والعرب. واتصف الكورد في حلوان، شأنهم في ذلك شأن الكورد في شهرزور، بعدم الخضوع والقيام بثورات كثيرة. وكان يتم ضمان مكافأة سنوية قدرها ١٠٠٠ درهم لسعد بن حسين اليمان الذي تم تعينه حاكماً على حلوان في عام ٦٨٥م- ٦٨٦م لقاء أمتثال الكورد له. كان سكان حلوان في القرن التاسع من العرب و الفرس والكورد. وأصبحت المدينة بعد مرور اربعة قرون اطلالاً حسب مصادر عديدة، ومدينة مهجورة من سكانها حسب مصادر اخرى، وكانت مدينة قرمسين (كرمنشاه) تترقب مصيراً آخر، والتي أصبحت، كما يبدو، مركزاً حقيقياً للمقاطعة ونالت شهرة في ايام السلاجقة كالتي نالتها كوردستان.

كانت مدينة الدينور- تقع شمال شرق قرمسين- كرمنشاه، واصبحت فيما بعد عاصمة الأسرة الكوردية الحسنوية، وازدهرت في القرن الرابع عشر لكنها تحولت الى انقاض في اعقاب حملات تيمورلنك.

تقع مدينتان كورديتان خارج اقليم كوردستان هما سهرورد و أبهر في الجزء الشمالي من اقليم الجبال وفي غرب قزوين و شمال همدان. كانت مدينة سهرورد محصنة يحيط بها سور، وهي كبيرة مثل مدينة شهرزور وذلك حسب رواية ابن حوقل. وفي ايام حمدالله المستوفي القزويني كانت للمدينة اهمية معينة لكنها تحولت الى أنقاض فيما بعد. وكانت أبهر، حسب المصادر، محاطة بأراضي خصبة ومروية على نحو رائع، وغزيرة الانتاج لاسيما في انتاج الحبوب.

تبين أن مركز "الهلال الكوردي" وشماله الغربي يقعان في إقليم الجزيرة في ميسوبوتاميا العليا، وكانت المقاطعة مصدراً لنزاعات حدودية دائمة بين الخلافة الاسلامية والامبراطورية البيزنطية، ومراراً ماكانوا يتناوبون في الحكم عليها،[8] ولهذا كان سكانها ينتمون الى أقوام مختلفة، ففي دياربكر (آمد) كان بوسع المرء أن يسمع الكلام الكوردي، والعربي، والفارس، والتركي والارمني، لكن الكورد كانوا يشكلون أكثرية السكان المسلمين في آواخر القرن الخامس عشر وكانت مقاطعة دياربكر مقاطعة غنية اشتهرت بخصوبة اراضيها اذ مازالوا يسمون الوادي الذي يقع في شرق ميافارقين بمخزن الحبوب في تركيا.[9] قبل آواخر القرن الخامس عشر كان يمر طريق تجارة الترانزيت بالحرير من اقاليم بحر قزوين إلى الأسواق العالمية في حلب وعبر دياربكر، الأمر الذي كان يمثل عاملاً هاماً للرخاء الاقتصادي في المقاطعة. واذا ما أخذنا بالحسبان ما للمقاطعة من موقع استراتيجي هام، عندها يغدو واضحاً اسباب طموح السلالات الكوردية الحاكمة وغير الكوردية إلى ترسيخ مواقعها في دياربكر وكان قد جرى تسمية أوائل ولاة كوردستان، "الذين رفعوا لواء السلطنة عالياً فأدخلهم المؤرخون في عداد السلاطين"، حسب مارواه شرف خان بدليسي، في "شرف نامه" بأمراء دياربكر والجزيرة أو المروانيين.

كانت الجزيرة، او جزيرة بوطان مركزاً كوردياً مهماً، وتؤلف جزءاً من إقليم الخلافة وتحمل ذات التسمية وكان الكورد يعلمون أن جزيرة بوطان هي موطن العشيرة البوهتانية "مملكة البوطانيين القدماء"[10] Imperium Bohtanorum على الخرائط القديمة.

وكلمة بوهتي هي تسمية لإحدى أقدم العشائر الكوردية التي كانت في بدايات العنصر الكوردي وهي جاءت من تسمية إمارة بوهتان (بوطان بالكوردية)، ومن اسم نهر بوهتان- سو أحد روافد نهر دجلة هنا ينبغي البحث، حسب رأي ف. ب. نيكيتين،[11] عن الموطن الاصلي للكورد في التشعبات الجبلية لسلسلة جبال طوروس وفي الجبال الواقعة على الضفة اليمنى لنهر دجلة، الأمر الذي يؤكده التقليد التاريخي الوراد في كتاب "شرف نامه"، لقد انحدرت جميع العشائر الكوردية وحسب الاسطوره من الشقيقين البوهت والباجن زعيما عشيرتن بوهتي وباجنافي. اما البوهتى والبوهتيين فقد ظلوا، حسب مارواه شرف خان بدليسي، في الجزيرة واستقروا فيها أما الباجن والبشنوية فقد نزحوا الى المنطقة الشمالية الغربية في أعالي نهر دجله وشيدوا قلعة حصن كيف (حسن كيف).

تقع بهدينان (بادينان بالكوردية) في جنوب شرق بوهتان وفي شمال وشمال شرق وادي الموصل، وكانت الآميدية (العمادية) (آميدي بالكوردي)[١٢] تقوم بإدارة اراضي إمارة بهدينان او إمارة الآميدية منذ القرن الثاني عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وكان كورد سوران يعيشون في جنوب شرق الآميدية وشرق الموصل، واصبحت مقاطعة أربيل مركزاً لإمارة سوران. وكان لمقاطعة هكاري الجبلية الوعرة المسالك دوراً ملحوظاً في تاريخ كوردستان وتسكنها عشيرة الهكارية القوية، وكان هذا الاقليم يسمى بلاد الهكار في كتاب رشيدالدين فضل الله الهمداني.

ويظل الجدول ناقصاً دون الموصل وما يتبعها من مناطق حيث أن سكانها، حسب رأي ابن حوقل، كانوا من الكورد بصورة اساسية. فقد ظلت مقاطعة الموصل منذ قيام سلطة الخلافة حصناً منيعاً للمقاومة الكوردية ولمواجهة الأعداء ومكاناً لتجاذب مختلف القوى والحركات السياسية التي تقف ضد المركز.

كان الكورد يعيشون في اقليم اذربيجان وفي مقاطعتي صوماي وأوشنو، وحسب مارواه شرف خان بدليسي[١٣] فإن زعيم عشيرة برادوست صار منذ أوائل القرن الحادي عشر مالكاً للمناطق التابعة لأورمية وله حقوق الملكية. وسكن الكورد منذ النصف الأول من القرن السابع في آران (البانيا القفقاسية) وفي مدينة برذعة ومقاطعتها، حيث واجه العرب، حسب شهادة ابن حوقل، مقاومة عنيفة من الكورد بالذات. ولما دعا القائد العسكري العربي العشيرة الكوردية المحلية الى اعتناق الإسلام ردت عليه بالأعمال العسكرية.

وحسب ما أوردته المصادر من أخبار فقد شارك الكورد في صدَّ الهجوم العربي على فارس والأهواز وخوزستان[١٤] وكانت خمس عشائر كوردية تسكن في جبال جيلوية، المنطقة الجبلية من فارس وكانت لها فيها مراعيها وقلعتها وأيضاً محطات لها كما كان الكورد يقطنون كوهستان التابعة لخراسان وفي كرمان بالقرب من مكران وفي النهاية الجنوبية للصحراء الكبرى في سبع مناطق جبلية كل منطقة منها يقودها حاكم. وبوسعنا أضافة خلات (اخلاط) في ارمينيا وحمص وترسوس في سوريا الى المقاطعة التي أتينا على سردها.

ذلك هو الفضاء العرقي الكوردي حسبما صوره شرف خان بدليسي في كتابه "شرف نامه"، بينما كان له في بادئ الامر صورة اخرى. فالأحداث السياسية العاصفة التي وقعت خلال تسعة قرون قبل عهد شرف خان بدليسي قد ولدت موجات من التمازج بين الأعراق والأقوام، وبدأت هجرة الكورد فور احتلال العرب للموصل والجبال ومناطق أخرى. واسفر احتلال العرب لأقليم الموصل عن هجرات قسرية للعشائر الكوردية الى أعالي ما بين النهرين وأذربيجان.[١٥]

ولم تكن عمليات النزوح قسرية دائماً، وأحياناً ما كانت تضاف إليها أسباباً طبيعية وهي الرغبة في السيطرة على أراض أكثر ملائمة للعيش كما حدث مع عشائر الداسنية. لكن عمليات النزوح كانت تجري في أحيان كثيرة بسبب التغييرات السياسية المستمرة. فقد أدى الغزو التركي- المغولي في القرن الحادي عشر وحتى القرن الرابع عشر في الشرق الأدنى، والذي مس الكورد مباشرة، إلى زعزعة كبيرة للأوضاع، التي انتهت بقيام إمبراطوريتين هما: الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية.

وبعد عام ١١٨٥م قام الأتراك، حسب استنتاج ف. ف. مينورسكي، بطرد الكورد من كيليكيا و سوريا، وفي أوائل القرن الثالث عشر اضطرت عشيرة الهكارية على النزوح من العمادية صوب الشمال نتيجة اعمال الضغط التي مارسها الزنكيون لإخراجها من ديارها الأصلية. واضطر جزء من الكورد في شهرزور على النزوح في القرن الثالث عشر إلى سوريا ومصر وذلك عقب احتلال المغول لبغداد وتدمير شهرزور، وفي القرن الرابع عشر نزحت فروع من عشائر عيلام وكوسا، وباپيريه من شهرزور إلى سوريا ومصر، بينما ظهرت عشائر كوردية مثل لاون و بادين في الجزائر. وعموماً فقد نزح الكورد صوب الشمال والغرب تحت تأثير الاجتياح التركي- المغولي في القرن الحادي عشر ولغاية القرن الرابع عشر، ودخلوا إلى أرمينيا كما سكنوا في القرن الثاني عشر منطقة بدليس.[١٦] ويؤكد شرف خان بدليسي أن ذلك جرى قبل القرن التاسع بفترة طويلة.

كما جرى نزوح للسكان الكورد في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ففي هذه المرحلة مثلاً، استولت عشيرة موكرى، حسب ما أورده ف. ف. مينورسكي، على منطقة واقعة في جنوب بحيرة أورمية.[١٧] ولم يرد ذكر الهجرات التي جرت في مرحلة تمتد من القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر سوى جزء منها، وفي الواقع كانت أكثر من ذلك، إلا انه رغم ما جرت من هجرات ونزوح قسري واضطراري و طوعي حافظت كوردستان كفضاء عرقي موحد على صورتها الرئيسية، أضف إلى ذلك الفضاء كان يشار إليه في القرن الخامس بتباين اكبر، وامتلأ بمضمون سياسي وتحول إلى فضاء اتنوسياسي كوردي كبير.

في ظل حكم الخلافة (القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر)

ظهرت الخلافة على المسرح كإمبراطورية إسلامية وتحولت إلى عملاق سياسي خلال اقل من ربع قرن. فقد توحدت الجزيرة العربية تحت راية الاسلام سنة ٦٣٠م، وفي عام ٦٥١م وصل العرب، الذين حملوا لواء فكرة نشر العقيدة الجديدة، التي دعا إليها النبي محمد، إلى آموداريا، وزالت الإمبراطورية الساسانية العظيمة من الوجود وابتلعت الخلافة اقاليمها وأصبحت الأراضي الكوردية جزءاً من هذه الخلافة.

صارت مدن كوردستان ومقاطعاتها مسرحاً لمعارك واشتباكات حاسمة في المواجهات الشديدة التي وقعت بين الساسانيين والخلفاء. وكانت معركة نهاوند التي وقعت عام ٦٤٢م هي التي حسمت مسار الحرب لصالح العرب. فقد واجه العرب عند سيطرتهم على حلوان، وتكريت، والدينور، والموصل، والجزيرة مقاومة عنيفة من جانب الكورد. وعقب معارك دموية تمكن العرب عام ٦٤٣م من السيطرة على شهرزور سيطرةً تامة. ويرى ف. ب. نيكيتين أن ما قام به الكورد من اعمال خلال تصديهم للهجوم العربي ومقاومته هو الأهم في التاريخ الكوردي خلال المرحلة الممتدة من القرن السادس وحتى القرن الخامس عشر.[١٨]

وقعت المعارك مع الكورد في فارس وفي الدفاع عن دارجرد وفارس، وأرسلت حملات تأديبية إلى الأهواز مرات عديدة لمعاقبة الكورد واخماد حركاتهم. وتورد المصادر ذكر الكورد في عداد أولئك الذين قاوموا العرب في خوزستان وأذربيجان وفي جنوب ارمينيا. كانت المقاومة الكوردية ضاريةً في الجزيرة، وحلوان، وشهرزور، والموصل، كما قاوم الكورد الغزاة في تلك المناطق فيما بعد أي في مراحل لاحقة وتحولت شهرزور وحلوان بعد عدة قرون إلى انقاض نتيجة العمليات القمعية.

لم يشعر عمال الخليفة في كوردستان بامان تام سواء في المدن أم في القصور المنيعة التي شيدوها فور توليهم عليها. ويرد ذكر حلوان، والدينور، وشهرزور، وابهر[١٩] بين تلك الأقاليم والمقاطعات والمراكز المأهولة بالسكان التي وقعت معاهدات مع العرب. إلا انه لم يتم التوصل إلى تفاهم حقيقي مع الكورد، كما لم يكن بوسع عامل الخليفة حل الخلافات، والذي كان يقع تحت حكمة نهاوند، والدينور، وحلوان ولاسيما مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الدينور، ولما تم تعيين حاكم جديد على حلوان عام ٦٨٣م كانت مهمته الاولى هي محاربة الكورد.

اندلعت ثورات كوردية كثيرة خلال كل قرن وعلى مدى مرحلة طويلة تمتد من القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر بغض النظر فيما اذا كانت مقاليد السلطة بأيدي الخلفاء من الاسرة الأموية (٦٦١م- ٧٥٠م)ن أو العباسية (٧٥٠م- ١٢٥٨م)، أو بأيدي قبيلة البويهيين من الديلم (٩٣٥م- ١٠٥٥م) التي حرمت رأس الخلافة من السلطة الفعلية طويلاً. أما المركز فقد كان يثر لديهم رد فعل سلبي دائماً كنظام مفروض من الخارج.

بدأت الحركات الكوردية في حلوان والدينور في عهد حكم الخليفة عثمان بن عفان (٦٤٤م- ٦٥٦م)، فقد اندلع انتفاضة كوردية كبيرة عام ٦٤٩م- ٦٥٠م أخمدها حاكم البصرة، الذي اعلن الجهاد ضد الثوار، وفي نهاية عام ٦٥٣م ثار الكورد في الدينور، وبدأت الانتفاضة في حلوان عام ٦٨٥م، وفي عام ٧٠٢م ثار الكورد القاطنين في سابور في فارس، كما اندلعت الثورات الكوردية حوالي عام ٧٦٤م و ٧٦٧م في الموصل وهمدان، وفي عام ٧٧٤م، وكذلك في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع ازدادت نشاطات الكورد في الموصل والجزيرة.

تعد حركة الكورد في الموصل في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع، التي قادها جعفر بن فهرجيس ممثل أسرة كوردية نبيلة، أقوى حركة كوردية خلال حكم الخلافة كلها. وسيطر الثوار على مساحات شاسعة من الاراضي الواقعة بين الموصل وأذربيجان وأرمينيا، ودحروا قوات الخليفة في جبال داسنيا وفي عام ٨٤٠م تم ارسال الحرس التركي لإخماد هذه الحركة وتمكن القائد العسكري التركي وصيف وبعد مضي خمس سنوات من إخماد الانتفاضة الكوردية في مناطق اصفهان، والجبال وفارس بوحشية.

وفي عام ٨٩٧م و ٩٠٢م جرت حركات للكورد، ودفعت هذه الأخيرة في شهرزور، وشارك فيها ابن ابي الربيع الكوردي، الذي كان يمثل وجهاء شهرزور. وبعد مضي ثلاث سنوات اندلعت انتفاضة قوية اخرى في الموصل هي الثانية من حيث اتساع نطاقها بعد الثورة التي اندلعت بقيادة جعفر بن فهرجيس. وتزعم الانتفاضة هذه المرة محمد بن بلال ممثل النخبة الكوردية المحلية. واحتاج الأمر الى تدخل الخليفة شخصياً لإخماد الحركة. إلا أنه لم يتم التنكيل بالمشاركين فيها عملياً، فسرعان ما تراجع الثوار الى الجبال واختفوا عن الانظار فيها كي يثوروا من جديد بعد عامين ويستولوا على عدد من مناطق الموصل.

وفي عام ٩٠٦م اجتاحت عشيرة الهذبانية القوية وبمساعدة العشيرة الجلالية منطقة نينوى وتطلب امر اخمادها بذل جهود كبيرة. وفي عام ٩١٣م ورد ذكر قيام حركة جديدة للهذبانية. قامت القوات بقمع الكورد من عشيرة الحميدية والكورد في مقاطعة جبال داسن نحو عام ٩٠٦م. وثار حاكم اصفهان عبدالله بن ابراهيم عام ٩٠٨م وهو كوردي، بينما ثار الاتحاد الكوردي للعشائر المارانية عام ٩٢١م في إحدى مقاطعات الموصل.

واتخذت إجراءات تأديبية عام ٩٧٩م في عهد حكم قبيلة البويهيين، ضد الكورد في شهرزور أولاً ومن ثم ضد عشيرة هكاري.

كانت المبادرة في الانتفاضات التي أتينا على ذكرها (لاشك فيه أن جدول هذه الانتفاضات ناقص) بأيدي الكورد. كما أن الكورد أبدوا عن استعدادهم لتأييد جميع الحركات الكبيرة ضد المركز، وهذا ما جرهم الى دوامة اصطدامات عسكرية- سياسية جديدة.

زعزعت هذه الحركات القوية أركان الخلافة في ظل حكم الأمويين والعباسيين. وفيما اذا كانت لهذه الحركات (الخوارج والخرميين، والمزدكيين، والقرامطة والحيرية مثلاً) صبغة ايديولوجية واضحة أم لا، فإن ذلك لم يكن يرتدي أهمية مبدئية بالنسبة للكورد فقد كانت مشاركتهم في الانتفاضة هي قبل كل شئ صب جام غضبهم على المركز، لكن مما لاريب فيه أن الكورد تعاطفوا مع شعارات الخوارج، التي تقول بأن لجميع المسلمين حقوقاً متساوية في الجماعة الدينية.

وشارك الكورد في ثورة الخوارج مشاركة فعالة، والتي اندلعت في عام ٧٠٠م- ٧٠١م في شابور واستمرت خمس سنوات. فقد انضم الكورد المحليون الى الخارجي مساور خلال استيلائه على الموصل عام ٨٦٦م وفي ٨٧١م- ٨٧٧م بدأ نهوض جديد لحركة الخوارج شارك فيها العرب والكورد مشاركة اساسية، وكان الكوردي محمد بن خورزاد الشهرزوري من نشطاء الحركة البارزين، وامتدت ثورة الخوارج في الموصل عام ٨٨٦م الى حلوان، وحسب رأي إبن الأثير فقد انضمت عشيرة اليعقوبية الكوردية الى الثوار(٢٠)، لكنهم شاركوا ايضاً في إلحاق الهزيمة بوحدة من الخوارج على مقربة من حلوان.(٢١)

والحركة السياسية- الدينية القوية الأخرى، والتي كان ينضم الكورد إليها من حين إلى أخر، هي تلك التي انتشرت في الخلافة تحت راية أفكار الخرميين المنادين بالمساواة الاجتماعية، لقد تأسست ايديولوجية الخرميين على قاعدة تعاليم المزدكية.[٢٢] وكانت، حسب رأي أ. ب. بولديان، بمثابة ستار لإخفاء نزعة الحركة المعادية للعرب. وأصبح اقليم الجبال بؤرة من بؤر الخرمية.

كانت لدى بابك، الذي قاد ثورة الخرميين في آذربيجان وآران عام ٨١٦م- ٨٣٧م اتفاقية مع العشيرة الكوردية اليعقوبية بشأن تقديم العون والمساندة له. هذه الثورة التي انتشرت في غرب إيران فيما بعد. كما كان عصمة الكوردي حاكم مدينة مرند من أنصاره، والذي دفع حياته ثمناً لما قدمه من مساعدة للثوار.

وجهت ثورة الزنج (٨٦٩م- ٨٨٣م) (هكذا كانوا يسمون العبيد، إلا أن الفلاحين أيضا شاركوا في الثورة مشاركة قوية) أشد الضربات إلى سلطة العباسيين. فقد سيطر الثوار على جزء كبير من العراق ثم توجهوا صوب خوزستان و استولوا على الأهواز. وشارك الكورد وحكام خوزستان محمد بن عبيدالله بن هزارمرد الكوردي في الثورة. وفي أوائل القرن العاشر قام الحاكم الكوردي في إحدى مناطق سوريا واسمه جعفر بن حميد الكوردي بتقديم المساعدة لحركة القرامطة التي شملت مناطق سوريا والعراق كما انضم الكورد إلى حركات كثيرة أخرى وقفت ضد السلطة المركزية في الخلافة.

وهذا ما يؤكد على أن خضوع الكورد لسلطة الخلفاء كان خضوعاً شكلياً الى حد كبير. وكان الكورد في عهد ظهور العرب، الذين رفعو رايات الاسلام، يمثلون عنصراً متكوناً بما له من بنيات اجتماعية ثابتة ومتميزة وجرت عملية التنظيم الذاتي للوجود الاجتماعي- الاقتصادي ضمن أطر هذه البنيات، الموجهة الى ضمان حياة العنصر وموقعه السياسي- الاجتماعي والسيادة ازاء المركز. وكانت السيادة توفر المراعي، بينما كانت العشيرة بمثابة تلك البنية السياسية- الاجتماعية التي سمحت لها بأن تكون على بعد من المركز سواء في عهود الخليفة أم في القرون اللاحقة.

لقد كان بوسع الغزاة سواء كانوا من العرب أو من الأتراك السلاجقة أم من المغول محاربة الكورد وكسب المعركة ضدهم (ليس دائماً) وحرق قراهم ومدنهم وتدميرها، بيد أنهم لم يتمكنوا من اخضاع المراعي الجبلية والعشيرة الكوردية المتنقلة لهم.

ارتبط انتشار الاسلام بين الكورد بصعوبات كبيرة، وباءت بالفشل محاولة فرض الديانة على شعب استطاع أن يحافظ على هويته ويصنع آلية حفظ الذات الاجتماعية- العرقية. والكورد الذين ظلوا أوفياء للعقيدة الإيزيدية الكوردية القديمة واصلوا اعتناقها رغم جميع أنواع الاضطهاد، غير أن القسم الأعظم من الكورد اعتنق الديانة الإسلامية، وهذا ما لايثير الدهشة، فالاسلام، شأنه شأن الديانات السماوية الأخرى، كان يمتلك قوة جذب عظيمة إذ لم تتعرض الديانة الاسلامية لقوانين العشيرة ولا لتقاليد ونظام القيم السائدة. أضف الى ذلك أن اعتناق الايديولوجية السائدة التي راحت تزداد قوة نفوذاً كان يبشر في جميع الأزمنة بأقصى أسباب الراحة السياسية- الاجتماعية.

تم تحديد مراحل نشر الاسلام في كوردستان على نحو مختلف. ففريق من الباحثين يميل الى الحديث عن عملية متسارعة اختتمت في آوائل القرن الثامن، في حين أن فريقاً آخر يتحدث عن مرحلة تبدأ من القرن التاسع ولغاية القرن الحادي عشر.(٢٣) ومهما كانت مجريات الأمور آنذاك، فإن انضمام أكثرية الكورد إلى عالم الاسلام هو واقعة تركت آثارها على مجمل تاريخ الشعب لاحقاً.

والآراء القائلة بتعريب الكورد ليست دامغة، وإذا ما أخذنا الجانب اللغوي ونرى أنه كانت لدى الكورد حصانة إزاء أي اقتحام لغوي. فالخدمة في القوات العسكرية، والاتصالات الدائمة في أثناء الحل والترحال قد ساعدتهم على اتقان لغتين أو أكثر، لكنهم حافظوا على لغتهم الكوردية أيضاً وبصورة تامة.

والعصر الذي قمنا بدراسته لم يلعب الكورد فيه دوراً "تقويضياً" في علاقتهم بالسلطة المركزية فحسب. فقد كان السكان الكورد في جميع العهود احتياطاً لاينضب معينه للقوة العسكرية، فشجاعتهم في ميادين القتال كانت تحظى عملياً بطلب جميع الامبراطوريات والسلالات الحاكمة، التي كان الكورد يدورون في فلكها.

ففي عهد الساسانيين كان الكورد يشكلون صفوة الجيش الفارسي وكذلك في القرون الأولى من العصر الاسلامي وما تلاها من قرون، حيث ظهروا على الساحة كمقاتلين أشداء يحظون باعتراف الجميع. كما استخدم الأمويون والعباسيون قوة الكورد العسكرية في عهود أفول سلطة الخلافة. وقدم الكورد المساعدة للأمويين في صراعهم ضد العباسيين، الذين ثاروا في منتصف القرن الثامن. وتوجه الخلفاء العباسيون إلى الكورد من عشيرة الحميدية

يطلبون مساعدتهم وذلك في القرن الثاني عشر، ومحاولين التخلص من وصاية الأتابكة = الاتراك.(٢٤) كما التحقت الفصائل الكوردية المتطوعة بالخدمة في جيش عمال الخليفة، كما خدموا في قوات حكام الامارات المستقلة وشبه المستقلة منذ القرن التاسع وحتى القرن الحادي عشر.

وجه الخليفة قرابة عام ٨٧٥م الوحدات الكوردية لإخماد انتفاضة يعقوب الصفار مؤسس الأسرة الصفارية، وفي عام ٩٦٠م شارك الكورد في الحرب الدائرة في آذربيجان على السلطة والى جانب المجموعتين المتخاصمتين وفي آن معاً. فقد دعمت عشيرة الهذبانية فريقاً، بينما وقفت عشائر أخرى إلى جانب الخصم. وحسب ما رواه إبن مسكوية كان جيش السالاريين في برذعة يتألف في منتصف القرن العاشر من ٥٠٠ شخص من الديالمة و ١٥٠٠ كوردياً و ٢٠٠٠ من المتطوعين. كان الكورد يخدمون في قوات البويهيين والسامانيين وشاركوا في معارك البويهيين ضد الزياريين. فقد كان أبو الشوك من أسرة بني عناز الذي أطاح بآخر ممثل من السلالة الكوردية الحسنويهية يحتفظ بجيش من الكورد والديالم. وكان وضع القادة العسكريين، الذين كانوا يحظون بمساندة أفراد عشيرتهم، يساهم في إعلاء شأن عدد كبير من الأسر الكوردية. وقد نال العمال الكورد وضعاً مستقلاً أو شبه مستقل في ظل ظروف مناسبة.

كان الوجهاء الكورد يكنون احتراماً عميقاً للأسرة الاموية والعباسية. فقد كان مروان الثاني (٧٤٤م- ٧٥٠م) آخر خليفة في الأسرة الاموية الحاكمة ينتمي بنسبه إلى أمراء عشيرة السليماني، وكانت أمه كوردية. وفي القرون اللاحقة تم إعلاء شأن العباسيين في وعي الكورد، ومما يشهد على ذلك هو وجود اسماء العباسيين في شجرة النسب لثلاث اسر معروفة في كوردستان هي أسرة أمراء هكاري، وبهدينان و جمشكزك.* وفي نهاية القرن السادس عشر لم يجد شرف خان بدليسي في الحملات العربية التي جرت تحت لواء الاسلام غزواً لكوردستان وحسب أقواله فإن "أول من تطاول في عهود قديمة على ولاية كوردستان كانوا سلاجقة أذربيجان"(٢٥). ومن الواضح أن الحروب في القرن السابع كانت لها، حسب رؤية شرف خان، صبغة ايجابية تحت راية الاسلام.

---

* من الواضح أن ذلك كان ظهوراً لتقليد منتشر في الشرق، وهو أنه يعد شرفاً لممثلي الصفوة نسب أنفسهم إلى السلالات الشهيرة أو رفيعة المقام.

وهكذا لم يصبح الكورد شعباً خاضعاً لأحد في القرن السابع ولا في القرون اللاحقة وحمل العنصر الكوردي عدم خضوعه لأحد عبر القرون رغم أن كوردستان لم تصبح دولة.

واستكملت عملية الضعف السياسي للخلافة وانهيارها في القرن العاشر مع مجئ أسرة الديالمة البويهيين إلى الحكم. ففي عام ٩٤٥م استولى البويهيون على مدينة بغداد ولم يتركوا للخليفة سوى السلطة الروحية. وراحت اراضي الخلافة، التي فقدت بنيتها السلطوية المحورية تنهار سريعاً متحولة إلى إمارات صغيرة. وقامت الاسرة الحمدانية العربية الحاكمة بفرض سيطرتها على مناطق كوردستان (الموصل، الجزيرة، نصيبين، سنجار وميافارقين). وبسطت قبيلة الزياريين من الديلم حكمها على (الجبال). الذين سرعان ما أزاحوا جانباً الحكام الكورد من أسرة الحسنويين واسرة المروانيين ومن سلالات كوردية أخرى أقل شأناً التي اقصاها الغزو المغولي- السلجوقي بعد مائة عام. وعلا شأن البويهيين فوق جميع هذه التشكيلات الحكومية المحلية، والذين اصطدموا بمقاومة ضاربة ورفض الخضوع لهم في كل مكان.

كوردستان تحت حكم السلاجقة

القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر

قامت الدول السلجوقية التي أعلنها طغرل بك عام ١٠٣٨م نتيجة غزوات قبائل الأوغوز- التركمانية، التي شكلت نواة الاتحاد القبلي- السلجوقي. بدأت الحملات التركية في عمق أراضي البويهيين في آواخر القرن العاشر، وأدت إلى مجابهة فورية مع الكورد، الذين كانت سلطات الخلافة تستخدمهم لحماية حدودها.

وفي عام ١٠٢٠م حارب الكورد ضد القوات التركية بالقرب من همدان، وحاربوهم في فارس وخوزستان (١٠٢٤م- ١٠٢٩م). وتقدمت قوات الأوغوز عام ١٠٢٩م نحو مراغة وابادت عدداً كبيراً من الكورد من أفراد عشيرة الهدبانية، بينما زحفت وحدة الأوغوز الأخرى نحو أورمية ودخلت اراضي الأمير أبو الهيجا الهذباني وتصدى الكورد لمحاربتها، لكنهم فشلوا في ذلك. وانطلقت قوات الأوغوز من أورمية وهي تزحف نحو منطقة قبيلة هكاري التابعة للموصل وعاثت فساداً في أراضي القبيلة الهكارية، لكن ما إن ظهر الأوغوز في الجبال حتى تعرضوا لهجوم مباغت من جانب الكورد وفقدوا ١٥٠٠ قتيلاً، بينما وقع عدد كبير منهم في الأسر وظفر الكورد بغنائم كبيرة.

وفي اربعينات القرن الحادي عشر اتخذت حملات السلاجقة طابعاً عنيفاً، حيث قام ابراهيم بن اينال شقيق طغرل بك وأحد قادة الوحدات العسكرية للأوغوز- التركمانية بغزو الجبال وذلك عام ١٠٤٦م وتم الاستيلاء على كرمنشاه، وحلوان ولورستان. وانضم الزعماء الكورد بقيادة سعدي بن ابي الشوك إلى قوات ابراهيم بن إينال واعرفت المهلهل شقيق ابي الشوك بسلطة السلاجقة، وراح الزعماء التركمان والأوغوز الذين ثبتوا أقدامهم في كوردستان يعدون العدة للقيام بحملة على بغداد.(٢٦) وأدى احتلال عاصمة الخلافة عام ١٠٥٥م إلى التخفيف من حدة الصراع الشديد الدائر في ظل حكم الخليفة القائم (١٠٣١م- ١٠٧٥م) بين أنصاره من السنة والبويهيين العراقيين من أتباع المذهب الشيعي. وبعد عقدين من الزمن امتدت دولة السلاجقة من آموداريا وحتى مصر واليمن، لكن الامبراطورية راحت تنقسم منذ نهاية القرن الحادي عشر إلى سلطنات وأتابكيات، يتمتع حكامها باستقلال تام عملياً.

ألحقت الغزوات التركية وقيام سلطة السلاجقة ضرراً بالغاً بالكورد، ففي عام ١١٠١م قتل نحو ٢٠٠٠ من الكورد التابعين لسورهاب بن بدر، وتم احتلال معظم أراضي الحاكم الكوردي باستثناء شهرزور، وهوفيتداكان والداقوق. وجاءت هجمات الكورد على ماردين ودوجايل في أعوام ١١٠٣ من ١١٠٥م، ١١٠٩-١١١٠م رداً على هذه الضربات.

وقعت اضطرابات في عهد حكم السلطان سنجر عام ١١١٩م، واستمرت مدة ثلاث سنوات وشملت رقعة واسعة من الأراضي، وفي عام ١١٢٢م قامت حملة تأديبية لفرض النظام في هكاري وزوزان وفي المناطق التابعة لعشيرة البشنوية.

كانت علاقات الكورد مع الأسرة الأتابكية الزنكية (١١٢٧- ١٢٢٢م) الحاكمة في الموصل وعلى مقربة من كوردستان في توتر شديد منذ البداية. فقد اقتحم عماد الدين الزنكي (١١٢٧م- ١١٤٦م) ارض عشيرة الحميدية مراراً واستولى على طنزة الواقعة على الضفة اليسرى من بوهتان- سو وعلى تحصينات الحميديين في العقر وشوش.

اتخذ الكورد موقفاً تقليدياً من السلاجقة والزنكيين وهو الدفاع الفعال عن استقلالهم الداخلي. وقاد اتحاد عشيرتين قويتين هما عشيرتا الحميدية والهكارية عملية التصدي للزنكيين. ووجهت الأخيرة ضربات إلى الأتابكة في الموصل، مما اسفر عن فقدان عشيرة هكاري لتحصيناتها بما فيها قلعة أشب وجلاب. وجرت إعادة تشييد قلعة جلاب وسميت بقلعة العمادية تيمناً باسم عماد الدين الزنكي. وفي عام ١١٣٩م استولى الزنكيون على شهرزور وقاموا في عام ١١٤٢م بعملية تأديبية اخرى ضد عشيرة هكاري، بعد أن فرضوا سيطرتهم على قلعة الشعبانية وفي عام ١١٤٣م- ١١٤٤م و جرى الاستيلاء على إيرون وخيزان، وقاد عماد الدين الزنكي حملته الأخيرة ضد عشيرتي بشنوى وفنك.

أضطر أتابكة الموصل على وقف عدوانهم ضد العشائر الكوردية بعد عام ١١٦٩م، وتبوأ الكوردي صلاح الدين الأيوبي العرش. ورغم أن المسرح الرئيسي للنشاط الذي كان يقوم به السلطان الاسطوري هو سوريا و مصر لم يترك صلاح الدين كوردستان دون اهتمام وواصلت الأُسر السلجوقية والاتابكية حكمها في دياربكر (الأراتقة) وفي الموصل (الزنكيين) وفي أربيل البكتكينة)، إلا أن الايوبيين قضوا على سلطة الأراتقة بعد أن أخذوا منهم الحصن وميافارقين وحاولوا السيطرة على الموصل في عام ١١٨٢م وفي عام ١١٨٥م أيضاً. أقدم الزنكيون على تنازلات وأعلنوا عن تبعيتهم للسلطان صلاح الدين.

عقب وفاة صلاح الدين الأيوبي عام ١١٩٣م وطد أتابكة الموصل مواقعهم في كوردستان الوسطى، وسيطروا في أوائل القرن الثالث عشر على قلاع عشيرة الحميدية. وفي عام ١٢١٨م استولوا على العمادية من جديد وغيرها من تحصينات عشيرة هكاري وزوزان، ويظهر ان هذه الأعمال العدوانية هي التي دفعت بالهكاريين الى النزوح صوب الشمال نحو منابع الزاب الكبير.

وفي عام ١١٨٥م وقعت اصطدامات خطيرة بين الكورد والتركمان وكان الدافع الى ذلك مفاوضات الخليفة الناصر (١١٨٠م- ١٢٢٥م) مع الزعماء الحميديين. وأدت المعارك التي نشبت بين الاعراق الى حرب بين التركمان والكورد اتسعت نطاقها لتشمل سوريا، ودياربكر، والجزيرة، والموصل، وخلات، وشهرزور وآذربيجان.[٢٧]

غزوات المغول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر

في عام ١٢١٩م شن الجيش المغولي القادم من أعماق آسيا الوسطى هجوماً على دولة شاهات خوارزم. وانتهت المقاومة التي نظمها آخر ممثل في أسرة جلال الدين الحاكمة (١٢٢٠م- ١٢٣١م) في كوردستان الجنوبية، حيث اختفى مع بقايا قواته خشية هجمات المغول وسرعان ما قتل.[*] وتعاقبت غزوات المغول على الاراضي الكوردية بعد موت جلال الدين خوارزشاه واحدةً تلو الأخرى. واتبع جنكيزخان وقواده العسكريين سياسة التخريب المنظم وارتكاب مذابح جماعية ضد السكان وبعد عام ١٢٣١م حوَّل المغول الأراضي الزراعية الخصبة في مناطق شهرزور ودياربكر الى مناطق مقفرة جرداء.

واختفى الكورد في الجبال وفي المراعي خشية مذابح المغول ولم يتعاونوا مع الغزاة المحتلين. وتم نقل عاصمة إقليم كوردستان التي احتلها المغول من بهار الى سلطان آباد، وتقلصت مساحتها بشكل كبير، كما شكلت وارداتها عُشر ما كانت تقدمه في ظل حكم السلاجقة.

وفي عام ١٢٥٨م أُلحقت اضرار بالغة بمدينة كرمنشاه اثر حملة هولاكو على بغداد وقام المغول بأعمال الذبح والسلب وذلك حسب شهادة رشيد الدين فضل الله مؤرخ المغول. وقبل استيلائه على بغداد أرسل هولاكو في السنة ذاتها القوات

---

[*] شارك في عام ١٢١٧م في الحملة على بغداد، هذه الحملة التي رافقتها تدمير المناطق الكوردية.

للسيطرة على أربيل. وخضع الحاكم المحلي تاج الدين بن صلايا للمغول وخرج من القلعة معلناً عن فروض الطاعة والولاء وعازماً على تقديم خدمات مناسبة، إلا ان الكورد في قلعة أربيل، التي حسب اقوال المؤرخ، لم يكن لها مثيلاً في الربع المسكون من الكرة الأرضية، لم يعتزموا على الخضوع، وخرج سكان القلعة في جنح الظلام وباغتوا المغول فقتلوا كل من وجدوه وأضرموا النيران في خيامهم ثم عادوا الى القلعة. لقد تمت السيطرة على قلعة اربيل في وقت متأخر وبمساعدة أتابكة الموصل لكن المعارك لم تتوقف فيها ابداً.

ولما خرج جيش هولاكو من أذربيجان عام ١٢٥٩م الى سورية وقعت مذبحة في أراضي عشيرة هكاري وجاء نص المصدر منصفاً ومختصرا: "خرج هولاكو خان منها" الى جبال هكارى مقراً ومفراً للاكراد وقتلوا منهم كل من وجدوه.[٢٨] ثم استولت قواته على الجزيرة، ودياربكر وميافارقين، وماردين. ويورد ذكر المقاومة الكوردية في الموصل، التي خرجت لملاقاة المغول ومحاربتهم دون خوف.

ترتبط العاصفة الهوجاء التي ضربت بلاد الكورد والمناطق المجاورة لها باسم تيمور الرهيب (تيمورلنك ١٣٧٠م- ١٤٠٥م)، غير ان هذا الاجتياح لم يترك، كما يبدو، تأثيراً كبيراً على الكورد وتيمورلنك الذي كان اسمه وحده كافياً لأن يثر الذعر والرعب في نفوس الناس، لم يرغم كوردستان على الانصياع له والخوف منه، ومما له دلالته البالغة في هذا الشأن هو قيام الكورد البوطانيين في أرض حاكم الجزيرة بعمل جرئ وهو نهب القوافل المحملة بهدايا تيمور إلى زوجاته وأبنائه، الأمر الذي وجد تفهماً من جانب أمير بوطان. فأستولى تيمور على مدينة الجزيرة وجعلها عرضة لاعمال السلب والنهب عقاباً للكورد.

وخلافاً للموقف الذي اتخذه تيمور من أمير الجزيرة فإنه كان يعامل حاكم بدليس الكوردي حاجي شرف معاملة حسنة ووهب له ممتلكاته هو أي ممتلكات حاكم بدليس مع ضم أراضي جديدة اليها.[٢٩] ومع ذلك وجه الكورد عند حلول الفرصة المناسبة ضربات مؤثرة إلى "صاحب الحظ السعيد"، كما حدث ذلك عام ١٤٠٠م- ١٤٠١م عندما كان تيمور في طريق عودته من بغداد إلى أذربيجان.[٣٠]

كوردستان والسلالات التركمانية الحاكمة قرة قوينلو و آق قوينلو
(القرن الرابع عشر والخامس عشر)

ظهرت الكونفدرالية القومية للقبائل التركمانية قرة قوينلو (أصحاب الخروف السود)، وآق قوينلو (أصحاب الخروف البيض)، التي أزاحها المغول جانباً، في افق كوردستان السياسي قبل تيمورلنك. واصبحت تبريز عاصمة قرة قوينلو (١٣٨٠م- ١٤٦٨م)، بينما اعتمدت قبائل آق قوينلو (١٣٧٨م- ١٥٠٨م) على دياربكر. كان رد فعل سلاطين الخراف السود والخراف البيض على ظهور تيمور لنك وجيشه مختلفاً. فقد وقف قرة قوينلو ضده وبالنتيجة لاذ زعيمها قرة يوسف بالفرار إلى مصر، أما قبائل آق قوينلو فقد خضعت لتيمور لنك، وفي عام ١٤٠٢م حاربت إلى جانبه في ضواحي انقره ضد العثمانيين ونالت دياربكر مكافأة على موقفها.

كما كانت علاقات السلالتين التركمانيتين الحاكمتين مع الحكام والعشائر الكوردية على نحو مختلف ايضاً. فلم يصاحب ترسيخ حكم قره قوينلو تبديل القيادة الكوردية المسيطرة وإعادة توزيع خيرات الاراضي. وبعد موت تيمور لنك عاد قرة يوسف قرة قوينلو من مصر وتوجه إلى الكورد يطلب مساعدتهم، فوجد الملاذ عند أمير بدليس والكورد من عشيرة الروزكي. واستخدم دبلوماسية المصاهرة واظهر الجانبان المتصاهران دعماً شاملاً لبعضهما البعض. وتمكن قره يوسف وبمساعدة أمير بدليس من استعادة مواقعه وتثبيت أقدامه وتوسيع ممتلكاته. وأعلن القسم الأكبر من الإمارات الكوردية في منتصف القرن الخامس عشر عن تبعيتها لقرة قوينلو وسلم قره يوسف شهادة لامير بدليس الذي كان حليفاً وصهراً له وذلك بتاريخ ٢٧ نيسان عام ١٤١٧م ورد نصها في "شرف نامه".[٣١] ويجري الحديث في الوثيقة عن منح أربع مقاطعات للأمير شمس الدين، وفي حقيقة الأمر كان عن المصادقة على حقوق امتلاكه لها. كما أكدت الشهادة على علاقات التحالف بين الأسرتين الحاكمتين وزعامة اسرة قره قوينلو الحاكمة.

ادى استلام آق قوينلو ولاسيما أوزون حسن مقاليد السلطة (١٤٥٣م- ١٤٧٨م) إلى ظهور سياسة ترمي إلى استئصال شأفة الأُسر والعشائر الكوردية صاحبة النفوذ وذلك بدعوى التنكيل بأنصار قره قوينلو.

استولى أوزون حسن آق قوينلو، الذي دحر جيوش سلاطين الخراف السود عام ١٤٦٨م، على الجزء الأكبر من بلاد الكورد في السنوات اللاحقة. كما أصبح سيداً على جزء كبير من ايران بعد أن أحرز نصراً على خليفة تيمورلنك. وأصبحت الجزيرة، وهكاري، وبدليس ومناطق اخرى تحت حكم عمال آق قوينلو، حيث كان الأمراء الكورد يحكمونها إلا أن اسرة آق قوينلو راحت تميل إلى الأفول ولم ينقذها من ذلك دخولها إلى العصبة المناوئة للعثمانيين. وذهبت محاولة البندقية (دولة ايطالية) ادراج الرياح في دعم أوزون حسن في وقوفه ضد العثمانيين عندما نظمت عملية ارسال السلاح له واستولى العثمانيون على المدافع المرسلة من البندقية جزئياً، بينما استولى الكورد على جزء منها ايضاً ولم تصمد أسرة آق قوينلو الحاكمة في حربها ضد خصمها الرئيسي السلاطين العثمانيين. وفي أوائل القرن السادس عشر غادرت المسرح السياسي واصبح القرن السادس عشر منعطفاً في التاريخ الكوردي، الذي حدد مصير الشعب في القرون اللاحقة.

العشائر والسلالات الكوردية الحاكمة

شهدت كوردستان خلال تسعة قرون مضت نهوضاً قويا لعدد كبير من الامبراطوريات والأسر الحاكمة وسقوطها، والتي كانت تطمع في السيطرة على بلاد الكورد. ويظهر أنه كان على البنيات والآليات الأقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تنهار ومن ثم يعاد تنظيمها، إلا أن ذلك لم يحدث. فقد حافظت تشكيلات حكومية واراضي مختلفة جرى توحيدها بقوة السلاح على إدارتها الذاتية وآلياتها الإدارية- المالية والاقتصادية المتكونة قروناً، التي واصلت أداء وظيفتها بأمان.[٣٢]

وكانت تتم مراعاة معايير النظام القانوني في المدن التي يوجد فيها عامل من المركز. أما خارج المدينة وفي مناطق كوردستان الجبلية الوعرة فقد كان يتعذر فرض السلطة على الكورد دون موافقتهم، لاسيما أن الاحتفاظ بها كان مستحيلاً، والتأثير على مناطق جبال الأكراد دون اجراء حوار مع الكورد كان أمراً صعب المنال.

وردت في مصادر عصر الخلافة وقائع حول تعيين ممثل الاقطاعيين الكورد عمالاً (ولاة) على المدن والمقاطعات. وفي القرن التاسع كان الولاة الكورد يحكمون في مرند في أذربيجان (عصمة الكوردي) وفي الأهواز (محمد بن عبيد الله الكوردي) وفي الموصل ومقاطعتها (علي بن رهزاد) وفي مقاطعة سوريا (جعفر بن حميد). وفي أوائل القرن العاشر أصبح عبيد الله بن ابراهيم الكوردي حاكماً على اصفهان، الذي شغل بعد مضي سنوات عديدة منصب عامل فارس وكرمان.(٣٣)

يمكن لنا مواصلة كشف باسماء عمال الكورد، لكن مثل هذه التعينات لم تساهم بقسط ما في الموقف السياسي ولم تحدد الوجود السياسي- الاجتماعي للمجتمع الكوردي. فقد كانت لأقاليم كوردستان آليات سلطاتها الخاصة بها وتوجهاتها الأخرى.

كانت العشيرة منذ البداية تقوم بدور البنية الاجتماعية السياسية للمجتمع الكوردي. فالعشائر الكوردية تمثل مؤسسات اجتماعية- سياسية وإدارية اقتصادية تقوم على اساس القرابة. ان ما جعل العشيرة الكوردية مؤسسة اجتماعية خارج الزمن هو بساطة عناصرها التركيبية والقومية وقابليتها وقدرتها على الاستجابة المماثلة وتغيير أماكنها، والحيوية الفعلية لفكرة التضامن القبلي.

مرت قرون وزالت ممالك ودول، التي دخل الكورد في مدار حياتها السياسية، إلا أن العشيرة ظلت باقية تشكل أقوى عنصر عضوي في البنية الاجتماعية- السياسية. وهذا لايعني البته أن العشائر لم تتعرض لتغييرات خلال القرون الماضية. فلم يبق من العشائر الوارد ذكرها في مصادر عصر الخليفة سوى القليل منها بعد مضي أربعة قرون في عهد شرف خان بدليسي وعلى صفحات كتابه وانقسمت العشائر بحكم عدد من الاسباب الاقتصادية والسياسية، ثم توحدت من جديد وكونت مجموعات جديدة.

تقوم العشيرة في كوردستان بدور بنيات صغيرة لتكامل اجتماعي- سياسي مكونة هنا خط الدفاع الأول، الذي كان يسد الطريق أمام عمليات الانهيار والصهر والتفكك. وظلت الإمارات بنية كبيرة وذلك السقف الذي لا يسمح للعمليات المتراصة أن تعلو عليه.

يظهر بوضوح قوة المجموعة العشائرية في مهد أية إمارة كوردية. فالعشيرة إما كانت توفر الدعم لمؤسس الأسرة الحاكمة (الكوران وبابا اردلان مثلاً)، أو أنها ذاتها أصبحت نواة الفئة الراقية (مثل دار بوهتي والعشيرة البوهتية، وسلالات هكاري الحاكمة والكورد الهكاريين).

وكانت العشيرة وأسر زعماء العشائر في طليعة المؤسسة الرائدة للاسر والبطون الارستقراطية المكونة للنخبة في المجتمع الكوردي وخرجت جميع سلالات حكام كوردستان من اسر زعماء العشائر الذين بلغوا قمم السلطة السياسية بما حققته مجموعاتها من نجاحات عسكرية. وفيما بعد أصبحت لديهم سلسلة النسب، حيث كانت أسماء ممثلي عنصر آخر في اساس شجرة النسب.(٣٤) وكانت دار الحكام تحتاج مثل أية بنية سلطوية في مرحلة معينة من مراحل تكوينها الى مسافة اجتماعية عن عشيرتها لإجراء حد فاصل صارم وكلما كانت شهرة مؤسس القبيلة واسعة لايمكن بلوغها بل بعيدة عرقياً، كان الحد الاجتماعي الفاصل أكثر تعبيراً وكتيماً، إلا ان مثل هذه الاستقصاءات الاجتماعية تحتاج الى الوقت، ولهذا لم تفلح أسر كوردية حاكمة مثل الأسرة المروانية والأسرة الحسنويهية التي استمرت كل واحدة منها في البقاء ما يقارب من مائة وخمسين عام في امتلاك شجرات نسب من هذا القبيل.

كانت الأسر النخبوية حصناً لحياة الكورد الاجتماعية، وكانت الفعالية الاجتماعية- السياسية الكائنة فيها تمتلك قوة كبيرة وتتجسد في الواقع مجرد تغيير بسيط وملائم للموقف وذلك أن المجتمع قد اقر منذ زمن بعيد حق الأسرة في السلطة أضف الى ذلك أن هذا الحق صار بديهياً بعد أن أصبح جزءاً من الوعي الاجتماعي بمرور الوقت، ولهذا السبب لم يكن يعمل نظام الادارة بطريقة بيروقراطيبة في تعيين الحاكم من الأعلى في كوردستان لا في عصر الخلافة ولا فيما بعد وكان التعيين من المركز أكثر فعالية اذا ما ثبت أنه كان موجوداً فعلاً.

و كان الانتماء الى السلالة النخبوية يؤلف مفهوم الوجاهة واصالة النسب التي كانت تضاهي كل نفوذ في المجتمع الكوردي، فهي كانت تتجاوز القيم الاجتماعية جميعاً وحتى السلطة ذاتها، ونورد عبارات قائد كوردي تنم عن الكبرياء وتفوه بها في القرن السابع عشر بمثابة ايضاح لما قلناه: "أنا صاحب هذه الأرض وليس السلطان العثماني، فهو ربما يكون أقوى مني لكنني أكثر نبلاً منه بحسبي ونسبي".(٣٥)

حولت الأسر الأميرية الحاكمة وأسر الوجهاء في العشيرة المجتمع الكوردي إلى مجتمع متماسك، وأصبحت سلطتها ترتدي مع مرور الوقت طابعاً كارزمياً وغدت العائلة رمزاً- راية. كانت العشيرة والاسر النخبوية تمثلان دعائم الوجود الاجتماعي التي شيدت قروناً، واستطاعت حياة المجتمع الكوري المنتظمة والعقلانية أن تواجه بفضل ذلك الهزات الخارجية، ولهذا السبب تحديداً فإن أول ما اصطدم به الغزات، الذين وطأت أقدامهم أرض كوردستان، كان العشائر والأسر الكبيرة في كوردستان. وبالتالي فانهم عندما عملوا على اخضاع

الشعب لهم أو معاقبته وجهوا الضربات الأولى وأشدها ايلاماً الى العشائر الكوردية والاسر المعروفة. ولكن ما أن تصبح قبضة المراكز ضعيفة سواء كانت هي قبضة الخليفة أم الامبراطورية السلجوقية أم المغول حتى تستقيم ثانية البنيات السياسية- الاجتماعية الكوردية. وسرعان ما نهضت أسر الحكام الكورد وأعلنت عن اماراتها انطلاقاً من الأُسر النخبوية وتحت وصاية العشيرة، استناداً على قوة المجموعات العشائرية.

كانت الإمارات في عهد الخلافة تمثل الدول الكوردية على نحو أكثر وضوحاً، هذه الإمارات التي تزعمها المروانيون والحسنويهيون، مع أنه ورد ذكر أُسر حاكمة أقل شأناً في المصادر.(٣٦)

الحسنويهيون (٩٥٩م- ١٠١٥م)

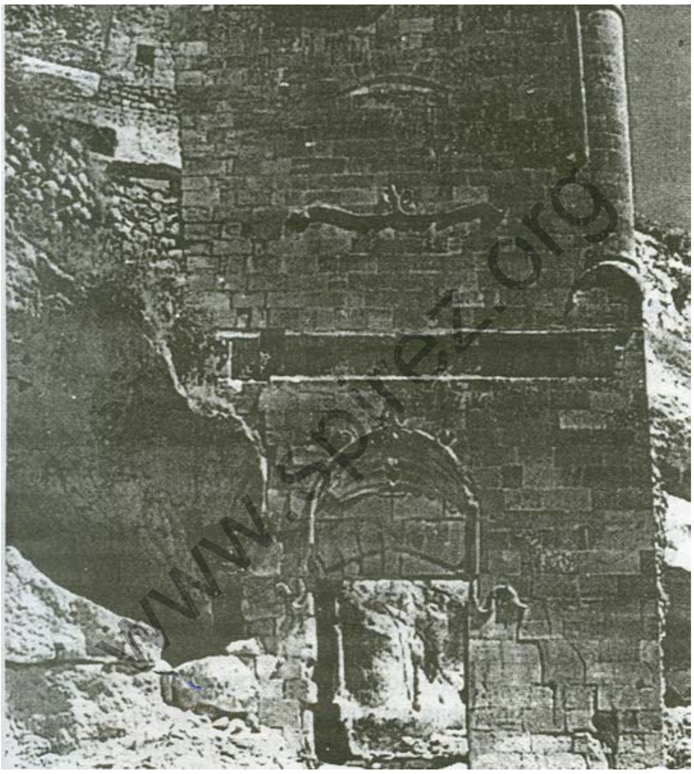
نهضت السلالة الكوردية الحسنويهية الحاكمة في جنوب شرق كوردستان في منتصف القرن العاشر، وكان مؤسسها حسنويه بن حسين(*) زعيم فرع من فروع عشيرة برزيكاني (برزيني). وكانت ممتلكات أسرة الحسنويهية تضم الى جانب الدينور وشهرزور، مناطق ومدن مثل همدان ونهاوند. وكانوا يطلقون اسم عاصمة الحسنويهية سواء على مدينة الدينور أم على قلعة سرماج أيضاً الواقعة في جنوب بيستون. وكما يبدو فإن سرماج كانت المقر الدائم للأُسر الحاكمة. تزعم الحسنويهية أحد فروع عشيرة برزيني، أما الفروع الأخرى من العشيرة فقد كانت تحت زعامة أحد من أقربائه. وبعد وفاة اثنين منهما عام ٩٦٠م و ٩٦١م تسلط الحسنويه على القيادة في الاتحاد العشائري البرزيكاني. وفضلاً عن عشيرة برزيكاني تمكن الحسنويه من حشد مجموعة كاملة من العشائر الأخرى حوله.

وتحالف حسنويه مع الحسن بن بويه ركن الدولة (٩٤٧م- ٩٧٧م) وشارك في حملته على خراسان وفي حروبه ضد السامانيين، وربما ماقام به من تحالفات دفعت حاكم الجبال البويهي أن يغض الطرف عن مساعي حسنويه وتعزيزاته في الدنيور وشهرزور. وفي الخريف بلغت رعاية بويه ركن الدولة "أوج ازدهارها" حسب ماقاله شرف خان بدليسي. إلا أنه سرعان ما أثقلت قيود التبعية كاهل الحاكم الكوردي "وراح يجحد بنعمة من أنعم عليه" وفي نهاية المطاف "شق عصا الطاعة"، وحسب مصادر أخرى فقد شن حسنويه هجوماً على سهلان بن مسافر حاكم همدان وهو من الكورد ايضاً" الأمر الذي وجد فيه ركن الدولة استعراضاً

(*) يسمونه أيضاً حسنويهيه بن حسن، وحسنويهية بن حسين او أبو الفوارس.(٣٧)

مكشوفاً للقوى ودليلاً على تعاظمها، ووجه الحاكم البويهي قوة عسكرية كبيرة بقيادة وزيره إبن العميد،[٣٨] لكن سرعان ما أدركته المنية ولم يجر القتال. وقد تم حل القضايا الناشئة بمساعدة "الأموال الطائلة والثروة الواسعة"، التي كان يمتلكها الحسنويه حسب ما رواه شرف خان.

وكما يؤكد ك. كاين[٣٩] فإن نجل إبن العميد الذي قام بإجراء المفاوضات مع الحسنويه، قد حصل على مبلغ قدره (٥٠ الف دينار) و عدداً كبيراً من الماشية وتلقى الجانب الذي قدم الهدية تعويضاً على شكل إدارة مالية ذاتية، وبعد ذلك أعاد الحسنويه النظر في علاقاتها مع سهلان بن مسافر وتصاهرت الأسرتان الحاكمتان.



مدخل إلى قلعة حصن كيف (كوردستان الشمالية)

ودفعت النزاعات التي جرت داخل عشيرة البويهية، الحسنوية وأبنائه إلى المشاركة فيها مشاركة قوية، لكن الدعم لم يتم تقديمه إلى عضد الدولة (٩٧٨م- ٩٨٣م) الذي تسلم زمام السلطة، بل قدم لمن كان له خصماً. وكان على حسنويه أن يبحث عن طريق للصلح مع عضد الدولة، لكنه توفي بعد عام في قلعة سرماج، ودارت رحى معارك عنيفة بين أبنائه الكثيرين على عرش الإمارة. ودار التنافس بينهم على خلفية الخصام الذي مزق عشيرة البويهيين، وشارك فيه أبناء حسنويه مشاركةً فعالة. وفي نهاية المطاف أسفرت المعارك عن بقاء بدر (أبو النجم) وحده حياً، الذي تولى الحكم بعد والده واصبح الزعيم الاعلى على كورد برزيكاني.

وشارك بدر بن حسنويه في حرب مؤيد الدولة (٩٧٧م- ٩٨٣م) ضد زياريد بن قابوس مراعاة للالتزامات المفروضة عليه نتيجة تبعيته. ولما نشب صراع جديد في قبيلة البويهيين على السلطة راح يدعم فخر الدولة علي (٩٨٣م- ٩٩٧م). وطدت الحسنويهية من مواقعها الخاصة وذلك بمشاركتها الفعالة في الخصومات بين الأسر البويهية. وبعد خروج فخر الدولة من المسرح السياسي اعتمد بدر بنجاح على بهاء الدولة (٩٩٨م- ١٠١٢م)، الذي كان يحكم في فارس وخوزستان وكرمان. ونال بمساعدته لقباً فخرياً هو ناصر الدولة، من الخليفة في بغداد.

وكما كتب شرف خان بدليسي(٤٠) كان بدر بن حسنويه يمتلك أراضي شاسعة وتعود اليه جميع القلاع والجبال والسهول من الدينور وحتى أهواز، وخوزستان، وبروجرد، وأسد آباد ونهاوند كما كانت قرميسين (كرمنشاه)، وحلوان، وشهرزور ضمن ممتلكاته. وكان الموقع الاستراتيجي الذي يشغله الدنيور، وحلوان ونهاوند، وقرميسين ويشرف على الطرق من الشمال والشرق والى الجنوب يتطلب من الحسنويهيين المقدرة على ممارسة اللعبة الدبلوماسية، كي يستطيع الوقوف بثبات الى جانب جيرانه الاقوياء، ويوطد في مواقعه. وأعلنت الاسرة الحاكمة عن وضعها المستقل بصك عملتها.

كانت النزاعات تعصف بعشيرة البرزيكانيين من حين إلى آخر، وتذهب المصادر إلى الحديث عن قيام بدر بسحق انتفاضة البرزيكانيين. وأخذت سلطة الحسنويهيين في السنوات الأخيرة من حكم بدر (٩٧٩م- ١٠١٤م) الذي دام طويلاً، يندفع سريعاً نحو الأفول. ووقعت اشتباكات مع الكورد الشاذنجان خصوم الحسنويهيين وجيرانهم من الغرب بعد أن أصبحت

النزاعات تمزق أسرة البويهيين من الداخل. وعملت اسرة بني عناز من الشاذنجان على تأجيج نار هذه النزاعات، حيث قام بدر بطرد رئيسها أبو الفتح من أراضيه، فوجد الملاذ عند العقيليين في ميسوبوتاميا العليا وبعد المعارك التي جرت مع اسرة عناز جرى قتال مع جيش بويه بهاء الدولة، الذي انتهى بأسر هلال نجل بدر وزجه في السجن ببغداد.

وفي عام ١٠١٤م قتل بدر، فقرر شمس الدولة البويهي حاكم همدان استغلال الفرصة وتوسيع رقعة اراضيه. وكان بهاء الدولة الذي كان يثق بقريبه أقل من ثقته بهلال، أن أطلق سراح هذا الأخير من السجن وزوده بالمال والسلاح وارسله إلى الدينور. وقتل هلال في المعركة مع شمس الدولة البويهي في حزيران عام ١٠١٥م، فورث ابنه طاهر السلطة من بعده ولأشهر معدودات فقط. وفي ذلك العام أي عام ١٠١٥م نكل أنصار عناز بخصومهم، وقام ابن أبي الفتح أبي الشوك بقتل طاهر، الذي بموته انتهى حكم أسرة الحسنويهية، وتحولت ممتلكاتها إلى بني عناز وهم من أسرة الحكام الذين يسمون بأسرة أبي الشوك أيضاً. إلا أن انتمائها إلى العنصر الكوردي موضع شك.[٤١]

ان قوة الاسرة الكوردية الحاكمة ووضعها الحكومي المستقل الذي تم تعزيزه باصدار العملة النقدية باسم بدر بن الحسنويه قد أحاطت أسم الحسنويهيين بهالة في أنظار الكورد مما يبدو من الدعاوى الجينالوجية لأمراء عشيرة برادوست، الذين نسبوا اصلهم إلى هلال بن بدر بن حسنوية.

المروانيون (٩٨٥م– ١٠٨٥م)[*]

كانت الأسرة الكوردية المروانية على جانب كبير من المنعة والقوة. ولم يكن عبثاً عندما سماهم شرف خان بدليسي "بحكام ديار بكر والجزيرة، او المروانيين" أول اسرة كوردية حاكمة، وأول من نهض من الامة الكوردية في انحاء دياربكر والجزيرة بإدعاء السلطة وهو احمد بن مروان، الذي أصبحت الاسرة الحاكمة تحمل اسمه، كانت الاسرة تحكم في جزء كبير من كوردستان بصورة مستقلة وبسطت سلطتها على دياربكر، ونصيبين واخلاط،[٤٢] وامتدت سلطة المروانيين لتشمل أرزن، وميافارقين وملازگرد، وأرجيش وعلى منطقة شمال شرق بحيرة وان،[٤٣] وفي الغرب كانوا يسيطرون على منطقة أورفه ولفترة زمنية ما.

---

[*] أحياناً ينسب بداية الحكم إلى الأسرة عام ٩٨٣م.

تقف الشخصية الاسطورية التي تحمل اسم باد[*] الكوردي أو أبو عبدالله الحسين بن دوستك الحاربوختي[٤٦] على رأس هذه الأُسرة ويختفي في اسم باد العنصر البوهتي وهو تسمية عشيرة كوردية قوية وأحياناً ما يسمون مؤسس الأسرة زعيم عشيرة الحميدي.[٤٧]

انتهز باد الكوردي الفرصة المناسبة فاستولى على ميافارقين وطرد ممثلو الاسرة الحمدانية العربية منها، الذين كانوا يحكمون على ميسوبوتاميا الشمالية والوسطى. ومما ساعد على ذلك كثيراً هو الضعف الذي دب في اوصال قبيلة أخرى هي قبيلة البويهيين والى حين، هذه القبيلة التي كانت أشد بأساً من الحمدانيين. وفي عام ٩٨٢م مات عضد الدولة البويهي أقوى ممثل للاسرة. وانقسمت قبيلة البويهين في النزاعات والاقتتال الداخلي بين أفراد الأسرة، فضعفت قوتها السياسية لبعض الوقت، وهذا ما سارع الى استغلاله الكورد الحميدية دونما إبطاء.

زحف باد جنوباً تاركاً شقيقه في ميافارقين ودحر الجيوش التي ارسلها البويهيون والحمدانيون ضده. ثم أعقب ذلك استيلاءه على الموصل وعقد العزم على غزو بغداد كي يقضي على البويهيين لكنه هزم في معركة جديدة مع الحمدانيين والعقيليين وقفل راجعاً إلى ميافارقين. لم يستطع الحمدانيون استغلال تفوقهم المؤقت واسترجاع ما فقدوه من ارض وانصاعوا وأقروا بالتبعية لهم، وعلى هذا النحو ظل باد حاكماً على ديار بكر وتابعاً للحمدانيين، الذين كانوا بدورهم تابعين للبويهيين. وكان البويهيون يراعون مراسم التبعية الرمزية للخلفاء العباسيين.

لم يتخل باد عن خططه ازاء الموصل وحشد جمعاً كبيراً من كورد عشيرة البشنوية وعسكر عند أسوار المدينة، وقام بإجراء المفاوضات مع سكانها الذين وقفوا إلى جانبه. لكن دخوله في اشتباك جديد مع الحمدانيين والعقيليين بسبب الموصل قد كلفه حياته. وسرعان ما تم دحر الحمدانيين من جديد ولم يتمكنوا من السيطرة على ديار بكر ولا على ميافارقين.

واصل ابناء مروان بن كك الثلاثة مابلغه خالهم باد من قمة السلطة السياسية، وكان أكبرهم أبو علي حسن بن مروان قد شارك مع خاله باد في معركته الاخيرة، وما لبث أن تزوج على ارملته- الديلمية واستولى على ميافارقين وجميع المواقع المحصنة في المقاطعة، كانت الأسرة تحمل اسم والد ابي علي حسن واخوته، لكن احياناً كانوا يسمون الحكام بالدوستكية.[٤٨]

---

[*] كانوا يسمونه أيضا باد[٤٤] او باز[٤٥].

قام أبو على حسن بدحر الحمدانيين أكثر من مرة وأسر أبو عبدالله الحمداني الذي الحق الهزيمة بباد، وصدَّ بنجاح هجمات الجيوش البيزنطية على أخلاط، مانزجرد، أرجيش وبارگيرى، وفي عام ٩٩١م دخل سوريا وأخذها من الامبراطور البيزنطي فاسيلي الثاني، لكنه لقي مصرعه في عام ٩٩٧م على أيدي الثورا من دياربكر فورثه شقيقه محمد الدولة سعيد (أبو منصور محمد الدولة).

بلغت سلطة المروانيين اوج قوتها ومجدها في عهد حكم أحمد بن مروان والملقب بـ نصر الدولة (١٠١٠م- ١٠٦١م)، وكانوا يسمونه بالحاكم القوي والعظيم. ويبدو أن هذه الأسباب هي التي دفعت بشرف خان بدليسي ان يعده "أول سلطان كوردي"[(٤٩)] ويمكن تسمية نصر الدولة بالحاكم المستقل طالما كان يقوم بصك النقود باسمه، ويذكر اسمه خلال خطبة الجمعة وكانوا عندما يذكرون اسم الحاكم المرواني في خطبة الجمعة يطلقون عليه أوصافاً مهيبة "أبو نصر أحمد الأمير الأعظم، وعز الاسلام، وسود الدين ونصر الدولة وشرف الملل الاسلامية".[(٥٠)]

حظي نصر الدولة باحترام كبير لدى حكام عهده البارزين. فقد وصل إلى بلاط مروان وبمناسبة أحد الاعياد رسل الخليفة والأمير البويهي سلطان الدولة ومن الخليفة الفاطمي الحاكم (٩٦٩م- ١٠٢١م) ومن الامبراطور البيزنطي فاسيلي وهم يحملون اليه هدايا ثمينة والبسة فاخرة. كما تسلم شهادة حكم من الخليفة ومن البويهيين، قدمت بموجبها جميع مدن دياربكر وحصونها هديةً إلى إبن مروان ولقب نصر الدولة كما أن لقب الخليفة الفاطمي لم يكن أقل مهابةً وهو عز الدولة.

ومما لاشك فيه أنه كان وراء القواعد الرسمية في تقديم الهدايا التي كان المبعوثون يقدمونها هو عقد اتفاقيات تحالفية محددة والتي لم يتم الاعلان عنها على نطاق واسع.

وفي عام ١٠٥١م، حسب شهادة "شرف نامه"، أوفد نصر الدولة إلى السلطان طغرل بك السلجوقي من يعرض عليه خلوص نتية وصفاء طويته وتقديم هدايا ثمينة له. واعترف نصر الدولة بزعامة طغرل بك. ويبدو أن طغرل بك كان يكتفي بالخضوع الظاهري للامير الكوردي له.

لم تكن سياسة نصر الدولة تفضي إلى اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر وحدها، فقد تواصل في الوقت ذاته الصراع الشديد مع القبائل البدوية من العقيليين والمرداسيين في سوريا وفي مقاطعة الجزيرة. وقد اتاح التآلف الناجح بين تكتيك الاتفاقيات واستخدام وسائل الضغط لنصر الدولة أن يبلغ مستوى عالياً من الاستقرار والازدهار الاقتصادي والثقافي في ممتلكاته.(٥١) وكما يقول إبن الأزرق الفارقي كان بوسع الحكام الآخرين التفوق عليه بما لديهم من مساحات شاسعة من الأراضي والثروات"، لكن لم يتفوق عليه أحد بسبب ازدهار الحياة عنده.

كان نصر الدولة يتمتع بسمعة حاكم عادل ومتنور، وقد وجد ممثلو الاسرة البويهية الذين كانوا يبحثون عن مآوى لهم والملاذ لديه.(٥٢) وكان العلماء والشعراء الذين طبقت شهرتهم الأفاق في العالم الاسلامي بما فيهم ناصري خسرو يقدمون إلى بلاط المروانيين في ميافارقين.

لم تكن النجاحات السياسية لورثة نصر الدولة في مستوى ماحققه هو من نجاحات في عهده، فقد قام اثنان من أبنائه بتقسيم ممتلكات الاسرة فيما بينهما. كان نصر يحكم في ميافارقين وسعيد في آمد. ومع أن شهرة الأسرة بلغت نطاقاً واسعا، وتواصلت عملية السيطرة على اراض جديدة (حران، سويداء)، فإن الحملة العسكرية الجديدة التي قام بها السلاجقة قد أدت إلى ازاحة اسرة المروانيين عن المسرح السياسي. ودحرت القوات السلجوقية منصور بن نصر، حفيد نصر الدولة آخر ممثل للاسرة وذلك عام ١٠٨٥، ووقع في الاسر حيث توفي عام ١٠٩٦م وبموته انتهى حكم المروانيين.

لم يكن الكورد وحدهم يعيشون في ممتلكات المروانيين، فقد كان المسيحيون يشكلون أكثرية السكان.(٥٣) ومما لاشك فيه ان الكورد كان يشكلون القوى الرئيسية، وكان الجيش المرواني يتألف من افراد عشيرتي الحميدية والبشنوية. لقد قامت دولة المروانيين على قوة الوحدة العشائرية الكوردية. وكانت مؤسسة التضامن للعشيرة كلها تشاركها في أعمالها السياسية وفي ترسانة السلاح الايديولوجي منذ البداية.

ظل حكم الاسرة المروانية ماثلاً في ذاكرة الشعب الكوردي التاريخية. وكان أمراء عشيرة محمودي يقولون بانهم ينحدرون من الأسرة المروانية. وتنحدر أسرة بدرخان الشهيرة من باد مؤسس الأسرة المروانية.(٥٤) وكان حكام إمارة أردلان في

عهـد شـرف خـان بدليسـي يرجعـون بنسـبهم إلى أحمـد بـن مـروان.[٥٥] غـير أن مـدون الأسـفار التاريخيـة وضـعوا اسـم الساسـانيين في اسـاس شـجرة نسـبهم وذلـك بعـد مضـي ثلاثة قرون.

كانـت الطاقـة السياسـية والعسـكرية في كوردسـتان فائضـة دائمـاً، واحيانـاً مـا كانـت تجـد تجسـيداً لهـا خـارج حـدود بـلاد الكـورد. ويمكـن لنـا في هـذا الشـأن أن نـذكر أسم اسرتين كورديتين هما : الاسرة الشدادية والاسرة الايوبية مثالاً على ذلك.

الشداديون ٩٥١م- ١٠٨٨م)

نصـب السـلطان السـلجوقي ألـب أرسـلان الشـداديين علـى دبيـل (دويـن) وكنجـة لإدارتهمـا.[٥٦] كمـا انضـمت إلى حكمهـم مدينـة آنـي ومقاطعتهـا. وكـان محمـد شـداد بـن كـارتو مؤسـس الأسـرة الحاكمـة، والـذي شـارك في انتفاضـة عـام ٩٥١م ضـد البـويهيين ينتمـي في تلـك العهـود إلى الحكـام المسـتقلين في شمـال- غـرب فـارس.[٥٧] وفي بـادئ الأمـر تحـالف الشـداديون مـع الدولـة البيزنطيـة والسـلجوقية ولهـذا عـلا شانهم نتيجة علاقات تحالفية تكونت منذ عهد بعيد.

اسـتمر حكـم الشـداديين اكثـر مـن مائـة عـام (فظـل فـرع مـن العائلـة في آنـي حتـى عـام ١١٧٤م)، وقـام السـلاجقة بـازاحتهم عـن المسـرح السياسـي رغـم انهـم كـانوا يميلـون إلى السـلاجقة في البدايـة، وذاع صـيتهم بوصـفهم حكامـاً متنـورين، وخلفـوا وراءهـم أثـاراً معماريـة مرموقـة، وكـان تـاريخهم حـافلاً بـالجلال والبهـاء حسـب مـا قالـه ف. ب. نيكيتن.[٥٨]

لم يحـظ اسـم الشـداديين في كوردسـتان بشـهرة كـبيرة" ولم تنسـب أُسـرة كورديـة واحـدة مـن الأُسـر الحاكمـة في بـلاد الكـورد أصـلها إلى الشـداديين، فقـد غطـت علـيهم شـهرة اسـرة اخـرى تـربط بهـم أواصـر القربـى هـي مـن عشـيرة الرونـد تحمـل أسـم ايـوب بـن شداد.

سطرت أُسرة الايوبيين الكوردية وفي شخص أحد أبنائها السلطان صلاح الدين الأيوبي (١١٦٩م- ١١٩٣م) صفحة رائعة في تاريخ العالم الاسلامي باسره، وفي ذروة مواجهته مع العالم المسيحي وأصبح اسم صلاح الدين رمزاً للمقاومة الإسلامية.

ينحدر زعيم الاسرة الحاكمة من العشيرة الكوردية روند التي كانت تترحل في القرن العاشر بالقرب من أرمينيا وفي ضواحي دوين.(٥٩) وتنتمي العشيرة إلى العشيرة الهذبانية القوية، وكان جد صلاح الدين شادي بن مروان يخدم لدى الشداديين في دوين. ولما فقد الشداديون ممتلكاتهم انتقل مع أسرته إلى العراق وراح يخدم عند السلاطين المحليين. وتم تعيينه في منصب حاكم تكريت الذي ورث عنه ابنه أيوب، وهناك ولد صلاح الدين (في عام ١١٣٨م).

والامبراطورية التي اسسها صلاح الدين الأيوبي لم تكن دولة كوردية، إلا أن حكم الأسرة الأيوبية ترك أثره في التاريخ الكوردي. ومنذ عام ١٢٣٢م وحتى عام ١٤٦٠م كان يحكم احفاد عشيرة الايوبيين على ديار بكر. ولقد اطلق شرف خان بدليسي في سفره "شرف نامه" على هؤلاء الحكام مالكي حصن كيف وأفرد لهم الفصل الخامس "حول سلاطين كوردستان العظماء"، وحسب ما أورده شرف خان بدليسي فإنهم استلموا مقاليد السلطة بعد عام ١٢٦٣م- ١٢٦٤م" لما قصرت يد آل أيوب على الحكم في بلاد الشام ومصر وزال سلطانهم عنها، نصب احد حفدة هذه الاسرة في حصن كيف نفسه بالقوة، ومنذ ذلك اليوم طلع هلال لواء الاسرة الأيوبية على أصقاع حصن كيف، وأخذ يبعث بأشعته على تلك الربوع والأصقاع، ولم يمض وقت طويل حتى احتل تلك البلاد".(٦٠)

صعد اسم صلاح الدين الأيوبيين في سماء اقاليم كوردستان الوسطى والجنوبية- الشرقية، وذلك من خلال تبعية الأسر التركية الأتابكية الحاكمة من الأراتقة، والزنكيين، والبكتيين، الذين كانوا يحكمون في دياربكر، والموصل، وأربيل. واكتفى صلاح الدين بتبعيتهم له ولم يضم إلى ممتلكاته سوى حلب وشهرزور، وبعد الاتفاق مع عزالدين الزنكي وبعد مرور عامين سلم شهرزور إلى مملوكه. وربما تضمنت المعاهدة مع الزنكي عدداً من الالتزامات

ازاء الكورد. وعلى أيه حال مارس اتابكة الموصل ضغطاً شديداً على العشيرتين الكورديتين الهكارية والحميدية وذلك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي مباشرة عام ١١٩٣. ومن الواضح أن حضور صلاح الدين كان يكبح جماح أتابكة الموصل لإقدامهم على ارتكاب أية اعمال عدائية ضد الكورد.

انضم الكورد والعشائر الكوردية إلى الجيش الأيوبي، مع أن القوات في غالبيتها كانت من الأتراك بصورة اساسية. وفي عام ١١٨٧م توجه صلاح الدين بنداء إلى الكورد في دجلة العليا يدعوهم فيه إلى المشاركة في الجهاد والحرب المقدسة ضد الكفار. ويبدو أن الكورد استجابوا لندائه. وكان عدد كبير من الكورد يعملون في إدارات الأيوبيين العسكرية والمدنية.

ومن الشخصيات التي حظيت بثقة خاصة من السلطان صلاح الدين يرد ذكر بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن شداد (١١٤٥م- ١٢٣٥م)، الذي دوّن سيرة حياة الإبن العظيم للاسرة الأيوبية، ومن الجائز جداً ان يكون إبن شداد المولود في الموصل من اصل كوردي. فقد كان يقوم بالتدريس في مدرسة بالموصل. وفتحها كمال الدين الشهرزوري، الذي كان كوردياً. وفي عام ١١٨٨م استدعى إلى الخدمة عند صلاح الدين وبقي عنده حتى نهاية حكمه.[٦١]

لعبت أسرة أبو الهيجاء الكوردي دوراً هاماً في عهد صلاح الدين، هذه الأسرة التي كانت تنسب إلى كورد هكاري تارة، والى عشيرة هذباني تارةً أخرى. لقد قاد أبو الهيجا الدفاع عن حصن عكا ضد الصليبين وجرى تعيينه قائداً عاماً للجيش وحاكماً على القدس. هذا ما يبرر القول عن مشاركة الكورد في حروب الأيوبيين وتاريخهم. وفيما بعد كتب ف. ب. نيكيتين الكوردولوجي الشهير بأن الكورد قد فوتوا الفرصة التي اتاحها لهم الكوردي صلاح الدين مؤسس الأسرة الأيوبية.[٦٢] يبدو أنه كان يقصد بقوله هذا إمكانية إقامة دولة كوردية شاملة. فلم تكن هذه المهمة قابلة للتحقيق في ذلك العصر. لقد ولدت دولة الأيوبيين وتحولت إلى امبراطورية عظيمة تحت راية أفكار الاسلام والعودة إلى السنية السلفية. فالمثل الدينية كانت تسود على الأفكار القومية. وإن ما أتاح الفرصة امام صلاح الدين لتوحيد الكورد والعرب والأتراك في النضال هو خوض الحرب ضد الصليبيين بصورة فعالة.[٦٣] فلم تكن بلاد الكورد مهيأة لاستيعاب فكرة الوحدة الاثنية السياسية، بل وأن الفكرة القومية بحد ذاتها لم تجد تعبيراً لها إلا في نهاية القرن الخامس عشر.

أصبح اسم صلاح الدين والأسرة الأيوبية الحاكمة رمزاً للحكمة السياسية والعسكرية الرائعة للكورد وكوردستان. كما صار اصل كل من خدم عند الأيوبيين مشهوراً، وهكذا فقد رجع حكام كليس شجرة نسبهم إلى مندو، الذي وقع الاختيار عليه "لخدمة سلاطين آل أيوب". وكان "آباء وأبناء" حكام شيروان ينسبون انفسهم إلى أحفاد أحد وزراء السلاطين الأيوبيين.(٦٤)

وعلى هذا النحو شارك الكورد في حياة المنطقة السياسية مشاركة نشيطة، وكما لاحظ ف. ب. مينورسكي فقد كانت المبادرة بأيديهم اكثر من مرة.(٦٥) لكن العالم الكوردي الذي أفرز من خلاله جميع تناقضات الموقف السياسي لم يسمح لنفسه الذوبان فيها. وكانت العمليات الاتنو-التوحيدية المتراصة في هذه المرحلة بطيئة، لكنها أزدادت قوة باستمرار. فالغزوات والحروب، والضحايا التي قدمت لا تعد ولا تحصى لم تعمق سوى هذه العمليات.(*) ونشأت حينذاك فكرة كوردستان بوصفها فضاءً كوردياً اتنو- سياسياً موحداً، الذي عبر عنه فيما بعد في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر شرف خان بدليسي وأحمد خاني اللذين يعدان من رواد الفكر القومي الكوردي.

(*) كما كتب ف. ب. نيكيتين، كان الكورد منذ القرن السابع وحتى الخامس عشر.. يشاركون في الأحداث مشاركة نشيطة، وينضمون الى هذا الفريق من الخصوم والطامعين في السلطة تارة، والى فريق آخر تارة أخرى، وهم يناورون بين الخلفاء والبويهيين والديالمة والسلاجقة.

الهوامش

---

(١) {Nuzhat – al – Qulub} The Geograp hi Cal Part of The Nuzhat al-Qulub Composed by Hamada llah Mustawfi of Qazwin in 740 (1340) ed by G. le Strange. "E.F.Gibb Memorial" Series vol xxlll. Leyden l. 1915 p. 102 – 103.

(٢) ماركوبولو. رحلة. ترجمة عن الفرنسية القديمة ي.ب. مينايف، لينگراد. ١٩٤٠، ص ٩٢.

(٣) {G.R.Driver}. The Dispersion of the Kurds in Ancient Times. By G.R.Driver, Magdalen College, Oxf. – Journal of the Royal Asiatic Society (JRAS). L.., 1921, p.567,571.

(٤) ي. ي. ڤاسيليڤا كوردستان الجنوبية- الشرقية في القرن السابع عشر وبداية القرن التاسع عشر. نبذة عن تاريخ إمارتي اردلان وبابان موسكو، ١٩٩١، صـ٢٣.

(٥)) انظر ايضاً:

{J.B.Fraser} Travels in Koordistan, Mesopotamia. Including an Account of parts those Countries Hitherto Invisited by Europeans. With Sketches of the Character and Manners of the koordish and Arab Tribes. By J.B. Fraser. Vol I-II., 1840, vol. I, p.155, 156, 188.

(٦) {Cuinet V.}. la Turquie d'Asie. Geographie, administrative, statistique descriptive et raisonnee de chaque provinde de L'Asie. Minewre par V.Cuinet. T. II. P., 1892, p.871-872.

(٧) V. Minorsky. Sisar. -The Encyclopaedia of Islam. 2nd ed. (El 2), vol. IV, p.465-466.

(٨) G.Le Strange. The Lands of the Eastern Caliphate. Mesopotamia, Persia and Central Asia from the Moslem conquest to the time of Timur. Cambridge, 1905, p.4, 186, 189, 190-191, 197, 221, 223.

(٩) Evliya Celebi in Diyarbekir. The Relevant Section on the Seyahatname. Ed with Transl., Comment and Introduction by M. Van Bruinessen and H. Boeschoten. Vol. I. Leyden- New York- Kbenhavn- Köln, 1988, p.32.

(١٠) journal d'un voyage dans la Turquie d'Asie et la Perse, fait in 1807 et 1808. P, 1809, p.99.

(١١) ف. نيكيتين. الكورد. ترجمة عن الفرنسية، موسكو، ١٩٦٤، صـ٨٩، ٩٢.

(١٢) D.N.Mackenzie. Bahdinan. –El 2, vol. I, p.920.

(١٣) شرف خان. بن شمس الدين بدليسي، شرف نامه، ترجمة ومقدمة وهوامش وملحق ى. ي. ڤاسيليڤا، المجلد١، موسكو، ١٩٦٧، صـ٢١٥، ٣٤٥.

(١٤) أ. ب. بولاديان. الكورد في القرن السابع وحتى القرن العاشر الميلادي حسب المصادر العربية، يريڤان، ١٩٨٧، ص١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٧٥-٧٦، ٨١-٨٨.

(١٥) G. Le Strange. The Lands of the Eastern Caliphate..., P. 88, 266, 317, 352.

(١٦) M.M. van Bruinessen. Agha, Shaikh and state. On the Social and political Organization of Kurdistan. Utnecht, 1978. P.161, 196.

(١٧) V. Minorsky, Kurds, Kurdistan III, Mistory, -El 2, vol. V.p. 451-456.

(١٨) ڤ. نيكيتن، الكورد، صـ٢٧١.

(١٩) أ. ي. كوليسنيكوف. الغزو العربي لإيران (إيران في ظل حكم الخلفاء "الراشدين") موسكو، ١٩٨٢، صـ١٥٦.

(٢٠) V. Minosky. Kurds, Kurdistan, p. 451-452.

(٢١) أ. ب. بولاديان. الكورد في القرن السابع وحتى القرن العاشر... صـ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٦-٣٨، ٤٨، ٤٩، ٥١-٥٥.

(٢٢) ن. ف. بيگوليفسكايا، أ. يو. ياكوبوفسكي، ي. ب. پتروشيفسكي، ل. ف. سترويف، أم. م. بلنتسكي، تاريخ إيران منذ العصور الغابرة وحتى نهاية القرن الثامن عشر. لينينگراد، ١٩٥٨، صـ١٠٧-١٠٨، ١٣٠.

(٢٣) ڤ. نيكتين. الكورد، صـ١٤، ٢٧٣" أ. ب. بولاديان. الكورد في القرن السابع وحتى القرن العاشر... صـ٤٢، ٤٦، ٦٣، ٦٨، ٧٣" رشاد صبري رشيد، الوضع الاثني الديني المعاصر عند الكورد. أطروحة دكتوراه، لينينگراد، ١٩٨٨، صـ٣٢.

(٢٤) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, p. 454.

(٢٥) شرف خان بدليس. شرف نامه، المجلد١، صـ٤٠٩.

(٢٦) المصدر السابق، صـ٩٢، ٩٣" س. گ. أگاجانوف. دولة السلاجقة وآسيا الوسطى في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، موسكو، ١٩٩١، صـ٦٤.

(٢٧) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, p.453- 454.

(٢٨) رشيد الدين. مجموعة أسفار تاريخية، المجلد٣، ترجمة عن الفارسية، أ. ك. ارندس موسكو، لينينگراد، ١٩٤٦، صـ٤٠، ٤٧، ٤٩.

(٢٩) شرف خان بدليسي، شرف نامه، صـ٤١٦.

(٣٠) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, p. 455, 457.

(٣١) شرف خان بدليسي. شرف نامه، صـ٤١٩-٤٢٠.

(٣٢) و. گ. بولشاكوف. تاريخ الخلافة. ١١. عصر الغزوات الكبرى. موسكو ١٩٩٣، صـ١٩٤.

(٣٣) أ. ب. بولاديان. الكورد في القرن السابع وحتى القرن العاشر...، صـ٣٨، ٤٧، ٥٠، ٥٥، ٥٦.

(٣٤) ى. ي. فاسيليفا. رواية الاصل "المختلف" للأُسر الكوردية النبيلة كظاهرة اجتماعية فريدة "آثار كتابية وأثار تاريخ ثقافة شعوب الشرق" XXIV الدورة العلمية السنوية، الجزء الأول، موسكو، ١٩٩١، صـ١٠٤-١٠٧.

(٣٥) A. Safrastian L., 1948, p.44.

(٣٦) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, p. 450-451.

(٣٧) المصدر السابق، صـ٤٥٢.

(٣٨) CL. Cahen. Hasanwayh. –El 2, vol. III, p.258.

(٣٩) المصدر السابق، صـ٤٥٢.

(٤٠) شرف خان بدليسي، شرف نامه، صـ٩٠-٩١.

(٤١) CL. Cahem Hasanwayh, p 258

(٤٢) ك. إ. بوسفورت. السلالات الإسلامية الحاكمة، موسكو، ١٩٧١، صـ٨٧.

(٤٣) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, p. 452-453.

(٤٤) أ. ب. بولاديان، الكورد في القرن السابع وحتى القرن العاشر، صـ٧٧.

(٤٥) ك. إ. بوسفورت. السلالات الإسلامية الحاكمة، صـ٨٧.

(٤٦) M. F. Amedroz. The Marwania Dynasty. JRAs. L, 1903, p.123.

(٤٧) M. M. Van Bruinessen. Agha, Shaikh and state, p.157.

(٤٨) رشاد صبري رشيد. الوضع الاثني الديني المعاصر عند الكورد، صـ٣٥.

(٤٩) شرف خان بدليسي، شرف نامه، المجلد١، صـ٨٩.

(٥٠) ناصر خسرو. سفر نامه، ترجمة ي. إ. برتلس، موسكو- لينينگراد ١٩٣٣، صـ٣٨، ٤١، ٤٢.

(٥١) C. Hillenbrand. Marwanids. –El 2, vol, 71, P.626.

(٥٢) M. T. Amedroz. The Marwanid Dynasty, P.131-132, 135, 140.

(٥٣) M. M. Van Bruinessen. Agha, Shaikh and state, p.158.

(٥٤) A. Sasnastin, Kurds and Kurdistan..., P.34.

(٥٥) شرف خان بدليس. شرف نامه، المجلد١ صـ٨٩-٩٠، ١٤٦، ٣٤٩.

(٥٦) Cl. Cahen Ayyubids- El 2, vol. L, p796.

(٥٧) V. Minorsky Kurds, Kurdistan, L, 452.

(٥٨) ڤ. نيكيتين، الكورد صـ٢٧١.

(٥٩) المصدر السابق، صـ ٢٤٨" شرف خان بدليسي. شرف نامه، المجلد١، صـ١٢٢.

(٦٠) المصدر السابق، صـ٢٠٧.

(٦١) Ganal El- Din el- shayyal. Ibn Shaddad. –el 2, vol. III, p.933-934.

(٦٢) ڤ. نيكيتين. الكورد صـ٢٦٨.

(٦٣) ك. إ. بوسفورت. السلالات الإسلامية الحاكمة، صـ٩٥، ٩٧.

(٦٤) شرف خان بدليسي. شرف نامه، صـ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٣.

(٦٥) V. Minorsky. Kurds, Kurdistan, p.449.

الفصل الثاني

الكورد في الإمبراطورية العثمانية وإيران
(القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر)

أصبحت بلاد الكورد مسرحاً لمواجهة جديدة وقوية عقب انهيار السلالات التركمانية الحاكمة قرة قوينلو و آق قوينلو. فقد كانت الحرب تجري بين السلاطين العثمانيين الذين أسسوا إمبراطورية قوية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وبين الصفويين الذين وطدوا حكمهم في ايران أوائل القرن السادس عشر وعلى أرض كوردستان، حيث كان يشتد أوارها حيناً، ويخمد حيناً آخر، وتجري في أشكال مختلفة مع بعض التوقف حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. وكانت النتيجة الرئيسية للمعارك التركية الإيرانية هي تقسيم كوردستان، فقد انضم الجزء الأكبر الواقع في غرب سلسلة جبال زاگروس الى تركيا، والجزء الأصغر الواقع شرق زاگروس أصبح تابعاً لإيران. لكن لم يتم وضع حدود دقيقة بين الامبراطوريتين اللتين قامتا باقتسام كوردستان فيما بينهما جراء الحروب المتواصلة والاضطرابات الداخلية في اراضي الإمارات شبه المستقلة القائمة فيها (هكاري، بهدينان، سوران، بابان وأردلان) والإقطاعيات الأقل شأناً.

المصادر الاساسية

والمصادر العلمية لدراسة التاريخ الكوردي في القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر متوفرة أكثر من جميع المصادر حول القرون السابقة. ومعروفة اسماء مجموعة من المؤلفين الكورد، الذين تضم أعمالهم بين دفتيها معلومات ثمينة. وفضلاً عن العمل الكلاسيكي لشرف خان بدليسي، الذي يعد أكبر شخصية في علم التاريخ الكوردي في العصور الوسطى، فان الأعمال التاريخية المحلية ترتدي أهمية بالغة لدراسة التاريخ الكوردي،

وكوردستان أردلان غنية بها حصراً. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتاسع عشر تشكلت مدرسة المؤرخين في أردلان في جنوب شرق كوردستان والتي تضم أسماء حوالي عشرة مؤلفين كورد.

ويعد كتاب "زبدة التواريخ سنندجي" لصاحبه محمد شريف قاضي والمكتوب في ١٨٠٠م- ١٨٠١م أول مؤلف محلي معروف حول تاريخ اسرة اردلان. فقد خصص الفصل الحادي عشر "حول أصل الكورد ونسب ولاة أردلان وأمرائها" للكورد وكوردستان سنندج (أردلان) ويشغل هذا الفصل نحو خمسة أجزاء من الكتاب كله. ومن المؤرخين الآخرين في أردلان كان خسرو بن محمد بن منوجهر صاحب عمل تاريخي كتب عام ١٨٣٣م- ١٨٣٥م، وماه شرف خانم كوردستاني (١٨٠٥م- ١٨٤٧م) التي بفصل كتابها عن عمل خسرو بن محمد عشرات السنين. وعبد القادر بن رستم البابان مؤلف كتاب "سيرة الأكراد" (١٨٦٨م)، وميرزا علي أكبه خان، الذي يعود مؤلفه التاريخي "حديقة الناصرية" الى عام ١٨٩١م- ١٨٩٣م، وتناول عدد آخر من المؤلفين كتاب محمد شريف قاضي واستخدموا مادته كمصدر أولي. لقد كتب المؤرخون في أردلان أعمالهم حسب تقاليد التاريخ الفارسي الكلاسيكي، حيث تتخلل نصوص الكتاب قصائد وآيات قرآنية تصبح أحياناً قريبة من النثر الإيقاعي.

وأتاحت اعمال مؤرخي المدرسة الأردلانية ووجود عددٍ من المدونات التاريخية المحلية والمكرسة لحكم أسرة بني أردلان الأميرية المجال لتناول الماضي التاريخي لمنطقة جنوب- شرق كوردستان، والتي أطلق عليها عدد من المؤلفين اسم مهد العنصر الكوردي والثقافة الكوردية. وعرضت الاحداث التي وقعت في القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر في جميع المدونات التاريخية في أردلان ولاسيما كتاب محمد شريف قاضي الذي استعرضها بصوة شاملة.

وفي منتصف القرن الثامن عشر ولد مؤرخ كوردي آخر وهو عبد الرزاق بك بن نجفقلي خان دومبلي (١٧٦٢م- ١٨٢٧، ١٨٢٨م) في اسرة أمراء عشيرة دومبلي القوية، ولكتابه "تاريخ الدنابلة" الذي لا يزال مخطوطاً محفوظاً في ماتينداران قيمة كبيرة كمصدر في التاريخ الكوردي.[1]

كما تضم أعمال المؤرخين الأيرانيين مواد حول التاريخ الكوردي في القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر. وخصص حسن بك روملو (ولد عام ١٥٣١م-١٥٣٢م) عمله التاريخي "أحسن التواريخ" لعهد الحكام الأوائل من أسرة الصفويين ويحتوي أخباراً عن حكام أردلان مأمون بك الاول، وبيكه بك وسورهاب بك، مضيفاً أشياء كثيرة الى روايات المدونين المحليين.

ومن أعمال مؤرخي البلاط الإيراني فإن كتاب "تاريخ عالم آراي عباسي" يشغل مكاناً خاصاً بوصفه مصدراً حول التاريخ الكوردي. لقد تم انجاز هذا الكتاب عام ١٦٢٨م- ١٦٢٩م لصاحبه اسكندر بك تركمان أو الملقب بـ مونشي (السكرتير). ويضم هذا الكتاب بين دفتيه معلومات قيمة عن أردلان وحكامها، ولمقارنة الروايات التي اوردها المدونون المحليون مع قصة مؤلف "تاريخ عالم آراي عباسي" التي يستعرض على نحو واسع جداً آفاق واسعة للغاية.(٢) ويعد كتاب اسكندر بك مصدراً فريداً لإعادة وضع تاريخ الدفاع عن قلعة دم دم الحصن المنيع لأمير خان برادوست، هذا الدفاع الذي جرى تصويره في الملحمة البطولية "الخان صاحب الذراع الذهبية"(٣) (خاني لەپ زێرین أو خانى چەنگ زێرین بالكوردية). وما سيتأثر باهتمام شديد هو ما يستعرضه المؤلف من معلومات وأخبار عن العشائر الكوردية. كما عرضت الأسماء الكوردية في جداول الأمراء لعامي ١٥٧٦م و ١٦٢٨م.

كما نجد حضوراً لشخصيات من التاريخ الكوردي على صفحات "عباس نامه" لصاحبه ميرزا محمد طاهر قزويني المعروف باسمه المستعار وحيد. لقد أفرد هذا العمل التاريخي لعهد الشاه عباس الثاني (١٦٤٢م- ١٦٦٦م) وينتهي في عام ١٦٦٣- ١٦٦٤، ويروي أخباراً عن أمراء أردلان هلو خان، وخان أحمد خان، وسليمان خان.

ويمكن استخدام "تذكرة الملوك" كمصدر عن تاريخ كوردستان اردلان، لقد وضع هذا الكتاب عام ١٧٢٥ وخصص لتركيب الإدارة الصفوية في القرن السابع عشر، ويسمح الكتاب الذي يعتمد على الوثائق والأرشيفات الرسمية بتدقيق وضع أمير أردلان ونظامه في القرن السابع عشر.

في عام ١٩٧٣ انتشرت وثيقة غير عادية باللغة التركية حول جنوب- شرق كوردستان. ووضع الناشر ي. بارماكسي زوغلو عنواناً هو "قيام السلطة العثمانية في شمال العراق ومذكرات مأمون بك". يتضمن الإصدار نصاً لمخطوط وثيقة اكتشفت منذ عهد قريب ومؤرخة في شهر حزيران عام ١٥٧٧ مكتوبة على شكل مذكرات، وفي الوقت ذاته بمثابة التماس الى مراد الثالث كما ينبغي التذكير بمصدر آخر باللغة التركية وهو ما دونه صلاح الدين خوجه أفندي ١٥٣٦م- ١٥٩٩م، الذي عاصر شرف خان بدليسي، ويستعرض في مصدره مادة حول الكورد وحكام كليس الكورد.

ومن المصادر الهامة عن تاريخ الكورد هو كتاب "سياحت نامه" لصاحبه أوليا چلبى (١٦١١م- ١٦٨٤م)، هذا الكتاب الذي أصبح معروفاً على نطاق واسع. وقد خصص المؤلف المجلدان الرابع والخامس من كتاب "سياحت نامه" لكوردستان. وما ورد فيهما جاء نتيجة لرحلات المؤلف الكثيرة الى مقاطعات الحكم الكورد، والذي يستأثر باهتمام خاص هو ما قدمه من وصف لدياربكر، حيث أمضى الكاتب فيها عدة أسابيع في شهري نيسان وأيار عام ١٦٥٥م.

وصادف زيارة التاجر الفرنسي ج. ب. تافرنيية الى بدليس مع زيارة أوليا چلبي للمدينة في وقت معاً تقريباً. ويتضمن كتابه الذي خصصه لست رحلات الى تركيا وبلاد فارس والهند معلوماتاً ثمينة حول الأقاليم الكوردية وعن حكام بدليس واردلان، كما صوّر الاستقبال الشاهنشاهي، الذي أجراه سليمان خان أمير أردلان لمبعوث جمهورية البندقية الى شاه إيران.

كوردستان على تخوم القرنين الخامس عشر والسادس عشر

في أواخر القرن الخامس عشر كانت بلاد الكورد تمثل لوحة زاهية للإمارات المتوارثة جرى تصويرها في "شرف نامة". فقد شغلت كل إمارة من الامارات في القرن السادس عشر مكانها الخاص بها، وكان لها مستواها التراثي في البنية الاجتماعية- السياسية لكوردستان" واستطاع شرف خان بدليسي أن يصور وبدقة شكل هذا السلم التراتبي.

وخصص لأسرة بني أردلان الحاكمة المكان الأول بين تلك الأسر الخمس الحاكمة، التي شغلت المستوى التراتبي الأعلى، هذه الاسرة التي كادت سلطتها أن تشمل جنوب شرق كوردستان بأسره في مراحل سطوتها: وهي المناطق الغربية من كوردستان إيران والمناطق العائدة للعراق حالياً. وحسب ما رواه المدونون في أردلان فإن أسرة بني أردلان قد تسلمت مقاليد السلطة في القرن الثاني عشر، واستقرت في بادئ الأمر في شهرزور، وما لبثت أن فرضت سيطرتها على منطقة تقع في الجهة الأخرى من سلسلة جبال زاگروس، وفي القرن الخامس عشر كان نهر الزاب الكبير يشكل في عهد حكم المأمون الأول الحدود الشمالية للإمارة، وضمت ممتلكات العائلة مناطق سروجك، وقرة داغ، وآلان، وشهرزور[٤] فضلاً عن مقاطعة أردلان. ولم يكن بوسع أحد من جيرانهم أن يقارن وضعه مع وضعهم الملكي حقاً.

يشغل امراء هكاري، حسب شرف خان بدليسي، المكان الثاني في نظام التدرج الاجتماعي- السياسي. لقد حسب ملا محمود بايزيدي أن سلالة الاسرة الهكارية هي إحدى أقدم ثلاث أسر في كوردستان وأكثرها عراقةً في نسبها. لقد كان اسم العشيرة الهكارية القوية يدوي ناشراً صداه في كل مكان، بحيث راحوا يطلقون هكاري على الأسرة الحاكمة وعلى الأرض الواقعة تحت سيطرتها أيضاً.

وفي أوائل القرن السادس عشر سادت سلطة حكام هكاري على المنطقة الجبلية الوعرة في كوردستان الشرقية التي تشمل حالياً الولايتان التركيتان المعاصرتان هكاري ووان ومناطق شمال العراق.[٥] كانت قلعة باي الواقعة في شمدينان مقراً لامراء هكاري، وفيما بعد أصبحت مدينة جولمرگ مدينتهم الرئيسية. وأصبحت أسرة حكام هكاري وعشائرها حصناً للمقاومة الكوردية طيلة قرون عديدة. ويتحدث شرف خان بدليسي عن المقاومة التي واجهها سلاطين آق قوينلو في كوردستان ويورد سطوراً من رسالة أرسلها عزالدين أمير هكاري قائلاً: "طالما بقيت قلعة گورگيل وقلعة باي وقلعة العمادية وقلعة سوي من أعمال بدليس في أيدينا فإننا (الكورد) لانهاب بأسكم، وأن الكورد لا يأبهون لخيامكم المضروبة في بلادهم وينظرون إليها نظرة تحقير وازدراء وكأنها كومات من السركين و روث حظائر البقر".[٦]

وفي أوائل القرن السادس عشر كان زاهد بك بن عزالدين هكاري يحكم على ولايته كحاكم مستقل، وقد استمر حكمه قرابة ٦٠ عاماً.

لم تكن أسرة بهدينان الحاكمة أقل شأناً من أمراء أردلان وهكاري من حيث القوة والنسب. كانت إمارة بهدينان والمسماه بإمارة العمادية أيضاً، تضم المناطق الواقعة في شمال وشمال شرق وادي الموصل وفي جنوب هكاري وهي الأميدية (العمادية)، ودهوك، وأكرى، وشوش، وفي آوائل القرن السادس عشر كانت أراضي أمراء بهدينان تؤلف جزءاً كبيراً من المنطقة الجبلية الواقعة في شمال الموصل. وكانت إمارة بوطان وهكاري تحدها من الشمال، وإمارة سوران تحدها من الجنوب وكان سكان إمارة بهدينان من جنسيات مختلفة يشكل الكورد والعرب أكثريتهم وذلك خلافاً لما كانت عليه الحالة السكانية في أردلان وهكاري.

تسلمت أسرة بهدينان مقاليد السلطة في نهاية القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر. ففي عهد حكم الأمير تيمور وولده شاه روخ سلطان كان يتولى الحكم في بهدينان الأمير زين الدين الذي كان "يقضي ساعات سعيدة حسب ما يميله القلب وحده".(٧) ولم يتمكن سلاطين التركمان الذين خضعوا قلعة أكرى، وشوش لسيطرتهم من احتلال العمادية. وظلت صلابة الموقف السياسي لأسرة أمراء بهدينان حتى أوائل القرن السادس عشر. وبعد "إبادة اسرة سلاطين آق قوينلو، قام حاكم العمادية حسن بن زين الدين وبمبادرته الخاصة بزيارة فخرية للشاه اسماعيل الصفوي وقدمت له مختلف مراسم التشريفات.

كان امراء الجزيرة يشغلون مكاناً فخرياً بين الأسر الإماراتية الحاكمة في كوردستان التي تزعمتها أسرة بوهتي العشائرية القوية. وأصبحت الإمارة تسمى بوهتان (بوطان بالكوردية) أو جزيرة بوتان من تسمية العشيرة مثلما هو اسم نهر بوهتان- سو احد روافد دجلة.(٨)

لم يرد في كتاب "شرف نامه" لصاحبه شرف خان بدليسي سوى اسم الحاكم الثامن من أسرة امراء الجزيرة والذي عاصر الأمير تيمور. وحسب تاريخ إبن الأثير كان أمراء بوهتان أو بوطان يحكمون في مرحلة مبكرة ويحملون لقب الملوك ويمتلكون عدداً كبيراً من المواقع المحصنة. وكانت قلعة أتيل (نيش آتيل) مقراً لهم، وكانوا يتنافسون مع عشيرة كوردية قوية هي أسرة الحميدية.(٩)

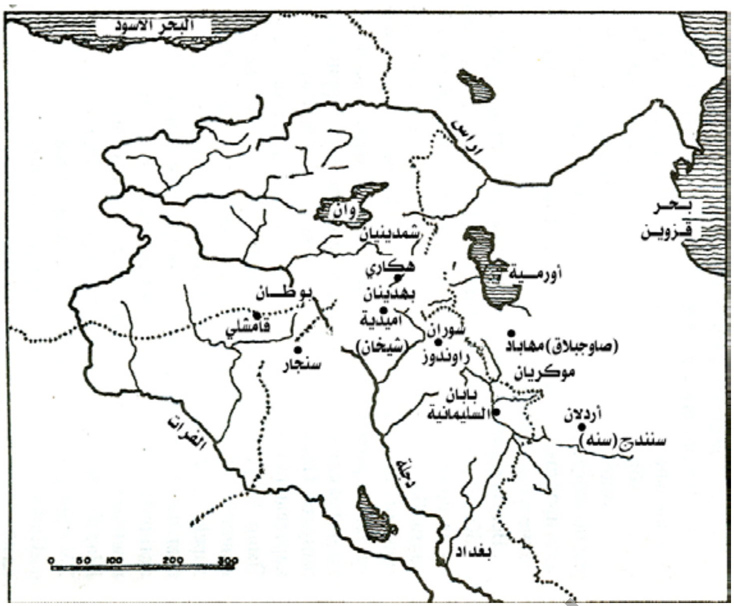
كانت كونفدرالية بوهتي تضم عشائر تنتمي إلى ديانات مختلفة هي الإسلامية (السنّة والشيعة) والإيزدية، بما فيها عشائر كوردية معروفة مثل دومبلي ومحمودي. إلا أن المعاصرين كانوا ينظرون إلى البوهتانيين على انهم اسرة عشائرية واحدة.

أصبحت لأسرة الأمراء قوةً ووزناً سياسياً كبيراً اعتماداً على عشيرة بوهتان، وكما كان شائعاً في ذلك الحين فقد اخذت الأسرة تبحث لها عن جد معروف وفي عهد حكم المثل الثاني لأسرة أمراء الجزيرة الحاكمة كانت الأسرة تسمى عزيزان وليس بوهتي وذلك تيمناً باسم الأمير عبد العزيز. وكانت الأسرة الحاكمة ترجع بجذور شجرة نسبها إلى اسم القائد العربي خالد بن الوليد، وكان يتم إضفاء هالة من التقديس على اسم هذه الاسرة.

ظلت عشيرة بوهتي حصناً للأسرة تصونها من التطاولات الخارجية، وكانت مسائل وراثة العرش تقررها العشيرة. وظل الوفاء لأسرة الأمير وبقي اللقب ثابتاً. كانت العشيرة تواجه الضغط الخارجي في أثناء تقرير مسألة السلطة في الإمارة وبقوة مهما كان مصدره.

كانت جميع الأعمال العدوانية ضد الإمارة في عهود آق قوينلو والشاه اسماعيل الصفوي موجهة ضد الأسرة الحاكمة وضد عشيرة بوهتان. وعندما احتل التركمان التابعين لآق قوينلو منطقة بوهتان لبعض الوقت، كان قد تم إبادة القسم الأكبر من وجهاء عشيرة بوهتي، أما ممثلو الاسرة الحاكمة والأمير نفسه فقد كانوا يقبعون في غياهب السجون خارج أراضي الإمارة وأما الذين ظلوا على قيد الحياة من عشيرة بوهتي بعد الأعمال التأديبية التي قام بها آق قوينلو ضدها فقد تشتتوا في اماكن مختلفة. وقاد المقاومة الأمير شرف ممثل الاسرة الحاكمة، وعندما راح شمس سلاطين آق قوينلو يميل إلى الافول بدأ بتوحيد البوهتيين، وكما يقول المؤرخ، فقد جمع تحت رايته كل من بقي على قيد الحياة من عشيرة بوهتي. واعتماداً على العشيرة استطاع الأمير شرف أن يحرر "الولاية الموروثة" وأصبح في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر حاكماً مستقلاً.

وينتهي الجدول الذي ورد فيه اسماء الاسر العظيمة في كوردستان بملوك حصن كيف في "شرف نامة"، حيث كانت امارتهم تحمل اسم مدينة كبيرة في ميسوبوتاميا. وكانت تضم مناطق سيرت، وبشيري، وارزن. وحكمت الأسرة منذ القرن الرابع عشر وتقول بأن لها صلة قرابة مع الأيوبيين. وقد أتاحت صلة القربى بأسرة صلاح الدين الأيوبي المجال أمام حكام حصن كيف أن يلعبوا دوراً في الأحداث التي وقعت في أوائل القرن السادس عشر، حتى أوشكوا على المطالبة بحقهم في الزعامة،



الإمارات الكوردية الرئيسية حتى القرن التاسع عشر

ومما يستأثر باهتمام كبير هو ذلك المشهد الوارد في "شرف نامه" وهو أنه وصل عام ١٥١١م أحد عشر أميراً كوردياً إلى الشاه اسماعيل الصفوي بما فيهم حكام الجزيرة وبدليس وحصن كيف ليقدموا له فروض الطاعة والولاء. فامر الشاه بسجن هؤلاء، وعند استجوابهم كان يسأل كل واحد منهم، من هو زعيمهم وقائدهم. فردد الامراء وبصوت واحد إسمان هما أمير بدليس واسمه شرف وملك خليل حاكم حصن كيف. وقد تم تصوير زواج ملك خليل على الأميرة الصفوية وشقيقه الشاه اسماعيل بمثابة احتفال، حيث أقام يوم زفافها وليمة ملكية يليق بالباديشاه، بل وأنه، حسب ما رواه صاحب "شرف نامه"، كان يتمتع باستقلال تام، وكان أشبه بالسلاطين في عاداته وأعماله.

كما ينسب حكام سوران إلى أمراء كوردستان، الذين ورد ذكرهم في "شرف نامه"، وكانت أراضي الإمارة تشمل مقاطعة أربيل على وجه التقريب وعند كتابه "شرف نامه" كان أمير سوران "حاكماً قوياً وصاحب سلطة ونفوذ، وكان الجميع صغاراً وكباراً، الأقربون و الأبعدون يهابون غضبه الشديد أما الجيران فكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء.

لقد كان أمراء بابان، زعماء عشيرة بابان القوية، يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي، وكادت سلطتهم أن تكون سلطة مطلقة، حيث حكموا منطقة تقع جنوب الزاب الصغير ومركزها مدينة شاهر بازار (شار بازار) وفي أوائل القرن السادس عشر وسّع الأمير البابانی بير بوداق بن مير عبدال من رقعة أراضيه بعد أن استولى على سولدوز ولارجان. وقام بتعيين نفر من أشياعه المقربين منه أمراء سناجق على المناطق المحيطة بهم وكان يمنحهم الأوسمة والشارات الأميرية وطبلاً وراية ومنحة مادية هي من حق السلاطين وحدهم.

والى جانب الأسر الحاكمة الوارد ذكرها على صفحات كتاب "شرف نامة" يرد أيضاً ذكر نحو عشرين سلالة كوردية حاكمة، مثل حكام اقطاعيات بالوراثة، وكانوا يتزعمون عادة التجمعات العشائرية، وهؤلاء هم أمراء خيزان، وشيروان، وصاصون (حزو) وجمشكزك وغيرها من المناطق، ورؤساء عشائر محمودي، وبازوكي، وسليفاني، ودومبلي، وبرادوست، وموكري، وكلهور، التي اصبحت مشاركتها في حياة بلاد الكورد السياسية تزداد بشكل ملحوظ، وكانت هذه العشائر على جانب كبير من القوة والمنعة وأحياناً ماكانت تتمتع بوضع مستقل مثل أُمراء خيزان، أما جمشكزك التابعة لزعماء عشيرة ملكيشي القوية فقد كانت تضم ١٦ مقاطعة و٣٢ قلعة ويسمونها كوردستان.[١٠]

ويشغل تاريخ أمراء بدليس، الذين ينتمي المؤلف إليهم، مكاناً خاصاً في "شرف نامة". ومن الواضح ان هذه الأسرة الحاكمة كانت أسرة عريقة، ويعلو شأنها على شأن الآخرين. وفي عام ١٥٩٧ قام صاحب "شرف نامة" بإحصاء سنوات حكمها فبلغت ٧٦٠ سنةً، وكان نفوذ الأمير البدليسي وشهرته في غاية القوة والانتشار. يقول شرف الدين علي يزدي مؤلف كتاب "ظفر نامة" أو انتصارات تيمور أن حاجي شرف حاكم بدليس هو أكثر الناس استقامةً ورفعةً بأخلاقه في كوردستان بأسرها.[١١]

لم تفقد أسرة أمراء بدليس صيتها حتى في مراحل تدهور أوضاعها. ففي عهد أوزون حسن مثلاً زعيم دولة آق قوينلو، كانت بدليس تابعة له خلال ٢٠ عاماً، إلا ان الأمير شاه محمد زعيم السلالة الأميرية كان الحكم القانوني لعشيرة روژكی. ولما ذكر شرف خان وصوله إلى عاصمة الإمارة (في مرحلة إزاحته عن السلطة) أبرز هذه الواقعة على النحو الآتي: "لقد شرفت بدليس بقدومه".

كان الأمير شرف (١٤٨٥م- ١٥٣٣م) جد شرف خان بدليسي القوي يسلك سلوك السلاطين، فقد كان حكام هكاري، وبوهتان (بوطان)، وحصن كيف وغيرهم من أمراء "كوردستان أصحاب الشأن والمقام الرفيع" يحلون ضيوفاً عليه ويحضرون زفاف نجله، وما أن ينتهي الاحتفال حتى كان الأمير شرف يقوم بتقديم الهدايا لضيوفه الأجلاء ومن ثم يأذن لهم بالخروج.



شرف خان بدليسي

ومراراً ما كان الأمير شرف حاكم بدليس يقوم بدور الوسيط في حل الخلافات بين الأمراء الكورد ويعيد إليهم أراضيهم التي سلبت منهم حتى وإن كان الظالم أمير بوطان، الذي أغتصب منطقة سيرت من صاحب حصن كيف، لقد كان ذلك كله يشهد على ما كان الأمير البدليسي يتمتع به من وضع قيادي في القرن الخامس عشر وآوائل القرن السادس عشر. ولهذا السبب لايثر الدهشة والاستغراب السؤال الذي طرحه الشاه اسماعيل الصفوي على الأمراء الكورد المعتقلين حول من هو رئيسهم وقائدهم، فردد هؤلاء وبصوت واحد اسم الأمير شرف حاكم بدليس على مسامع الشاه. لقد كان جد شرف خان بدليسي قائداً كوردياً سياسياً بارزاً في اوائل القرن السادس عشر، وفي عام ١٥١٤ عندما تمكن شرف خان من الفرار من سجن الشاه وكانت دعامته تتألف من "٢٠ أميراً من أمراء كوردستان وحكامها"، الذين قدموا العون له وتأييد حقوقه في وراثة الأسرة.

وطالب أجداد شرف خان ثلاث مرات بمنحهم وضعاً مستقلاً، وقد شاهد صاحب كتاب "شرف نامه" عملات نقدية باسم حكام بدليس وهم محمد بن شرف، وشرف بن محمد، وشمس الدين بن زين الدين وقام هذا الأخير بصك عملته النقدية وأقر بأن تبدأ تلاوة خطبة الجمعة باسمه، وكان يذكر اسمه في خطبة الجمعة في القرن الخامس عشر: "في أيام الفتن التي أثارها التركمان". وكانت العملة المسكوكة من الذهب والفضة التي سميت "بالنقد الشمسديني" قد غدت معروفة في مدن كوردستان في عهد مؤلف "شرف نامه" وحسب ما رواه كانت الأسر النبيلة تحتفظ بها "كضمان لسعادة بلاد الكورد بأسرها"وحسب شهادة شرف خان بدليسي فإن الأسر الحاكمة الخمس كانت تقوم بصك النقود بسمها من حين الى آخر، كما أن تلاوة خطبة الجمعة تبدأ بذكر أسمها، وأفرد لها فصلاً في كتابه يحمل عنوان "الحكام العظام".[١٢] وكان عدد هذه الأسر في الواقع السياسي أكثر من ذلك بكثير، فقد كان لدى كل اسرة حاكمة قوة سياسية وعسكرية كادت تعلن عن استقلالها.

لقد قدم المؤلفون، الذين تناولوا تاريخ الإمارات الكوردية تعاريف- توصيفات مختلفة مثل: "إمارة" أو "إمارة شبه مستقلة" و "دولة صغيرة" و "مملكة".[١٣] وكان الأمر كذلك في مراحل مختلفة من تاريخ هذه الإمارات. ففي القرن السادس عشر كانت كوردستان عبارة عن تشكيلات حكومية وما يناسبها من بنيات. وإذا ما أخذنا حكام إمارة اردلان

على سبيل المثال، نجد أنه كانت لدى الأمراء الكورد أجهزتهم الإدارية وقواتهم والتابعين لهم، وكان الامير القائد الأعلى ضمن حدود الإمارة وحاكماً إدارياً ومالكاً فعلياً للأرض وكان ميزان القوى الفعلي في كل مرحلة معينة هو الذي يحل مسألة التبعية والارتباط مهما كانت الصيغ الكلامية للشهادات المانحة من السلاطين الطامعين في الزعامة.

لقد كان ميزان القوى الفعلي في كل مرحلة معينة هو الذي يحل قضية نظام علاقات الارتباط الشخصي لمجموعة من الإقطاعيين باخرى والتبعية مهما كانت العبارات التي جرت بها صياغة الشهادات الممنوحة من السلاطين الطامعين في الزعامة. كما تم بهذا الشكل حل قضية ملكية الارض المشروطة وغير المشروطة. ومع تزايد ضعف سلطة المركز أصبحت ملكية الارض المشروطة ملكية غير مشروطة، ولم توجد في امارات مثل إمارة هكاري الشكل المشروط للملكية بصفة عامة. وإذا ما حدث أن قام عدد من السلاطين بالاستيلاء على ولايتهم، كانوا ينقلون حقوق ملكيتها إليهم ثانية بعد السيطرة عليها".(١٤) أو إلى ملكية غير مشروطة.

ظلت الإمارات والعشائر الكوردية منظمات اجتماعية- سياسية منكفئة على ذاتها إلى حد كبير، وتمتلك القدرة اللازمة لحل جميع قضايا السياسية والمادية. لكن كان بلاد الكورد تخلو من تقسيم سياسي وزراعي صارم.

عاشت المقاطعات أو الأقاليم الكوردية حسب نظام الأواني المستطرقة إذ أن الوضع السياسي- الاجتماعي والاقتصادي كان أحادي النموذج بصفة عامة. فقد كانت الحياة السياسية تسير في مسار واحد عملياً، كما أن مصير الأسر الحاكمة كان مرتبطاً معاً ارتباطاً وثيقاً. ولم تصبح حدود أراضي أمراء بوهتان (بوطان، وبدليس، وهكاري، واردلان وغيرها من الإمارات الكوردية عائقاً أمام الهجرات الجماعية في سنوات القحط وفي أثناء الاضطرابات السياسية".(١٥) لقد أشار عدد كبير من المؤلفين إلى سرعة انتشار الإخبار بين الكورد كانتشار النار في الهشيم "اذ يكفي ساعات معدودة كي تصبح البلاد بأسرها في حالة من الغليان".

كانت مجموعات الرحل تقوم بجرف كل حدود في كوردستان، والتي كانت طرق التنقل فيها تقليداً له قدسيته وعرفت العشائر طرق ترحالها من مكان إلى آخر وكان الأمراء عاجزين عن دفعها عن الطريق. إذ أن التخلي عن خط السير كان يعني في ظروف جبال

كوردستان الخروج عن النظام الاقتطادي الأمثل، الذي تكون قروناً، وتهديداً لأمن الناس الرحل وحياتهم. ولذا السبب بالذات كانت عشائر الرحل وشبه الرحل تؤدي عملياً وظيفة تكاملية هامة، إذ كانت تقوم بتنقلاتها واتصالاتها مع البيئة المتحضرة بدور الأوعية الدموية في بلاد الكورد. فهي كالشريان قد ربطت المقاطعات الكوردية في آلية اقتصادية واحدة، كما حولتها إلى فضاء اقتصادي واحد.

جرت عملية التنظيم الذاتي للحياة الاقتصادية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، شانها في ذلك شأن المراحل المبكرة، عبر تسرب القوى الإنتاجية من القرية إلى مناطق الرحل، ومن نمط الحياة الزراعية الحضرية وشبه الحضرية إلى تربية الماشية لدى الرحل وفي الاتجاه المعاكس،وذلك بصرف النظر عما إذا كانت كوردستان بين الأنقاض بعد غزو آخر لأراضيها، أم كان الاستقرار يعم ربوعها. لقد كانت الإمارات الكوردية مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. فالقادة السياسيون كانوا يأخذون بالتحدث باسم الكورد جميعاً في المنعطفات وفي الظروف الحرجة. وهكذا كان أمير هكاري الذي تحدث إلى السلطات آق قوينلو باسم الكورد جميعاً وليس باسم الكورد في هكاري أو في العمادية، حينما قال له: "مادامت القلاع العظيمة بأيدينا، فلن نهابكم نحن الكورد أبداً".

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر اشتدت نزعة الوحدة في بلاد الكورد والتي جاءت بمثابة رد فعل على سقوط آق قوينلو. وراح التنافس التقليدي يترك المكان تدريجياً أمام بحث المركز عن قائد كوردي واحد تكون حاشيته على استعداد للاعتراف حتى بمن لم يعترف بسلطة أحد، وتجلى الاندفاع نحو المركز في اختيار الأمير الأقدم، الامر الذي يجري ذكره في "شرف نامه". وكان مثل هذا القائد هو حاكم العمادية (الآميدية) الذي نال "اعتراف جميع أمراء كوردستان وحكامها" وكانوا يستعينون به في جميع شؤونهم. وكان أمير العمادية "أعلى شأناً من الأمراء الآخرين". وكان بوسع حاكم حصن كيف، ملك خليف أن يصبح مركز استقطاب آخر، لكن المعركة التي نشبت بين الصفويين والعثمانيين عام ١٥١٤ قد قضت على هذه النزعة.

الكورد والحروب العثمانية والصفوية

بدأ القرن السادس عشر بمجيء الصفويين إلى سدة الحكم في ايران، وبتوحيد البلاد السياسي تحت سلطتهم، لقد تمت الإطاحة بآق قوينلو، وفي عام ١٥٠١م جرت مراسيم تتويج اسماعيل الاول ممثلاً عن الاسرة الصفوية الحاكمة الجديدة في تبريز ونصب شاهنشاهاً على ايران أي ملك الملوك.

لم يعرف الصفويون (ربما ينحدرون من أصل كوردي من أتباع الاخوة الشيعية الصوفية) الهزائم في بداية طريقهم. وترأس زعيمهم مجموعة قوية من العشائر الناطقة بالتركية، والتي انتقلت من آسيا الصغرى إلى ايران بسبب العداء الديني مع السلاطين العثمانيين. وكانوا يطلقون عليها اسم القزلباشية ("حرفياً ذوي الرؤوس الحمراء") لأنهم كانوا يزّينون عمائهم باثنى عشر شريطاً تذكيراً باثني عشر إماماً شيعياً. وأصبحت إيران تسمى الامبراطورية الصفوية أو القزلباشية.

وبعد أن رسخوا أقدام الشاه اسما عيل على عرش إيران اندفع القزلباش نحو الغرب واحتلت قواتهم خلال عقد من الزمن مناطق تمتد من بغداد وحتى مرعش، فقد سيطروا على دياربكر، وحصن كيف، وسيرت، وحزو، وآتاق، وميافارقين، وبالو، واكيل وغيرها من المدن وزج الشاه اسماعيل بأحد عشر أميراً كوردياً في غياهب السجن جاؤوا إليه لتقديم فروض الطاعة والولاء. وسلمت مدن الجزيرة، وحصن كيف، وجمشكزك، وأگيل، وبالو، وجرموك (أو اجرميك)، وآتاق، وترجيل وجابقجور إلى وكلاء الشاه. وأبدت بوهتان والبوهتانيون، وجمشكزك وعشيرة مالكيشي مقاومة عنيفة ضد القزلباش، وتواصل الصراع الضاري مع عشائر بوهتان سنوات عديدة.

تكونت علاقات الشاه اسماعيل مع الأمراء الكورد على نحو مختلف. ورغم أنه كان يقف من الوجهاء الكورد موقفاً فيه الكثير من الشكوك والريبة، كان لابد له من ايجاد قواعد له في بلاد الكورد. فقد منح الشاه اسماعيل شهادة حكم لأمير هكاري، وسلم مقاطعة كوفري إلى أمير شيروان له حق ملكيتها إضافة إلى ممتلكاته السابقة.

تغير الموقف مع تبوأ السلطان الثماني سليم الأول (الرهيب) (١٥١٢م- ١٥٢٠م) العرش تغييراً جذرياً، الذي شرع يستعد لشن غزوات في الشرق. وأصبح الاصطدام مع الصفويين، الذين كانت جحافلهم تندفع نحو الغرب وآسيا الوسطى أمراً لا مفر منه. وفي ٢٣

آب عام ١٥١٤م وقعت معركة في وادي جالديران في شمال شرق بحيرة وان. واندحر فيها القزلباش ولاذ الشاه بالفرار بعد أن جرح في المعركة وترك العاصمة تبريز ولم يبق في أيدي الفرس سوى تلك الأراضي الواقعة غرب زاگروس.

أصبح عام معركة جالديران نقطة علامة (منعطفاً خطيراً) في التاريخ الكوردي فقد دشنت بداية تقسيم بلاد الكورد بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية، وستغدو هذه التقسيمات وإعادتها إحدى أهم مسائل العلاقات الإيرانية- التركية في القرون اللاحقة. ومنذ معركة جالديران يمكن الحديث عن ضم الأراضي الكوردية الى منطقة المصالح الحيوية للإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية.

طرحت نهاية معركة جالديران مسألة الموقف الذي يشغله الكورد، فقد قاتل عدد من الأمراء الكورد الى جانب السلطان والبعض الآخر الى جانب الشاه، إلا أنه لم يكن لدى العثمانيين ولا الصفويين ضمانات على وفاء هؤلاء لهم، بل وأن الأمراء الكورد الذين شاركوا في معركة جالديران لم يكونوا موضع ثقة العثمانيين ولا الصفويين. والبرهان الساطع على ذلك هو مثال عشيرة بازوكي. فقد كان خالد بك بازوكي يدعم الشاه قبل معركة جالديران وكان يخدم عنده وفقد ذراعه في احدى المعارك وأمر الشاه الذي اعترف بجميله بصب ذراع له من ذهب ووضع تحت إدارته مناطق خنيس، وملازكرد، وموش. لكن سرعان ما طلب خالد بك بازوكي بالسلطنة وراح يصك عملته النقدية، وكانوا يتلون اسمه في خطبة الجمعة، ولم يعد يحسب لأحد حساباً. وفي نهاية المطاف قلب ظهر المجن على القزلباش واعترف بسلطة سليم الأول وشارك الى جانبه في معركة جالديران، ومع ذلك فقد أعدموا خالد بك بازوكي[١٦] بناءً على أمر سلطاني بعد احراز النصر مباشرةً وفور عودته من ساحة القتال. ويدل ما قام به السلطان من اجراء تأديبي على أن هذا الموقف الواضح والمحدد الذي اتخذه سليم الأول لم يدركه الكورد بمثابة موقف ثابت لا يتغير، فلم تدفع عدم الثقة بـ خالد بك بازوكي الذي جرى إعدامه مع حوالي ٢٠ أميراً كوردياً آخر، الذين كانوا يتأرجحون في موالاتهم للفرس الى اتخاذ موقف آخر، واحتاج الأمر الى القيام بمهمتين على نحو عاجل وهما دفع الكورد في مسار السياسة الموالية للعثمانيين وطرد القزلباش بمساعدة القوات الكوردية. وفي مثل هذا الوضع أخذت مواقف الأمراء الكورد والعشائر ترتدي اهمية حاسمة. وراحت الامبراطوريتان المتنازعتان تستغلان الكورد كحاجز بينهما على جانبي الحدود.

وكلف الكورد بمهمة طرد حاميات القزلباش من مدن كوردستان التي استقرت هذه الحاميات فيها. لقد عاد السلطان سليم الأول الى أنقرة لقضاء الشتاء، وقام أمراء بوهتان وسوران بنشاط عاصف للضغط على القزلباش، كما طرد حاكم الجزيرة القوات الإيرانية من الموصل، واستولى سيد بك سوران على أربيل وكركوك. وشاركت الوحدات التركية وخمسة آلاف من أفراد التعزيزات الكوردية في تحرير دياربكر.

لقد اقترن ممارسة الضغط العثماني على الحكام الكورد بإقامة علاقات دبلوماسية معهم ايضاً، وتم تكليف الشخصية الكوردية ملا إدريس من مواليد بدليس القيام بهذه المهمة، فقد كان شخصيةً دينية وصوفياً كوردياً يتمتع بنفوذ ومعروفاً باسم إدريس الحكيم. كما أن ملا أدريس كان مثقفاً يجيد فن الكلمة، وكتب أول تاريخ للسلاطين العثمانيين شعراً وباللغة الفارسية وبعنوان "هشت بهشت". بدأ أدريس الحكيم تدرجه في المناصب السياسية من منصب السكرتير في عهد السلطان يعقوب بك آق قوينلو (١٤٧٩م- ١٥١٢م) وسليم الأول ولكي يتم ضمان مساعدة الأمراء الكورد العسكرية له في مواصلة الحرب ضد القزلباش احتاجوا الى النشاط الدؤوب الذي كان يقوم به إدريس الحكيم والى رسائل المديح والهدايا ومنح الأوسمة والامتيازات والتشريفات.

أجرى إدريس الحكيم شخصياً المفاوضات مع أمراء موكري، وبرادوست، وبابان، وسوران، الذين كان عليهم تقديم الدعم للقوات التركية لما تقوم به من أعمال في منطقة أورمية، ومن ثم زار إدريس الحكيم العمادية، والجزيرة، وخيزان، وبدليس.(١٧) واسفرت زيارته عهد عقد اتفاقية بين حكام جمشكزك، وبالو، وجابقجور، وبدليسن وحصن كيفن وخيزان، والجزيرة، وصاصون وغيرهم من الأمراء وقعها الحكام الكورد والسلطان سليم. وتضمنت الاتفاقية مادة تنص على استقلال الإمارات وحريتها وعلى مساعدة الكورد للاتراك في حروبهم كافةً ضد القزلباش.(١٨)

تواصلت المعارك ضد القزلباش، وتحررت المقاطعات الكوردية واحدة تلو الأخرى، وعاد حاكم حصن كيف، وسيرت، وحزو، وآتاق، وميافارقين، وبالو، **واگيل**، وخيزان، وبدليس إلى مواطنهم، ولما دارت رحى المعارك بين قوات القزلباش والقوات العثمانية بالقرب من كوچ هسيار على الطريق بين نصيبين وأورفة، شغلت قوات الأمراء الكورد الجناح الأيسر للجيش التركي كله. وفرضت قيادة القوات المتحدة بزعامة بيكلي محمد وادريس حكيم الطوق على دياربكر، وتم احراز نصر جديد على القزلباشن وكان دور القوات الكوردية في تلك المعركة دوراً حاسماً.

ولم تكن مشاركة الوحدات الكوردية في الحروب الإيرانية- التركية في القرن السادس عشر أقل اهمية. ففي عام ١٥٣٠ قام الشاه طهماسب بحملة على بغداد واستولى عليها وفي أعوام ١٥٣٣م، ١٥٣٤م ١٥٣٥م ١٥٤٨م، ١٥٥٣م، ١٥٥٤م) قاد السلطان العثماني سليمان القانوني قواته ضد القزلباش، وظلت الأراضي المتحدة من ملاطية وحتى بايزيد وشهرزور تابعة لتركيا وفق شروط المعاهدة الإيرانية- التركية لعام ١٥٥٥ المعروفة بمعاهدة اماسيه، ولم تحتفظ إيران بسيطرتها سوى على المناطق الواقعة شرق جبال زاگروس وكرمنشاه.

وفي عام ١٥٧٨ استؤنفت الحرب العثمانية- الصفوية بعد أن حاولت القوات العثمانية الهجوم على شرق جورجيا، وقاد شرف خان بدليسي صاحب كتاب "شرف نامه" مؤخرة الجيش التركي، وأوقف حمزة ميرزا ولي عهد العرش الإيراني الزحف العثماني، وأحرز نصرين باهرين على الأتراك في أذربيجان. لقد كان الكورد في طليعة قوات السلطان خلال معركة وقعت بالغرب من تشلدر في ٩ آب عام ١٥٧٨. وأضيفت إلى اسماء الأمراء الكورد الذين ضحوا بحياتهم في الحروب الإيرانية- التركية عدد آخر من أسماء الأمراء وهم الأمير محمد حاكم الجزيرة، وساروخان ونجله حاكم حزو (صاصون)، والامير حيدر بك أمير ترجيل، وبايزيد بك نجل أمير هكاري.[١٩] وجرى الانعطاف في مجرى العمليات العسكرية الإيرانية- التركية بفضل وحدات الأمراء الكورد.[٢٠] ودفع الكورد بحياة أفضل مقاتليهم ثمناً لانتصارات العثمانيين. ففي أثناء الاستيلاء على تبريز عام ١٥٨٥ (معركة سعد آباد) قُتل حسن بك محمودي، وكيلتج بك بازوكي، وزين الدين بيرادوست، ومصطفى بك من أسرة امراء سويدي وأمير خيزان ووجهاء الناس فيها "إلى جانب الأمراء الكورد الآخرين".[٢١]

تنازل الشاه عباس (١٥٨١م- ١٦٢٩م) طبقاً للمعاهدة السليمة المبرمة عام ١٥٩٠م المعروفة بمعاهدة فرهاد باشا عن أذربيجان وشهرزور وعن جزء من لورستان للأتراك، لكن بعد مضي عدة سنوات نشبت الحرب من جديد واستعادت ايران عام ١٦١٢م الأراضي التي خسرتها ماعدا شهرزور. وفي عام ١٦٢٣م- ١٦٢٤م احتلت القوات الإيرانية بغداد واستولت على العراق العربي كله مع مدينتي الموصل والبصرة وغيرهما. وكان الكورد خلال حروب الشاه عباس يشغلون الخطوط الأولى في قواته، واستولى خان أحمد خان أردلان على بغداد بنفسه.

عقب وفاة الشاه عباس عام ١٦٢٩م قام الصدر الأعظم خسرو باشا بحملة جديدة على بغداد، ووقف امراء الكورد في سوران وبهدينان إلى جانبه. وخاض خان أحمد خان المعركة على الجانب الإيراني. وشن هجوماً على جناح الجيش العثماني- الكوردي. لقد وصل خسرو باشا إلى عاصمة أردلان سنندج، ودحر في طريق عودته الوحدات الفارسية في معركة وقعت بالقرب من چم چمال، لكنه لم يتمكن من الاستيلاء على بغداد. وقفل خسرو عائداً، بينما سيطر خان أحمد خان على شهرزور ثانية، وامتدت أراضي الأسرة الأردلانية على جانبي جبال زاگروس بعد أن أعيدت إلى سابق عهدها.

وفي عام ١٦٣٨م استولى السلطان مراد الرابع (١٦٢٣م- ١٦٤٠م) على بغداد، وفي ١٦٣٩م هددت معاهدة زهاب بين الطرفين حدود الإمبراطوريتين. في خطوطها العامة. وظلت بلاد فارس وراء سلسلة جبال **زاگروس**، بينما أصبح العراق العربي والجزء الأكبر من كوردستان تابعاً للدولة العثمانية وساد السلام بين الدولتين الكبيرتين مدة طويلة من الزمن (حتى عشرينات القرن الثامن عشر). فقد كانت الدولتان تعانيان من المصاعب ولم يكن خوض العمليات العسكرية لصالح أي فريق منهما.

طرأ تغيير شديد على الموقف بعد قيام الأفغان بالسيطرة على اصفهان عام ١٧٢٢م. وما لبثت تركيا التي لحقت بها الهزائم في الغرب واحدةً تلو الأخرى أن استغلت الانهيار الذي أصاب الإمبراطورية الصفوية، وقررت أن تكافئ نفسها على حساب ذلك. وقلب الكورد ظهر المجن على الصفويين المهزومين ووقف عباس قولي خان أردلان و حكام جوانرود، و دارنة، وخارسين، وأمراء عشيرة جاف الى جانب- العثمانيين.

استولت القوات التركية على بلدان ما وراء القفقاس وكرمنشاه، وايران الغربية مع مدينتي همدان وقزوين. وأصبحت إمارة أردلان أولى ضحايا الغزو. سيطرت قوات أمراء بابان العسكرية والتي انضمت الى الجيش التركي على أردلان ورسخت مواقعها في سنندج. وتقدمت القوات العثمانية نحو مدية اصفهان، لكنها خسرت المعركة في أنجيدان عان ١٧٢٦م، ودحر الأمير أشرف الافغاني الجيش التركي الذي كان يضم في صفوفه ٢٠ ألفاً من الخيالة الكورد. وقامت الخيالة الكوردية بالفرار من الجيش التركي، بعدها شن الكورد والأفغان هجوماً مشتركاً على معسكر القوات العثمانية واستولوا على المدفعية والأمتعة كلها.

وحسب شروط المعاهدة المبرمة بين تركيا وأشرف الأفغاني وذلك عام ١٧٢٧م حصل الأتراك على غرب بلاد فارس كله بما في ذلك مناطق الكورد واللور. وانتقلت كرمنشاه، ومنطقة سنندج، وأردلان، ونهاوند، وخورم آباد، ولورستان، وكوردستان موكري، ومراغة، وخوى، وتبريز وجزءاً من أذربيجان وگيانج، وقره باغ، ويريفان، وأردوبار ونخجيفان، وتفليس وجورجيا كلها ومنطقة شماخي الى تركيا "والى الأبد".

كان الاتراك أصحاب السلطة المطلقة في أردلان، وكرمنشاه، وبروجرد، وكزاز، وفرخانة، وهمدان، وكياروس[٢٢] خلال ثماني سنوات كاملة الى ان تسلم نادر شاه الافشاري مقاليد السلطة في إيران وتحت راية مصالح الصفويين المخلوعين، ومن ثم أي منذ عام ١٧٣٦ بوصفه شاهنشاه إيران ومؤسس الاسرة الحاكمة الجديدة، وبعد ان لحق الهزيمة بالأفغان- الغلزائيين، دحرت قوات نادر في عام ١٧٣٠ القوات التركية.

خسر العثمانيون جميع مناطق ايران الغربية حسب معاهدة شباط عام ١٧٣٢م، وسرعان ما تقدم جيش نادر نحو بوابات بغداد. لقد شاركت القوات الكوردية في صدّ قوات نادر مشاركة فعالة، لكن حدث تحول في مسار العمليات العسكرية بوصول توبال عثمان باشا والتعزيزات الكوردية التي قام هو بتجنيدها في الموصل. وفي عام ١٧٣٤م خاض عمليات عسكرية ناجحة في القفقاس. وفي أثناء الاستيلاء على تفليس خاض نادر حرباً مع حامية كوردية بلغ قوامها ٦ آلاف مقاتل دافعت عن المدينة. وصادقت معاهدة القسطنطينية في ١٧٣٦/١٠/١٧ التركية- الإيرانية على الحدود القائمة بين الامبراطوريتين، واتفق الطرفان العودة إلى معاهدة زهاب لعام ١٦٣٩. وتمت إعادة جميع الأراضي التابعة لإيران قبل عام ١٧٢٢ إليها ثانيةً.

استؤنفت العمليات العسكرية بين تركيا وإيران (١٧٤٣م ١٧٤٦م) ووقف الكورد هذه المرة الى جانب نادر شاه الأفشاري، وتحول أمراء بابان الى جانب ايران وحسب ماروته ماه شرف خانم كوردستاني فإن أول ممثل للاسرة، الذي "خان الروم واصبح تحت حماية نادر"،[٢٣] قد تم تعينه حاكماً على إمارة بابان وبأمر من نادر شاه.

صادقت المعاهدة الإيرانية- التركية عام ١٧٤٦ على الحدود السابقة بين ايران وتركيا. وانغمست إيران اثر مقتل نادر عام ١٧٤٧ في الصراعات بين المجموعات الاقطاعية الطامعة في العرش وانتهت إلى ان تبوأ كريم خان زند سدة العرش عام ١٧٥٠م، لكن تركيا امتنعت عن التدخل المباشر. وتواصلت معارك محلية شارك فيها البابانيون، والأردلانيون، والوزير البغدادي، وآزاد خان أفغان القائد العسكري السابق لدى نادر وغيرهم.

حملت الحروب والغزوات الدائمة من الغرب والشرق الدمار والخراب إلى المناطق الكوردية، وتعرضت كوردستان أردلان وعاصمتها سنندج لدمار لامثيل له في منتصف القرن الثامن عشر. فقد جرى نهب المدينة لمدة ١٣ يوماً عقب إحدى المعارك التي أسفرت عن هزيمة حسن علي خان أردلان كما أفلح كريم خان زند،[٢٤] الذي كان يعد واحداً من خيرة حكام بلاد فارس (١٧٥٠م- ١٧٧٩م) كثيراً في تدمير كوردستان أردلان واجتياحها، وتنتمي كريم خان زند إلى عشيرة الزند الكوردية والوارد ذكرها في "شرف نامة"[*].

تم تصوير غارات الزند على سنندج، والتي قادها كريم خان زند شخصياً وأكثر من مرة في مدونات أردلان التاريخية، فقد أحرقوا البيوت، والمدارس، والمساجد وأزالوا المدينة من على وجه الارض.[٢٥] وسيطر سليمان باشا بابان وبدعم من الزند على كوردستان أردلان عام ١٧٦٣م- ١٧٦٤م وكان يدير شؤون بابان وأردلان لمدة عامين تقريباً وبصورة مستقلة، وكان يقيم في سنندج حيناً وفي شهرزور حيناً آخر. وتواصل التحالف بين الزند والبابان خلافاً لمساعي باشا بغداد في اخضاع سليمان باشا للعثمانيين. وعقب وفاة سليمان باشا بدأ صراع شديد على السلطة، والذي كان يلقي التشجيع والمباركة من جانب السلطات الإيرانية والعثمانية.

بدأت مرحلة جديدة من النزاعات الحدودية الإيرانية- التركية. ووقف الجانبان وبالتناوب يدافعان عن مصالح ممثلي عشيرة بابان دون الدخول في نزاع مكشوف، مثيرين غطرسة هؤلاء الممثلين بمهارة ودهاء. واستخدم الزند والقاجار هذا التكتيك بنجاح حتى نهاية القرن الثامن عشر، وشغلت القضايا الكوردية المرتبة الأولى في الصراع السياسي والعسكري. وحققت كوردستان الجنوبية- الشرقية الوحدة السياسية ثلاث مرات خلال مرحلة القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر، (في عهد حكم خان أحمد اردلان، وسليم باشا بابان، وسليمان باشا بابان) رغم الحروب المتواصلة تقريباً.

[*] ينسب ف. ف. مينورسكي عشيرة الزند الى العشائر الثانوية من حيث أهميتها، فهي لم تستطع ان تصبح سنداً جدياً للاسرة الحاكمة، وبالنتيجة اضطر كريم خان على تهجير عدد من العشائر الأخرى، التي شغلت حياً مستقلاً في المدينة، من كوردستان الى شيراز.

سياسة السلاطين العثمانيين والشاهات الصفويين إزاء الكورد

عادة ما يتم التمييز بين موقف حكام إيران الصفويين والباب العالي العثماني بأنه أشد صرامة أو أقل. فقد واصل مؤسس الامبراطورية الصفوية سياسة أوزون حسن آق قوينلو في إزاحة الحكام الكورد واستبدالهم بالعمال القزلباش. أما سياسة السلاطين العثمانيين فقد كانت ترمي، حسب ما قاله ف. ف. مينورسكي، إلى "منح كوردستان تنظيماً اقطاعياً يضمن الأولوية للوجهاء الكورد". لقد كان العثمانيون في أوائل القرن السادس عشر يستخدمون حقاً مقاربةً اكثر مرونةً ازاء الكورد، ولكن بعد مضي عقدين من الزمن بدأ العثمانيون والصفويون ينتهجون عملياً سياسةً مماثلة في كوردستان. فقد مارست تركيا وايران الضغط على الأسر الكوردية الحاكمة وعلى العشائر بصورة متساوية تقريباً، وأحياناً ما كانت الإجراءات التأديبية لمجرد الشبهة وحدها.

لقد أُعدم حاجي رستم بك حاكم جمشكزك بأمر من السلطان سليم الأول بعد معركة چالديران أيضاً، لكنه كان يقاتل "تحت راية الشاه" وعبر عن ولائه للسلطان عقب هزيمة الشاه. وقد قاموا بأمر من سليمان الأول بقتل أمير عشيرة محمودي أمير بك، وأعدم بوداق بن بابان، وحاكم شيروان محمد بك (لكونه سلم قلعة بارگيرى إلى الشاه طهماسب)، وأمير كوردستان وجماعته، والأمراء الكورد حسين بك داسني، وحكام سوران سيف الدين، ومير عز الدين شير، وحاكم ميافارقين أمير خان بك، وعويس بك رئيس عشيرة بازوكي وسجان بك رئيس عشيرة سويدي، وحاكم چابقجور وأقچي- قلعة، الذي شارك في معركة تشلدر إلى جانب العثمانيين وحسن بك برادوست أمير سوماي.[٢٦]

كما انتهج الصفويون سياسة أعمال القمع الجماعية ازاء الكورد، فقد تم إعدام ثلاثة أمراء و٤٠٠ "مقدام" من عشيرة دومبلي خلال يوم واحد وبأمر من الشاه طهماسب. وأعدم أمير عشيرة سياه منصور دولت ايارخان بأمر من الشاه عباس لأنه "شق عصا الطاعة".[٢٧]

وفي القرن السادس عشر اقيم في كوردستان نظام التبعية قانونياً وجرى النظر في تفاصيله وتحسينه بما يتناسب وقواعد السلوك، التي كان مراعاتها أو عدم مراعاتها يساوي التحدي السياسي. وكان الملك الجديد الذي يتبوأ العرش يبدأ بمنح الهدايا الثمينة. وكانوا يمنحون الأمراء الكورد اراضيهم هم أو تلك الاراضي التي يرغبون في الاستيلاء عليها بقواهم. وكان يتم في الوثيقة الاتفاق على نظام العلاقات المتبادلة مسبقاً، وعملياً

كان يمثل اتفاقاً بشأن التعهدات السياسية المتبادلة التي يتوقف على تطبيقها ميزان القوى السياسية في المرحلة المعنية. وكان لدى حكام الإمارات الكوردية الكبيرة تابعين في شخص الأسر الحاكمة الأقل شأناً وقوة، وقد بنيت علاقاتهم على الخطاطة ذاتها.

وبعد أن قام الصفويون والعثمانيون بضم الأراضي الكوردية إلى أمبراطورياتهم حاولوا طيلة القرن السادس عشر إقامة سلطتهم الفعلية في كوردستان.

وإنه من الأمور الطبيعية أن لا يرق للسلاطين العثمانيين وجود إمارات كوردية يكون لها وضعاً مستقلاً، وتعرضت ممتلكات حكام كوردستان لتقسيم موجه من خلال وضع نظام إداري جديد لتقسيمها إلى مقاطعات- سناجق. فقد قاموا بتقسيم ولاية دياربكر إلى ١٩ سنجقاً، اعطى ثمانية منها فقط للأمراء الكورد قلب ومهرافي، وترجيل، وآتاق، وبرتك، وجابقجور، وجرموك، وسكمان. وكانت ولاية وان تضم ٣٧ سنجقاً، وفيما بعد جرى تعميم مثل هذا التقسيم الاداري على مقاطتي الموصل وأورفة.[٢٨] مارست سلطات الامبراطورية العثمانية سياسة تقديم الأسر الكوردية الأقل وجاهةً بمثابة فئة من الوجهاء تقوم بخدمة الدولة، وادخلت مختلف اشكال ملكية الأرض المشروطة إلى المناطق الكوردية وكان يجري في ظل حكم العثمانيين اقتطاع هبات أرضية مشروطة من ممتلكات الامراء الكورد: تيمارات، وزعامات وسناجق التي كانت مقاييسها تختلف حسب الدخل الثابت سنوياً ويتحول شريطه تأدية الخدمة العسكرية للسلطان.

وفي عام ١٥٣٤م- ١٥٣٥م تم تنصيب أمير سوران الأمير عز الدين شير (أعدم فيما بعد) وبأمر من السلطان حاكماً على أربيل له حقوق السنجق، وقد كان الأمير عز الدين يتمتع في أوائل القرن السادس عشر بالاستقلال. ومنح السلطان سليمان مقاطعة عنتاب إلى أمير بابان، وأعطى ممتلكاته إلى والي بك له حقوق السنجق. تعرضت إمارة جمشكزك القوية، التي اقترن اسمها حسب اقوال شرف خان، بكوردستان وبناءً على فرمان سلطاني لتقسيم إلى ٢ سناجق و ١٤ زعامة وتيماراً. وتم تسليمها إلى أبناء وأحفاد بير حسين بك القوي، الذي كان لديه في أثناء حكمه السلطة التامة. وعند تقديم هبات الأراضي المشروطة وضع ممثلو أسرة أمراء جمشكزك، التي كانت قوية منذ عهد قريب، شرطاً هو الا يطمع أحفاد بير حسن في منصب آخر في الأقطار الخاضعة للسلطان، زد على ذلك أن قلعة جمشكزك وقراها ومقاطعتها قد تحولت إلى ممتلكات السلطان. وانقسمت الأسرة الأميرية إلى مجموعات متصارعة بسبب الزعامات، ولم تمثل بعد إمارة جمشكزك السابقة قوة سياسية ولاتشكل خطراً بعد.[٢٩] وقد تم الحكم على العالم الكوردي وبإرادة الذين كانوا يحكمون في الباب العالي بالتفتت وتجزئة بنيته الاجتماعية- السياسية.

ولم تعد إمارة حصن كيف قائمة عملياً، ففي بادئ الأمر جرى تقليص وضعها القانوني، وأصبح الملك المحلي فيها صاحب سنجق. وسرعان ما أصبح رئيس الأسرة الحاكمة (في عهد حكم السلطان سليمان القانوني) يمثل الزعامة في ولاية الرها ودخل يبلغ ٢٠٠ ألف اقجة، خارج الممتلكات الموروثة. ولم يستطع الأحفاد الاحتفاظ بهذه الملكية المتواضعة لممثلي اسرة الأيوبيين. كما فقد حكام كليس سلطتهم، وجرى فصل أربع مقاطعات عن إمارة بدليس بعد عام ١٥٣٤م- ١٥٣٥م وتحولت ملكيتها إلى رئيس عشيرة بلباس له حقوق السنجق كما تم فصل مقاطعة أكاكيس عن ممتلكات أمراء اسبايرد وبأمر من السلطان سليمان القانوني، وسلمت إلى ممثل الاسرة الاميرية لها حقوق السنجق فيها ومن ثم إلى امراء العثمانيين، وجرى تقسيم ممتلكات خيزان وشيروان بأمر من السلطان إلى قسمين، وحل حكام "غرباء" مكانهم في شيروان وفيما بعد عاد الأمراء الكورد، لكن لهم حقوق مالكي السناجق. وكان على أمراء قلب، وباطمان الأكتفاء بقلعة قُلب مع ما يتبعها من مناطق. وعند إجراء هذه الأعمال التقسيمية تصبح خيرة الأراضي، وكقاعدة عامة، تابعة لممتلكات السلطان واحياناً ما كان يتم تدمير القلعة الرئيسية مثلما جرى ذلك في آتاق. فقد تم تقسيم الإمارة بين ثلاثة أشقاء: اثنان منهما اصبحا من مالكي الزعامات أما الثالث فقد حصل على سنجق، وأصبحت خيرة الأراضي ضمن ممتلكات السلطان، وصار أمراء قرني وإيرون[٣٠] يمتلكون مقاطعتهما وحق الزعامة فيها.

كان سلاطين عثمان والشاهات الصفويين ينتهجون سياسة "فرق تسد" إزاء الكورد دائماً. وكانت جميع الوسائل صالحة لتحقيق مآربهم السياسية، وذلك بمجرد ان تطلق آلية الثأر القبلي والاقتتال الداخلي البغيض، وقام السلطان سليمان، الذي كان يظهر بمظهر حامي الاسلام، بتسليم شهادة حكم الامارة إلى زعيم عشيرة داسن الإيزيدية بغية تحطم أمراء سوران. واندلعت معارك عسكرية ضاربة بين القائدين الكورديين، دفع فيها امير داسن حياته ثمناً للسلطان على اخفاقاته، وصمدت إمارة سوران، لكنها أصبحت ضعيفة.

ظلت المادة حول النظام الذاتي للإمارات الكوردية في المعاهدة المبرمة بين السلطان سليم الأول والكورد في عام ١٥١٥م وفي مرحلة حاسمة من المواجهة العسكرية الايرانية- التركية وعداً فارغاً، وأظهر العقدين اللاحقين أن السلاطين العثمانيين(٣١) لم يعتزموا على منح الأمراء الكورد اية إدارة ذاتية حقيقية.

أدى تقسيم كوردستان الى القيام بدور الحاجز بين تركيا وإيـران، وحسـب رأي الكـورد تم تحويلهم الى جدار حي، الغرض منه اضعاف ضربات العدو أو التخدير منها، وكما قال مـلا محمود بايزيدي في منتصف القرن التاسع عشر، فإن الجدار تم بنـاءه مـن حيـاة الكـورد مـن "دم الكورد ولحمهم". ويورد المؤرخ ما تفوه به السلطان سليمان القانوني من عبارات بليغة قالها لامه: "لقد وضعتها (العشائر الكوردية) في صف مثـل تحصـينات ميدانيـة تمتـد مـن جورجيـا الى بغـداد.. فالعـدو لا يسـتطيع الـدخول الى دولـة الاسـلام متجـاوزاً هـذه التحصينات".[٣٢] ونجد لصورة الجدار الكوردي الفنية، الذي احاط الترك والفرس به أنفسهم حضوراً في ملحمة "مم و زين"[٣٣] للشاعر أحمدي خاني.

كما راحوا يعملون على اشراك المجموعات العشائرية القوية في حراسـة المنـاطق الحدوديـة كي يتواروا خلف الجدار التركي، ولهذا الغرض قام الطرفان التركي والفارسي بتهجير العشائر الكوردية. فقد تم تهجير عشائر حيدران وحلفائها[٣٤] بعد معركـة جالـديران صـوب الشـمال إلى ارمينيا وتوطينها بمحاذاة الحدود التركية الجديدة. كما قاموا في عهد السـلطان سـليمان بنقل جزء من عشيرة سليمان من مناطق ميافارقين، وقلب، وباطمـان إلى منطقـة بيازيـد، الأمر الذي أثار "فتنة كبيرة" والى اصدار فرمان "بإبادة هذه العشائر وأمرائها".[٣٥]

وفي عهد الشاه عباس الأول نحو عام ١٦١٢م تم نقل ١٥ ألف كوردي إلى حدود خراسان "لحمايتها من التركمان". وكان هؤلاء الكـورد ينتمـون إلى عشـيرتي جمشـكزك وقرەچـولو واللتين تم تهجيرهما عام ١٧٢٧م في عهد حكم الشاه نادر من خراسان إلى مشـهد، لأنهمـا رفضتا المشاركة في قمع انتفاضة التركمان، بل وأنهما ألحقتا الهزيمـة بـالجيش بقيـادة ابـراهيم خان الذي ارسله نادر.

وكان الوضـع الحـاجز الـذي تشـغله اراضـي امـراء الكـورد يسـمح لهـم بتغـيير ميـولهم السياسية في حالة الضرورة والانتقال إلى جانب الدولة- الخصم. فقد اضـطر عـدد كـبير مـن الكورد الواقعين في حلبة الصراع بين الامبراطوريتين على التحول من معسكر إلى آخر، ومع ذلك فقد أتاح الوضع الحاجز الفرصة للعشائر والإمارات الكورديـة مثـل هكـاري، وأردلان، وبابان، وبهدينان، وسوران المحافظة على استقلاليتهم عمليـاً وهـي تعـترف بسـلطة السـلطان تارة، وسلطة الشاه تارة أخرى وكانت هذه اللعبة في غاية الخطورة لعدد كـبير مـن الزعمـاء، لكنها كانت رابحة[٣٦] لهم، بينما جلبت للشعب شراً مستطيراً.

كانت البلاد طيلة قرون عديدة ميداناً للحروب التركية- الإيرانية. فالأرض الكوردية كانت تتلقى الضربات بصرف النظر عن الجانب المهاجم ومن يخرج من الحرب منتصراً. وكان ثمن الوضع الحاجز بين الامبراطوريتين هو الدمار والخراب وازهاق ارواح مئات الالاف من الكورد، الذين أصبحوا وقوداً للمواجهة العسكرية بين الامبراطوريتين الفارسية والتركية واتلاف نتاجات الثقافة والعلم أو غيابها بسبب الحروب.

لقد هلكت عشائر برمتها. وتعرضت عشيرتا دومبلي وچگيني مثلاً للمطاردة ولاضطهاد جماعي.(٣٧) وكان يتم وضع كوردستان تحت رقابة خاصة قبل كل مرة من اندلاع العمليات العسكرية التركية- الايرانية. ففي عام ١٦١٠م- ١٦١٢م قام الشاه عباس الأول عشية الحرب الإيرانية بحملات في مقاطعات موكري، وبرادوست، واردلان وبانه بغية اخضاع الكورد فيها.

وعقب السيطرة على قلعة دم دم ارتكبت مجزرة دموية ضد أفراد عشيرة موكري، وتوجه الشاه عباس شخصياً إلى قلعة **گاودال** مقر خان الموكريين، لكنه لم يصل إلى القلعة وتوقف في ضواحيها. وخرج قباد خان موكري للقائه فقتل مع حاشيته ما إن وطأت قدماه عتبة خيمة الشاه، ومن ثم راح جلالته يمتطي صهوة حصان سريع كالريح منطلقاً صوب قلعة **گاودال** ليقوم بإبادة سكانها، "وقتلوا كل من وقع في أيديهم" ولم يرحموا احداً وقاموا بربط كل ٥٠ أو ٦٠ شخصاً من الموكريين سوية وساقوهم إلى الشاه وقام المجاهدون في سبيل العقيدة والمتعطشين إلى الثأر بقتلهم في لمح البصر، كما تمت في الوقت ذاته إبادة عشائر صغيرة لأنها "اقامت بين الناس المعادين للحكومة".(٣٨)

وتعاطفت عشيرة موكري واسرة حكامها مع حركة امير خان برادوست، واختفى خان ابدال ممثل اسرة أمراء موكري في قلعة دم دم وشارك في الدفاع عنها. وحسب ما رواه اسكندر بك مونش فإن قباد بك موكري قد نال في ذلك الوقت الاستقلال ورفض تقديم المساعدة "للقوات الظافرة في اخضاع قلعة دم دم" ويضيف مؤرخ الشاه عباس ما يلي: ((ومما بات معروفاً أيضاً هو أن الموكريين كانوا يتعاملون مع القادة العسكريين الروم ومع أعداء هذه الدولة الكبرى وعبروا عن ودهم للروم)).

ومما كان يثير قلق الشاه عباس الأول كثيراً هو خشيته من قيام أمير برادوست تقديم المساعدة للموكريين، وبالنتيجة وقفت عشيرتان كورديتان معاً، ورفضت إحدى العشيرتين المشاركة في إبادة العشيرة الأخرى. وكان يكمن في هذه الوحدة ما أثار الخوف وهو أنهم حاولوا قمع الكورد بأيدي ابناء جلدتهم.

كما وضعت خطة اتخاذ إجراء تأديبي ضد حاكم بانه التابع لخان اردلان لكنه ظهر بين يدي الشاه قبل أن يفتكوا به وهو يرتدي كفناً ويتدلى سيف في عنقه، فصفح الشاه عباس عنه وقدم له هدية فخرية، رغم أن التخلص منه كان، حسب رأي اسكندر بك مونش "في صالح الدولة".[٣٩] ومن الواضح أن حاكم بانه الذي كشف عن "علامات التمرد والعصيان" قد تعاطف مع امراء برادوست، وموكري وعمل معهم سوية، في حين ان وحدة الكورد كانت تشكل خطراً على مصالح الامبراطوريتين.

قاد الشاه عباس ثلاث حملات ضد امير أردلان هالو خان، الذي كان حاكماً مستقلاً من الناحية العملية، ولما أخفق الشاه في حملاته أقدم على إجراء تغييرات تكتيكية، ولجأ إلى دبلوماسية المصاهرة. لقد تم إزاحة الأمير بايدي خان أحمد خان نجل هالوخان وصهر الشاه، بينما أصبح الأمير الجديد حليفاً وفياً للشاه الإيراني. وفيما بعد خرج حاكم أردلان من تحت سلطة الصفويين، واستولى على منطقة تمتد من كرمنشاه إلى اورميه، وسيطر على راوندوز، والعمادية، وقام بتعيين الحكام على صاوجبلاق، ومراغة، وراح يصك النقود باسمه.[٤٠] وأعلنت اسرة اردلان عن استقلالها.

وحافظ من كان خلفاً لخان أحمد خان على قوة الأسرة. لكن كوردستان أردلان عانت في القرن التالي وحتى منتصف القرن التاسع عشر من اضطرابات خطيرة، فقد حل الخراب بالمنطقة، وانتشرت المجاعة فيها لسنوات عديدة. ويرتبط النهوض الجديد للحياة الاقتصادية والسياسية بحكم خسرو خان (١٧٥٦م- ١٧٥٧م- ١٧٩٠م- ١٧٩١)، وأطلق عليه المؤرخون في أردلان اسم الرجل العظيم، ورفعه الشعراء إلى مقام الشاهنشاه ووصفوه بأمير الكورد جميعاً".[٤١] كان خسرو خان العظيم ينتمي إلى القادة السياسيين البارزين على نطاق ايران، وشارك في صراع التكتلات الإقطاعية على السلطة مشاركةً فعالة، وكان في عداد الطامحين إلى تبوأ عرش إيران عقب وفاة كريم خان زند.

وفي هذا الموقف أخذت تتشكل مجموعات موالية لإيران وتركيا بين اسر الحكام الكورد. فقد كانت توجهاتهم تتغيير باستمرار، لكنهم كانوا، أي الحكام، يساهمون في استقرار وضع الاسرة الاميرية وفي ظل أي توازن للقوى. كما استطاعت أسر حكام المقاطعات الحدودية ان تحافظ على استقلالها الفعلي،[٤٢] وهي تغيير من موالاتها السياسة، الأمر الذي ساعد موضوعياً الإسراع في صيرورة الاتحاد الاتنوسياسي للكورد وفي ظل ظروف معينة.

المقاومة الكوردية

كانت المرحلة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر حافلة باعمال المقاومة الكوردية، فقد قامت العشائر، ومناطق كاملة وحكام وأسر بثوراتها، وأصبحت كوردستان في حالة من التمرد والاستعداد للمواجهة.

لقد اثار زحف القزلباش في أوائل القرن السادس عشر مقاومة عنيفة لهم في كوردستان، وحاول الشاه اسماعيل ثلاث مرات اخضاع الجزيرة والأمير البوطاني (البوهتاني) دون جدوى. وقاومت اكيل، كما أن عشيرتا موكري والسويدي لم تعترفا بسلطة الصفويين، واندلعت انتفاضة عشيرة ملكيش في جمشكزك.

وأبدى الأمير سويدي وصاحب جابقجور وهانجوق مقاومة ضارية للقزلباش. وحسب شهادة شرف خان بدليسي فإن المعركة بينهما قد دارت مدة سبعة ايام بنهارها ولياليها "وأصبح عدد كبير من الناس فريسةً للسيوف والسهام"، ولاذ القائد العسكري الفارسي بالفرار، بينما استولى الكورد على جميع خيامه وخيوله وبغاله. أرسل الشاه إسماعيل القوات مرات عديدة لاستئصال دابر الموكريين وتدميرهم، لكن أميرهم ساروم كان يخرج من كل معركة منتصراً. وفي عام ١٥٠٦م- ١٥٠٧م قام الشاه بتأليب عشيرة شاملو ضد ساروم، إلا أنه أحرز نصراً عليها وعبر عن امتثاله للسلطان التركي.

وفي ١٥٦٦م- ١٥٧٨م كانت بهدينان في حالة غليان. فقد رفضت العشائر قباد بك بن سلطان حسين الذي عينه السلطان حاكماً، وبايعت شقيقه الأصغر بهرم بك، أما قباد بك فقد قتلوه. وتبين أن الاجراءات التأديبية ضد الذين أثاروا الشغب في العمادية ضعيفة التأثير، عندها دفع الأتراك بهرم بك إلى المشاركة في حملة ما وراء القفقاس، لكنهم زجوا به في قلعة أرضروم وأعدموه بعد ما عاد من حملته. وأُخمدت الانتفاضة في العمادية مؤقتاً، لكن سلطة الأتراك لم تكن قوية في هذه المناطق.

وفي ثمانينات القرن السادس عشر نشب نزاع شديد مع المركز في الجزيرة، التي حكمها طويلاً الأمير بدر بك قرابة ٧٠ عاماً، وكان يشارك في جميع حملات السلطان سليمان القانوني تقريباً، لكنه كان يتصرف، حسب رأي سليمان القانوني، بجرأة وتحد. وتدخلت السلطات التركية في شؤون الإمارة الداخلية عندما نشب صراع بين ممثلي الأسرة الاميرية في بوطان عقب وفاة الأمير. وقاموا بتبديل الأمير شرف الذي اختارته العشيرة، وسلموا

مقاليد السلطة لخصمه منتهكين بذلك التقليد المقدس، وما أكده السلطان سليمان على حق المجموعة العشائرية في اختيار أميرها بنفسها (كان حكام بوطان زعماء عشيرة بوطان). زد على ذلك أنهم وجهوا تهمة التمرد الفتنة إلى جميع انصار الأمير، الذين لابد من اتخاذ إجراء تأديبي ضدهم كي يصبح هذا الإجراء "عبرةً" لمتمردين آخرين" وهذا ما أسفر عن قيام العشيرة البوطانية كلها بالثورة، وكانت المقاومة على درجة من العنف، بحيث وجدت السلطات العثمانية أنه خير لها أن تعترف "بعدالة دعاوي" الأمير شرف.

وذهبت المساعي التي بذلها الباب العالي لقمعم انتفاضة حزو (صاصون) في عام ١٥٩٥م- ١٥٩٦م هباءً منثوراً، وظلت سلطة أمير صاصون لا حدود لها تقريباً، واتخذت انتفاضة عشائر سليماني، التي انتقلت إلى بيازيد نطاقاً واسعاً بحيث أصدر السلطان فرماناً بإبادة العشائر".[٤٣]

ورد في "عباس نامة" ذكر حملة الجيش الشاهنشاهي على ماكو، ويجري الحديث عن معاقبة أصحاب الفتن من عشيرة محمودي الكوردي نحو ١٦٠٥م- ١٦٠٦م[٤٤] ويشير المؤلف في اثناء ذلك إلى أن "القوات الظافرة استولت على غنائم كثيرة". وفي عام ١٦١٦م ثار الكورد في مقاطعة سلماس، وأُرسلت وحدات شبه عسكرية محلية لقمع المتمردين.[٤٥] وحسب ما جاء في "عباس نامه"[٤٦] تقدم في عام ١٦٣٠م- ١٦٣١م "حشد كبير من الكورد ذوي الأخلاق السيئة" إلى هـﮋدەپول في ضاحية مدينة تبريز وهو يعتزمون على نهبها"، وحال الجيش، الذي قدم إلى المكان في الوقت المناسب، دون الاستيلاء على تبريز وقتل عدد كبير من الكورد. وفي عام ١٦٥٥م ثارت العشائر الإيزيدية في دياربكر وقاد فراري مصطفى باشا الحملة التأديبية في سنجار (شنگال).[٤٧]

وفي أواخر القرن السابع عشر قامت حركة في جنوب شرق كوردستان كانت الاكبر من نوعها خلال قرن كامل وقادها الأمير سليمان بابي (بابا سليمان، سليمان بك، سليمان باشا)، الذي عادة ما يربطون إعلاء شأن الأسرة الأميرية الخامسة والأخيرة باسمه والتي تحمل اسم بابان. كتب محمد شريف قاضي عن حركة سليمان بك يقول أنها ثورة قامت "ضد سلاطين تركيا وإيران".[٤٨] فقد قام سليمان بك بجمع جيش عرمرم وراح ينهب ويجتاح الامبراطوريتين التركية والإيرانية"،[٤٩] إلى أن دحره القزلباش عام ١٦٩٩ في وادي مەريوان. ولما وصل أمير بابان إلى كركوك على راس جيش كبير أصدر باشا بغداد أمراً باعتقاله وإعدامه كي يستأصل شأفة هذا "الشر على آل عثمان".[٥٠] وهرب سليمان بك إلى اسطنبول، حيث توفي في العام ذاته أي عام ١٦٩٩ وهو رهن الاعتقال.

وأصدر القائد العسكري الإيراني عقب هزيمة امير بابان امراً "بقتل جميع سكان كوردستان أردلان" (شيدّ، حسب شهادة المؤرخين المحليين، منارة من جماجم القتلى) وحسب ما رواه المؤرخ محمد شريف قاضي كان سكان اردلان وحكامهم محمد خان أردلان مع سليمان باشا بابان.(٥١)

وقد قمعت انتفاضة سليمان بك بابان بوحشية مفرطة، لأنها كانت تهدف إلى وحدة جنوب شرق كوردستان ونيل الاستقلال. وجرت احتفالات كبيرة وعامة في أصفهان بمناسبة نجاحات الجيش الشاهنشاهي، وكان الجنود العائدين من كوردستان يجوبون شوارع العاصمة وهم يهتفون بأصوات عالية حاملين نحو ٥٠ ألف جمجمة على الأوتاد.

وفي العقد الاول من القرن الثامن عشر ثارت عشيرة بلباس، التي كانت تشغل أراضي واسعة تمتد من المناطق الشمالية في أذربيجان وحتى الاراضي التابعة لبابان ولم تكن خاضعة لاي حاكم. وحسب ما توصل إليه ل. لوكارت فإن حركة كورد بلباس اكتسب "طابعاً خطيراً"، واحتاج قمعها الى بذل جهود كبيرة من جانب حاكم باشلك- بغداد.

في عام ١٧١٥م اندلعت ثورة الكورد في ايران واستمرت عدة سنوات وهدد الثوار الكورد العاصمة أصفهان أكثر من مرة. كما اندلعت عام ١٧٤٣- ١٧٤٤ انتفاضة عشيرة دومبلي في مناطق خوي وسلماس.(٥٢) وانضمت الرايات الأذربيجانية إلى الثائرين من عشيرة دومبلي التي استاءت من الارتفاع الشديد للأتاوات في عهد نادر، وأخمدت انتفاضة الدومبلية بصعوبة كبيرة.(٥٣) كما اتخذت مجموعة من الإجراءات التأديبية ضد خانات كوردستان وفارس في نهاية القرن الثامن عشر، وفي عهد حكم آغا محمد خان القاجاري (١٧٧٩م- ١٧٩٧م).

وفي عام ١٧٨٩ استلم عبد الرحمن باشا بابان مقاليد السلطة في إمارة بابان، بعد أن قاد انتفاضة كبيرة وجديدة لكورد بابان. واستمرت حركة عبد الرحمن بابان في القرن التاسع عشر أيضاً، فقد بدأت مرحلة جديدة للمقاومة الكوردية، عندما عبرت وبصورة مكشوفة عن رغبتها في التخلص من السلطتين التركية والايرانية.

***

كانت العالم الكوردي في ملتقى القرنين الخامس عشر والسادس عشر يتخطى ببطء وصعوبة كبيرة الصراعات العشائرية والإقليمية وتحدوه الرغبة في الوحدة، إلا أن تقسيم كوردستان بين تركيا وايران قد أدى إلى هيمنة نزعة معاكسة أي إلى التجزئة السياسية والتشتت. ومما ساعد على ذلك سياسة إيران وتركيا الساعيتين إلى خلق اصطدامات دائمة بين الحكام الكورد وإثارة النزاعات الداخلية في مابينهم.

ومع أن الإمارات الكوردية كانت تقع ضمن مناطق نفوذ تركيا العثمانية وإيران فقد ظلت الامارات الكوردية، بنية سياسية- اجتماعية، قد تصلبت في أعماقها عود الدولة الكوردية، وبقي الفضاء السياسي- الثقافي الكوردي الواحد محافظاً على ذاته رغم ما تعرضت له كوردستان من تقسيم وإعادة تقسيم.

لم تتمكن الحرب التي مرت على كوردستان وتقسيمها او تجزئتها من الاخلال بالوحدة الداخلية للعالم الكوردي، الذي لم يحسب الحساب للحد الفاصل الذي رسمه سلاطين آل عثمان وشاهات إيران.

وكما كان في جميع القرون السابقة للتاريخ الكوردي، فإن المراعي والعشيرة في القرن السادس عشر ولغاية القرن الثامن عشر قد أنقذتا المناطق الكوردية من الانهاك الاقتصادي وتدمير القوى المنتجة في عهود الحرب والانهيار والخراب. لقد كان ممثلو الاسرة الحاكمة يختفون عن الأنظار في المراعي، وكان تحرك القائد السياسي في أوقات الخطر يتم "من مرعى إلى آخر".(٥٤) فقد ظلت الجبال والمرعى والعشيرة ملاذاً للكورد.

اقتربت بلاد الكورد في القرنين السادس عشر والسابع عشر من إدراك ضرورة الوحدة، التي تم التعبير عنها في كتاب شرف خان بدليسي وفي قصائد أحمد خاني. فقد نادى أحمد خاني بضرورة وحدة الكورد السياسية وبقيادة سلطان- باديشاه واحد أو حاكم أعلى. والاستنتاج الذي توصل إليه الشاعر كان بسيطاً ومختصراً: "لو كان لدينا نحن الكورد حاكماً... لما حكمنا الروم".(٥٥) لقد عدّ أحمد خاني الخضوع للأتراك وإيران عاراً على شعب مثل الشعب الكوردي، ولكن على "الأمراء والحكام" أن يخجلوا من ذلك حسب رأي الشاعر.



احمد خاني

أدى الصراع الدائر بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية في كوردستان إلى خرق المسار الطبيعي للتاريخ الكوردي وكبح جماح عمليات التوحيد الاتنوسياسي ودفعت بها إلى الداخل وتترقب ساعتها كي تعلن عن نفسها في القرن التاسع عشر.

الهوامش

(١) أ. د. بابازيان. مصادر جديدة حول تاريخ الشعب الكوردي، شعوب وبلدان الشرقين الأوسط والأدنى، ٧، كوردولوجيا، **يريڤان**، ١٩٧٥.

(٢) خسرو بن محمد بني أردلان تاريخ (تاريخ البيت الكوردي الأميري بني أردلان) ترجمة عن الفارسية ي. ي. **ڤاسيليڤا** موسكو، ١٩٨٤، صـ٧٤، ٧٨.

(٣) أورديخان جليل. الملحمة الكوردية البطولية "خانێ لەپ زێڕین" موسكو، ١٩٦٧.

(٤) ي. ي. **ڤاسيليڤا**. جنوب شرق كوردستان في القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، صـ١١، ٣٣، ١١٤-١١٥.

(٥) M. m. van Bruinessen. Agha, Shaikh and State, p.175.

(٦) شرف خان بن شمس الدين بدليسي. شرف نامه مجلد١، ٢٠٤.

(٧) المصدر السابق، صـ١٥٨، ١٦٩.

(٨) أحمدى خانى" مم و زين" نص نقدي، ترجمة ومقدمة وتعقيبات م. ب. رودينكو، موسكو، ١٩٦٢، صـ٦٣، ٨٦، ١٢٠، ٢٠٦.

(٩) N. Eliseeff. Ibn umar, Djazirat.-El 2 vol. III p.961.

(١٠) شرف خان بدليسي. شرف نامه، المجلد١، صـ٤٢-٤٤، ١٨٠، ١٨٤، ٢١٣، ٢٢١، ٢٦٦، ٣٢٩، ٤٥١.

(١١) شرف الدين علي يزدي. ظفر نامه، المجلد١، كلكوتا، ١٨٨٧، ١٨٨٨، صـ٦٨٦.

(١٢) شرف خان بدليسي، شرف نامه، المجلد١ صـ١٤٦، ٤٢٢، ٤٣٦، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٧٢.

(١٣) ي. ي. **ڤاسيليڤا**. جنوب شرف كوردستان..، صـ١١٣-١١٤.

(١٤) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ١٥٣.

(١٥) أنظر: زبدة التواريخ سنندجي. مخطوطة من مجموعة م. موكرى، صـ٣٤.

(١٦) شرف خان بدليسي. شرف نامة مجلد١، صـ٣٧٥.

(١٧) Evliya Celebi in Diyarbekir. Vol. I, p.14-16.

(١٨) محمد أمين زكي خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان من أقدم العصور التاريخية وحتى الآن، القاهرة، ١٩٣٩، صـ١٧٥.

(١٩) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٥٠، ١٨٩، ٢٥٤، ٢٩٣.

(٢٠) ن. ف. **بيگوليفسكايا**، أ. يو. ياكوبوفسكي، ي. ب. بتروشيفسكي، ل. ف. ستروبف، آ. م. بيلنيتسكي، تاريخ إيران...، صـ٢٦٥.

(٢١) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٢٦٩، ٣١١، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٨٠.

(٢٢) زبدة تواريخ سنندجي، صـ٢٦

(٢٣) ماه شرف خانم كوردستاني، تاريخ أردلان، ترجمة عن الفارسية ومقدمة ي. ي. **ڤاسيليڤا**، موسكو، ١٩٩٠، صـ٩٩.

(٢٤) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٣٦٩.

(٢٥) ماه شرف خانم كوردستاني، تاريخ أردلان، صـ١١٠.

(٢٦) شرف خان بدليسي، شرف نامه، لامجلد١، صـ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٧٦.

(٢٧) المصدر السابق، صـ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٢.

(٢٨) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ...، صـ١٨٤، ١٨٥.

(٢٩) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٢٢٤-٢٢٦، ٢٣٠، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٣٥.

(٣٠) المصدر السابق، صـ٢١٨-٢١٨، ٢٧٤، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٧-٢٨٠، ٢٩٨، ٢٩٩، ٤٧٧.

(٣١) أنظر: محمد أمين زكي خلاصة تاريخ..، صـ١٧٥.

(٣٢) ملا محمد بايزيدي، كتاب تواريخي جديدي كوردستان. ترجمة عن الفرنسي أ. د. ژابا. أرشيف،PAH، ٢Φ، OП (١٨٦٥، العدد ٢٠، Л ٥٨-٥٩.

(٣٣) أحمدى خانى، مم و زين، صـ٥٢.

(٣٤) ڤ. نيكيتين، الكورد، صـ٢٤٧

(٣٥) شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٣٢٠-٣٢٢.

[36] M. M. Van bruinessen. Aha, Shaikh and State, p.155.

[37] شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ٣٧٣.

[38] اسكندر بك توركمان. تاريخ الإمارة العباسية، المجلد٢، طهران، ١٩١٥، صـ٨١٢-٨١٣.

[39] المصدر السابق، صـ٨١٤-٨١٥.

[40] خسرو بن محمد بني أردلان. تاريخ، صـ٢٧٦- ٢٧٩، ١٢٢.

[41] -١٣٥.

[42] S.S. Gavan. Kurdistan, Divided Nation of the Middle East, L., 1958, p.30.

[43] شرف خان بدليسي. شرف نامه، مجلد١، صـ١٧٢، ١٧٤، ١٩٨، ٣٠٨، ٣٢٠-٣٢١، ٣٣٨.

[44] عباس نامه. تاريخ الشاه عباس الثاني. عماد الدولة محمد طاهر بن حسين خان قزويني متخلص بـ وحيد، مخطوطة، Noc 481 (٥٧٤١) ورقة ٥٢.

[45] ي. ب. بتروشيفسكي. نبذة عن تاريخ العلاقات الإقطاعية في أذربيجان وأرمينيا في القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر لينينگراد، ١٩٤٩، صـ٢٩١.

[46] عباس نامه، ورقة ٧٦.

[47] Evliya Celebi in Diyarbekir, p.107.

[48] زبدة التواريخ سنندجي، الورقة ١٧.

[49]) ماه شرف خانم كوردستاني، تاريخ بيت أردلان، صـ٨٢.

[50] زبدة التواريخ سنندجي، الورقة ١٩٩.

[51] المصدر السابق الورقة ٢٠٠.

[52] محمد كاظم. كتاب المرايا النادرة. المجلد٣، اصدار النص ومقدمته وتحريره ن. د. ميكلوخا مكلاي، موسكو، ١٩٦٦، الورقة ٢٧.

[53] ن. ڤ. پيگوليڤسكايا، أ. يو. ياكوبوفسكي، ي. پ. پتروشيڤسكى ل. ف. ستروڤا، أ. ي. بيلينيتسكي، تاريخ إيران...، صـ٣١٠، ٣٢٤.

[54] زبدة التواريخ سنندجي، الورقة ٣٤.

[55] أحمدى خاني. مم و زين، ص٥١.

الباب الثاني

اليقظة القومية

الفصل الثالث

كوردستان في القرن التاسع عشر

الوضع الدولي والداخلي

جرت في تخوم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أحداث لها أهمية تاريخية- عالمية، التي انعكست بصورة مباشرة وغير مباشرة على مصير كوردستان وعلى تاريخ الشعب الكوردي. فيما مضى عاشت آسيا الغربية، التي يقع وطن الكورد التاريخي في القلب منها، حياتها الخاصة. وكان التعامل يجري مع بقية العالم على حدودها الخارجية وحدها. ففي البداية شنت الإمبراطورية العثمانية حروباً هجومية ومن ثم دفاعية ضد جيرانها مباشرة، إلا أن هذه الحروب لم تؤثر على مراكزها الحيوية الهامة. ولم تكن العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع بلدان أوروبا الأكثر تقدماً، والتي دخلت في القرنين السابع عشر والثامن عشر طور الرأسمالية من تطورها، ومع روسيا الساعية إلى اللحاق بركب الدول الأوربية المتقدمة وثيقة بما فيه الكفاية، ولم تترك تأثيراً جدياً على النظام الداخلي للإمبراطورية، وفي ما يتعلق بإيران فإن اتصالاتها مع أوروبا كانت عرضية بصفة عامة. أما كوردستان المجزأة والمتخلفة فقد كانت معزولة عن العالم الخارجي.

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أخذت آسيا تتغير بشدة. وراحت أوروبا تقترب من آسيا تحت تأثير العواصف الثورية وحروب نابليون، وأصبح الشرق الأوسط والأدنى مسرحاً لصراع بين فرنسا، وإنكلترا ، وروسيا، ونشأت ما يُسمى بالمسألة الشرقية، التي كانت إحدى الوقائع الأساسية للسياسة الدولية طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ويتلخص جوهر المسألة الشرقية في طموح روسيا، وبريطانيا وفرنسا، ومن ثم النمسا وألمانيا استغلال الحركة التحررية للشعوب غير التركية في الإمبراطورية

العثمانية التي دب الضعف والتفكك في أوصالها بغية تقسيمها في ما بينها. كما بدأ في الوقت ذاته يشتد تأثير التغلغل الروسي، والبريطاني، والفرنسي في إيران التي كانت معزولة عن العالم الأوروبي تماماً، وقد أثرت جميع هذه التغييرات الكبيرة على الكورد وكوردستان بصورة غير مباشرة، ومن ثم مباشرة.

وكان لاقتراب الإمبراطورية الروسية من حدود بلاد الكورد أهمية كبيرة بالنسبة لهم، فروسيا لعبت دوراً رئيسياً في المسألة الشرقية وساهمت بقسط أساسي في تحطيم القوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية وفي تحرير الشعوب المسيحية في شبه جزيرة البلقان والقفقاس من سيطرتها. ففي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بدأ انضمام ما وراء القفقاس إلى روسيا، وفي نهاية العشرينات منه انضمت جورجيا وأرمينيا الشرقية وأذربيجان الشمالية إلى الإمبراطورية الروسية، وذلك نتيجة اندلاع حربين بين تركيا وروسيا، وحربين بين روسيا وإيران. فقد اقتربت روسيا من حدود كوردستان الاثنية مباشرة، بينما أصبح جزء من الكورد القاطنين في ما وراء القفقاس من رعايا روسيا.

وهذا ما منح الكورد إمكانية تاريخية هامة، فجارتهم مباشرة أصبحت أقوى إمبراطورية في آسيا الغربية، والتي كانت خصماً دائماً للإمبراطورية العثمانية (تركيا) وإيران اللتين تضطهدان الكورد على مر العصور. فقد خاضت روسيا معهما حروباً ظافرة طيلة قرون عديدة. وهذا لا يعني أن روسيا القيصرية كانت راغبة في تحرير الكورد وإقامة كوردستان مستقلة. ففي أثناء الحملات العسكرية للجيش الروسي على شرق تركيا وغرب إيران استأثر الكورد باهتمام القادة العسكريين الروس بوصفهم حلفاءً عابرين حصراً، أو في أقل تقدير بوصفه شعباً يجب الإبقاء عليه في موقف محايد. أما في ما يتعلق بالكورد القاطنين في ما وراء القفقاس فقد مارست السلطات القيصرية سياسة استعمارية نحوهم.

ومع ذلك ساهمت سياسة روسيا الشرق أوسطية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في تكوين الحركة الكوردية الوطنية- التحررية ونهوضها، لأنها جعلت انهيار الإمبراطورية العثمانية وإيران القاجارية سياسياً وعسكرياً أكثر قرباً. وأخذ الجيش الروسي يتوغل في مناطق كوردستان الشمالية منذ الحرب الروسية- التركية عام ١٨٢٨م- ١٨٢٩م وما تلتها من حروب، ثم حاول استمالة العشائر الكوردية إلى جانبه، ومراراً ما تم له ذلك بنجاح. وظهر الروس في أنظار جزء من الشعب الكوردي بمظهر المحررين.

كان دور الدول الغربية الكبرى الرئيسية في مصير كوردستان وحل المسألة الكوردية دوراً مزدوجاً، فهي أيضاً قد شاركت من جانبها في جميع عمليات تقسيم الإمبراطورية العثمانية، إذ نالت فرنسا حصتها في شمال أفريقيا، وأخذت إنكلترا حصتها في المشرق العربي وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، أما النمسا فحصتها كانت في البلقان، وحصة ايطاليا في منطقة البحر الأحمر وفي شمال أفريقيا أيضاً. أخذت هذه الدول الكبرى تقوم بتوسع اقتصادي كبير في تركيا وإيران، ومارست ضغطاً سياسياً قوياً عليها، كثيراً ما كان مدعوماً بالقوة العسكرية. وفي أواخر القرن التاسع عشر انضمت ألمانيا أيضاً الى المطالبين "بالتركة العثمانية"، التي استنادا على قوتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية سريعاً قد عقدت العزم على إخضاع الإمبراطورية العثمانية كلها لها وحدها، كما تغلغلت بنشاط في إيران. وتحولت الإمبراطورية العثمانية وإيران في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى شبه مستعمرة للدول الرأسمالية الأوربية الكبرى بصورة نهائية. وأصبحت مرتبطة بها سياسياً واقتصادياً وحتى قانونياً، بعد أن فقدت جزءاً مهماً من سيادتها. ومن الطبيعي أن يدفع هذا الوضع بالكورد إلى خوض النضال ضد سلطات اسطنبول وطهران التي كانت تضطهدهم.

ومن جانب آخر رأت الدول الغربية ولاسيما بريطانيا، ومن ثم ألمانيا أيضاً في روسيا خصماً خطيراً لها في الشرق الأوسط وخاصة في مناطق شرق تركيا وغرب إيران المجاورة لحدود ما وراء القفقاس حيث كان القسم الاكبر من الشعب الكوردي يعيش في هذه المناطق. ولهذا السبب عملت الدولتان دائماً على إلحاق الضرر بمصالح الروس، وفي الوقت ذاته إلحاق الضرر بالكورد (وبالأرمن أيضاً) الذين وجوا في روسيا محررة لهم.

ومع أن الوضع الدولي في القرن التاسع عشر وفي اوائل القرن العشرين قد ساعد الكورد في نضالهم من أجل التحرر الوطني، فإن التنافس بين الدول الاستعمارية الغربية وروسيا قد وضع عقبات من الصعب تجاوزها في كوردستان والأراضي المجاورة لها أمام بلوغ او تحقيق نجاحات حاسمة في طريق التحرر الوطني للشعب الكوردي. ووجدت الدول الأجنبية الكبرى انه من الأنسب لها استغلال الحركة الكوردية التحررية لمصالحها الخاصة، الأمر الذي لم يجلب نفعاً للكورد.

ومع أن تاثير العوامل الخارجية على تاريخ الكورد كان كبيراً للغاية، إلا أنه لم يكن مباشراً إن لم نأخذ بالحسبان المراحل القصيرة نسبياً للحروب الروسية- التركية، والروسية- الإيرانية. ومما ترك تأثيراً مباشراً على مصير الكورد فهو الوضع السياسي الداخلي والاقتصادي- الاجتماعي الناشئ في هذا الوقت في الإمبراطورية العثمانية وفي إيران القاجارية.

كان الموقف صعباً ومتناقضاً. فالانحطاط الذي آل إليه الإمبراطوريتان البيوقراطيتان الإقطاعيتان والقائمتان على اسس استبدادية إسلامية قديمة لا مفر منه. وهذا ما منح الشعوب المضطهدة بما فيها الكورد في تركيا وإيران آفاق التحرر الوطني الأمر الذي كان الشرط الأول لان تسيير الحركة في طريق التقدم الثقافي والاقتصادي- الاجتماعي، إلا انه لم يكن لدى النظام السلطاني في اسطنبول ولا الشاهنشاني في إيران الرغبة في مغادر المسرح التاريخي، وراح النظامان يصارعان من اجل البقاء حتى الرمق الأخير.

كان الصراع يجري في اتجاهين معاً. اولاً: قامت الإمبراطوريتان بمحاولات عديدة لتحديث الأنظمة الإدارية- الحكومية والعسكرية المهترئة بهدف رفع القدرة الدفاعية للجيوش التركية والإيرانية التي كانت الهزائم من نصيبها دائماً في حروبها مع الجيوش والأساطيل الأوربية. لقد كانت القوات التركية والإيرانية قائمة حسب نموذج القرون الوسطى، وجرت الاصلاحات ببطء شديد وبفتور وعلى نحو متقطع، كما تخللتها مراحل طويلة من الإنكفاء والتراجع وأعمالاً معادية للاصلاح وبالنتيجة لم تصل الى هدفها المنشود. وإن تم فعل شئ حقاً، فهو كان لصالح الدول الاستعمارية الأوربية الكبرى أساساً، والتي حولت تركيا وإيران الى شبه مستعمرات لها وذلك خطوة تلو الأخرى، وتحتاج الى وضع الآليات الأساسية المناسبة.

وثانياً أخذت الدوائر الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية وفي إيران التي كانت عاجزة عن انتهاج سياسة التوسع الخارجي والاحتفاظ بممتلكاتها البعيدة (تركيا في البلقان وشمال أفريقيا، وإيران في الأراضي المجاورة لها في الشرق وشمال شرق)، تنتهج وبقوة نهج التراص الداخلي والمركزية وهي تسعى الى القضاء على الانفصالية الاقطاعية- الكوردية التقليدية، التي تختفي وراء تبعية هي شكلية في جوانب كثيرة، وتكون خطيرة في ظل ظروف ممارسة ضغط متواصل من جوانب الدول الأوربية الكبرى.

وفي نهاية المطاف فإن الأهداف الوقائية التي وضعتها السلطات التركية والإيرانية نصب أعينها في سياستها الخارجية ظهرت أنها، كما كان متوقعاً، صعب المنال. ومع ذلك فقد حل الانهيار الحتمي للإمبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية. وتبين أن الأساليب التي لجأت إليها اسطنبول وطهران لإطالة النهاية كانت عديمة الجدوى والفعالية. ولم تلعب هذه الأساليب دوراً تاريخياً هاماً سوى في جانب واحد وهي أنها ساهمت موضوعياً في يقظة النضال الوطني التحرري للشعوب غير التركية وغير الفارسية بما فيها الكورد. وكونت الإصلاحات- الاضطرارية قاعدة اجتماعية- اقتصادية للحركات الوطنية، بينما لم تشد الجهود المركزية التي بذلتها السلطان والتي كانت الأيديولوجية للأمم السائدة تغذيها وتبررها سوى من عضد حركة الأقليات القومية الناشئة، والتي أخذ ساعدها يشتد يوماً بعد يوم.

وهذا فإن المرحلة التي كادت أن تشمل القرن التاسع عشر كله وأوائل القرن العشرين (قبل نهاية الحرب العالمية الاولى)، من وجهة نظر الوضع الدولي لبلدان آسيا الغربية، ومن وجهة نظر العمليات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية وإيران كانت مرحلة مهمة للغاية في تاريخ الشعب الكوردي، وحدد اتجاهاته وسماته الأساسية في العصر الحديث والراهن.

الإمارات الكوردية في الربع الأول من القرن التاسع عشر

دخلت كوردستان القرن التاسع عشر وهي تعاني من حالة انقسام سياسي شديد وظل تقسيمها الى شمالية وغربية وجنوبية والداخلة في عداد الإمبراطورية العثمانية، والشرقية التابعة لإيران، إلا أن الحدود بين هذين الجزأين من كوردستان المجزأة كان سهل العبور وشرطياً في جوانب كثيرة، ومما كان يرتدي أهمية اكبر هو انقسام كوردستان إلى عشرات الإمارات والمستقلة عملياً، التي كانت ذاتية الحكم أو ما شابه ذلك. هذه الإمارات التي كان تزعمها زعماء كورد تقليديون، كانوا يسمون عدد كبير منهم شيوخاً لما لهم من نفوذ ديني.

والإمـارات الكورديـة كانـت ممتلكـات اقطاعيـة نموذجيـة تابعـة للسـلطة المركزيـة (في اسطنبول وطهران)، لكنها كانـت تتمتـع بسـيادة كاملـة في إدارة شـؤونها الداخليـة عمليـاً (وخاصة الكبيرة منهـا) ومـع ازديـاد تـدهور الأوضـاع في الإمبراطوريـة العثمانيـة وإيـران اصبحت علاقات التبعية شكلية أكثر فأكثر، وكان الأمـراء والشـيوخ والخانـات والبكـوات الكورد يفعلون ما يشاؤون في ممتلكاتهم. وكانت الصلة الدينيـة برجـالات الـدين الإسـلامي نموذجاً للشرف الإسلامي، وكـان السـلطان- الخليفـة يمثلـها بالنسـبة للسـنة، أمـا بالنسـبة للشيعة فقد كانت المراجع الشيعية في إيران والعراق. وفي كوردستان كانت ضـعيفة تقليـدياً، فالكورد- السنة لايتمسكون بتعاليم الدين كثيراً وبصفة عامة، والكورد الشيعة كانوا قلة، أما الكورد من الطوائف الأخرى (الإيزيديون، وعلي- إلهي وأتباع الطـرق الدينيـة المختلفـة فهم لا يطيعون سوى شيوخهم وزعماءهم).

بيد أن العلاقـات الداخليـة في المجتمـع الكـوردي كانـت علـى جانـب كـبير مـن الرسـوخ والثبات. فالامارات الكوردية الكـبيرة كانـت عبـارة عـن تشـكيلات سياسـية هشـة وغـير مستقرة، زد على ذلك طابعها العابر والعداوات الدائمـة مـع بعضـها الـبعض، بينمـا كـان يخضع جزء كبير من السكان الكورد للملاكين- الاقطاعيين الصـغار الـذين كـانوا في الوقـت ذاته زعماء عشائر (من تركيا كانوا يسمونهم مالكي الوديـان (ديريبـة) وكـانوا يحتفظـون باستقلال كـافٍ عـن السـلطات المحليـة والمركزيـة. وبصـفة عامـة ظـل التقسـيم إلى عشـائر وكونفدرالية العشائر السمة الاجتماعية الرئيسية للمجتمع الكـوردي التقليـدي، في حين أن الانتماء إلى العشيرة هو القيمة الأساسية بالنسبة لكل كوردي. فالعشـائر واتحـاد العشـائر (كونفدرالية) تحديداً كانت القوى المحركة الأساسـية بجميـع الحركـات السياسـية في كوردسـتان خلال المرحلة المدروسة، بينما لعب زعماؤها أدواراً رئيسية في النضال ضد هيمنـة السـلاطين العثمانيين وشاهنشاهات إيران.

نشأت حركة الشعب الكوردي في كوردستان الجنوبية، حيـث كانـت الإمـارات الكورديـة القديمة بابان، سوران، وبهـدينان تـدخل في عـداد باشـلك (ولايـة) بغـداد، الـذي كـان ضـمن الإمبراطورية العثمانية. لقد نشأت هنا ظروف مناسبة لتطوير الحركة الكوردية الإقطاعيـة- الانفصالية: فالابتعاد عن المركز أتاح المجال أمام الملاكـين المحلـيين العمـل بصـورة مسـتقلة في ظروف عدم الاستقرار الداخلي والخارجي للإمبراطورية. كمـا أن الاشـتباكات الدائمـة علـى

الحدود التركية- الإيرانية قد فتح أمامهم باب المناورة بحيث يستندون على اسطنبول تارة، وعلى طهران تارة أخرى. وكان بوسع الإمارات الكوردية وهي تكافح في سبيل الاستقلال وتوسيع رقعة اراضيها أن تعوّل على قيام دولة مستقلة في القريب العاجل على جزء من أرض كوردستان.

أصبحت إمارة بابان ومدينتها الرئيسية السليمانية مركزا للحركة المعادية لتركيا في كوردستان الجنوبية قبل غيرها. فقد شغلت هذه الإمارة الواقعة في الجزء الجنوبي- الشرقي من كوردستان موقعاً حدودياً بين الإمبراطورية العثمانية (كان العراق العربي ينتمي إليها في ذلك العهد) وإيران، وصارت دائماً عرضة لمطامع الدولتين الكبيرتين، الأمر الذي أتاح لأمراء بابان الحفاظ على استقلالهم النسبي مستفيدين من التناقضات القائمة بين هاتين الإمبراطوريتين. وفي أوائل القرن التاسع عشر انضمت إمارة بابان إدارياً إلى باشلك (ولاية) بغداد (إيالة)، وكانت مرتبطة ببغداد ارتباطاً وثيقاً أكثر بكثير من ارتباطها باسطنبول البعيدة.

وفي عام ١٨٠٣ أصبح عبد الرحمن باشا أميراً على بابان، والذي ما لبث ان دخل في نزاع مع علي باشا والي بغداد، وهو يعّول على عدم تدخل بغداد في شؤون الامارة، وانتهاج سياسة مستقلة، والسعي إلى توسيع رقعة الامارة. كما استطاع أن يكسب حليفاً في شخص حاكم كرمنشاه محمد علي ميرزا.

كان عبد الرحمن باشا يناور وبدهاء بين بغداد وكرمنشاه خلال العقد الأخير، فاستولى على أراضي جديدة ووطد سلطته، كما أن الوضع الدولي ساعد على خطط الأمير الكوردي الطموحة. فقد كانت إيران منذ عام ١٨٠٤، وتركيا منذ عام ١٨٠٦ في حالة حرب مع روسيا الأمر الذي ساعد على تقوية النزاعات الانفصالية في إطراف هاتين الإمبراطوريتين. وكشف كوجك سليمان حاكم باشلك بغداد عن نزعة انفصالية واضحة، فاستغل عبد الرحمن باشا ذلك وراح يحارب كوجك سليمان بمباركة من اسطنبول ودحر قواته (عام ١٨١٠) وأصبح الشخص الأول في باشلك (ولاية) بغداد كلها، بعد أن طرح على الباب العالي مسألة تعينه عاملاً للسلطان، وأفلح في تحسين العلاقات مع الفرس مستغلاً تدهور العلاقات التركية- الإيرانية بعد عقد السلام بين روسيا وتركيا عام ١٨١٢ وردَّ على جميع دعاوي محمد علي ميرزا. كما ضم عبد الرحمن باشا أربيل إلى أراضيه، أما من الغرب فقد وصل حتى كركوك.

وفي عام ١٨١٣ توفي عبد الرحمن باشا وهو في أوج قوته، وعقب وفاته سارت الإمارة في عهد حكم ابنه محمود باشا نحو الانحطاط تدريجياً، وازداد النفوذ الإيراني فيها سريعاً، حيث ساعد على ذلك العداء الدائم بين اسطنبول وطهران. كما ظهر عامل جديد هو الاستعمار البريطاني من خلال شركة الهند الشرقية، والتي تغلغلت في العراق واستغلت بمهارة الخلافات في هذا الاقليم من الإمبراطورية العثمانية لتوسيع نفوذها في منطقة الخليج الفارسي بما فيها كوردستان الجنوبية والشرقية. وكان ك. ريتش مندوب الشركة في بغداد يدعم الجانب الإيراني أكثر مما كان يخدم مصالح الانفصاليين في السليمانية. استأنف داود باشا حاكم بغداد الجديد الضغط على إمارة بابان منذ اوائل العشرينات. ودار الصراع دون رجحان كفة ميزان على أخرى، إلا أن بغداد كسبت المعركة في نهاية المطاف.

وفي منتصف الثلاثينات فقدت إمارة بابان جميع سمات الاستقلال عندما مات محمود باشا عام ١٨٣٤ وحل مكانه سليمان باشا أحد اقاربه، وفي منتصف القرن تم القضاء على الإمارة.

وهكذا تبيّنت ان التجربة الاولى لحركة معادية للاتراك في كوردستان في اوائل القرن التاسع عشر، والتي تجلت في مثال إمارة بابان لم تسفر عن نتيجة. فقد انكشف هنا جميع جوانب ضعف الحركة الكوردية وهي: غياب قاعدة سياسية واجتماعية راسخة، وامداد عسكري ضعيف، والارتباط التام بالصفات الشخصة للقائد.

ونجد أن هذه السمات كانت ملازمة للحركات الأخرى في كوردستان في النصف الاول من القرن التاسع عشر وفي مستويات مختلفة. ففي إمارة بهدينان (العمادية المدينة الرئيسية فيها) الواقعة في شمال الموصل والداخلة في باشلك بغداد ايضاً فإن النزاع الداخلي بين الأطراف الكوردية كان قاعدة الحياة السياسية الداخلية، الأمر الذي استغله حكام الموصل وبغداد بمهارة لاجل بقاء الإمارة تحت اشرافهم. وفي عام ١٨٠٦ اصبح عادل بك حاكماً على بهدينان بعد أن أزاح جانباً الطامعين الآخرين من اقربائه، الذين كانوا يتمتعون بدعم بغداد حيناً والموصل حيناً آخر. كانت إمارة بهدينان تابعة إدارياً للموصل، واعترف الباب العالي بحق عادل بك في الإمارة. وفي عام ١٨٠٨ لقى عادل بك حتفه في الصراع الذي نشب من جديد على السلطة، وشغل شقيقه زبير باشا مكانه. وحكم الإمارة لغاية ١٨٢٥ بوصفه حاكماً شبه مستقل وضعيف الارتباط بالموصل واسطنبول، وتغلب على خصومه سريعاً وعمَّ السلام والعدل في عهده. وبعد وفاة زبير باشا نشب النزاع الداخلي في الإمارة من جديد وانتصر فيه سعيد بك، لكنه لم يتمكن طويلاً من الحفاظ على ذلك الوضع في بهدينان، الذي كان سائداً في ظل حكم من سبقه.

تقع إمارة سوران بين بابان وبهدينان، ولعبت مدينة راوندوز المدينة الرئيسية في هذه الإمارة والمركز التاريخي لكوردستان دوراً هاماً في القرون الوسطى. وفي تخوم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عانت الإمارة، شأنها في ذلك شأن الممتلكات الكوردية الأخرى، من حالة الانحطاط والتمزق نتيجة النزاع الداخلي. ولجأ حكام سوران الذين كانوا يحلون مكان بعضهم البعض، إلى طلب المساعدة من بابان تارة، ومن بهدينان تارةً أخرى، ولم تنتهج الإمارة في كوردستان الجنوبية أية سياسة مستقلة تقريباً.

بينما ازداد في أوائل القرن التاسع عشر أهمية إمارة هكاري ونفوذها، هذه الإمارة الواقعة في شمال بهدينان وفي جنوب بحيرة وان وفي المجرى العليا لنهر الزاب الكبير. كان لأمراء هكاري سلطتهم الوراثية منذ القدم والتي حظيت باعتراف السلاطين العثمانيين. واستطاعوا التفاهم مع باشا وان وتوسيع رقعة أراضيهم في الشمال لتصل منطقة موكس. ومما يشهد على قوة أمير هكاري هو امتلاكه لقوة عسكرية تعدادها ٤٠ الفاً.

استغل امراء هكاري الوضع الجغرافي المناسب للإمارة بين بحيرتي وان وأورمية وبمهارة كي يبسطوا نفوذهم على عدد من مناطق كوردستان إيران وعشائرها. لكنهم في هذه الأثناء أصبحوا هم تابعين لإيران. فقد كان ولي العرش في طهران وحاكم اذربيجان شاه زادة عباس ميرزا وصاحب السلطة في إيران الغربية كلها معنياً بالجيش الكوردي، الذي كان يقوده أمير هكاري واراد ان يستخدمه في الحرب ضد روسيا، وتمكن من اخضاع عشيرة بيلام الكوردية الكبيرة بزعامة اسماعيل بك لحكمه. وهذا ما أثار خشية امير هكاري مصطفي باشا، الذي حاول فرض سيطرته على اسماعيل بك وفي عام ١٨١٠ دخل في نزاع مع عباس ميرزا وطرد قواته. إلا أن عباس ميرزا تمكن بمساعدة العشائر الكوردية الحدودية الواقعة تحت سلطته من التغلب على مصطفى باشا وإرغامه على الاعتراف بتبعيته للشاه، رغم انها كانت شكلية إلى حد كبير.

لقد لعبت إمارة بوطان، التي تعد احدى أقدم الإمارات في كوردستان ومركزها مدينة الجزيرة (جزير، أو جزيرة ابن عمر) وتقع غرب امارتي هكاري وبهدينان، دوراً مهماً في التاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي للشعب الكوردي، وذلك بفضل موقعها الجغرافي الواقع على الطرق القادمة من الاناضول إلى العراق وشرق سوريا. وينتمي امراء بوطان إلى الأسرة الكوردية عزيزان، ومنذ عام ١٨٢١ أصبح بدرخان بك حاكماً على بوطان، وتجنب في العقود الأولى من القرن التاسع عشر ايه مظاهر سياسية واضحة، وظلت بوطان عملياً خارج نطاق اشراف السلطات التركية.

سببت كونفدرالية عشائر مللّي القوية والتي تقطن سنجق ماردين إلى الغرب من بوطان مشاغل أكثر لحكومة السلطان. وبعد أن قهر سليمان باشا (بيوك سليمان)، وهو حاكم بغداد، في اوائل عام ١٨٠٠ تيمور باشا زعيم عشائر مللّي، الذي كشف عن نواياه الانفصالية الواضحة، واصل خليفته أيوب بك وتيماوي بك حفيد تيمور باشا عدم خضوعهما للباب العالي والميل إلى انتهاج سياسة مستقلة بين العشائر الخاضعة لحكمها.

وكان بالامكان ملاحظة ظهور حركة كوردية معادية للاتراك في العقود الاولى من القرن التاسع عشر في مناطق كوردستان الاخرى ايضاً من الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما في تلك المناطق التي عاشت فيها الاقليات الكوردية الدينية (الايزيديون في جبال سنجار والكورد- الزازا في ديرسم)ن لكنها لم تتحول إلى حركات سياسية لها وزنها، وما قلناه في هذا الشان ينطبق والى حد ما على كوردستان إيران أيضا.

ظلت كوردستان الشرقية (إيران) اكثر تخلفاً من ناحية تطور نظامها الاجتماعي عن أكثرية الأراضي الكوردية في الإمبراطورية العثمانية. فلم يكن على أراضيها في أوائل القرن التاسع عشر سوى إمارة كوردية- اقطاعية واحدة هي أردلان ومركزها سنندج (سنه). وفضلاً عن ذلك كانت إمارة بابان ايضاً تدخل جزئياً في دائرة نفوذ كوردستان الشرقية، الامر الذي ساعد على ذلك عدم ترسيم الحدود التركية- الإيرانية. ولهذا السبب انتشرت روح القومية الاقطاعية في كوردستان الشرقية انتشاراً ضعيفاً لأنها لم تكن تمتلك تلك البنيات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية التقليدية المناسبة لها. ففي أردلان كانت الأسرة الحاكمة منهمكة في الصراع من اجل البقاء في ظروف تدخل محموم من جانب البلاط الإيراني والقاجاريين في شؤون الإمارة مباشرة مستغلين كثيراً عامل المصاهرة. وبعد وفاة آخر أمير من أمراء أردلان أمان الله خان الثاني (غلام باشا خان) تبوأ القاجار عام ١٨٦٨م عرش إمارة أردلان بصورة نهائية، الأمر الذي كان يعني القضاء على الإمارة عملياً كإمارة كوردية شبه مستقلة.

لكن هذا لا يعني إن الهدوء كان يسود في ربوع كوردستان الشرقية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فكما سبق لنا أن أشرنا إلى أن الحركات الكوردية والشمالية والغربية نتيجة عدم وجود حدود ثابتة بين تركيا وإيران، وتأزم العلاقات الإيرانية- التركية قد نفذت إلى أراضي كوردستان الجنوبية، وفي الواقع كانت المسألة الكوردية خلال المرحلة المدروسة

واحدة بالنسبة للإمبراطوريتين اللتين كانتا تقسمان كوردستان في ما بينهما، هذه المسألة التي أفرزتها حركات الشعب الكوردي التحررية، اثر الصراع الذي قادته الدوائر الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية وإيران ضدها والتدخل النشيط من جانب روسيا والدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الصراع. وهذا ما لايخص بابان وأردلان وحدهما، بل كوردستان موكري ومركزها صاوجبلاق (مهاباد) ومنطقة بحيرة اورمية وكذلك تلك المناطق من أذربيجان وايران وأرمينيا الشرقية، حيث عاش الكورد. كما جرت في الوقت ذاته حركات معادية للحكومة في كوردستان الشرقية، هذه الحركات التي وقفت أكثريتها الساحقة ضد القاجار، الذين تبوؤا العرش في إيران منذ تسعينات القرن الثامن عشر. وفي منتصف عام ١٨١٠ ثارت العشائر الكوردية في خانات نخجيفان ويريفان (أرمينيا الشرقية) الداخلة آنذاك في عداد إيران. كما انتشرت الاضطرابات كثيراً بين صفوف الكورد الموكريين ومما أثار استياء السكان الكورد هو ما كانت تقوم به الإدارية المحلية من اضطهاد وابتزاز، هذه الإدارة التي كانت خاضعة لشاه زادة وولي العهد عباس ميرزا الذي كان حاكماً على أذربيجان، وأقام نظاماً مستبداً في الأراضي الواقعة تحت حكمة. لكنه لم يلاحظ قيام حركات قوية في كوردستان الشرقية خلال هذه المرحلة.

أصبح الوضع في كوردستان سبباً رئيسياً للحرب الإيرانية- العثمانية في عامي ١٨٢١- ١٨٢٣، وصار النزاع القديم حول الحدود وارتحال العشائر الكورية ذريعةً للعمليات العسكرية. وحاول الجانبان السيطرة على المواقع الاستراتيجية الهامة في الشريط الحدودي لفرض رقابة فعالة على المنطقة الكوردية المضطربة والتي تشكل مكمن الخطر. ورغم ما حققه الجيش الإيراني بقيادة عباس ميرزا من نصر في هذا الحرب، غير أن انتشار وباء الكوليرا الذي تفشى في صفوفه قد أفرغ هذا النصر من محتواه نهائياً، وفي ٢٨ تموز عام ١٨٢٣م أبرمت معاهدة أرضروم السلمية الأولى، التي أعادت الوضع الذي ينظر في فرض نظام رقابة مشترك وفي تنقلات الكورد واستندت بنودها على معاهدة زهاب ١٦٣٩م وإن بقاء عدم الوضوح في المسألة الرئيسية المتنازع عليها بين الجانبين المتصارعين إنكلترا وروسيا قد فسح المجال أمام تدخلهما في المسألة الكوردية تدخلاً فعالاً.

نهوض الحركة الكوردية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر و "الغزو الثاني" لكوردستان

كانت كوردستان قبل ثلاثينات القرن التاسع عشر تمثل لوحة غير متألفة، تتألف من مجموعة من الممتلكات الإقطاعية المستقلة وشبه المستقلة من عيار مختلف، وتمزقها الصراعات الداخلية والعداء مع الجيران، في حين أن الصلات مع المركز (اسطنبول وطهران) قد ضعفت بشدة أو أنها انعدمت عملياً. لكن ظلت تبعية معينة لمراكز مثل بغداد، والموصل ووان، وأرضروم، وتبريز وكرمنشاه، التي كشفت حكامها عن استقلالية معينة في علاقاتهم بالحكومة، حيث ساهموا بذلك على ظهور الحركات الانفصالية لدى الكورد ولدى الأقليات الأخرى. لكن الحركة الكوردية الانفصالية لم تحقق في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر أية نجاحات هامة. وكانت لها أهمية محلية غالباً وقمعت من جانب سلطات الأقاليم بصورة أساسية. كانت البلاد تعاني من انحطاط ثقافي وتدهور اقتصادي شديدين، ومع ذلك ظل العامل الكوردي في الإمبراطورية العثمانية وإيران قائماً. فقد كان موجوداً ويظهر من حين إلى آخر تمردات جديدة وخطرة للغاية على اسطنبول وإيران. لقد كانت الحركة الكوردية تشكل خطراً لا يحمد عقباه على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية وإيران ضد روسيا عام ١٨٠٠ وحتى عشرينات القرن التاسع عشر. ففي الثلاثينات والأربعينات تحديداً جرت أهم الأحداث وأوسعها نطاقاً في كوردستان الجنوبية وفي جنوب غرب كوردستان والرامية إلى فصل هذه المنطقة عن الإمبراطورية العثمانية.

أصبحت إمارة سوران الداخلة في عداد سنجق راوندوز بؤرة كبيرة وجديدة لحركة معادية للأتراك، ففي عام ١٨١٣ اختار مصطفى بك حاكم سوران مير محمد الملقب بـ ميري كوره ("الأمير الأعمى" كان بعين واحدة) المرهوب وقوي الشكيمة من بين جميع أشقائه وأبنائه ونصبه أميراً على الإمارة.

وقبل أن يحارب الأتراك خاض مير محمد صراعاً طويلاً في سبيل توطيد دعائم سلطته وتوسيعها في سنجق راوندوز. وللقيام بما عقد العزم عليه كان على الأمير الجديد القضاء على مقاومة أعمامه وأخوته الكثيرين الطامعين في سلطة الإمارة. لقد كان الصراع شديداً، إلا أن مير محمد نجح في مسعاه في نهاية المطاف. كما اتخذ في الوقت ذاته إجراءات عاجلة

وفعالة للغاية لتعزيز قدرة الإمارة الدفاعية. فقد قام بتصنيع الأسلحة بما فيها الأسلحة النارية، وقام بعمل كبير في إعادة ترميم القلاع القديمة وبناء جديدة (لاسيما أن راوندوز تم تحصينها بدقة)، وجمع جيشاً كبيراً قادراً على القتال، كما شكل هيئة الادارة الداخلية في الإمارة مثل الديوان وفرض النظام وإقامة العلاقات.

وفي عام ١٨١٥ راح مير محمد يعمل دونما إبطاء على توسيع رقعة ممتلكاته بعد أن قضى على النزاعات الداخلية في الإمارة، وأول ما قام به كان الاستيلاء على مقاطعة برادوست الواقعة في شمال راوندوز، ثم شرع في توسيع ممتلكاته في الاتجاه الشمالي- الشرقي من الحدود الإيرانية وقام الأمير محمد بإعادة تنظيم جيشه لما أصابه من إخفاقات مؤقتة، فوصل عدده إلى ١٥ ألف، وعمل على تحسين نظام الإدارة فيه، كما قام بإصلاح الإدارة المدنية في الإمارة، وعين مجلساً للسردار لادارتها وتم تشكيل مجلس خاص "للعلماء" و "الحكماء" للعمل التشريعي.

أقدم مير محمد على عدد من الإجراءات الإدارية التي من شانها التأكيد على سيادة الإمارة وحاكمها. وفي عام ١٨١٨ نصب نفسه "أميراً منصوراً" وحاكماً مستقلاً. وشرع في صك عملته النقدية من فئات مختلفة نقش عليها ما يرمز إلى لقبه كحاكم مستقل، وكان يجرى ذكر اسمه في أثناء تلاوة خطبة الجمعة، وليس اسم السلطان- الخليفة العثماني.

جرى تنظيم حياة اقتصادية عادية في الإمارة وفرض نظام صارم عليها، الأمر الذي تميزت به إمارة سوران عن المناطق الاخرى التي كان يديرها باشوات أتراك. صحيح ان هذا النظام كان يستند على قواعد القرون الوسطى الصارمة المستمدة من الشريعة الإسلامية، إلا أن سلطة الأمير الصارمة حظيت باحترام السكان الكورد وتأييدهم لها.

وبعد ان وطد مير محمد نظام الإمارة الداخلي وعزز قدرة قواتها المسلحة شرع في العشرينات وأوائل الثلاثينات في الاستيلاء على أراضي جديدة، حيث كان يهدف إلى اخضاع كوردستان الجنوبية كلها وجنوب شرق كوردستان لحكمه. ومما ساعد على مخططاته هي الأزمات الداخلية والخارجية التي عانت منها تركيا وإيران خلال هذه المرحلة. فقد كان الباب العالي منهمكاً في الصراع ضد الثورات التحررية لليونانيين وغيرهم من شعوب شبه جزيرة البلقان وكذلك ضد الفتن الداخلية (بسبب القضاء على الجيش الانكشاري) وبالتهديد المتزايد من جانب حاكم مصر محمد علي باشا، الذي كان لديه نوايا انفصالية. كما تدهور وضع تركيا على الصعيد العالمي، ففي عام ١٨٢٧ وقفت بريطانيا، وفرنسا وروسيا تدافع

عن اليونانيين بعد أن أغرقت الأسطول التركي- المصري في خليج نادارين، وفي عام ١٨٢٨- ١٨٢٩ اندلعت الحرب التركية- الروسية من جديد وخسرت تركيا فيها. كما حاربت إيران ضد روسيا في هذا الوقت، هده الحرب التي انتهت بالفشل زد على ذلك أن طهران كانت منهمكة في قمع الانتفاضات في خراسان، وكرمان، ويزد وبالنزاعات الدائمة على حدودها الشرقية، تلك النزاعات التي شاركت فيها إنكلترا مشاركة فعالة. كما أن الصراع الداخلي بين الطامعين في عرش الشاه، الذي احتدم بعد موت عباس ميرزا عام ١٨٣٣، وموت فاتح علي شاه في السنة التالية احتداماً شديداً، قد أدى إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في إيران.

انعكست جميع هذه الأحداث الجارية على خلفية زيادة التوسع الاقتصادي والسياسي- العسكري لروسيا والدول الاستعمارية الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة أساسية) في الشرق الأوسط، وعلى خلفية ازدياد تدهور الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية وإيران، على الوضع في كوردستان وقوضت مواقع السلطات العثمانية والايرانية في هذه البلاد. كما جعلت الوضع مضطرباً في تلك المناطق من كوردستان التي كانت ضمن مجال العمليات العسكرية لكل من تركيا وإيران ضد روسيا. وأصبح الكورد في إيران وتركيا أمام خيار سياسي: مع أي فريق يحاربون؟

سعت الدول المتحاربة إلى استمالة الكورد إلى جانبها أو تحييدهم في اقل تقدير، لكن لم تتمكن أية دولة من الدول من بلوغ ذلك بصورة كاملة، فزعماء الكورد كانوا يراعون مصالحهم أولاً، ويترقبون ما هي الجهة التي تكسب الحرب. فلم يظهروا أية وطنية تركية أو إيرانية، ولم تكن لديهم الرغبة في القتال من أجل قضية غريبة عليهم هي قضية مضطهدي شعبهم وليس لهم فيها ناقة ولا جمل، كما أن الشوفينية الإسلامية كانت أيضا غريبة عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن نوايا روسيا في حربها ضد تركيا وإيران معروفة لديهم. واصطدم الكورد مع الروس وللمرة الأولى خلال الحرب الإيرانية- الروسية أعوام ١٨٠٤- ١٨١٣ والتي انتهت بانتصار الروس وانضمام خانة قرة باغ التي يسكنها الكورد ايضا إلى الإمبراطورية الروسية. وبهذا الشكل أصبحت المسألة الكوردية جزءاً من السياسة القفقاسية، إن لم نقل جزءاً من السياسة الروسية العامة. وفي أثناء الحرب سلك الكورد في يريفان وناخيجيفان وقره باغ مسلكاً سلبياً بصفة عامة رغم وقوع اشتباكات بين

الوحدات الكوردية والقوات الروسية. وصار دور الكورد في الحرب الإيرانية- الروسية الثانية (١٨٢٦- ١٨٢٨) اكثر بروزاً. فقد تمكن عباس ميرزا قائد الجيش الإيراني من استغلال الخيالة الكوردية لأجل القيام بعمليات تخريبية، ولا سيما في مؤخرة الجيش الروسي المهاجم. إلا أن ذلك لم يؤثر على مجرى الحرب وازداد عدد السكان الكورد في ماوراء القفقاس بعد انضمام خانة يريفان وخانة ناخيجيفان إلى روسيا.

وفي اثناء الحرب الروسية ١٨٢٨- ١٨٢٩ كانت اتصالات القادة العسكريين الروس بالزعماء الكورد وثيقة جداً وكثيرة. ووقف الأمراء الذين كانوا بعيدين عن مسرح العمليات العسكرية على الحياد، بيد أن زعماء أناضول الشرقية قد أبدوا اهتماماً كبيراً بنهاية العمليات العسكرية وقدم الايزيديون بقيادة حسن آغا تأييداً مباشراً للقوات الروسية. وعرض الباشا البايزيدي بهلول المساعدة على قائد الجيش الروسي ي. ف. باسكيفتش، لكنه لم يرد عليه. وعندما أخذ باسكيفتش يستعد لشن هجوم على ارضروم أبدى عن كبير اهتمامه بالعشائر الكوردية، وخصص مبالغ كبيرة لإعانة زعمائها، الامر الذي مهد السبيل أمام احتلال الروس لأرضروم وتقدمهم لاحقاً. إلا ان زحف الروس نحو خنيس ومن ثم في الأراضي الكوردية قد أثار مقاومة السكان الكورد. وتمكن الروس من احتلال جزء من كوردستان تركيا اثر العمليات العسكرية الناجحة (سنجق الاشكرد ولاسيما سنجق بيازيد الذي يحتل أهمية استراتيجية)، لكنهم تخلوا عنه وفق شروط معاهدة أدريانوبول السلمية.

وهذا لم تؤد انتصارات القوات الروسية وتقدمها في أراضي الكورد، الذين كانوا يقفون من الروس موقفاً ودياً، سوى عدد من الاستثناءات، إلى النهوض المرتقب للحركة التحررية في شمال- غرب كوردستان وشرقها، فالمجتمع الكوردي في هذه المنطقة لم يكن متطوراً كثيراً، ولم تكن موجودة البنيات السياسية التي كانت بوسعها استغلال الوضع الخارجي المناسب لصالح الشعب الكوردي. ولم تذهب الرؤية السياسية لعدد من الزعماء ابعد عن الأراضي التي تشغلهم عشيرتهم أو اتحاد العشائر. فقد كانت اهتماماتهم سطحية ونفعية. وكان الامر يختلف في كوردستان الجنوبية حيث قامت في تلك المرحلة إمارة قوية لها تقاليد نضالية ضد الأتراك وجرى فيها استغلال الفرصة المناسبة استغلالا كاملاً.

كان الامير محمد اول من قام بحركته في نهاية عام ١٨٢٠ وذلك عندما شرع في توسيع رقعة أراضي إمارته وفق خطة مدروسة وفي الاتجاه الغربي والشمالي على نحو خاص، وما قام به كان بمساعدة القوى العسكرية بصورة أساسية، لكنه كان يستخدم الوسائل السياسية عند حلول الفرص المناسبة، ويقوم بنشر الدعاية بين السكان للانضمام إلى إمارته وهذا ما أسفر عن نتائج ايجابية، لان سكان جميع اجزاء كوردستان كانوا يعانون من الحروب والفتن الداخلية وأعمال النهب والسلب والاضطهاد، ومراراً ما كانوا يعترفون طواعية بسلطة أمير راوندوز القادرة على فرض النظام وضمان الأمن والهدوء. وبعد أن تم له ذلك ضم مقاطعة حرير وخوشناو. استولى الأمير محمد علي سنجق أربيل الخصب، وعلى منطقة التون كوبري وذلك عن طريق القوة حيناً، والإقناع حيناً آخر، ثم توجه الأمير محمد نحو كركوك، لكن الأحداث التي وقعت في بابان، حيث تأزمت العلاقات بين حاكم السليمانية محمود باشا، الذي كان يحظى بدعم العرش، وداود باشا حاكم بغداد، دفعت به إلى التوجه جنوباً بعد أن تحالف مع بغداد تحالفاً مؤقتاً، الأمر الذي أتاح له الاستيلاء على مقاطعتي رانية وكويسنجق.

كان التدخل في النزاع الداخلي الدائر في بهدينان الخطوة التالية في سياسة مير محمد التوسعية. وفي عام ١٨٣٢ وقف ضد الكورد الايزيديين بإيعاز من أعداء أمير بهدينان سعيد بك. وقد كان زعيم الإيزيديين علي بك حليفاً لأمير بهدينان. وأضفى على الحملة صبغة دينية وهي حمل "الإيزيديين الكفار" على اعتناق الإسلام، وتم إخضاع الإيزيديين والقبض على علي بك وساقوه إلى راوندوز.

زحف مير محمد نحو الموصل وهو في نشوة النصر، لكنه لم يضيع الوقت سدى في حصار هذه العاصمة الشمالية للعراق واقتحامها. وبعد أن التف حول المدينة تقدم نحو العمادية المركز الرئيسي في بهدينان. وظهر أن الاستيلاء على العمادية والاحتفاظ بها كان أمراً عسيراً، واسترد أنصار أمير بهدينان المدينة من جديد والى حين، إلا أن بهدينان أصبحت في نهاية المطاف خاضعةً لأمير سوران. غير أنه لم يتمكن من حمل الإيزيديين على اعتناق الاسلام، الذين أبدوا مقاومة ضارية ضد حكام سوران، كما أن سكان بهدينان الآخرين لم يتحملوا سلطة راوندوز إلا مكرهين.

ومع ذلك لم تكن نجاحات أمير سوران العسكرية موضع شك، ففي صيف عام ١٨٣٣ أخضع مناطق آكري (عقرة)، وماردين، ودياربكر لحكمه. وبلغت حدود أراضية الجزيرة الواقعة على نهر دجلة، وجنوباً كان سوران تحد بابان بمحاذاة نهر الزاب الكبير.

بلغت قوة أمير سوران العسكرية والسياسية في هذه الفترة ذروتها، فكان عدد قواته يتراوح بين ٣٠ ألف و ٥٠ ألف من المقاتلين المشاة والخيالة. وجرى تحسين النظام الإداري المركزي وتنظيم جمع الضرائب، وتنامى نفوذ حاكم راوندوز وذاع صيته في كوردستان و خارجها على حد سواء. فقد أقام الصلات مع محمد علي باشا والي مصر القوي، الذي قام بالثورة عام ١٨٣١ ضد السلطان التركي، ودحر جيشه عام ١٨٣١، وفي أيار عام ١٨٣٣ استرد منه حسب صلح كوتاهيته سوريا ولبنان وفلسطين وضمها إلى حكمه. أطلقت هذه الأحداث العنان لمير محمد وأتاحت له زيادة حجم ممتلكاته في كوردستان الجنوبية دون عقاب. واستلم الكورد حسب بعض المعلومات السلاح والذخيرة من محمد علي ونجله القائد العسكري إبراهيم باشا، وقام الكورد بدورهم تزويد الجيش المصري بالمؤن الغذائية. وراح مير محمد يتأهب للقيام بحملة عسكرية على كوردستان إيران مستغلاً انشغال الجيش الإيراني في حصار هيرات والنزاع الداخلي الدائر بين القيادة الإيرانية على عرش الشاه بعد موت والي العهد عباس ميرزا وفاتح علي شاه. ودخل إلى مقاطعة لاهيجان، وراح يوسع رقعة أراضيه في كوردستان موكري، بعد أن دحر القوات الحكومية عام ١٨٣٤. إلا أنه بعد تبوأ محمد شاه عرش طهران عقدت معاهدة للسلام بين الأمير الكوردي والشاه، وتمت حسب هذه المعاهدة إعادة لاهيجان وغيرها من الأراضي المحتلة إلى إيران. والسبب الرئيسي هو ما تشغله اسطنبول من خطر جدي على مير محمد.

وبعد أن عقد السلطان محمود الثاني الصلح مع باشا مصر المتمرد دافعاً ثمن ذلك تنازلات اقليمية كبيرة، تنفس الصعداء، مما سمح له بتوجيه عنايته إلى كوردستان، حيث كان الموقف يرتدي طابعاً خطيراً على الإمبراطورية، وكان بوسع النجاحات اللاحقة لمير محمد، التي هددت بانتشار النزعة الانفصالية الكوردية في كوردستان بأسرها أن تؤدي إلى فقدان المشرق العربي كله (كانت انتصارات محمد علي بداية لذلك) والى زيادة الضغط على تركيا من الشرق ومن جانب روسيا (قبل كل شيء) وإنكلترا وإيران وتقرر القضاء على الانفصالية الكوردية قضاءً مبرماً للحيلولة دون وقوع كارثة وشيكة على الإمبراطورية العثمانية. وفي عام ١٨٣٣ بدأت الاستعدادات لاحتلال كوردستان ثانيةً.

جرى تزويد جيشين اثنين بالعتاد للتنكيل بالكورد، وتقدم جيش سامح باشا من شمال-غرب وعبر طرابزون وأرزنجان نحو بحيرة وان. وكان هدفه الأول هو تهدئة الكورد- الزازا. وأضطر سامح باشا على التراجع و "فرض النظام" على المناطق الأكثر هدوءاً.

وعهد إلى رشيد باشا والي سيواس الدور الرئيسي في احتلال كوردستان من جديد، وفي صيف عام ١٨٣٤ أخذ جيشه الذي بلغ قوامه نحو ٤٠ ألف عسكري بالزحف من صامصون وعبر سيواس وملاطيه في المحور الشرقي والجنوبي- الشرقي. وفي طريقه نحو مبتغاه وهو ممتلكات مير محمد. عبرت قوات رشيد باشا بالحديد والنار تلك الأراضي الكوردية، التي لم يخضع سكانها لحكم السلطان العثماني. وأبدى عدد كبير من العشائر والحكام الكورد مقاومة عنيفة للجيش التركي، بيد ان القوى لم تكن متكافئة، ومع ذلك كان تقدم الأتراك بطيئاً وكلفهم دماء كثيرة. وقاوم الإيزيديون في سيرت الجيش التركي مقاومة ضارية، كما أنضم إليهم الأرمن، وصاحب عملية إخضاع الإيزيديين فرض اعتناق الدين الاسلامي عليهم قسراً. وفقد الأتراك قوى كثيرة للتغلب على مقاومة الكورد في سنجق آتاق بزعامة رجب بك وكان التفوق في سلاح المدفعية هو وحده ساعد الأتراك على اخضاع الثوارز وأدت الخسائر الكبيرة التي تكبدها الأتراك، وحلول فصل الشتاء إلى وقف الزحف الجيش التركي طويلاً.

وبعد أن تعلم رشيد باشا من تجربته المريرة كرس عام ١٨٣٥ كله لإعداد دقيق لأجل متابعة زحفه. ومن جانبه واصل مير محمد، مستغلاً الفرصة المناسبة، نهجه في توسيع رقعة ممتلكاته على حساب إيران هذه المرة التي كانت أكثر ضعفاً. وشرع في السيطرة على المناطق الحدودية من كوردستان إيران في منطقة سولدوز دون أن يصطدم بمقاومة جديدة من القوات الإيرانية. ومع أنه لم يكن لهذا الحدث أهمية جدية، ولم يصرف سوى انظار أمير راوندوز عن تنظيم المقاومة ضد الخصم الرئيسي. وفي ربيع عام ١٨٣٦ استأنف رشيد باشا زحفه في الاتجاه الجنوبي- الشرقي بعد أن قام بجمع قواه، وانضم حكام بغداد علي باشا، والموصل محمد باشا إلى الحملة المعادية للكورد، واستغل الأول الموقف للتنكيل بالبابانيين، فقام بطرد أحمد باشا من السليمانية إلى إيران، وفي عام ١٨٥١ ألغى إمارة بابان نهائياً. إلا أن الضربة الرئيسية الموجهة ضد القوات الكوردية الجنوبية قد جاءت من رشيد باشا الزاحف من الغرب، فقد كان على جزء أساسي من قواته السيطرة على الجزيرة حيث كان يحكم

بدرخان بك حليف مير محمد. وقامت وحدة مساعدة بقيادة حافظ باشا بتحييد خان محمود حليف بدرخان بك، وكان على كلا جناحي القوات التركية الاتحاد عند العمادية (الآميدية).

أخذ جيش رشيد باشا يتقدم بانتظام في عمق الأراضي الكوردية مستفيداً من مساعدة عدد من الكورد المأجورين له، ومن نصائح عملاء الانكليز وتأييدهم، الذين كانوا يرغبون في القضاء على الانفصالية الكوردية بأقصى سرعة. ووجهت الضربة الأولى إلى بوطان حيث تحصنّ بدرخان بك وخان محمد بمعزل عنه للدفاع طويلاً وبضراوة، ولم يتراجع الا نتيجة التفوق الواضح للأتراك في السلاح. وقد أزيلت الجزيرة المدينة الرئيسية في بوطان من على وجه الأرض.

وكلما تقدم الأتراك في الأراضي الكوردية كانوا يصطدمون بمقاومة كوردية ضارية، لاسيما عندما بلغت قوات رشيد باشا حدود إمارة سوران، وكانت مدينة العمادية تنتقل من سيطرة طرف إلى آخر، إلا أن التفوق في العدَّد والعدّة قد رجح ميزان القوى. وفي نهاية المطاف سقطت زاخو، ودهوك، وعقرة (آكري)، (التي دافعت ٣٠ شهراً). ومما لعب دوراً كبيراً في النجاح الذي حققه الأتراك هو استغلالهم للنزاع العشائري. وحاول مير محمد في هذه الظروف الحرجة الحصول على المساعدة من إيران لكنه فشل في محاولته هذه فشلاً ذريعاً فسلطات الشاه نفسها كان يراودها حلم التخلص من جار مثل الأمير محمد، هذه السلطات التي حظيت بدعم سياسي ومادي من روسيا وإنكلترا اللتين كانتا تخشيان من أن نجاحات الانفصالية الكوردية في الامبراطورية العثمانية وإيران ستلحق الضرر بمصالحهما. وتواطأ شاه زادة أمير نظام حاكم أذربيجان مع رشيد باشا وبمساعدة الانكليز، وجنّد قوة قوامها ١٠ الآف عسكري ضد الكورد، فقام هؤلاء بطرد جميع أذناب وأعوان أمير راوندوز من مناطق كوردستان إيران الحدودية، لكنهم لم يقرروا الذهاب أبعد من ذلك.

وظل مير محمد وحده يقاوم ضد رشيد باشا، الذي انضمت إليه وحدات حكام بغداد والموصل، وكان على أهبة الاستعداد لخوض معركة حاسمة، لكن ظهرت هنا الخلافات في معسكره. فقد وقف رجالات الدين وعلى رأسهم مەلایێ خەتێ والقوى الاسلامية الأخرى (التي كانت دائماً موضع عناية الأمير ومباركته) ضد إراقة دماء المسلمين، الذين أرسلهم السلطان- الخليفة. وهذا ما أدى إلى تقويض النظام بشكل خطير، ولاسيما قدرة قوات الأمير محمد القتالية، وظهر الخونة الذين فتحوا الثغرات أمام الأتراك إلى راوندوز، واستسلم

مـير محمـد في نهايـة آب عـام ١٨٣٦، الـذي كـان محاصـراً في قلعـة راونـدوز، وأُحضـر إلى اسطنبول باحترام، ثم أطلق سراحه للعودة إلى كوردستان ثانية، لكنه قتل في أثناء الطريق.

وبعد مقتل مـير محمـد نشـب صـراع داخلـي علـى عـرش الإمـارة بـين أقاربـه الـذين تم تحريضهم من الأتراك، وسرعان ما فقدت جميع مكتسبات مير محمد الإقليمية بينمـا فقـدت إمارة سوران جميع سمات الاستقلال.

لم يؤدّ انهيار راوندوز إلى وقف عمليـات الجـيش التركـي التأديبيـة في كوردسـتان. فقـد واصل الجيش تقدمه وهو ينكل بلا رحمة أو شفقة بكل المقاومين، الذين لم يعتزمـوا الخضـوع للسلطات التركية. وفي أوائل عام ١٨٣٨ وبعد موت رشيد باشـا إثـر وبـاء الكـوليرا تـزعم حافظ باشا الحملة التأديبية، والذي لم يكن أقل حزماً وقسوة من سلفه.

كانت الحملة الصيفية لعام ١٨٣٧ موجهةً ضد الكورد في بوطان، الذين حاولوا استعادة استقلالهم كما نكل حافظ باشا بالكورد الايزيديين في سنجار (شنگال) تنكيلاً وحشـياً، وفي الخريف تم نقل العمليات التأديبية إلى شمال كوردستان، حيث ثار السكان مستغلين انشـغال القوات التركية الأساسية في الصراع ضد أمير سوران. وكان الكورد يقاومون بضراوة، لكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بمواجهة القوات التركية النظامية التي جرى تدريبها وتنظيمهـا على ايدي خبراء أوربيين (كان منهم الفيلدمارشال الألماني هلمـوت فـون مولتكـة الشـهير) والمزودة بمدفعية قوية. واستولى الأتراك على القلاع الكورديـة والمراكـز المحصـنة بالانقضـاض عليها، ونكلوا بكل من واصل المقاومة تنكيلاً وحشياً، ولم تتوقف العمليات العسـكرية الا مع حلول فصل الشتاء.

كانت الحملة الربيعية- الصيفية عام ١٨٣٨ تتكـون مـن حملـتين عسـكريتين، الأولى في منطقة أقجى-داغ، والثانية في جبل الطور. والمهمة التي كانت في غاية الصعوبة هي الحـرب ضد الزعيم الكوردي سيد بك، هذه الحملة التي دامـت ثلاثـة اشـهر وكلفـت الأتـراك دمـاءً غزيرة. ومن ثم واصل حافظ باشا حركة جيشه باتجاه موش- حزو. ورفض الكـورد والأرمـن من سكان هذه المناطق الاعتراف بسلطة الباب العالي، وواجهت القوات التركية الـتي انضـم اليها وحدة من دياربكر مقاومة عنيفة من الثوار الكورد والارمن بقيادة حاجي زيلان آغا. وشملت الانتفاضة مناطق واسعة تقع غرب بحيرة وان وفي الجنوب- الغربي منها. واستخدمت وسائل وحشية لقمع الانتفاضة، فلم ترأف القوات التركية بالنساء والأطفال، إلا أن القـوات التركية التأديبية لم تستكمل عملها حتى النهاية، وما أعاقها في ذلك هو تلك الأزمة الحادة الجديدة التي عصفت بالمناطق الشرقية من الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩.

وجه محمد علي باشا والي مصر جيشه نحو الشمال بتشجيع من بريطانيا وفرنسا رداً على رفض الباب العالي الاعتراف بحقوق الوراثة (السيادة الفعلية عملياً) على مصر، وسوريا، ولبنان وفلسطين. واستدعى محمود الثاني جيش حافظ باشا من كوردستان وزج به في المعركة ضد الجيش المصري الزاحف بقيادة ابراهيم باشا. وفي حزيران عام ١٨٣٩ هزم المصريون جيش حافظ باشا هزيمة نكراء، هذا الجيش الذي أصبح منهوك القوى في حروبه المتواصلة ضد الكورد. وأصبحت تلك الانتصارات التي حققها الأتراك على الكورد ودفعوا ثمناً باهظاً عنها لا تعني شيئاً وآلت إلى الصفر، فكوردستان كانت من جديد على عتبة الانتفاضة جديدة.

ومما ساعد على ذلك هو الوضع الناشيء في كوردستان بعد انتهاء المرحلة الأولى من احتلال الأتراك لها ثانية في نهاية الثلاثينات. وتم تعيين إدارة تركية في مناطق كوردستان الجنوبية والشمالية والغربية الخاضعة، الامر الذي صورته استطنبول ولاسيما في انظار أوروبا على أنه إجراء تقدمي يساهم في نشر الحضارة في كوردستان والقضاء على الفوضى والسلب والحكم الاقطاعي فيها وغيرها، وفي الواقع كانت النتائج متناقضة تماماً.

وانصرفت الإدارة التركية المدنية منها والعسكرية المأجورة إلى ما اعتادت عليه وهو الاستبداد، والابتزاز والسلب، كما قامت بأعمال الإرهاب والتعسف ضد السكان الكورد في الأناضول الشرقية والعراق. وقد اشتهر محمود باشا حاكم بغداد بما ارتكبه من فظائع واعمال وحشية. وتوجه الكورد من جديد إلى استخدام أشكال فعالة للاحتجاج، وهذا ما جرى فعلاً، فما لبثت أن تحولت الاحتجاجات العفوية إلى انتفاضة جديدة وكبيرة أصبحت مركزها إمارة بوطان وقائدها بدرخان بك زعيم الأسرة الأميرية في الجزيرة.

كان بدرخان بك يحكم في إمارته بصورة مستقلة تماماً مؤكداً بصورة استعراضيه على استقلاليته عن السلطان. كما أن قواته بما لديها من قدرة قتالية والثقة بالنفس قد حافظ عليها وجعلها تتجنب اصطدامات مباشرة مع قوات رشيد باشا. وامتد نفوذه وسلطته خارج حدود بوطان، بحيث امتد من بغداد إلى دياربكر. وقدم له عدد كبير من الحكام والزعماء الدعم والتأييد، وأظهر بدرخان عن حصافة ومهارة سياسية كبيرة، ومن أهم انجازاته هو إقامة علاقات تحالف مع نورالدين بك أمير هكاري وخصم بوطان منذ زمن بعيد. كما بذل بدرخان بك جهوداً كبيرة مع عقدال خان حاكم موكس وأشقائه الستة ومن ضمنهم خان محمود حاكم وان أكثرهم نفوذاً، إلى عقد اتفاقية بين الطرفين. وكانت مناطق

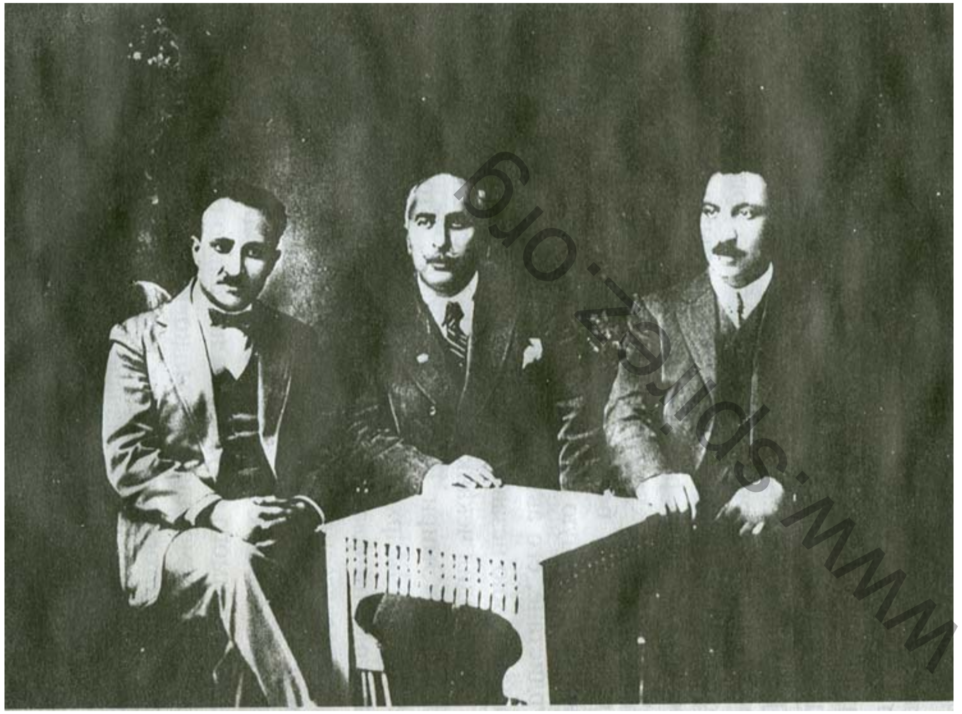
واسعة تقع إلى الجنوب من بحيرة وان تقع تحت حكم هؤلاء وبعد ذلك عقد جميع الزعماء الكورد المناوئين لتركيا "حلفاً مقدساً" لأجل القيام بالثورة وتحرير كوردستان من النير التركي وإقامة دولة كوردية مستقلة وانضم حكام موش، وهكاري، وخيزان، وقارص ووالي أردلان أيضا إلى هذا الحلف الذي ترأسه بدرخان بك، الذي كان يسعى إلى توحيد كوردستان الشرقية أيضاً تحت قيادته. إلا أن كوردستان الجنوبية التي أُخمدت حركتها لم تمثل في هذا الإتحاد، كما لم يشارك الكورد- الزازا من ديرسم، والايزيديون وعدد من العشائر الكوردية الأخرى فيه، وهذا ما يؤكد على أن الحديث عن وجود حركة كوردية تحررية شاملة في أربعينات القرن التاسع عشر كان سابقاً لاوانه.

وقام أعضاء "الحلف المقدس" مسبقاً بتوزيع مقاطعات كوردستان المستقلة مستقبلاً على كل من سيحكم هذه المقاطعة او تلك. وعلى هذا النحو فإن هذا الاتحاد السياسي للإمارات الكوردية التي جمعتها هدفاً وطنياً شاملاً، كان الأول من نوعه، وفي الواقع تشكيلاً اقطاعياً نموذجياً، الأمر الذي لم يستمر طويلاً. ومع ذلك لعب الاتحاد في المراحل الأولى من تكوينه دوراً ايجابياً في الإعداد لانتفاضة معادية للأتراك. فقد قام أعضاء "الحلف المقدس" ببناء القلاع وإقامة التحصينات في أراضيهم وترميمها، وجمع المحاربين وتدريبهم، وأبدوا إهتماماً كبيراً بتزويد القوات بالاسلحة النارية الحديثة. وكما بينت التجربة فقد كان من المتعذر مواجهة الجيش التركي النظامي بالسيوف والرماح والخناجر. ونظم بدرخان بك انتاج البارود والبنادق والمسدسات وحتى المدافع وذلك بمساعدة صناع الاسلحة المهرة تم دعوتهم خصيصاً لذلك، كما أرسل الشباب الكورد إلى اوروبا لتلقي العلوم وتطوير معارفهم في الشأن العسكري.

والذي يؤكد على بعد نظر بدرخان هو سياسته في المسألة القومية، التي كانت حيوية دائماً لكوردستان. فقد بذل جهوداً حثيثة لتحسين العلاقات والتفاهم المتبادل مع الأرمن والآشوريين، الذين كانوا يعيشون مع الكورد منذ العصور الغابرة. ووجد أن ذلك يلقى استحساناً من روسيا، التي كانت تقوم بحماية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط. كما كان يعوّل في الوقت ذاته على تأييد إيران له، عاقداً العزم على استغلال خلافاتها مع تركيا حول المسألة الحدودية (الأمر الذي لم يكن، بالطبع، واقعياً ولو كان بسبب ضمه لجزء من اراضي إيران حتى بحيرة اورمية إلى الدولة الكوردية المخطط لها).

أعطت الجهود التي بذلها بدرخان لترسيخ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي في أراضيه نتائج هامة. فقد تم تنظيم عملية جمع الضرائب ومنح تسهيلات للفلاحين الكورد، الذين جاؤوا للإقامة في أراضيه، كما تم تشجيع التجارة والمهن الحرة وتنظيم الملاحة في بحيرة وان. وما قام به الأمير من إجراءات حاسمة سدت الطريق أمام الفوضى وأعمال السلب والنهب. وتم ضمان الهدوء والأمن والحفاظ على الملكية في جميع أراضي كوردستان الخاضعة لسلطته. لقد كان يتمتع بشهرة واسعة في كوردستان الشمالية والغربية وعزز استقلاله، بوصفه حاكماً له سيادته، بصك العملة النقدية عام ١٨٤٢ ونقشت عليها العبارة التالية: أمير بوطان بدرخان بك. وأعلن بدرخان بك الجزيرة عاصمة له، حيث رفع فوقها العلم الكوردي. كما جاهر الزعماء الكورد من حلفاء بدرخان بك عن إخلاصهم للأمير البوطاني وتأييدهم له.

لم يكن قيام دولة مستقلة في مركز كوردستان مقبولاً تماماً لدى تركيا وحدها، بل أثار ذلك قلقاً كبيراً لدى عدد من الدول الاستعمارية الغربية التي رسخت في أواخر عام ١٨٣٠ وأوائل ١٨٤٠ مواقعها الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية (المعاهدة الانكلو- تركية التجارية عام ١٨٣٨ التي كانت جائرة لتركيا، والتدخل الفعال للدول الاوربية الكبرى في الأزمة التركية- المصرية عام ١٨٣٩-١٨٤١، التي دشنت بداية فرض رقابة إنكلترا ، وفرنسا على مصر، وسوريا، ولبنان). وكان بوسع كوردستان المستقلة خلط جميع الأوراق في صراع تنافسي معقد على ساحة الشرق الأوسط، الذي سيكون في نهاية المطاف لصالح روسيا منافسة إنكلترا الرئيسية في المنطقة. ولهذا السبب ساهم الانكليز الذين كانوا يتمتعون في ذلك الوقت بنفوذ كبير في اسطنبول بكل السبل في ان يقوم الباب العالي بمحاربة انفصالية بدرخان الا ان الباب العالي الذي انهكته النزاعات العسكرية مع أمير راوندوز وباشا مصر، والانشغال بالاصلاحات الداخلية لم يسارع إلى شن العمليات العسكرية ضد حاكم بوطان. فقد راهن على تقويض الاستقرار الداخلي في الإمارة، حيث قدم الإنكليز مساعدة كبيرة للأتراك في هذا الشأن. كما وضع الباب العالي في حسبانه اثارة النعرات والنزاعات بين الكورد والأقليات المسيحية القاطنة معهم على أرض واحدة ولاسيما الآشوريين، الذين كانوا يسكنون في الأراضي الواقعة بين بوطان وهكاري.



قادة كورد بارزون من الأسرة البدرخانية من اليمين (جلادت
بدرخان، ثريا بدرخان، كاميران بدرخان)

كان الآشوريون- النساطرة، الذين كان مار شمعون زعيماً دينياً ودنيوياً لهم يخضعون شكلياً لسلطة باشا ارضروم، لكنهم عملياً كانوا يخضعون لسلطة أمير هكاري نورالله بك. وكان لدى الآشوريين تنظيماً- عسكرياً عشائرياً صارماً يقوده مارشمعون والملاكون. وسرعان ما أصبحت علاقاتهم مع نور الله بك وغيره من الزعماء الكورد علاقات تحالف أكثر مما هي علاقات تبعية وتواصلت على هذا المنوال إلى ان راح يزداد نشاط المبشرين الانكليز والامريكيين في هذه المنطقة ازدياداً شديداً (كان المبشرون الأمريكيون يعملون آنذاك لصالح الإنكليز). وقام المبشرون ببناء المراكز التبشيرية المحصنة) وأوحوا للآشوريين بآمال خائبة حول مساعدة أوروبا لهم، ودبروا المكائد بين الزعماء الكورد، وأجروا المفاوضات مع السلطات التركية. ومن جانبها قامت السلطات التركية بتأجيج النزاع المتزايد بين الكورد والآشوريين. فقد وعد محمد باشا حاكم الموصل مارشمعون بتقديم العون له ضد الكورد، لكنه كان في الوقت ذاته يبث الريبة والعداء المباشر بين العشائر الكوردية ازاء المبشرين والآشوريين.

منذ عام ١٨٤٢ أخذ التوتر يزداد في هكاري والمناطق المجاورة لها التي يسكنها الكورد والآشوريون معاً. وحدث الانفجار عام ١٨٤٣ عندما رفع مارشمعون العلم الإنكليزي فوق مقره، وشدَّد رجالات الدين الإسلامي كثيراً من دعايتهم المعادية للمسيحية، وهاجمت وحدات بدرخان بك قرى الآشوريين في مقاطعة تياري ونهبوها وأضرموا النار فيها. وقُتل عدة آلاف شخص، ووقعت المذبحة الثانية عام ١٨٤٦ في مقاطعة تخوم، واضطر مارشمعون على الفرار إلى الأراضي الإيرانية. لم تكن المذابح ترتكب ضد الآشوريين وحدهم، بل ضد الكورد أيضاً، التي تحولت بصورة قدرية ضد الحركة بزعامة بدرخان بك ونور الله بك. وتوجه زعماء الطائفة الآشورية إلى الإنكليز يطلبون مساعدتهم، بينما طلب الإنكليز، الذين حرضوا على المذابح والى حد كبير، من الباب العالي فرض النظام في أراضي بدرخان بك. كما توجه الآشوريون بطلب مماثل إلى روسيا.

جاءت هذه النداءات مطابقةً تماماً مع مشاريع ومخططات الباب العالي الرامية إلى خنق الحركة الكوردية في جنوب شرق الأناضول. إلا أن الأتراك الذين تعلموا من تجربتهم المريرة، كانوا يعملون بحذر ويعدون لذلك بصورة جيدة. ففي بادئ الأمر جربوا الوسائل "السلمية". فارسلوا المبعوثين إلى بدرخان بك ونور الله بك وخان محمود، الذين حاولوا بكل السبل إقناع الزعماء الكورد الخضوع لحكم السلطان طواعية. ومنذ ربيع عام ١٨٤٧

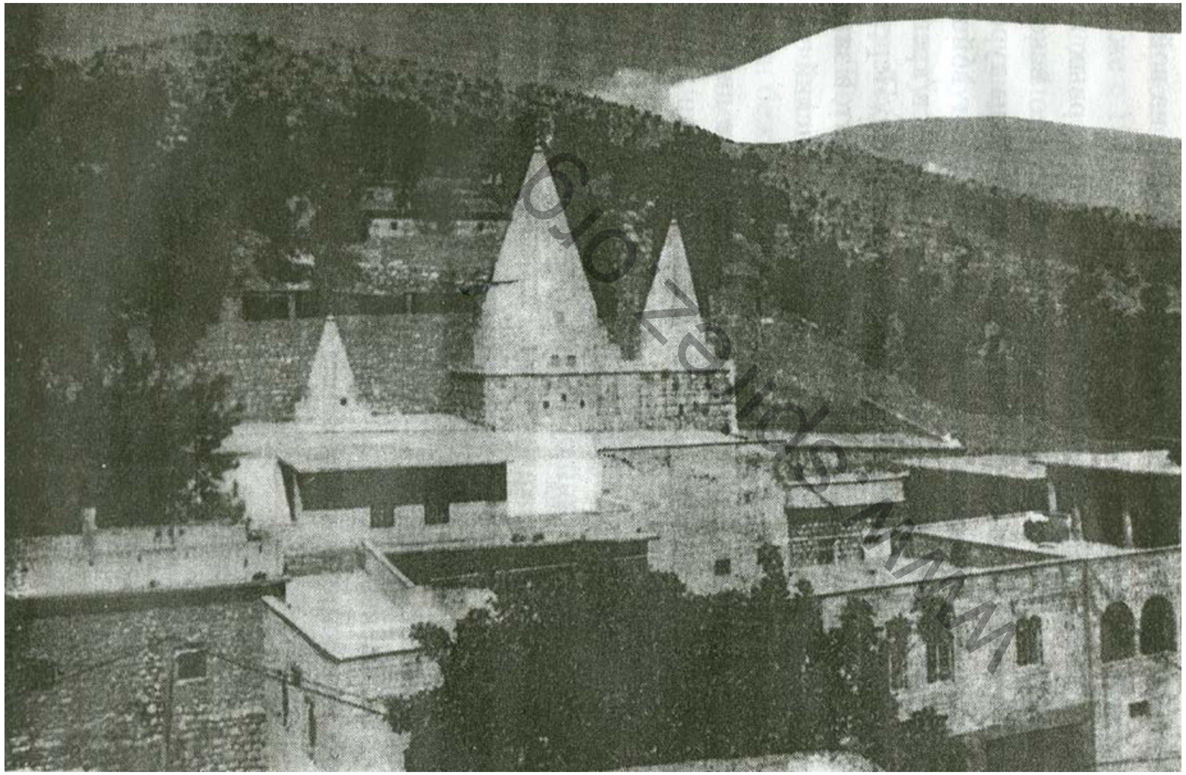
شرعت اسطنبول في اجراء الاستعدادات الفعالة للمرحلة الثانية "لاحتلال كوردستان"، وفي اوائل حزيران وجه قائد القوات العسكرية في الأناضول عثمان باشا جيشاً مجهزاً لمحاربة الكورد. وفي بادئ الأمر نكل بحلفاء أمير بوطان، ومن ثم شن هجوماً بقواته الرئيسية من الشمال والجنوب على قوات بدرخان بك ونور الله بك، وخان محمود.

استعد بدرخان بك لصدّ الهجوم، وردّ بنجاح على هجمات الجيش التركي في بداية اندلاع الحرب، لكن سرعان ما فتح ابن اخيه عز الدين شير،(*) الذي انصاع للوعود التركية، جبهة وسمح لقوات العدو بالالتفاف على قوات بدرخان من المؤخرة. وتم محاصرة بدرخان بك في قلعة أروخ، حيث قاوم لغاية ٢٠ تموز عام ١٨٤٧. وبعد أن نقل إلى اسطنبول نفي بعدها إلى جزيرة كريت، ثم استقر المقام به في دمشق، حيث توفي عام ١٨٦٨. وتم القضاء على إمارة بوطان.

وبعد أسر بدرخان بك واصل عثمان باشا خلال سنتين تهدئة كوردستان، وواصل مهمته من بعد مماته غيوز ليوكلو رشيد باشا في كوردستان، حيث اشتدت ضراوة حرب الأنصار. ولم يتم التغلب بعد على خان محمود ونور الله بك، الذي قاوم بشدة حتى عام ١٨٤٩، ومن ثم لاذ بالفرار إلى إيران، واتخذت أعمال التنكيل بالكورد أشكالا بلغت منتهى القسوة والوحشية. ومما أدى إلى زيادة مصائب سكان كوردستان وتفاقمها هو تفشي وباء الكوليرا ثانية.

ورغم ظهور بوادر معينة لاستياء السكان الكورد في السنوات التالية، يمكن القول بأن الاحتلال الثاني لكوردستان قد تم في أوائل خمسينات القرن التاسع عشر. فقد تم تحطيم الانفصالية الكوردية- الإقطاعية، وحرم الأمراء، والشيوخ والبكوات الكورد من سلطتهم المطلقة، بينما تم القضاء على كل من قاوم منهم بشدة. وفرضت اسطنبول إدارتها في مناطق جنوب- شرق الأناضول التي يسكنها الكورد. وانضمت بوطان والمناطق المجاورة لها إلى ايالة كوردستان، وشكلت هكاري والألوية المجاورة لها إيالة هكاري. لقد منيت الحركة في بوطان وهكاري وغيرهما من مناطق جنوب- غرب كوردستان بالاخفاق لنفس الاسباب التي أدت إلى فشلها في إمارات كوردستان الجنوبية وهي عدم تكافؤ القوى الطرفين المتحاربين، وغياب الوحدة لدى الكورد، الذين ضعفت قواهم نتيجة نزاعاتهم الداخلية، وتدخل القوى الكبرى من الخارج ولاسيما بريطانيا.

(*) يسمونه ئيزدين شير في الأوساط الشعبية (المترجم)



لالش- معبد الإيزيديين

أدت الاضطرابات التي اندلعت في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر إلى زيادة تفاقم الوضع الدولي للمنطقة وقبل كل شئ العلاقات الإيرانية- التركية. والسبب يعود إلى المسألة الحدودية القديمة، فالحدود التركية- الإيرانية، التي تقسم كوردستان إلى جزأين غير متساويين لم يتم تحديدها بدقة، ولم تجر حراستها عملياً، الأمر الذي كان مصدراً لنزاعات لا حد لها. لقد كان الكورد يعبرون الحدود بحرية، وفي أثناء النزاعات المسلحة مع السلطات كانوا يعبرونها بحثاً عن مأوى في الأراضي المجاورة. وكان تركيا وإيران ترفعان دعاوى إقليمية ضد بعضها البعض، وتعززان هذه الدعاوى بإعتداءات عسكرية متكررة. ففي عام ١٨٤٢ وحده توغلت القوات الإيرانية في الأراضي التركية في منطقة السليمانية مرتين، ووقعت مثل هذه الحوادث الحدودية في الجزء الشمالي من الحدود في ضواحي بيازيد، وأصبحت تركيا وأيران على شفا حفرة من حرب جديدة.

لم يرق مثل هذا المسار للأمور لكل من بريطانيا وروسيا اللتين كانتا تخشيان من أن الحرب ستلحق الضرر بمصالحهما السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وتسمح برجحان كفة ميزان طرف من الطرفين المتنافسين فيما بينها. وجرت بمبادرة منهما بدءاً من عام ١٨٤٣ وحتى عام ١٨٤٧ عقد مؤتمر في ارضروم لتسوية جميع المسائل المتنازع عليها، والمتعلقة بالحدود التركية- الإيرانية، وشارك فيه ممثلو تركيا، وإيران، وبريطانيا، وروسيا. ولعب ممثلو الدول الاوربية العظمى دوراً ريادياً في هذا المؤتمر. وفرضت ارادتها على دول الشرق الأوسط وبغلاظة، التي بحثت مسائل في المؤتمر تخصها مباشرة، اما الكورد، الذين كانت الحدود تعبر اراضيهم الاصلية، فلم يسألهم أحد.

نظرت معاهدة أرضروم الثانية المبرمة بتاريخ ١٩-٣١ ايار عام ١٨٤٧ في التخلي المتبادل لكل من تركيا وإيران عن الدعاوى المالية والاقليمية نحو بعضهما البعض، وفي تقسيم سنجق زوهاب المتنازع عليه. وتعهدت حكومة الشاه بعدم التدخل في شؤون مقاطعة السليمانية والتخلي عن جميع حقوقها فيها، كما أخذت تركيا على عاتقها تعهدات مماثلة في ما يتعلق القاطع الجنوبي من الحدود في منطقة شط العرب. وتعهد الطرفان بعرقلة عبور العشائر الكوردية من بلد إلى آخر، وفرض النظام في تحديد جنسية العشائر وتوفير نظام الأمن على الحدود. وكان أهم بند في معاهدة ارضروم الثانية هو وضع آلية دولية لتطبيق

بنودها في لجنة رباعية من ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر، والتي عليها ترسيم الحدود وتخطيطه. وسرعان ما شرعت اللجنة في عملها وأصبحت أداة دائمة لتدخل روسيا وإنكلترا في العلاقات التركية- الإيرانية بما في ذلك الجزء الرئيسي منها وهو المسألة الكوردية والمسألة الحدودية. وكانت الفائدة العملية لعمل اللجنة خلال ٦٦ عاماً قليلة جدا (حتى بداية الحرب العالمية الأولى): فلم يتم ترسيم الحدود بصورة نهائية، لكن أصبحت لدى الروس والانكليز ذريعةً مناسبة للتدخل الدائم في شؤون الكورد، أو أنهما استغلتا هذه الحجة في كل مناسبة لمصالحهما الخاصة حصراً.

لم يستفد الكورد، بالطبع، من عمل هذه اللجنة شيئاً ومن تدخل الدول الكبرى في المسألة الكوردية، بل كان العكس صحيحاً، فكما لو أن معاهدة أرضروم ونتائجها قد أضفت صبغةً شرعيةً على الشقاء التاريخي للشعب الكوردي وتكريسه من وجهة نظر القانون الدولي وهو تقسيم وطنه وأرضه.

الحركات الكوردية في خمسينات القرن التاسع عشر وحتى الثمانينات منه

لم يتم القضاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الانفصالية- الإقطاعية بصورة اساسية نتيجة الإجراءات العسكرية- التأديبية التي اتخذتها السلطات التركية والايرانية فحسب، بل لأن أركان المجتمع الكوردي العشائري- الاقطاعي التقليدي قد تزعزعت. وظهر أن الإمارات الكوردية، وكل واحدة منها على حدة، كانت عاجزة عن الحفاظ وقتاً طويلاً على استقلالها، الذي تم نيله بصعوبة كبيرة، وبالتالي ضم مساحة كبيرة من ارض كوردستان إليها. الا ان عددا من الزعماء المتنفذين، ولاسيما اولئك الذين اشتهروا بما لهم من مكانة مقدسة او نسب عريق قد حافظوا على نفوذهم السياسي والديني في كوردستان. وأصبح هؤلاء زعماء الثورات التحررية للشعب الكوردي خلال زمن طويل. وخرجت هذه الحركات عن إطار إمارات محددة وانتشرت في جزء هام من كوردستان، وقوضت عملياً سلطة الحكام الأتراك وشاهنشاهات إيران على

ارض كوردستان. وحلت مرحلة انتقالية هي مرحلة التحول من الانفصالية الإقطاعية إلى حركة وطنية حقيقية للشعب الكوردي هدفها النهائي هو إقامة دولة كوردية مستقلة على ارض كوردستان بأسرها.

ومما ساهم في النهوض المتواصل للحركة الكوردية التحررية في هذه المرحلة هو الوضع الدولي والداخلي لتركيا وإيران على السواء. وحلت مرحلة بلغت فيها المسألة الشرقية اقصى درجات تفاقمها، عندما وصل الطامعون في "التركة العثمانية" إلى اصطدام عسكري مباشر. ومما زاد في تعميق النزاع هو وقوف إنكلترا (بالدرجة الأولى) وفرنسا المتنافستين الرئيسيتين لروسيا في الشرق الأوسط إلى جانب تركيا مباشرة (مثلما كان في حرب القرم ١٨٥٣- ١٨٥٦) ومن وراء الكواليس. ومع ذلك كانت القوات الروسية تخرج منتصرة من جميع الحروب الروسية- التركية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولاسيما في جبهة القفقاس أي في الأراضي المجاورة لكوردستان أو الداخلة فيها، وحتى وان كان الحظ العسكري لم يحالف الروس بصفة عامة. وهذا ما أدى إلى زيادة نفوذ روسيا بين صفوف الكورد، وأثر على الحركة الكوردية التحررية تأثيراً حافزاً.

كما وجدت عوامل داخلية خطيرة ساعدت على قيام اضطرابات متواصلة في كوردستان وتحول الانتفاضات الكوردية المحلية إلى حركات وطنية شاملة. فالعقوبات الشديدة التي رافقت الصراع ضد الانفصالية الكوردية اثارت رداً طبيعياً من جانب مختلف فئات المجتمع الكوردي. كما أثارت محاولات الحكومتين التركية والايرانية في تحديث النظام الحكومي والسياسي- الإداري في تركيا وإيران عن طريق إجراء اصلاح من الاعلى حسب النموذج الأوروبي والمتخذة في أربعينات القرن التاسع عشر وحتى الستينات منه استياءً ومخاوف كبيرة لدى السكان الكورد. ورأى الكورد في هذه البدع تطاولاً على حريتهم التقليدية وتشديداً لنهج المركزية للسلطة العليا ومضاعفة العبء الضريبي عليهم. كما أن تحول تركيا وإيران السريع إلى شبه مستعمرة للدول الاستعمارية الكبرى وازدياد النفوذ السياسي والاقتصادي للغرب قد قوبل بعداء في كوردستان وكدخول اشكال جديدة للإضطهاد (كان ممثلو الاقليات المسيحية من حاملي لوائها احياناً): وقصارى القول كانت المادة المشتعلة موجودة بما فيه الكفاية لانفجار- جديد للاستياء في كوردستان.

وهذا ما حدث في ظروف غير مواتية تماماً للباب العالي في اثناء حرب القرم (الشرقية) وقد جرَّ الباب العالي حلفاءه إنكلترا وفرنسا إلى هذه الحرب، الدولتين اللتين كانتا تتعقبان مصالحهما الخاصة، التي حملت طابعاً معادياً للأتراك. لم تستفد تركيا شيئاً من انتصارات الحلفاء في حرب القرم، لكنها مقابل ذلك منيت بهزائم متواصلة في مواجهاتها مع الجيش والاسطول الروسيين. وهذا ما انعكس على الوضع في كوردستان الشمالية والغربية وعلى مناطقها الجنوبية جزئياً.

تم إشراك الكورد في العمليات العسكرية مباشرةً، وكان الطرفان المتصارعان يهتمان بمواقفهم أي مواقف الكورد. وسرعان ما اقتنعت السلطات العثمانية بأنها لا تستطيع الاعتماد على الكورد في أي شئ، فما زالت ذكريات الحملات التأديبية التي قامت بها القوات التركية في المناطق الكوردية من الإمبراطورية العثمانية ماثلة في أذهان الناس، بل وأن الإدارة التركية العسكرية والمدنية قد قامت باضطهاد السكان الكورد المسالمين. ولهذا السبب تملصت الأكثرية الساحقة من الكورد "في تركيا" عن التجنيد ولاذ عدد كبير منهم بالفرار إلى الجبال. ولم يقف أحد من الزعماء الكورد الكبار ومن أصحاب النفوذ إلى جانب الباب العالي، أضف إلى ذلك أن الاشتباكات قد تواصلت في بداية الحرب في ديرسم التي يقطنها الكورد- الزازا ولم تخضع لأحد، وذلك بين القوات التركية التأديبية بقيادة سامح باشا والعشائر المحلية. وعقب خروج القوات التركية بصورة اضطرارية أقام الثوار الكورد الذين تواروا عن الأنظار في الجبال الوعرة نظاماً تقليدياً شبه مستقل عملياً في ديرسم. ولم تقدم الخيالة للقوات التركية سوى عدد من العشائر المجاورة لروسيا (زيلان، حيدران، سيبكي وغيرها) (بما لا يزيد عن ٥٠٠٠ فارس). الا انه سرعان ما فترت حماسة الكورد العسكرية، الذين وقفوا إلى جانب تركيا التي راحت تخسر المعركة تلو الاخرى.

وسعت روسيا بسبب النقص القائم في القوى على مسرح القفقاس للعمليات العسكرية إلى استمالة الشعوب غير التركية في شرق الأناضول (في أرمينيا وكوردستان) إلى جانبها، ويأتي المحاربون الكورد في مقدمتها، لاسيما أن السلطات القيصرية قد تمكنت من ضمان تأييد الكورد المحليين لها. وتم تشكيل فوجين من الكورد بقيادة م. ت.

لوريس- ميلكوف (فيما بعد أصبح شخصية حكومية بارزة في روسيا). وقد أبلى الفوجان الكورديان في المعارك الدائرة ضد الجيش التركي بقيادة أحمد باشا بلاءً حسناً. وبعد أول نصر كبير أحرزه الروس في باشقاديكلار بتاريخ (١ كانون الأول عام ١٨٥٣) تخلى عدد كبير من العشائر الكوردية في شرق الأناضول عن الأتراك، واتخذ فرار الكورد من الجيش التركي طابعاً جماعياً، وراح عدد كبير من الكورد يوجهون سلاحهم، إلى القوات التركية المتقهقرة.

سارعت القيادة العسكرية الروسية إلى استغلال عداء الكورد المتزايد للسلطات التركية العسكرية والمدنية على حد سواء، وأجرت اتصالات ودية مع زعماء عدد كبير من العشائر الكوردية بما فيها العشائر الكبيرة مثل ميلان وزيلان وغيرهما. وتم إيلاء اهتمام خاص بالمفاوضات مع قاسم خان أكثر زعماء الكورد نفوذاً في باشلك قارص (كونفدرالية عشائر زيلان). وفي أوائل تشرين الثاني عقد لوريس- ميلكوف اتفاقية معه تنظر في انسحاب جميع الكورد الواقعين تحت سلطته من تركيا ومساعدتهم للجيش الروسي الزاحف، أو في اقل تقدير مراعاة الحياد الايجابي. ومع أن هذه الاتفاقية لم تنفذ كاملة، طالما أن قاسم خان شغل موقفاً مترقباً، فإن الاكثرية الساحقة من الكورد في باشلك قارص، ووان، وبيازيد لم تشارك في المعارك ضد الجيش الروسي الزاحف. وعقب الانتصارات التي أحرزها الروس على الأتراك في تموز عام ١٨٥٤ عند كيوريوك- دار ومرتفعات جنقلة (في ضواحي بيازيد)، لم يغادر الكورد كلياً وحدات القوات التركية عملياً فحسب، بل راحوا يشنون الهجمات عليها، وهذا ما مهد السبيل كثيراً أمام القوات الروسية للقيام بعمليات متواصلة على المسرح التركي- الآسيوي للعمليات العسكرية.



كورديّ مرتدياً الزي القومي

وكان من نتائج جميع هذه الأحداث هو الإضعاف الشديد لمواقع الإمبراطورية العثمانية السياسية والعسكرية في مناطق أناضول الشرقية التي يسكنها الكورد (شمال غرب كوردستان وأرمينيا الغربية)، الأمر الذي أدى دونما إبطاء إلى انفجار جديد للحركة الكوردية التحررية في هذه المنطقة من العالم.

وتزعم عزالدين شير إبن أخي بدرخان بك انتفاضة اخرى تعد واحدة من أكبر الانتفاضات الكوردية في القرن التاسع عشر. وقد سبق لعز الدين شير أن لعب دوراً سلبياً في أثناء قيام الأتراك بقمع انتفاضة بوطان عام ١٨٤٧. انه كان شخصية متناقضة وفي الوقت ذاته نموذجية على مسرح كوردستان السياسي آنذاك، فهو من ناحية زعيم إقطاعي حقيقي، كانت مصالحه أو مصالح السلطة الشخصية في منطقة معينة تشغل المقام الأول بالنسبة له، ومن هنا جاء تذبذبه السياسي ولا مبدئيته واستعداده للتواطؤ مع السلطات، ومن ناحية أخرى كان وطنياً مخلصاً لكوردستان ساعياً إلى تحرير وطنه من المستبدين، ومنظماً موهوباً لثورة شعبية شاملة، التي مالبثت ان تجاوزت حدود إمارة واحدة ما وشملت جزءاً كبيراً من كوردستان تركيا، بعد أن رمزت إلى حلول مرحلة انتقالية في تاريخ الشعب الكوردي- من الحركات الانفصالية- الإقطاعية إلى حركات وطنية حقاً.

وفضلاً عن الأسباب الموضوعية الواردة أنفاً، ثمة أسباب ذاتية أيضاً دفعت الكورد إلى القيام بحركتهم تحت قيادة عز الدين شير. ولما قام عز الدين شير بمساعدة الأتراك في قمع انتفاضة بدرخان بك فإنه كان "يعوّل" على ان اسطنبول ستنصبه حاكماً على كوردستان تركيا "عرفاناً" على ما أسداه لها من خدمات، لكن السلطات التركية لم تكن راغبة قط في زيادة شعبية الزعيم الكوردي ورفضت تقديم الدعم له. واستغل عز الدين شير، الذي خيّب الأتراك آماله، وضع تركيا في حرب القرم كي يفتح "جبهة جديدة" ضد حماته بالأمس.

اندلعت الانتفاضة في كانون الأول عام ١٨٥٤ في قلب كوردستان ذاتها، في جنوب- شرق الأناضول (بوطان وهكاري المنطقتان التاريخيتان). وسرعان ما سقطت بدليس، وألهب هذا النجاح حماسة الثوار، الذين قاموا بتطويره، حيث استولوا على منطقة شاسعة تقع جنوب بحيرة وان اعتماداً على قوى الوحدات الكوردية بزعامة تالي بك وأبناء بدرخان، هذه الوحدات التي انضمت إلى الثوار من جديد. وفي أوائل عام ١٨٥٥ أخذت منطقة الثورة

بالاتساع نحو الجنوب والشرق، بعد ان شملت الجزء الشمالي من كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية. وفي كانون الثاني سيطر الكورد على الموصل المركز الاقتصادي والاداري الرئيسي في شمال ميسوبوتاميا، حيث عثروا على احتياطات هامة من المال والسلاح وبعد ذلك انضم الايزيديون المجاورون بزعامة أميرهم حسين بك إلى قوات عزالدين شير، وقد قام حسين بك بدحر وحدة تركية وسيطر على مدينة سيرت.

بلغت الانتفاضة ذروتها في اواخر شتاء واوائل ربيع عام ١٨٥٥، وانضمت الاقليات القومية الاخرى إلى الكورد، التي كانت تعيش في منطقة الانتفاضة مثل الآشوريين والأرمن واليونانيين. وبلغ عدد الثوار رقماً كبيراً يتراوح بين ٦٠ الف إلى ١٠٠ ألف ثائر حسب تقديرات مختلفة. وتغلب الثوار وبسهولة على مقاومة القوات الحكومية القليلة العدد، التي انتشرت الفوضى بين صفوفها، هذه القوات التي حاولت شن الهجوم من الجنوب من جهة بغداد وحلب. وراح عز الدين شير يعد العُدة للتقدم نحو الشمال بهدف السيطرة على وان وأرضروم. فقد بذل جهوداً مضنية لإقامة تعاون مع الجيش الروسي الزاحف، بيد أنه لم يحقق نجاحاً في هذا الشأن. فقد كانت لدى القيادة الروسية خططها، فضلاً عن أن الشتاء أرغمه على وقف العمليات العسكرية. ويبدو أن عدم الثقة بالكورد ولاسيما بزعيمهم كان لها تأثيرها، فقد تميز هذا الزعيم كما أظهرت التجربة الأخيرة باللامبدئية السياسية، وأدت جميع هذه العوامل إلى فتور حماسة الثوار ودافعهم المتوثب.

وبعد أن أخفقت المحاولات الجديدة في إقامة صلات مع القيادة العسكرية الروسية، وكان الأتراك يصدّون هجمات الثوار الكورد، قام عز الدين شير بإجراء المفاوضات مع السلطات التركية. ولما كان إنسانا متقلب الاهواء وساذجاً فقد أقنعه الإنكليز (الذين كانوا معنيين بوقف الانتفاضة الكوردية وتأليب الزعماء الكورد الآخرين ضد عز الدين شير) فوافق على اللقاء مع الممثلين الأتراك (نهاية آذار عام ١٨٥٥) و "بضمانات" شخصية من القنصل الإنكليزي في الموصل، فالقي القبض عليه فوراً وزج به في سجن اسطنبول. ضعفت الانتفاضة الكوردية كثيراً بعد ان حرمت من قيادتها وسرعان ما توقفت نهائياً.

تركت انتفاضة عز الدين شير أثراً لا يمحى في تاريخ كوردستان، وليس من قبيل الصدفة ان تغني بها الناس في كثير من نتاجات الفلكلور الكوردي، فهي تميزت عن جميع حركات الكورد السابقة بشمولها وللمرة الأولى مناطق شاسعة من كوردستان الشمالية

الغربية. فقد جرت هذه الانتفاضة في وضع ظهر فيه الاهتمام المباشر للدول الكبرى آنذاك مثل إنكلترا وروسيا القيصرية بالمسالة الكوردية. واخيراً فإن الحركة، التي قادها عز الدين شير، قد بينت وبوضوح جوانب الضعف النموذجية في نضال الكورد التحرري، مثل غياب برنامج سياسي واضح ومايناسبه من آليات سياسية، وسوء الاعداد العسكري- السياسي للثوار وعدم صمودهم في المعركة مع قطعات العدو النظامية. أما نتائج هذه الانتفاضة فهي أن الكورد رغم ما اصابوا به من اخفاق مؤقت لم يتم قهرهم، الأمر الذي شهدت عليه الاحداث المتعاقبة.

كانت سيطرة الروس على قلعة قارص من أكثر قلاع شرق الأناضول منعة وقوة في تشرين الثاني عام ١٨٥٥، بمثابة اللحن الختامي للعمليات العسكرية على المسرح التركي- الآسيوي لحرب القرم (الشرقية) مما أتاح لروسيا التخفيف من وطأة نهاية الحرب كلها التي لم تكن ملائمة لها. وفي ما يتعلق الأمر بتركيا فإن القوات التركية المسلحة (الجيش والاسطول) قد هزمت في هذه الحرب هزيمة نكراء، رغم ورود اسمها في سجل معسكر المنتصرين. ويعود الفضل في ذلك إلى الكورد دون ريب. فقد ساهم الكورد في باشلك قارص بزعامة قاسم خان في تقدم القوات الروسية باتجاه قارص وقدموا المساعدة لها في حصار قلعتها. وفتحت وحدات الأنصار من الكورد، والجيورجيين والأرمن "جبهة ثانية" ضد الأتراك، حيث جعلوا وضع المحاصرين أكثر سوءاً.

وهكذا فقد أدت حرب القرم إلى إضعاف الإمبراطورية العثمانية عملياً وزاد من تبعيتها للدول الغربية الاستعمارية الكبرى، ولا سيما أنها قوضت مواقعها أكثر من ذي قبل في المناطق الكوردية في شرق الأناضول وشمال إيران وشمال سوريا. وتواصلت الاضطرابات في كوردستان تركيا عملياً حتى بعد أسر عز الدين شير وانتهاء العمليات العسكرية وكان لذلك ما يكفي من الأسباب. بغض النظر عن إعلان المرسوم السلطاني ("خط الهمايون") بتاريخ ١٨ شباط ١٨٥٦)، الذي تضمن وعداً بإجراء الاصلاحات التنظيمية، ظلت تركيا في الواقع دولة استبدادية ومتخلفة تضطهد سكانها الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة، ولم تزداد المسألة القومية في تركيا إلا تفاقماً ولا سيما في شرق آسيا الصغرى حيث يعيش الكورد، والآشوريون، والارمن ومراراً على شكل مجموعات عرقية تعيش في مناطق متجاورة. وفي الواقع فإن وعد منح الحقوق للأقليات المسيحية قد جعل الوضع أكثر سوءاً

في هـذه المنطقـة ولعـب دوراً تحريضـياً. فقـد أدى إلى زيـادة التـدخل الأجنبـي، وأوحـى للمسيحيين بآمال صعبة التحقيق وأدى إلى زيادة الشقاق الاسلامي- المسيحي (بما في ذلـك الخلاف الكوردي- الأرمني) هذا الخلاف الذي أثارتـه السـلطات التركيـة بمهـارة. أمـا وضـع الكورد فقد استمر يزداد سوءاً.

ومن الطبيعي ان نهاية الحرب لم تخفف من التوتر السائد في كوردستان تركيا، فقد قامت الحركات الكوردية المسلحة في عام ١٨٥٦، وأوشكت أن تواصل مسـيراتها دونمـا انقطـاع في جميع السنوات اللاحقة. فقد امتشق السلاح أفراد عشيرة راشكوتانلي والإيزيديون في جنوب شرق الأناضول وفي الجنوب من بحيرة وان وفي منطقة دياربكر، وجرت الاشتباكات بين الكورد والقوات التركية في مناطق موش، وأرضـروم، ووان. الا ان اكثـر الأوضـاع تأزمـاً نشـأت في منطقة ديرسم الجبلية (تونجيلي حالياً)، حيـث عـاش فيهـا كـورد- زازا النـاطقين بلـهجتهم "دوميلي"، والذين يعتنقون إحدى الطرق الشيعية المتطرفة (كـانوا يسـمونهم أهـل الحـق أو "علي إلهي") كما كانوا يسمونهم في تركيا بالعلويين.

كان كورد- زازا في وضع خاص عملياً، فقد حـافظوا علـى اسـتقلاليتهم عـن السـلطات المركزية، ومما سـاعد علـى ذلـك هـو وجـود المسـالك الجبليـة الـوعرة في ديرسـم والتنظـيم- العسكري- العشائري الموحـد، الـذي كـان يواجـه وبصـورة فعالـة جميـع محـاولات اسـطنبول لإخضاعهم. وهكذا ما كان قبل الغزو الثاني لكوردستان في ثلاثينات القرن التاسـع عشـر. إلا أنه جرت حينذاك محاولات لإخضاع ديرسم والتي اصـطدمت بمواجهـة الشـيخ حسـين بـك صاحب النفوذ. وقرر الباب العالي عشية حرب القـرم خنـق حريـة زازا في ديرسـم، فأرسـل إليها حملة تأديبية ورافقت عملية قمـع السـكان أعمـالاً وحشـية فظيعـة" إلا أن الأتـراك لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على ديرسم. وقام علي بـك نجـل حسـين بـك بتنظـيم مقاومـة فعالة، ولم يستطع الجيش التركي ترسيخ مواقعه إلا في عدد من المراكز الاستراتيجية.

وبعد أن وضعت حرب القرم أوزارهـا اسـتأنفت حكومـة السـلطان محاولاتهـا في إخضـاع ديرسم لحكمها. لكنها هذه المرة واجهت مقاومـةً عنيفـة، ولم يـتمكن الأتـراك مـن اسـتعادة مواقعهم سوى في المناطق الجبلية التي لا يصعب الوصول إليها. وراح حاكم أرضـروم سـامع باشـا، الـذي كانـت ديرسـم تخضـع لحكمـه، يجـري تغـييراً في تكتيكـه، فلجـأ إلى المنـاورات السياسية محاولاً تأليب العشائر في ديرسم ضد بعضها البعض. وعرض في الوقت ذاتـه خطـة

خبيثة ترمي إلى جعل توغل السلطات التركية في مناطق ديرسم الجبلية الوعرة أمراً سهل المنال، وهي أن يقوم السكان المحليون بشق الطرق على حساب الحكومة التركية مقابل إعفائهم من دفع الأتاوات إليها (التي لم تدفع أبداً)، لكنها كانت دون جدوى. فقد واصل السكان مقاومتهم للسلطات التركية، أما تلك المجموعة من البكوات الكورد، الذين أقدموا على التعاون مع الأتراك قد فقدوا سلطتهم ونفوذهم. وكان أحدهم طوليابي بك قد دفع حياته ثمناً لموقفه عام ١٨٧٥.

ازداد تدهور الوضع في كوردستان، الذي ظل متوتراً في النصف الأول من الخمسينات وبداية النصف الأول من السبعينات نتيجة التدخل المتزايد من جانب الدول الاستعمارية الكبرى وروسيا. وقامت بريطانيا بنشاط كبير، فقد كانت من أقوى الدول العظمى والمنافسة الرئيسية لروسيا في الشرق الأوسط كانت مواقع بريطانيا العظمى الاقتصادية والسياسية قوية في تركيا، أما في إيران فكانت اكثر ضعفاً، فهناك كانت روسيا تنافسها بقوة، وكانت الدوائر الإمبراطورية البريطانية معنية جداً في تقوية نفوذها في إيران، ولاسيما بعد أن نشأ في نهاية الخمسينات مشروع ربط إنكلترا بالهند عبر شبكة من الخطوط الحديدية تمر عبر الإمبراطورية العثمانية وإيران، وكان لابد لها من العبور في كوردستان الجنوبية والجنوبية- الغربية ولم يتم تنفيذ المشروع نتيجة الاعتراضات القوية من جانب فرنسا الطامعة في سوريا، إلا أنه أظهر وللمرة الأولى عن وجود مصلحة جيوسياسية للدول الرأسمالية الكبرى، التي ضاعفت من توسعها في آسيا الغربية، وفي كوردستان.

واما الإمكانيات الفعلية لتغلغل النفوذ البريطاني في كوردستان تركيا وإيران على السواء فقد قدمتها مشاركة ممثلي بريطانيا في لجنة ترسيم الحدود التركية- الإيرانية، التي استأنفت أعمالها بعد حرب القرم. وكما سبقت الإشارة فإن ترسيم الحدود الذي شاركت فيه أيضا روسيا، وتركيا وإيران كان جزءاً مهماً ينفصل عن المسألة الحدودية وله علاقة مباشرة بمصير الشعب الكوردي. فلم يتم تقسيم الحدود بين تركيا وإيران وحدها، بل تقسيم الشعب الكوردي عموماً ومجموعات كوردية اثنو-عشائرية معينة (قبائل، وعشائر، و كونفدرالية عشائر) بصفة خاصة. وطالما أن كوردستان كانت تعاني من حالة انقسام- إقطاعي، أما تركيا وإيران فكانتا تحاربان باستمرار ضد بعضهما البعض، كانت للحدود أهمية شكلية أكثر، وتغير الوضع منذ منتصف القرن التاسع عشر، عندما راحت روسيا وأوروبا تتدخلان

في الشؤون الفارسية والتركية مباشرة، هذا من جهة، وبدأ الكورد يناضلون في سبيل حق تقرير المصير القومي، ومن بوادره كانت انتفاضة عز الدين شير من جهة أخرى. وأصبحت مسألة الحدود الإيرانية- التركية جزءاً لا يتجزأ من مسألة مناطق نفوذ الدول الكبرى في تركيا وإيران بصفة عامة وفي منطقة كوردستان المسيطرة استراتيجياً بصفة خاصة.

في عام ١٨٦٥ أنهت لجنة ترسيم الحدود التركية- الإيرانية عملها ووضعت ما يسمى بخارطة "مشابهة". وفي عام ١٨٦٩ عقدت بطلب من إنكلترا وروسيا معاهدةً بين الإمبراطورية العثمانية وإيران حول بقاء الوضع القائم على الحدود حتى التسوية النهائية لعدد من المسائل المتنازع عليها. وعبرت بريطانيا العظمى في أثناء المفاوضات وبعدها عن تأييدها الكامل لتركيا بما في ذلك تأييدها في أهم مسألة متنازع عليها حول ملكية مقاطعة قوتور التي لها أهمية استراتيجية للغاية، لأن الطريق كان يمر عبرها نحو نقطة العبور التركية- الإيرانية الوحيدة، والتي كانت صالحة للعبور شتاءً أيضا. واضطر الأتراك على سحب قواتهم من قوتور، وفي عام ١٨٦٢ سيطروا عليه ثانية بقيادة الرائد الانكليزي، الأمر الذي ادى إلى تدهور العلاقات الإيرانية- التركية تدهوراً شديداً. أما روسيا فقد ساندت إيران في كل شئ. وطالبت بإعادة قوتور إليها ثانية. ولم تفكر الدولتان العظميان بمصالح الكورد بتاتاً. وكما كتب الجغرافي الروسي والكاتب الصحفي م. ي. ڤنيوكف يقول: "كان الكورد آخر من وجه إليهم السؤال حول ترسيم الحدود". لقد كانت انكلترا تستهدف تمزيق الأراضي الكوردية بطريقة لا يتم بعدها الاعتراف بالهيمنة الفارسية الرسمية على ضفاف نهر دجلة، ذلك هو الدافع الأساسي للسياسة البريطانية وهذا، بالطبع، ما يضفي على المسألة الكوردية أهمية بالغة".(١) وعلى هذا النحو فإن ترسيم الحدود قد زاد من الشقاء التاريخي للشعب الكوردي وحظه العاثر وهو تقسيمه.

وأثر النزاع الحدودي على وضع الكورد المحليين مباشرة وعلى الموقف العام في كوردستان تأثيراً سيئاً. بدأت الاضطرابات في صفوف الكورد في إيران، هذه الاضطرابات التي شجعتها تركيا (ومن خلف ظهرها الإنكليز)، بينما راحت إيران تشجع الاضطرابات بين صفوف الكورد في تركيا (ساندتها روسيا في ذلك). وفي عام ١٨٧٢- ١٨٧٣ نشب نزاع بين تركيا وإيران بسبب جمع الأتاوات في ميرگەوير المقاطعة الحدودية في منطقة بحيرة اورمية، هذا النزاع الذي جرى اشراك الشيخ عبيد الله فيه. كان الشيخ عبيد الله يتمتع بنفوذ كبير بين

الكورد وكان يعيش في تركيا، ويدعي بأن نسبه يعود إلى سلالة النبي محمد: وجلبت الاشتباكات المسلحة في ميرگەوير، التي شاركت فيها القوات التركية- والايرانية ووحدات عبيد الله ويلات كبيرة للسكان الكورد المحليين، وأدت إلى تدمير المنطقة تدميراً كاملاً. كما عانى سكان كوردستان تركيا من شظف العيش، فقد ازداد الوضع الاقتصادي في الإمبراطورية العثمانية سوءاً، والتي لم تحصل على أية مكاسب لقاء مشاركتها في حرب القرم. واشتدت تبعيتها للرأسمال الأجنبي، وسرعان ما فقدت البلاد كل استقلالية اقتصادية. وكما كان الأمر دائماً فقد وجدت اسطنبول ان المخرج من الوضع القائم هو مضاعفة ابتزاز الأموال من السكان ولاسيما من الأقليات المحرومة من الحقوق بما فيها الكورد. لقد عملوا على افلاس الكورد بوسائل "مشروعة" (بالضرائب التي كانوا يقومون بجبايتها مقدماً لسنوات كثيرة)، وبكل شكل من أشكال ابتزاز الأموال غير المشروعة كما أثار التجنيد الاجباري للمجندين الجدد في الجيش التركي احتجاجات شديدة.

اتخذت السلطات التركية اجراءات في غاية الشدة لقمع استياء الكورد المتزايد، فقام والي كوردستان اسماعيل حقي باشا، الذي جرى تعينه خصيصاً لهذا المنصب، بحملات تأديبية في بوطان، والجزيرة، وهكاري، ونكل بجميع العشائر المتمردة تنكيلاً وحشياً، واضطر الالاف من الكورد على البحث عن الخلاص في الجبال. وقدم ممثلو الإنكليز في شرق الأناضول المساعدة للقوات التركية بإرسالهم كشفاً بأسماء زعماء الكورد "المشكوك في أمرهم".

أدى التأزم الجديد "للمسألة الشرقية" في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر، واقتراب اندلاع الحرب الروسية- التركية مرة أخرى إلى تدهور الموقف على الحدود، التي تقسم كوردستان. وسارعت السلطات التركية والايرانية على السواء إلى استغلال العشائر الكوردية الحدودية لأغراضها، وهي ترى ان المواجهة بينها لامناص منه. واسفر ذلك عن تزايد عدم الاستقرار القائم دائماً وتكاثرت أعمال النهب والسلب، التي عانى السكان العزل منها كثيراً. ولم تؤدّ السياسة المعرضة للخصمين الرئيسيين في الشرق الأوسط وهما إنكلترا وروسيا سوى إلى جعل وضع السكان الكورد أكثر سوءاً.

وقفت إنكلترا، كالسابق إلى جانب تركيا، بما في ذلك في النزاع حول قوتور ساعية إلى بقائها تحت سيطرة الأتراك. كما عبرت لندن في الوقت ذاته عن اهتمامها في التقارب مع إيران كي يدفعها إلى تحالف مع تركيا على ارضية العداء للروس ولهذا عرضواعلى إيران

تعويضاً في القاطع الجنوبي من الحدود الإيرانية- التركية لقاء قوتور. ولما فشلت هذه الخطة قام الإنكليز بتشجيع الغارات الاستفزازية التي شنتها السلطات التركية ضد العشائر الكوردية في المناطق الحدودية من كوردستان إيران.

ساندت روسيا، كالسابق، إيران، لكنها لم ترغب أن ترى فيها حليفاً لها كي لاتقدم ذرائع إضافية للانكليز لتدخلها في الشؤون الإيرانية. ووقفت بطرسبورگ إلى جانب حياد إيران الايجابي في الحرب التركية- الروسية القادمة. أما تركيا التي قامت بتأليب الزعماء الكورد ضد إيران، اضطرت على التخفيف من سياستها التأديبية في كوردستان مؤقتاً املاً منها كسب تأييد الكورد. وعلى هذا النحو لعب الموقف على الحدود، الذي يفصل كوردستان الشمالية والغربية عن الشرقية، دوراً هاماً للغاية في الحرب، التي كانت وشيكة الوقوع.

وفي ربيع عام ١٨٧٧ اندلعت الحرب الروسية- التركية، التي جرت على جبهتين: هما جبهة البلقان (الاساسية) وجبهة القفقاس. وكانت العمليات العسكرية في القفقاس تجري على الأراضي التي يسكنها الكورد والارمن بصورة اساسية.

لم تنس حكومة السلطان دروس الحرب السابقة، التي رافقت انتفاضة عزالدين شير، وبذلت جهوداً حثيثة لاستمالة الكورد إلى جانبها. وحاولت اسطنبول استغلال مشاعرهم الدينية أولاً، فأعلن السلطان عبد الحميد الثاني الجهاد ضد روسيا وتوجه إلى أبرز رجالات الدين في كوردستان يدعوهم إلى تقديم الدعم والتأييد له. وكان الشيخ عبيد الله، الذي ورد ذكره آنفاً، وينتمي إلى الطريقة الصوفية النقشبندية، التي تشغل مكانة مقدسة في كوردستان بأسرها، أول من استجاب لنداء السلطان. وخرج على رأس مجموعة من مريديه من هكاري متجهاً شطر الجبهة. وسانده في ذلك عدد آخر من البگوات والشيوخ الكورد في شمال- غرب كوردستان. حظي هؤلاء البگوات والشيوخ بدعم سياسي ومادي من السلطات التركية والممثلين البريطانيين في الإمبراطورية العثمانية، الذين كانوا يقومون بدعاية دينية قوية ومعادية للروس بين الكورد في تركيا.

إلا أن السلطات التركية لم تتمكن من إثارة العصبية الدينية لدى الأكثرية الساحقة من الكورد في الأناضول الشرقية، كما رفض عدد كبير من الزعماء الكورد ورجالات الدين دعم الجهود العسكرية التي تبذلها الإمبراطورية. أما أولئك الذين أبدوا عن استعدادهم في

بادئ الأمر للقتال تحت راية الرسول الخضراء، لم يظهروا عن الروح القتالية الحقيقية. لم يشارك الشيخ عبيد الله في العمليات العسكرية عملياً، إنما بذل ما في وسعه لتوسيع رقعة اراضيه أو ممتلكاته، في منطقة الشريط الحدودي وفي إشاعة نفوذه بين العشائر في كوردستان تركيا وإيران لغرض الاستفادة منها مستقبلاً في نضاله ضد السيطرة التركية على الأغلب كما شغل هذا الموقف عدد آخر من رجالات الدين الكورد من أصحاب النفوذ.

تطورت العمليات العسكرية على المسرح التركي الآسيوي (جبهة القفقاس) لصالح الجيش الروسي منذ البداية، ففي نهاية نيسان وأيار عام ١٨٧٧ احتل الجيش الروسي الزاحف اردهان، وبيازيد، ودياديين، وحاصر قارص ثم وجه هجومه باتجاه أرضروم بعد ان استولى على مساحات شاسعة من أرمينيا الغربية وكوردستان، وأجرى اتصالات مباشرة مع أعداد كبيرة من السكان الكورد" وكان خطر هزيمة ماحقه يخيم على الجيش التركي.

وفي مثل هذا الوضع الصعب لتركيا لم يكن لدى الكورد في شرق الأناضول (كما انهزم الجيش التركي في الجبهة الرئيسية في جهة البلقان أيضا) اية دوافع للتعبير عن وطنيتهم سواء في شكلها الديني أم الدنيوي. ومنذ الأيام الأولى على اندلاع الحرب شرع الكورد، الذين كانوا يخدمون في القوات التركية النظامية وغير النظامية، يغادرون ساحة المعركة حاملين سلاحهم معهم والذخيرة العسكرية. ووقعت حوادث انتقال الكورد العاملين في الجيش التركي إلى جانب الروس، ناهيك الحديث عن مساعدة السكان الكورد للقوات الروسية المهاجمة. ولم تجر اشتباكات مباشرة مع الروس إلا في مرحلة الاخفاق المؤقت للجيش الروسي في ضواحي بيازيد في حزيران- تموز عام ١٨٧٧ وفي نهاية الحرب في كانون الثاني عام ١٨٧٨ أيضا. أضف إلى ذلك أن عدداً من المصادمات وقعت بسبب رفض القيادة العسكرية التركية تزويد الوحدات الكوردية بالمؤن الغذائية الأمر الذي جعلها تضطر إلى الحصول عليها بنفسها.

وتبين أن ما عقدته اسطنبول من آمال على مساعدة الكورد لتركيا في حربها ضد روسيا كانت خائبة بصفة عامة. عندئذ حاول الأتراك و من خلفهم الإنكليز إصلاح الوضع على حساب الكورد في إيران. ومثلما كان عبيدالله (الذي كان يتعقب أهدافه الخاصة) حاول عملاء الأتراك أيضا نشر الدعاية بين الكورد في مقاطعتي اورمية، وسلماس، وخانة ماكو في إيران، وعبور الحدود لمحاربة الروس. إلا ان النتيجة جاءت هزيلة واستجاب أقل من

۲۰۰۰ من الكورد الايرانيين لهذه النداءات. وساءت مقابل ذلك علاقات إيران مع تركيا وإنكلترا بشدة، والوضع السائد في ذلك الجزء من كوردستان، حيث كانت تمر الحدود التركية- الإيرانية.

ولم ينحصر الأمر في عدم وجود الرغبة لدى الاكثرية الساحقة من الكورد في شرق الأناضول وفي الشريط الحدودي في القتال إلى جانب الأتراك ضد الروس. وكان احتجاج الكورد في تركيا يزداد ضد اضطهاد السلطات التركية مع ما يحققه الجيش الروسي من نجاحات، هذا الاحتجاج الذي تحول إلى حركات مسلحة. وكان الموقف الذي نشأ في ديرسم المتمردة دائماً أكثر تأزماً.

عندما قام الكورد في ديرسم بإعاقة عبور القوات التركية إلى مسرح العمليات العسكرية، زجت الحكومة التركية بالجيش الرابع التركي والمدعوم من الحاميات المحلية لقمع سكان ديرسم. وأبدى الثوار مقاومة ضارية، ولاسيما أن معارك عنيفة قد وقعت في سفح جبل توچيك وهود. وانضمت وحدات من الأرمن إلى الكورد، وتمكن الأتراك في نهاية المطاف من دفع الثوار إلى الجبال وتضييق الخناق عليهم، لكنهم لم يتمكنوا ابداً من إخضاع ديرسم المتمردة نهائياً لهم.

لقد منيت تركيا في حربها هذه ضد الروس بهزيمة نكراء. وكانت التسوية السلمية اللاحقة تخص كوردستان تركيا أيضا إقليمياً هذا أولاً، ولكونها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ثانياً. وحسب المعاهدة السلمية التمهيدية المبرمة في سان ستيفانو بتاريخ ۱۳ آذار عام ۱۸۷۸ تنازلت تركيا عن أجاريا (مقاطعة باطومي)، وأردهان، وقارص ووادي اليشگرد وبيازيد لروسيا. وأصبحت قوتور وضواحيها تابعة لإيران. وجرى في مؤتمر برلين إعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو لصالح تركيا (معاهدة برلين بتاريخ ۱۳ تموز عام ۱۸۷۸) وذلك تحت ضغط الدول الغربية الكبرى وإنكلترا بصفة خاصة. فقد أعيدت لها بيازيد ووادي اليشگرد، ورغم ذلك تم ضم جزء من أراضي ارمينيا التاريخية (حوالي ۲۰ ألف كيلومتر مربع) التي عاش الكورد فيه إلى جانب الارمن إلى عداد الإمبراطورية الروسية. وازداد عدد الكورد من رعايا روسيا ازدياداً كبيراً، وكما لو أن مسألة قوتور قد حلت لصالح إيران. ففي عام ۱۸۸۰ وقع الممثلون الروس والبريطانيون بروتوكولاً سلم بموجبه قوتور إلى إيران نهائياً. صحيح أن الأتراك واصلوا الاحتفاظ بجزء من المقاطعة تحت ذرائع شتى، بحيث أن النزاع الحدودي لم يتم وقفه سوى بصورة مؤقتة. وكالسابق لم يحسبوا للكورد حساباً ولهذا ظلت نهاية التسوية بعيدة المنال.

أدت الحرب التركية- الروسية عام ١٨٧٧- ١٨٧٨ إلى عدد من التغيرات الإقليمية والديموغرافية في المنطقة التي يسكنها الكورد. إلا أن العواقب التي أثارتها هذه الحرب للإمبراطورية العثمانية كانت أكثر أهمية لمصير الشعب الكوردي وكوردستان لاحقاً، وساهمت سريعاً في استكمال عملية إخضاع البلاد اقتصادياً والجارية في العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، وتشديد تبعيتها السياسية للدول الأوربية العظمى، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية بعد إعلان إفلاسها عام ١٨٧٩ تحت الرقابة المالية الرسمية للدول الأوربية الكبرى، الأمر الذي وفر لها إمكانيات واسعة جداً للتدخل في اقتصاد البلاد وحياتها السياسية الداخلية على حد سواء. كما أن سياسة الإمبراطورية الخارجية وقعت تحت نفوذ الدول الكبرى (في بادئ الأمر بريطانيا، فرنسا، وروسيا، وفيما بعد ألمانيا والنمسا- المجر). كما ازداد تبعية إيران الاقتصادية والسياسية لروسيا ثم لبريطانيا.

إن ما تم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من تحول للإمبراطورية العثمانية وإيران إلى شبه مستعمرة قد أدى إلى تدهور وضع الكورد الاقتصادي والسياسي تدهوراً شديداً. فقد كانت الأراضي الكوردية أقل تطوراً، وعانت كثيراً من سياسة النهب التي مارستها السلطات الشاهنشاهية والتركية، والتي نفذت إرادة الرأسمال الأجنبي، فالزيادة المفرطة في الضرائب، التي تمت جبايتها في صورة عينية ومالية، ومختلف أنواع ابتزاز الأموال التي كانت تتحول إلى نهب مباشر، قد أدت إلى افقار الناس وافلاسهم. زد على ذلك ما حل من مجاعة بالسكان اثر سنوات جفاف متتالية والتي شملت في نهاية عام ١٨٧٠ مناطق من كوردستان الشرقية والغربية والشمالية.

وخلقت هذه الأسباب كلها وضعاً مضطرباً في المنطقة. فقد تكاثرت الاضطرابات، والإصطدامات المسلحة وشن الغارات (مراراً ما كان بسبب الجوع). ووصلت سمعة السلطات إلى الحضيض، كما خلقت الفوضى وانعدام السلطة ظروفاً مواتية لنهوض جديدة للحركة التحررية في كوردستان.

وفي ربيع عام ١٨٧٨ اندلعت اضطرابات الكورد في مناطق بدليس، وموش، ووان، وما لبثت أن امتدت إلى مناطق هكاري، وبوطان، حيث اتخذت طابعاً عفوياً في بادئ الأمر، ثم تزعمها أبناء بدرخان وهما عثمان بك وحسين بك. وبعد أن سيطر الثوار على الجزيرة فرضوا سلطتهم على جزء كبير من بهدينان، كما استولوا على جولمرگ، ونيزيب،

وماردين، وزاخو، والعمادية، وعموماً سيطروا على جزء مهم من كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية، وأُعلن استقلال جميع هذه المناطق، أما عثمان بك فقد نصب نفسه أميراً مستقلاً. لقد باءت محاولات الأتراك الأولى في إخماد الانتفاضة بالفشل، لكنهم بعد أن زجوا بقوات كبيرة وحاصروا الثوار من جميع الجهات، تمكنت القوات الحكومية من جعل البؤر الرئيسية للانتفاضة بؤراً محلية، وقطع صلاتها بالمناطق المضطربة الأخرى من كوردستان، وفي نهاية المطاف أخمدت القوات الحكومية هذه الانتفاضة وأرغمت زعمائها على الانصياع لها.

بيد أن الهدوء لم يدم طويلاً، ففي نهاية عام ١٨٧٩، أخذت تشتعل بؤرة جديدة للحركة الكوردية التحررية في هكاري وترأسها الشيخ عبيد الله النهري، الذي كان يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، ويقع مقره في بلدة شمدينان. ولم يكن يتمتع بنفوذ ديني لكونه رئيس الطريقة النقشبندية وحسب، بل كان واحداً من أثرياء الملاكين في كوردستان. فقد كان يمتلك ٢٠٠ قرية في تركيا وإيران على السواء، وكان في ذلك الوقت قائداً دون منازع للكورد في تركيا وإيران أيضاً. راح عبيد الله النهري منذ ربيع عام ١٨٧٩ يستعد للقيام بحركة كوردية مشتركة في إيران وتركيا ويعمل على استمالة أكثر زعماء العشائر والشيوخ نفوذاً على جانبي الحدود التركية- الإيرانية إلى معسكره. وأصبحت المراكز التالية في كوردستان إيران مثل خوي، وصاوجبلاق (مهاباد)، و أورمية، و أوشنو قاعدة لإعداد حركته كما اهتم الشيخ عبيد الله بتوفير الدعم السياسي الخارجي لحركته القادمة بعد أن غيّر من توجهاته من إنكلترا إلى روسيا (كما عبر ذات يوم قائلاً "أن تكون إلى جانب الأسد، خير من أن تكون إلى جانب الثعلب".[٢] وأخيراً قام بإجراء المفاوضات حول الأعمال المشتركة مع زعماء الأقليات القومية الأخرى في المناطق الشرقية والجنوبية- الشرقية من الإمبراطورية العثمانية مثل الأرمن والآشوريين، والعرب الذين كانوا يحلمون بالتحرر من نير اسطنبول.

كان الإعداد لانتفاضة كوردية شاملة بقيادة الشيخ عبيد الله يجري على قدم وساق، وعلى خلفية حركة الانتفاضة، التي اندلعت في هكاري والمناطق المجاورة لها. فقد ثارت عشيرة حيدران وهيراقلي وغيرها، وامتنع عدد كبير من العشائر عن دفع الضرائب. وقام الشيخ عبيد الله بنشاط فعال لتقوية الصلات مع زعماء العشائر ورجالات الدين المتنفذين في كوردستان تركيا. وازدادت الاتصالات مع الكنيسة الأرمنية الطريطورية، التي كانت تتمتع، دون شك، بنفوذ سياسي بين السكان الأرمن في الإمبراطورية العثمانية، ومع

مارشمعون الزعيم الديني والدنيوي للآشوريين- النسطوريين الجبلين. غير أن الأمر لم يصل معهم إلى التحالف بسبب معاداة الأتراك والإنكليز والساعين إلى تأجيج نار العداء بين الكورد والأقليات القومية في شرق تركيا ولمصالحهم.

وما قام به الشيخ عبيد الله من نشاط لم يعزز سلطته في جنوب- غرب كوردستان فحسب، بل أن حظي أيضا بشعبية كبيرة بين جميع شعوب المنطقة ومختلف فئات السكان. فقد كتب أرمني يعرفه قائلاً: "كان انساناً رائعاً محباً للعمل ونشيطاً ومهذباً وموهوباً. وكان يشمل برعايته الأبوية اليتامى والأرامل، ويأتيه الكورد إلى شمدينان من كل حدب وصوب ليتحدثوا إليه عن مصائبهم وما يتعرضون له من مظالم، ويطلبوا منه النصح والموعظة والمشورة في مسائل الدين والضمير، وقبول وصاياه، وكانوا يكنون له الاحترام ويكرمونه كزعيم عادل وانساني". (٣)

وضعت الخطة النهائية للانتفاضة في مؤتمر الزعماء والاول من نوعه في تاريخ كوردستان، الذي انعقد في شمدينان في نهاية تموز عام ١٨٨٠ وبقيادة الشيخ عبيد الله، وما أعقبه من اجتماع في نهري. ردَّ الشيخ عبيد الله ردّاً حاسماً على محاولات عدد من الزعماء الرامية إلى توجيه الحركة الكوردية في مسار حرب اقتتال الأخوة ضد الأرمن، ورفع شعار إقامة كوردستان المستقلة لكونها الهدف الأساسي، وعرض الخطة الاستراتيجية للانتفاضة، التي ينبغي لها أن تندلع في الأراضي الواقعة غرب إيران أولاً. وانطلق عبيد الله من أن إيران مقارنة مع تركيا هي دولة أكثر ضعفاً ولاسيما في الجانب العسكري، زد على ذلك كانت إيران في تلك الآونة منهمكة بإخماد انتفاضة التركمان. كما انه كان يعتمد على ما لديه من نفوذ بين عشائر كوردستان الشرقية (الشكاك، ماماش، منگور، پيران وغيرها).

وما خطط له عبيد الله من عملية لإقامة وطن كوردي مستقل في إيران قد بدأت في آب عام ١٨٨٠، وكان حمزة آغا زعيم عشيرة منگور، الذي كان يدخل في كونفدرالية بلباس، أول من قام بالحركة وراح يستولي على منطقة صاوجبلاق، وسرعان ما انضمت إليه وحدة عبد القادر نجل الشيخ عبيد الله وتقدم الكورد سريعاً في ميرگەوير، ولاهيجان. وفي النصف الأول من أيلول عام ١٨٨٠ انضمت أكثرية العشائر الكوردية في إيران إلى عبيد الله. وسيطر الكورد على صاوجبلاق دون أن يواجهوا مقاومة عنيفة. وكان ذلك نجاحاً كبيراً حققه الثوار، إلا أن هذا النجاح تم تقويضه بإعلان الجهاد ضد الشيعة في صاوجبلاق، الأمر الذي ساعد إيران على استغلال التعصب الديني سريعاً لدى من كان يعتنق المذهب الشيعي من السكان الفرس والأذريين ضد الكورد.

واصل الكورد في بادئ الأمر تطوير نجاحهم، فقد وصلت وحداتهم بقيادة عبد القادر إلى تبريز في نهاية أيلول، هذه المدينة التي كانت تعد آنذاك العاصمة الثانية لإيران. وفي منتصف تشرين الأول فرض الشيخ عبيد الله طوقاً على أورمية، لكنه لم يتمكن من السيطرة على المدينة. وشكّل عبد القادر حكومةً مؤقتة لكوردستان وعيّن حكامه على المقاطعات الواقعة تحت سيطرته وكان ذلك ذروة نجاح الانتفاضة الكوردية في إيران.

لم يستطع الثوار الذهاب أبعد من ذلك، إذ بدأ يظهر الضعف التنظيمي والعسكري والسياسي للحركة التي كان يتزعمها عبيد الله. فوحدات العشائر كانت مسلحةً تسليحاً رديئاً وضعيفة التنظيم. وراحت قوات عبد القادر تمارس بالقرب من تبريز أعمال النهب والاضطهاد، كما سلك مثل هذا الأسلوب وحدات كوردية كثيرة في ضواحي أورمية وفي غيرها من المناطق. وأثارت هذه الأعمال حقد السكان المحليين غير الكورد على الثوار الكورد، الأمر الذي استغلته سلطات الشاه بمهارة وهي تؤجج لدى السكان التعصب الشيعي عندها. واستطاعت طهران ان توحد قواها سريعاً أمام الخطر الكوردي المتزايد، فارسلت وحدات كبيرة ضد الثوار الكورد، والتي كانت تتفوق على الكورد في العدد والعدة والتدريب. واضطرت القطاعات الكوردية عى التراجع من تبريز وأورمية تحت ضغط الوحدات الحكومية المتفوقة. وفي أوائل كانون الأول عام ١٨٨٠ تم تطهير جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها من مناطق كوردستان إيران. ومما مهد السبيل أمام فشل الكورد هو الخلافات الداخلية بين الثوار، وخيانة عدد من الزعماء. أما الشيخ عبيد الله فقد عاد إلى شمدينان. لكن مجموعات معينة من الثوار (حمزة آغا مثلاً) واصلت مقاومتها إلى حين.

ومن الاسباب التي أدت إلى فشل أول ثورة كوردية شاملة بقيادة الشيخ عبيد الله وكانت لها أهمية كبيرة هي مواقف روسيا، وإنكلترا، وتركيا. فقد وقفت جميع هذه الدول في نهاية المطاف موقفاً معادياً من حركة الكورد، وكان لكل واحدة منها حساباتها واعتباراتها في هذا الشأن. فروسيا التي كانت تتمتع بنفوذ قوي في إيران ولاسيما في الجزء الشمالي- الغربي منها، قد وقفت بحزم ضد عدم استقرار الوضع في كوردستان إيران، وقدمت دعماً سياسياً وعسكرياً (بصورة غير مباشرة). وذهبت إنكلترا، التي كان لها تأثيراً مهيمناً على الباب العالي آنذاك، إلى حد تشجيع حركة الكورد في الأراضي الإيرانية في المرحلة الأولى منها تحسباً لإبعاد "الخطر" الكوردي عن اسطنبول وممارسة الضغط على

الفرس في الاتجاه الذي يكون لصالحها. بيد أن الإنكليز سرعان ما غيّروا نهجهم على النقيض مما كان عليه سابقاً، عندما رأو أن توسيع الانتفاضة الكوردية ينذر بتقوية نفوذ روسيا في إيران المتزايد وله عواقب كارثية على تركيا التي هي ضعيفة أصلاً. وما لبثوا أن أدركوا في اسطنبول خطر السياسة الاستفزازية في المسألة الكودية ومحاولات توجيه الحركة الكوردية نحو إيران. ومما جعل الشيخ عبيد الله يطوي راية الانتفاضة هو ما مارسته تركيا من ضغط قوي عليه مباشرة، وروسيا وإنكلترا بصورة غير مباشرة.

لم تكن العوامل الداخلية من الأسباب الأقل أهمية لهزيمة الانتفاضة الكوردية عام ١٨٨٠، فلم تتكون بعد المقدمات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لاحراز نصر حاسم للحركة الكوردية، ولم يتم بعد وضع مفهوم سياسي للقومية الكوردية. فلم يتمكن عبيد الله من جمع أكثرية الشعب الكوردي حوله وكذلك الشعوب الأخرى القاطنة في كوردستان، الأمر الذي استغلته تركيا، وبريطانيا وروسيا. كما لم يكن إعداد الثورة جيداً من الناحية العسكرية، وكان التسليح ضعيفاً. وارتكبت أخطاء استراتيجية وتكتيكية في التقديرات.

وبصرف النظر عن ذلك كله كانت للانتفاضة الكوردية عام ١٨٨٠ بقيادة الشيخ عبيد الله أهمية تاريخية، فهي كانت خطوة جادة إلى الأمام، وإن لم تكن موفقه على طريق تجاوز المرحلة الانفصالية- الإقطاعية في تاريخ الحركة الكوردية الوطنية وإضفاء اتجاه كوردي شامل عليها. لقد فاقت هذه الانتفاضة جميع حركات الكورد السابقة من الناحيتين السياسية والتنظيمية على السواء.

لم يؤّد إخماد انتفاضة الشيخ عبيدالله إلى تهدئة كوردستان، بل بالعكس من ذلك، فقد تواصلت مقاومة الكورد، ولكن هذه المرة على الأراضي التركية بصورة رئيسية، وإن تم ذلك على نطاق ضيق. وفي نهاية أيار عام ١٨٨٠ ارغم الباب العالي عبيد الله النهري على السفر إلى اسطنبول حيث وجد نفسه في وضع أسير فخري، لكنه لم يكن في عزلة تامة، الأمر الذي أتاح له إقامة اتصالات مع انصاره. وفي عام ١٨٨٢ تمكن من الفرار إلى كوردستان، حيث حاول الشيخ من جديد وبمساعدة نجليه محمد صديق، وعبد القادر القيام بالانتفاضة في الجزء الجنوبي من الحدود الإيرانية- التركية بعد ان قام بجمع قوات بلغ قوامها

أكثر من ٥٠٠٠ مقاتل. دقت السلطات التركية والايرانية ناقوس الخطر، وقامت بتجنيد قوات كبيرة لمحاربة الشيخ المتمرد، وكانت هذه القوات متفوقة على قوات عبيد الله. واعتصم الشيخ عبيد الله في قلعة هورامار، التي صمدت حتى منتصف أيلول. وبعد أن وقع أسيراً في أيدي الأتراك أخذوه إلى مدينة الموصل، لكنه واصل فيها الدعاية بين العشائر الكوردية. ورغبت السلطات التركية إرساله إلى مكان أبعد، بيد أن نجله عبد القادر استطاع إطلاق سراحه وتحريره في أثناء الطريق. وفي نهاية المطاف تخلص الأتراك منه نهائياً عندما أقدموا على نفيه إلى مكة، وهدأت الاضطرابات في جنوب- غرب كوردستان إلى حين.

استغلت اسطنبول تهدئة كوردستان الغربية والشمالية والجنوبية مؤقتاً وسعت إلى إقامة علاقات متبادلة مع القيادة العشائرية الكوردية والى تمهيد التربة لجعلها تخدم مصالح الدوائر التركية الحاكمة.

كان الوضع في كوردستان الشرقية (إيران) على نحو مختلف، فهنا تركت نتائج أحداث عام ١٨٨٠ اثارها طويلاً. وواصل السكان الكورد المحليون الاضطرابات، وقاوموا محاولات سلطات الشاه في استعادة مواقعها، التي تزعزعت بشدة في أعقاب تدخل الشيخ عبيد الله وأنصاره، ولاسيما أن وضعاً متأزماً نشأ في ١٨٨٦- ١٨٨٧ في منطقة أورمية، وسردشت حيث ثارت عشيرتا دشت وهيرك، ولم تتمكن الحكومة الإيرانية من تهدئة العشائر، إلا بعد أن سلمت لزعمائها مناصب إدارية في هذه المناطق، وتبديل الموظفين الذين يضمر الكورد لهم البغضاء بآخرين.

الهوامش

[1] ن. أ. خالفين. الصراع على كوردستان (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر)، صـ٩٠-٩١.

[2] جليلي جليل. انتفاضة الكورد في عام ١٨٨٠ ص٥٤.

[3] المصدر السابق ص٦٦.

الفصل الرابع

كوردستان عشية انهيار الإمبراطورية العثمانية

كوردستان على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين

منذ أوائل تسعينات القرن التاسع عشر حلت حقبة جديدة في تاريخ الكورد وكوردستان، والتي جاءت نتيجة تلك المتغيرات على الساحة الدولية والعمليات الجارية في الإمبراطورية العثمانية وإيران بصفة عامة، وفي المنطقة التي يسكنها الكورد بصفة خاصة. وكان العامل الأول وهو دولي، والثاني داخلي يرتديان أهمية محتومة لمصير الإمبراطورية العثمانية وإيران القاجارية المتداعيتين.

وظل الاستقلال الشكلي لتركيا وإيران باقياً طيلة القرن التاسع عشر تقريباً، بفضل تلك التناقضات القائمة بين الدول الأوربية الكبرى ولاسيما بين إنكلترا وروسيا، وتغير الوضع في أواخر القرن التاسع عشر تغييراً جذرياً. وراح الخصوم القدامى روسيا من جهة، وإنكلترا وفرنسا من جهة أخرى، يتحدون أمام الخطر الألماني المتزايد. وأصبح تخفيف التناقضات في الشرق الأوسط من نتائج هذه العملية والتقليل من اهتمام لندن وباريس في الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية وإيران كحصنين في مواجهة التوسع الروسي. وراحت هذه الدول الكبرى تبدي عن استعدادها لتقديم تنازلات متبادلة في هذه المنطقة وبالطبع على حساب بلدان الشرق الأوسط. وكانت الاتفاقية الانكلو- روسية بتاريخ ٣١ آب عام ١٩٠٧ حول فارس وأفغانستان والتيبت نذير شر مستطير لبلدان الشرق الأوسط. وبموجب هذه الاتفاقية أصبح شمال غرب فارس كله وشماله (أي كوردستان الشرقية كلها تقريباً) ضمن مجال نفوذ روسيا، بينما أصبح الجزء الجنوبي- الشرقي ضمن مجال نفوذ انكلترا. وانبرت ألمانيا تدافع عن تركيا والتي عقدت العزم على ابتلاعها تماماً، كما توغلت بقوة في إيران.

ابدت جميع هذه الدول الكبرى عن كبير الاهتمام بالمسألة الكوردية لأن كوردستان كانت تشغل وضعاً استراتيجياً ومركزياً بين الأناضول وما وراء القفقاس، وبين إيران والمشرق العربي وأصبحت هاتان المنطقتان اهدافاً للتوسع الامبريالي المتزايد. وسعى الجميع ودون

استثناء إلى استغلال الحركة الكوردية الوطنية لتسهيل سياستها التوسعية الاستعمارية فقط، وليس لمساعدة الكورد في تجسيد احلامهم حول إقامة كوردستان مستقلة، ولهذا كان لدعم هذه الدول للحركة الكوردية غايات نفعية محضة، ولم يات بفائدة للكورد، واحياناً لعب دوراً استفزازياً في تعقيده للموقف في كوردستان وجلب مصائب كثيرة لشعوبها.

وعلى هذا النحو سارت الأمور في المجرى المؤدي إلى تقسيم تركيا وإيران تقسيماً كاملاً وفقدان استقلاليتهما (التي كانت في ذلك العهد شكلية اكثر). ولم يكن لدى الدول الأوربية الكبرى الساعية إلى تقسيم ممتلكات السلاطين الأتراك والشاهنشات الايرانيين مانعاً الاستفادة من مساعدة الكورد لها في ظل ظروف ملائمة ولهذا الغرض قامت بتشجيع الحركة الكوردية، وشكل مثل هذا التطور للأحداث تهديداً لقيام المستعمرين الغربيين والروس باستعباد الشعب الكوردي.

كما أن الوضع الداخلي الناشئ في تركيا وإيران في الفترة المشار إليها قد أدى إلى تأزم متزايد للمسألة الكوردية. وساهم تحويل هذين البلدين إلى شبه مستعمرات ولاسيما في الجانب الاقتصادي على تفكك البنية التحتية للمجتمع الكوردي الاقتصادية- الاجتماعية التقليدية، لكنه لم يؤد في الوقت ذاته إلى استبدالها سريعاً باشكال تقدمية جديدة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع المادي للجماهير الشعبية. كما ازداد في الوقت ذاته اضطهاد السلطات المركزية الساعية إلى القضاء على الوضع شبه المستقل لأكثرية العشائر الكوردية وسلطة القيادة الكوردية العشائرية الإقطاعية والدينية قضاءً مبرماً، وذلك لغرض وقف نمو النزعات الانفصالية والنابذة في منطقة كوردستان. واتسمت سياسة السلطات التركية والايرانية في الأقاليم الكوردية والقائمة دائماً على النهب وخرق القوانين والاستبداد البيروقراطي- البوليسي بطابع تأديبي مكشوف. بيد أنه كانت للأساليب الجديدة التي طبقها السلطان التركي عبد الحميد الثاني وطغمته عواقب وخيمة على وجه الخصوص، وذلك للحفاظ على سلطتها في شرق وجنوب- شرق الإمبراطورية حيث كان الوضع أشد خطورة.

والى جانب أعمال التعسف المألوفة أخذت اسطنبول تبدي بعض المرونة في موقفها سعياً منها إلى شق المجتمع الكوردي واستمالة القيادة الكوردية إلى جانبها وجعلها حليفة للسلطات التركية، وبالتالي إخماد الحركة الكوردية التحررية الملتهبة. واستخدمت لأجل ذلك وسائل مختلفة وهي: مالية وإيديولوجية وسياسية، وراح الباب العالي يبدي عناية بالممثلين

الحايدين لوجهاء الأُسر الكوردية ويدعوهم إلى العاصمة ويمنحهم الرتب والالقاب والأوسمة والمال والمناصب في البلاط وفي الوظائف الحكومية. وتأسست في اسطنبول وبغداد "مدرسة العشائر" لأبناء الوجهاء وعليه القوم من الكورد والعرب، الذين كانوا من المفترض تربيتهم بروح الإخلاص للسلطات والباب العالي.

إلا ان الاهتمام الرئيسي لم يتم اعارته لدوافع من هذا القبيل، فقد كانت الخطة الرئيسية للسلطات ترمي إلى ربط القيادة الكوردية سياسياً بمصالح الدولة، التي كانت ترى في حركة الأقليات القومية خطراً رئيسياً على الإمبراطورية العثمانية، هذه الاقليات التي يجري تحريضها من الدول الاوربية الكبرى الطامعة في تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وأصبحت الحركة الأرمنية القومية تشكل خطراً على الباب العالي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وحظيت المسألة الارمنية في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ بإعتراف دولي، الأمر الذي أدى إلى تفعيل نضال الأرمن من أجل تحريرهم من النير التركي، الشئ الذي استغلته ودونما إبطاء روسيا، وإنكلترا ثم المانيا لزيادة تدخلها في شؤون تركيا الداخلية تحت ستار حماية الأرمن المسيحيين من المسلمين الغاصبين. ولم يجد ذلك نفعاً للأرمن، إذ أن كل دولة كبيرة كانت تسعى لأجل مصالحها الخاصة، إلا أن الطغمة السلطانية كانت في غاية القلق من هذا الوضع. فقد كان يخيم خطر فعلي على ممتلكاتها في شرق الأناضول.

وفي هذا الموقف اختمرت خطة خلق صدام بين الحركتين الكوردية و الأرمنية وتأليب القيادة الكوردية العشائرية- الإقطاعية ضد الأرمن وبالتالي تحويل مسار الحركة الكوردية الوطنية المعادية للعثمانيين إلى مجرى اقتتال الأخوة والعداء الكوردي- الارمني. ولتحقيق هذا الهدف الاستفزازي استغلت دعاية الجامعة الاسلامية على نطاق واسع، والتي غدت في سنوات حكم "السلطان الدموي" عبد الحميد الثاني أداةً هامة لسياسة النظام الداخلية والخارجية.

ومنذ أوائل عام ١٨٩٠ شرعت السلطات التركية في شرق الأناضول في تشكيل قوات الفرسان غير النظامية والخفيفة من الكورد، وسميت "بالحميدية" تيمناً بإسم عبد الحميد الثاني. وتم ذلك حسب السمة العشائرية وقبل كل شيء في المناطق المجاورة للحدود الروسية. وقدمت الحكومة السلاح وجرت التدريبات تحت قيادة الضباط الأتراك، بينما كان الزعماء الكورد يقودون أفواج الحميدية ولما قام الباب العالي بتشكيل فرسان الحميدية، فإنه كان يتوخى أهدافاً سياسية وعسكرية في آن معاً: وهي إقامة حاجز عسكري من الكورد على

الحدود مع روسيا واخضاع الكورد لرقابة صارمة من جانب الإدارة التركية المدنية منها والعسكرية، واستمالة القيادة الكوردية إلى جانب الحكومة ليتم بمساعدتها إطفاء نار الانفصالية الكوردي الخطيرة وتسهيل عملية صهر الكورد. إلا أن مهمة اسطنبول الرئيسية كانت تأليب الكورد ضد الأرمن كي تقوم بقمع الحركة الأرمنية التحررية المدعومة من بعض الدول الأوربية الكبرى وروسيا (التي كانت تتعقب أهدافها) بمساعدة التشكيلات الكوردية. ولبلوغ هذا الغرض أثار الأتراك الاستفزازيون نار العصبية الإسلامية والتناقضات الاجتماعية القائمة موضوعياً بسبب تعايش الكورد والارمن معاً على أرض واحدة منذ قرون (مراراً ما كان التجار الأرمن وأصحاب البنوك والمرابين يضطهدون الكورد، بينما كان البگوات والآغوات والشيوخ الكورد يضطهدون الفلاحين والمزارعين الأرمن). وحلت أيام سوداء في تاريخ أرمينيا وكوردستان الشمالية.

وقع الانفجار في منتصف التسعينات، عندما جرت موجة من مذابح الأرمن في الإمبراطورية العثمانية لاسيما في شرق الأناضول. ففي عامي ١٨٩٤- ١٨٩٦ وحدها قتل اكثر من ٣٠٠ ألف أرمني، وهرب الكثيرون منهم إلى خارج البلاد. كما شاركت فرسان الحميدية في هذه الأعمال الوحشية التي نظمتها الأجهزة التركية- القمعية، الأمر الذي كان ينطبق تماماً مع مخططات المحرضين الأتراك، الذين كانوا يجدون في تدهور العلاقات الأرمنية- الكوردية خدمة لمصالحهم، كما جرت المذابح الأرمنية في السنوات اللاحقة وحتى الانهيار النهائي للإمبراطورية العثمانية.

بدت للوهلة الأولى أن الطغمة السلطانية قد حققت غايتها. فالحركة الأرمنية أصبحت منهوكة القوى، وابتعد الكورد عن المشاركة في الأعمال المعادية للحكومة، بينما كشفت فرسان الحميدية عن صلاحيتها كقوة تأديبية، وأخيراً فإن الدول الكبرى التي كان التنافس يقسمها ولها مصالح مختلفة في الشرق الأوسط لم تجازف بتدخلها الفعال الإخلال بالتوازن غير المستقر الذي اُقيم في المنطقة بعد مؤتمر برلين، واكتفت بإدانة أخلاقية للقائمين بالمذابح. وهكذا كان اختيار عبد الحميد الثاني للوقت أختياراً صحيحاً ومناسباً من الناحية التكتيكية.

لكن سرعان ما ظهرت العواقب السلبية للسياسة الجديدة والتي انتهجتها الدوائر التركية الحاكمة في شرق آسيا الصغرى وفي شمال العراق إزاء الشعوب الكوردية والارمنية وغيرهما من الشعوب غير التركية. وتحولت هذه المنطقة سريعاً إلى منطقة كوارث دائمة.

وعانت الشعوب المسيحية مثل الأرمن والآشوريين وغيرهما كثيراً. فقد مارس الأتراك ضدها أسوأ تجربة للإبادة الجماعية وأكثر شؤماً وللمرة الأولى في العصر الحديث والراهن، والتي سرعان ما طبقوها على نطاقات أوسع بكثير. لقد أُلحق ضرر اقتصادي كبير بمدن كوردستان الشمالية- الغربية وأرمينيا الغربية خلال المذابح والمجازر، ولم يعان الأرمن وحدهم منها، بل الكورد أيضاً لكونهم يعيشون على أرض واحدة ويتغذون بخيراتها، وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي للسكان الكورد تدهوراً شديداً نتيجة هذه الأحداث الدامية، بينما تفاقمت المسألة الكوردية، بعد أن تنفست الصعداء، تفاقماً سريعاً.

لم تتمكن الحكومة من تحقيق مهام عسكرية محضة وهي إنشاء قوة عسكرية من الخيالة، قادرة على القتال، من الكورد وبوسعها إقامة حاجز أمين حال اندلاع حرب مع روسيا. ولم تبرر أفواج الحميدية تلك الآمال المعقودة عليها، لا بتعدادها ولا بنوعيتها. فلم تقدم سوى (١٣) عشيرة من أصل (٥١) عشيرة كبيرة القوات للحميدية، ولم تقدم عشيرة واحدة تقريباً ما يكفي لقوام الفوج من ملاك، ولاسيما أن القيادة العسكرية التركية لم تتمكن من تشكيل قطاعات كبيرة من الكورد (الوية وفرق) بوسعها القيام بمهمات مستقلة. وكان بوسع السلطات استخدام الحميدية بمثابة وحدات مساعدة واستطلاعية فحسب.

وجدت أكثرية الناس العاديين من الكورد وجزءاً من القيادة الكوردية أن التجنيد في الحميدية هو تطاول على حريتهم التقليدية، وأن السلطة تعتزم بذلك توطيد سلطة اسطنبول الجائرة على كوردستان. واتخذت التهرب من الاستدعاء إلى الحميدية طابعاً جماهيرياً، وأصبح التجنيد في عدد من الامكنة ذريعة للقيام بمقاومة مسلحة. وجرت على هذه الأرضية اشتباكات كبيرة في عام ١٨٩١ في كوردستان الجنوبية، وفي عام ١٨٩٢-١٨٩٣ في ديرسم بين الكورد والقوات التركية.

ولهذا السبب وقفت السلطات التركية منذ البداية موقف الريبة والشك من التشكيلات الكوردية الجديدة، واكتفت بتزويد الحميدية بالذخيرة والسلاح الحديث، لكنها واصلت في الوقت ذاته محاولاتها وبكل السبل لاستمالة القيادة الكوردية إلى جانبها. وأمست واضحة في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر جميع النتائج السلبية لسياسة الطغمة السلطانية الاستفزازية ازاء المسألة القومية في كوردستان وفي أرمينيا الغربية.

لم يتمكن الباب العالي من استئصال المسألة الأرمنية، التي تفاقمت أكثر من ذي قبل وأصبحت مسألة دولية، ناهيك الحديث عن تنظيم الباب العالي للمذابح، كما لم يتم التخفيف من حدة القضية الكوردية فحسب، بل أنها ازدادت تعقيداً ولم يجد اسطنبول نفعاً ما قدمته من رشاوى لجزء من الزعامة الكوردية، لأنها وطدت من مواقعها وتأثيرها ودفعت بنواياها الانفصالية. ونشأت النزاعات مع الكورد بعد المجازر الأرمنية مراراً أكثر مما كانت عليه قبلها. ونشأ موقف متوتر ولاسيما في ديرسم المتمردة، وفي عدد كبير من مناطق كوردستان الجنوبية، التي رفض سكانها جميعاً وبلا استثناء الخدمة في قوات الحميدية.

باءت خطة حكومة السلطات التركي في حل المسألة الأرمنية بأيدي الكورد بفشل ذريع، وفضلاً عن ذلك ظهرت جوانب ايجابية وللمرة الأولى في العلاقات الكوردية- الأرمنية على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد أُقيمت الأتصالات بين الزعماء الكورد والمنظمات الأرمنية القومية، بينما قدم الكورد مراراً العون والتأييد للارمن في السر والعلن، وذلك في أثناء الاضطرابات التي وقعت في صاصون في عام ١٩٠٣- ١٩٠٤ عندما حاولت السلطات التركية ارتكاب مذبحة جديدة.

وهذا ما يدل على رفع مستوى الوعي في الحركة الكوردية التحررية وظهور عناصر الثقافة السياسية فيها، عندما بدأت تفرق بين الأصدقاء الحقيقيين للشعب الكوردي وأعدائه. والمهم هو أن الحركة الكوردية في هذه المرحلة تحديداً أصبح لها توجهها الايديولوجي، والسمات الأولى لبنيتها السياسية- التنظيمية، أي أنها اكتسبت ملامح حركة قومية أصيلة.

وقاد وجهاء المجتمع الكوردي هذه الحركة، وبعبارة أخرى تلك الفئة من وجهاء العشيرة، التي كانت تمتلك مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية الفعلية في كوردستان، هذه السلطة التي يجرى تعزيزها بالعلاقات الإقطاعية- العشائرية القديمة وتتشرب بالمُثل الوطنية- القومية الأصيلة، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى النضال من اجل إقامة دولة كوردية مستقلة وموحدة. كما أنه حتى ذلك الجزء من الزعامة الكوردية الذي ارتضى لنفسه خدمة الباب العالي كان يغير الجبهة وبسهولة عند تغيير المناخ السياسي، الأمر الذي حدث فعلاً. فقد برزت الميول المعادية للحكومة لدى افراد اسرة بدرخان، الذين كانوا في البلاط العثماني، وشارك بعضهم في حبك المؤامرات وكانت لهم اتصالات مع المنظمات الأولى لتركيا الفتاة. وحاول عبد الرزاق إبن أخي بدرخان الحصول على مساعدة روسيا في نضاله ضد النير التركي.

وأخذ الكورد في المهجر يلعبون دوراً هاماً في الحركة الوطنية- التحررية وللمرة الأولى في تاريخ الكورد. فقد كانت لديهم امكانية تنظيم الصحافة الكوردية- الوطنية وتوجيه الرأي العام الاجتماعي الاوربي نحو المسالة الكوردية. وراح الكورد في المهجر يصدرون منذ عام ١٨٩٨ أول صحيفة باللغة الكوردية هي صحيفة "كوردستان"، التي كانت لها اتجاهاً ليبرالياً وتنويرياً في بادئ الأمر، ومن ثم تحولت إلى توجيه نقد سياسي لاذع للحكم السلطاني. وأصدر البدرخانيون الصحيفة في مختلف المدن الأوربية وفي القاهرة. ودوت في هذه الصحيفة وفي ما أصدره المهاجرون من منشورات الدعوات إلى الوحدة مع المنظمات الأرمنية القومية وخاصةً مع حزب الطاشناق. وأقام المهاجرون الكورد الاتصالات مع منظمات تركيا الفتاة، وشاركوا في المؤتمر الأول للأتراك الفتيان المنعقد في باريس عام ١٩٠٢.

لقد كانت هذه الإرهاصات الأولى للوعي القومي الكوردي في الايديولوجيا والسياسة على حد سواء. ولم يحقق الكورد، بالطبع، نجاحات ملموسة ولم يتركوا تأثيراً ما على الوضع في كوردستان. إلا أن الوطنيين الكورد والقوميين الأوائل قد وضعوا باكورة القضية التي سرعان ما ازدهرت وأينعت ثمارها.

أنعكست الاحداث الجارية في كوردستان الجنوبية والشمالية الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على كوردستان الشرقية (إيران) فوراً. فالتوتر القائم هنا دائماً راح يزداد سريعاً من جديد بعد تأسيس فرق الحميدية والمذابح الأرمنية في تركيا المجاورة. ويكمن سبب ذلك في خصوصية كوردستان إيران. فالتنابذ المتبادل بين القاجار والزعامة الكوردية كان قوياً جداً بسبب الدوافع الاثنية والدينية. كانت الدوائر الإيرانية الحاكمة تقف من الزعماء الكورد بارتياب كبير ولم تتقاسم معهم الامتيازات مثلما كان الأمر عليه في تركيا منذ تسعينات القرن التاسع عشر. ومهد ذلك كله الأرضية لنمو الميول التركية بين الكورد في إيران. ولهذا السبب لم تكن حركات الكورد الايرانيين الموجهة ضد إيران تخدم أهداف النضال الكوردي العام في سبيل التحرر الوطني، بل خدمت اسطنبول مراراً، التي كانت يراودها حلم التعويض عن اخفاقاتها في السياسة الخارجية والداخلية على حساب إيران الضعيفة. وكان الباب العالي يسعى جاهداً إلى توجيه الحركة الكوردية باتجاه إيران، عاقداً الامل بهذه الوسيلة على رفع التوتر عن كوردستان تركيا، وربما السيطرة على كوردستان إيران او على جزء هام منها في ظل ظروف مواتية.

لم تجد السلطات التركية أفضل من فرسان الحميدية لتحقيق هذه المخططات العدوانية، إذ أن التوتر راح يزداد على الحدود التركية- الإيرانية منذ تشكيل هذه القوات وقد ساهم ابناء الشيخ عبيد الله وخاصة الشيخ محمد صديق في زيادة التوتر، عندما سمح له الباب العالي بالعودة إلى كوردستان. ووقعت الحوادث على الحدود الإيرانية- التركية فوراً، الأمر الذي أدى إلى تدهور ملحوظ في العلاقات الإيرانية- التركية، وقام عملاء الأتراك بنشر الدعاية المعادية للشاه بين صفوف الكورد في إيران.

منذ اوائل القرن العشرين أصبحت كوردستان بجزأيها التركي والإيراني منطقة توتر شديدة و"نقطة ساخنة" في الشرق الأوسط. وبالطبع لم ينعكس ذلك على حياة كوردستان الداخلية فحسب، بل على وضعها الدولي أيضاً.

كانت روسيا أكثر اكتراثاً من الآخرين، فالاضطرابات في أرمينيا وكوردستان وقعت على مقربة من حدودها الدولية، ولهذا مست مصالح القيصرية مباشرة. وتكرر وقوع الحوادث على الحدود التركية- الروسية بمشاركة الحميدية بسبب ما قام به المقاتلون الأرمن من نشاطات. وظهرت المشاكل في إدارة الكورد من رعايا روسيا، الذين كانوا يعيشون في المحافظات الروسية الواقعة في ما وراء القفقاس (أكثر من ٣٠ ألف كوردي). وقام المبعوثون- الأتراك اليان إسلاميون بنشر الدعاية المعادية للروس بينهم. وهذا ما جعلت الحكومة الروسية توجه عنايتها إلى المسألة الكوردية. وراحت الإدارة الروسية في ما وراء القفقاس والممثلون الروس السياسيون والدبلوماسيون في كوردستان ولاسيما في إيران يبذلون جهوداً حثيثة لاستمالة السكان الكورد إلى جانب روسيا.

دفع زيادة نشاط روسيا في أرمينيا الغربية وفي كوردستان بدوره إنكلترا خصم روسيا في المنطقة إلى تفعيل نشاطها السياسي- ألاستخباراتي بين العشائر الكوردية وبشكل كبير. وكان يرمي بصورة أساسية إلى تأجيج نار العداء الارمني- الكوردي وتأليب الكورد ضد روسيا في آن معاً. وحملت سياسة إنكلترا في المسالة الكوردية وغيرها من المسائل الشرق أوسطية طابعاً معادياً للروس ولفترة طويلة حتى بعد عقد الاتفاقية الانكلو- روسية عام ١٩٠٧ وتشكيل الائتلاف الثلاثي (إنكلترا، فرنسا، روسيا). كما اتسمت السياسة الألمانية بالطابع ذاته في المنطقة، فقد وطدت ألمانيا من مواقعها في الشرق الأوسط وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد، وحاولت إزاحة منافساتها الأساسيات وهي إنكلترا، وروسيا وفرنسا من هناك. وحاولت كل دولة من الدول الكبرى المتصارعة ولأغراضها الخاصة كسب تأييد الكورد الذين امتشقوا السلاح لخوض غمار النضال التحرري.

"استيقاظ آسيا" والكورد

نضج الوضع الثوري في الإمبراطورية العثمانية وإيران في السنوات الأولى من القرن العشرين، الأمر الذي كان يعني قرب الانهيار المحتوم للأنظمة الاستبدادية القائمة في هاتين الإمبراطوريتين المتعددة القوميات. ومن الطبيعي أن تتفاقم التناقضات ثانية بين القوميات وبشدة بما في ذلك المسألة الكوردية المزمنة وفي وضع يعيش أزمة متصاعدة.

وكان الكورد أول من ثار في الإمبراطورية العثمانية. ولم يكن عبثاً أن ذلك حدث في عام ١٩٠٥ عند اندلعت الثورة الروسية الأولى، التي تركت تأثيراً كبيراً على الشرق الكولونيالي (في الاستشراق السوفياتي كانوا يطلقون حقبة "استيقاظ آسيا" على كل المرحلة الممتدة من عام ١٩٠٥ وحتى عشية الحرب العالمية الأولى). وراح نظام "الظلم" في تركيا، شأنه في ذلك شأن النظام الشاهنشاهي في إيران الفاسد تماماً، يترنح تحت ضغط الشعوب التركية وغير التركية التي نهضت وهي تحتذي بمثال شعوب روسيا القيصرية. وساهم الكورد في انهيار نظام عبد الحميد الاستبدادي مساهمةً كبيرة، ففي عام ١٩٠٥ ثار الكورد في ديرسم، وبدليس، وبيازيد، علماً ان الكورد قد تصدوا مع الأرمن للقوات التركية التأديبية.

وفي أوائل العام ١٩٠٦ اندلعت اضطرابات جديدة بين السكان الكورد في ولايتي ارضروم وبدليس. ولمع نجم (بشارێ چتو) من سنجق سيرت بين قادة الثوار، والذي شملت عملياته ولاية دياربكر أيضاً. كما قامت حركات مشتركة بين الكورد والعرب ضد النير التركي في كوردستان الجنوبية. وفي عام ١٩٠٧- ١٩٠٨ وحتى ثورة تركيا الفتاه لم تتوقف الاشتباكات المسلحة بين الكورد والقوات الحكومية في ديرسم وبدليس وفي المناطق المجاورة. وفي سنوات ماقبل الثورة اتخذت الحركة الكوردية نطاقاً واسعاً في جنوب- غرب كوردستان وعلى مساحة شاسعة من الأرض تمتد من بيريچيك على الفرات وحتى الموصل على نهر دجلة، حيث كان يبسط نفوذه عملياً زعيم العشائر الملّية إبراهيم باشا، الذي وصفه الرحالة الأجانب "بملك كوردستان، الذي لم يُتَّوج"، وكانت سلطته أقوى من سلطة السلطان العثماني. كان إبراهيم باشا يقود فوجين من قوات الحميدية، وجعل جميع السكان المجاورين

له من المسلمين والنصارى على حد سواء (بما فيهم الكورد) يعيشون في حالة من الرعب والإكراه (حتى أنه كان يحاصر دياربكر في خريف عام ١٩٠٧). ويجوز وصفه بآخر انفصالي كبير في تاريخ كوردستان، والذي كان يتعقب مصالحه وحبة للسلطة وليس مصالح الشعب الكوردي الوطنية العامة. وفي الوقت ذاته كانت نجاحات إبراهيم باشا تدل على ما دبَّ من ضعف شديد في أوصال الحكومة المركزية للإمبراطورية العثمانية في الأقاليم الكوردية، وبالتالي ساهمت موضوعياً في نهوض الحركة الكوردية الوطنية التحررية لاحقاً. وهكذا كان الموقف في كوردستان تركيا عشية سقوط نظام السلطان متناقضاً بما فيه الكفاية.

وبعد أن تخلصت السلطات التركية وبصعوبة من ابراهيم باشا حاولت تطبيق وسيلة مجربة لمكافحة الحركة الكوردية وهي تأليب الكورد ضد الأرمن. إلا أن المحرضين على ذلك لم يحققوا نجاحاً هذه المرة أيضاً. أضف إلى ذلك، تبين أنه كان لعددٍ من الوجهاء الكبار في أُسرة بدرخان والقاطنين في العاصمة، ومن البلاط العثماني ضلعاً في مقتل رئيس الحرس التركي وقائد اسطنبول رضوان باشا، والتحضير لاغتيال السلطان، وظهر أن الرهان على وفاء القيادة الكوردية كان خاسراً.

وظهر أن عام ١٩٠٥ كان عام تحول في كوردستان الشرقية (إيران) أيضاً. وأثار الأتراك الموقف في كوردستان إيران بصورة مصطنعة لأغراضهم الذي كان متوتراً أصلاً، مما كان بمثابة مادة حافزة للاستياء الدائم بين الكورد في إيران. وحدث الانفجار في صيف عام ١٩٠٥ بسبب مقتل جعفر آغا،غيلة في تبريز، الذي كان قائداً معترفاً به للمعارضة الكوردية في إيران وزعيم عشيرة الشكاك واندلعت فوراً انتفاضات الكورد في إيران الغربية كلها. وكان لمحمد آغا والد جعفر آغا ولاسيما شقيقه اسماعيل آغا سمكو الذي كان طيلة ربع قرن على رأس جميع الحركات الكبيرة لعشائر كوردستان إيران، دوراً رئيسياً في حركة الكورد الإيرانيين المناهضة للحكومة. وفرَّ الاثنان إلى تركيا ومنها قاما بشن غارات نظامية على الأراضي الإيرانية، بعد أن حوّلا قوتور إلى قاعدة لهما.

وفي كانون الأول عام ١٩٠٥ اندلعت الثورة الديمقراطية في إيران والموجهة ضد الاستبداد الشاهنشاهي. وشاركت العشائر الكوردية في الاشتباكات الجارية في شتى ارجاء البلاد بين وحدات الثوار- الفدائيين والقوات الحكومية وعصابات الرجعيين الموالين للشاه، لكنها قاتلت على جانبي المتاريس، ومراراً ما كانت تغير من توجهها السياسي. ويفسر ذلك بالتخلف

العام، الذي كان المجتمع الكوردي يعاني منه في إيران، حتى مقارنة مع تركيا، وبما كان لدى زعماء العشائر من مطامع خاصة بهم، وبتدخل القوى الاجنبية في الأحداث (الأتراك، والروس، والإنكليز). ومع ذلك وقفت أكثرية الكورد إلى جانب القوى التقدمية. وبعد قيام الثورة سرعان ما وجهت مجموعة من القادة الكورد عريضة إلى الشاه سميت "بالدستور الكوردي"، لكنها بقيت دون ردّ، لذا عبرت أكثرية الكورد في شمال- غرب إيران عن دعمها للدستوريين الإيرانيين وساهمت بنشاط في ان يستلم المجالس المحلية مقاليد السلطة في اورمية نهاية عام ١٩٠٦، وقدمت المساعدة إلى سكان ماكو، الذين ثاروا ضد الحاكم المحلي والرجعي المتعصب مرتض خان گولى. وطالب عدد من الزعماء آنذاك بالحكم الذاتي وعدم تدخل طهران في الشؤون الداخلية، لكنهم كانوا قلة.

اما أكثرية زعماء الكورد في إيران فقد سعت إلى استغلال الفوضى الناشئة في البلاد لمصالحها الخاصة حصراً، مستندة في ذلك على الدعم الخارجي بصورة رئيسية. فقد اتخذ زعماء عشيرة حيدران حسين باشا وزعيم زيلان سليم باشا وغيرهما مواقف موالية لروسيا. واعلن الشيخ محمد صديق قائلاً: "لقد خارت قوى كوردستان بأسرها من بيازيد وحتى كرمنشاه نتيجة تعسف السلطات واضطهادها، ويرغب السكان في ان يكونوا تحت حماية روسيا" وعقد زعماء الموكريين وكوردستان الجنوبية الأمل على مساعدة إنكلترا لهم، التي كانت تقوم بمغازلة الدستوريين وتحاول ترسيخ مواقعها في البلاد بأسره بمساعدتهم واعتماداً على القوى المسلحة للعشائر الكوردية. بيد أن الكثير من الزعماء الكورد، ولاسيما القاطنين في الشريط الحدودي كانوا، كالسابق، يرغبون في ارضاء كبريائهم بمساعدة الأتراك وخلافاً لمصالح الشعب الكوردي القومية الحقيقية.

وهذا ما أقدمت على استغلاله السلطات في اسطنبول، عندما قامت بمحاولة أخيرة في اصلاح سمعة الطغمة السلطانية واصلاح الأوضاع المتهاوية، فبدأت في آب عام ١٩٠٥ تتدخل في كوردستان إيران عن طريق الجيش التركي النظامي والحميديين. كما شاركت الوحدات الكوردية مشاركة فعالة، ولاسيما عندما تبين لها أنه لا فائدة ترجى من الحميدية بسبب انخفاض قدرتها العسكرية وعدم تنظيمها. وفي منتصف عام ١٩٠٨ استولى الأتراك على مساحة شاسعة من الأراضي الواقعة الرئيسية في كوردستان الشرقية، واستولو عليها مؤقتاً. وعمت أعمال الفوضى والاضطهاد والنهب والسلب المنطقة كلها.

إن أحد الأسباب الرئيسية للعدوان التركي في إيران الغربية هو مسعى الباب العـالي في التخلص من القضية الكوردية نهائياً، وإدا لم يـنجح في ذلـك، فعلـى الأقـل التخفيـف مـن حدتها على أية حال، وتوجيه الحركات الكوردية، كما حدث ذلك فيما مضى، صـوب إيـران وإغراء القيادة الكوردية بهـذه الفرصـة القادمـة. وراحـوا يضـعون المخططـات في اسـطنبول لتوحيد كوردستان باسرها تحت السلطة التركية كطريـق أفضـل وبالتـالي يـتم تـوفير الهـدوء على الحدود الشرقية للإمبراطورية.

بـاءت المغـامرة التركيـة في غـرب إيـران بالفشـل الـذريع، وتـدخلت روسـيا وإنكلـترا في الاحداث بنشاط، فالتدخل التركي كان يهدد مصالحهما مباشرةً في هذه البلاد وفي القفقـاس (بالنسبة لروسيا). وفي منتصف عـام ١٩٠٨ طالبـت روسـيا مـن تركيـا سـحب قواتهـا في المنطقة المحتلة من غرب إيران و "لجم الكورد"، وحظيت في مطالبتها هـذه بـدعم بريطـاني. فاضطر الأتراك على الانصياع، لكنهم تحفظوا بحق دعـاويهم في بعـض الأراضـي الواقعـة في الشريط الحدودي.

ولم تساهم جميع هذه الاحداث سوى في تفـاقم القضـية الكورديـة في إيـران وتركيـا علـى السواء. ورسخ زعماء الكورد في تركيا وقادة وحدات الحميدية، الذين شاركوا في التدخل في غرب إيران مواقعهم ومواقفهم السياسية، والعسكرية، والاقتصادية واغترابهم عـن السـلطة المركزية. وفي ما يتعلق بكوردستان إيران فان الوضع الذي نشأ اثر التدخل التركي قد كشـف عن العجز التام لسلطات الشاه في مواجهتها للمحتلين الأتراك. ولم يؤّد مـا قـام بـه الأتـراك من نشاط تخريبـي بين السكان الكورد سوى إلى فقدان هيبتهم بين الكـورد وسـكان المنطقـة الآخرين على حد سواء. وظهر أن النظامين الشاهنشاهي في إيران والسلطاني في تركيا كانا عاجزين عن اجراء حل للقضية الكوردية والحفاظ على سلطتهما بين السكان الكورد وتنظيم الأقاليم الكوردية ولو في مستوياته العادية، الأمر الذي كان أحـد الأسـباب الهامـة المؤديـة إلى انهيار هذين النظامين.

وفي منتصف عام ١٩٠٨ بلغت الأزمة الثورية ذروتها في الشرق الأوسط، ففـي ٢٣ تمـوز عام ١٩٠٨ تم إزاحة السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم (وفي العام التالي تم عزل عبـد الحميد الثاني عن العرش نهائياً) في أعقاب انقلاب عسكري دبره حزب "الاتحاد والترقـي"، الذي كان يحظى بدعم القوميين الكورد أيضـاً. وفي إيـران بلـغ الصـراع بـين القـوى الرجعيـة

والديمقراطية أشده، حيث أحرزت فيه الأخيرة عدداً من الانتصارات الهامة (الانتفاضة في تبريز، وانتصار الديمقراطية في عدد من المدن الكبيرة وعزل الرجعي محمد علي شاه عن العرش في تموز عام ١٩٠٩). وأثرت هذه الاحداث تاثيراً حافزاً على حركة الكورد الوطنية، وحلول مرحلة جديدة في تاريخ كوردستان.

وتبين أن الوضع الدولي أيضا قد ساعد بدوره على نهوض القضية الكوردية. واستعد الحلفان السياسيان- العسكريان في أوروبا (الاتحاد الثلاثي، والاتفاق الثلاثي) اللذين تشكلا في ذلك الوقت لخوض معركة ضارية من أجل تقسيم جديد للعالم بما في ذلك تقسيم الشرق الأوسط. ولهذا السبب راح يبديان اهتماماً متزايداً بدعم بعض التيارات اللامركزية في الحركات القومية الانفصالية في العالم الكولونيالي ولاسيما في تركيا وإيران، اللتين كانا تقسيمهما النهائي على جدول الأعمال. ولم تكن الحركة الكوردية تشغل المكان الأخير ضمن هذه الحركات. وكان بوسع الكورد عقد الآمال على المساعدة الخارجية (كانت عديمة الجدوى كما تبين فيما بعد).

كانت العلاقات بين السلطة الجديدة والقوميين الكورد في الاشهر الأولى لحكم تركيا الفتاة علاقات حميمة للغاية. وكان القادة الكورد (أمين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر، وشريف باشا وغيرهم) يأملون في قيام القادة الجدد للإمبراطورية بمنح الأقليات القومية حقوقها. ومن جانبهم كان قادة لجنة "الاتحاد والترقي" يدعمون هذه الآمال لدى الكورد وغيرهم من الأقليات القومية لتوطيد موقعهم بكل السبل فقد تم انتخاب عبد القادر رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني.

وسرعان ما نشأت التنظيمات السياسية والتنويرية الكوردية بعد ثورة تركيا الفتاة، التي كانت في تفاهم تام مع الحكومة. وكانت "جمعية تعالي وترقي كوردستان" من أكبر هذه الجمعيات، والتي أصدرت صحيفة باللغة التركية" صحيفة الترقي والمساعدة الكوردية المتبادلة"، وقام أعضاء هذه الجمعية بتشكيل "جمعية نشر المعارف باللغة الكوردية"، التي أسست "مدرسة دستورية" كوردية في اسطنبول. كما تم افتتاح النوادي الكوردية في الاقاليم وفي كل مكان يعيش الكورد فيه. وكان نادي بدليس من أكبر النوادي، فقد بلغ عدد أعضائه ٨ آلاف عضواً، لكن سرعان ما أُغلقت هذه النوادي لقيامها بنشر دعاية مناهضة للحكومة.

وبصفة عامة لم تدم الصداقة بين الأتراك الفتيان والقوميين الكورد طويلاً، ففي أعقاب انقلاب نيسان، الذي أطاح بـ عبد الحميد الثاني عن العرش، وترسيخ لجنة "الاتحاد والترقي" موقعها في السلطة شكلياً راحت تظهر نزعات شوفينية تزداد قوة يوماً بعد يوم في سياسة الأتراك الفتيان ازاء المسألة الكوردية. وشرع المبعوثون من الأتراك الفتيان، الذين أرسلوا إلى شرق الأناضول في بث بذور الفرقة والخصام بين الأرمن والكورد وبين الزعماء الكورد أنفسهم، الذين كانوا في صراع على الزعامة. وفي عام ١٩١١ حلت الحكومة الجمعيات التنويرية والسياسية الكوردية كافة واعتقلت قادتها وأغلقت الصحيفة والمدرسة الكوردية إلا ان سلطات الأتراك الفتيان لم تتمكن من طمس النشاط الدعائي للقوميين الكورد الأوائل تماماً. فقد تواصل في أشكال علنية وسرية، وفي المدرسة في أحيان كثيرة، حيث كان الكورد يناقشون جميع المسائل الحيوية.

وفي الوقت ذاته كشفت مرحلة "ربيع" تركيا الفتاة عن جميع جوانب الضعف في القومية الكوردية الناشئة وأهمها هو انقطاع ايديولوجي الفئة صاحبة الامتيازات وخبرائها "الذين كانوا يعيشون في المهجر بصورة اساسية، أو في عاصمة الإمبراطورية العثمانية) عن أرض كوردستان وصلتهم الضعيفة بحركات الشعب الكوردي الجماهيرية ضد المضطهدين.

استقبلت كوردستان التغيرات الثورية في العاصمة بحذر في أقل تقدير، وبعداء غالبية سكانها بصورة اساسية. فلم يشعر الكورد العاديون بأي تحسن طرأ على أوضاعهم بعد تغيير السلطة في اسطنبول وإعادة الدستور. وبالكاد وصلت تلك الجرعات القليلة من الحرية والديمقراطية التي حصل عليها سكان العاصمة وغيرها من المراكز الكبيرة في الإمبراطورية العثمانية، إلى جبال كوردستان. لكن القيادة العشائرية العاجزة على استيعاب افكار العصر الرائدة، قد استقبلت مجئ السلطة الجديدة بمخاوف مكشوفة خشية فقدان امتيازاتها السابقة. وقادت حركات العشائر المناوئة للحكومة، التي اشتدت بشكل ملحوظ بعد ثورة تركيا الفتاة.

وكان ابراهيم باشا أول من قام بحركته، فقد سيطر على أراضي شاسعة تمتد من أرزنجان وحتى دير الزور بما فيها دمشق، وذلك بعد أن تزعم قيادة الحميدية ووحدات من عشائر الملّي ولم يتمكن الأتراك من قهر ابراهيم باشا، الذي لاذ بالفرار إلى جبال سنجار، حيث قُتل، الا في نهاية عام ١٩٠٥ وبمساعدة عشائر شمر العربية.

كما اندلعت ثورة أخرى في ديرسم، حيث كان السكان الكورد يعتقدون جازماً أن النظام الجديد يسعى إلى فرض سلطته عليهم. ولم تتمكن القوات التركية التأديبية من كسر شوكة الثوار نهائياً.

واتخذت الحركة الثورية في كوردستان الجنوبية طابعاً جماهيرياً. فقد ثار في تشرين الأول عام ١٩٠٨ أفراد عشيرة هموند وبدعم من الزيباريين والبارزانيين، الذين استخدموا بنجاح تكتيك حرب الانصار. واصبحت السليمانية في نهاية عام ١٩٠٨ وأوائل عام ١٩٠٩ مركزاً للحركة الكوردية، حيث كانت تحكم عملياً اسرة الزعيم الكوردي ورئيس الطريقة الدينية "الكاك" الشيخ سعيد، التي يكن لها سكان كوردستان احتراماً عميقاً. وبعد مصرعه تزعم الثورة نجله الشيخ محمود البرزنجي، الذي ظهر للمرة الأولى على المسرح التاريخي، واشتهر فيما بعد في تاريخ الحركة الكوردية التحررية. وبذل مهمد باشا القائد العسكري التركي جهوداً كبيرة لتهدئة الكورد في السليمانية تهدئة مؤقتة، حيث تطلب تحقيق ذلك أن يلجأ إلى الدسائس والمساومات فضلاً عن الإجراءات التأديبية.

كما لوحظ في الأشهر الأولى التي أعقبت انقلاب تركيا الفتاة التذمر في جميع مناطق كوردستان الأخرى، ولاسيما في الشريط الإيراني - التركي الحدودي، وقد جعل النشاط التخريبي، الذي مارسته الأوساط المحافظة والرجعية في تركيا علانية وكذلك انصار نظام عبد الحميد، النزاع بين الكورد وسلطة تركيا الفتاة الجديدة أكثر حدةً لقد حاول أنصار النظام السابق استغلال استياء الزعامة العشائرية الكوردية ولاسيما قادة الحميدية من تركيا الفتاة لترميم الأنظمة البالية. وقاد المتذمرين كيور حسين باشا زعيم اتحاد حيدران، الذي هاجر مع جميع أفراد حيدران إلى إيران عقب الاشتباكات مع القوات الحكومية. وتخلت الحكومة عن فكرة حل الحميدية خشية تفاقم الموقف، بعد أن غيرت تسمية الحميدية إلى "أفواج سلاح الفرسان الحقيقية من الرحل". إلا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً، وبات واضحاً ان الرغبة في "تدجين" الكورد بعد ضمهم إلى الآلة العسكرية للإمبراطورية قد

باءت بالفشل. والسبب الآخر لتنامي عداء الزعامة الكوردية الإقطاعية للسلطة الجديدة هو محاولاتها (لاعتبارات الوضع الناشئ) الرامية إلى الاتفاق مع القادة الأرمن، وساور عدد من البگوات والشيوخ الكورد الشكوك في أن اسطنبول قد غيرت توجهها نحو الأرمن.

كشفت الأشهر الأولى التي أعقبت انقلاب تركيا الفتاة عن وجود فجوة معينة بين مواقف النخبة الفكرية ذي الميول القومية، التي لم تكن كثيرة العدد آنذاك وتعيش في العاصمة وفي المهجر، ومجموعة من بگوات كوردستان وشيوخها، الذين كانوا يخشون فقدان امتيازاتهم، التي حصلوا عليها من السلاطين في حينه.

ولم يمض سوى وقت قصير حتى زالت هذه الفجوة نهائيا. وكان السلاطين، الذين جاؤوا بعد عبدالحميد الثاني، دُمى في أيدي لجنة الاتحاد والترقي" القوية ولما بات واضحاً ان الأتراك الفتيان يواصلون النهج السابق في اتجاهاتهم الرئيسية لسياستهم الداخلية والخارجية، أخذت الميول المعارضة تزداد في كوردستان اكثر من ذي قبل وتوحد صفوفها مع تحول القوميين إلى السير في طريق معاد للحكومة.

في أواخر عام ١٩٠٩ وأوائل عام ١٩١٠ قام البارزانيون بقيادة الشيخ عبد السلام البارزاني بحركتهم، كما قامت عشائر بيازيد وبدليس بزعامة كيور حسين باشا، وعبد القادر، وموسى بك وغيرهم. ونشأت في كل مكان من هذه المناطق الجمعيات والنوادي، التي انضم اليها قسم كبير من الكورد المحليين. وكانت إقامة اتصالات مع الحركة الوطنية العربية المتنامية في الإمبراطورية العثمانية ظاهرة جديدة في الحركة الكوردية في ذلك العهد، وكذلك مع العناصر المعارضة للجنة "الاتحاد والترقي" في تركيا.

لم يجد أنصار تركيا الفتاة، الذين كانوا عاجزين عن وقف النهوض المتعاظم للحركة الكوردية وسيلة أفضل من العودة إلى الوسائل القديمة التي استخدمها عبد الحميد في إدارة الكورد وهي اقتران التعسف بمحاولات تقديم الرشاوى للقيادة الكوردية وتأليب الكورد ضد الأرمن، إلا أن نتائج هذه السياسة كانت أقل فعالية من تلك التي كانت في عهد نظام حكم السلطان. وأدى تجنيد غير المسلمين في الجيش التركي (أحد الأسباب المؤدية إلى التقليل من أهمية الخيالة الكوردية غير النظامية)، الذي جرى العمل به عام ١٩١٠ وللمرة الأولى في تاريخ الإمبراطورية العثمانية إلى زيادة تدهور العلاقات المتبادلة بين الحكومة والزعامة الكوردية.

تمت القطيعة النهائية عملياً في هذا الوقت بين القادة الكورد واسطنبول وهذا ما دفع بعدد كبير من الزعماء والوجهاء الكورد من أصحاب النفوذ مثل عبد القادر، وعبد الرزاق بدرخان وغيرهما إلى توجيه أنظارهم نحو روسيا، آملين في الحصول على مساعدتها لهم في نضالهم من أجل استقلال كوردستان. فقد عرضوا على روسيا وضع كوردستان كلها تحت إشرافها لقاء مساعدتها لهم. وذهب عبد الرزاق بدرخان أبعد من ذلك حينما تقدم بطلب منحة الجنسية الروسية، وتقدم بخطة تشكيل قواعد للثوار على أراضي إيران الغربية بمثابة خطوة أولية نحو إعداد ثورة شاملة في كوردستان تركيا تهدف إلى إقامة دولة كوردية موحدة ومستقلة وبمساعدة روسيا. لم تقدم الحكومة القيصرية، بالطبع، على مثل هذه الخطوة الخطيرة آنذاك، لأنها لم تراهن على عبد القادر ولا على عبد الرزاق كقائدين كورديين قوميين على صعيد كوردستان.

لم يسمح الوضع في كوردستان إيران باي حال من الاحوال بإنشاء قاعدة لتنفيذ مخططات القادة الكورد البعيدة المدى وخوض النضال من أجل كوردستان مستقلة وموحدة. ويعود أحد الأسباب الرئيسية لذلك إلى التخلف الاجتماعي والسياسي للمجتمع الكوردي في إيران حتى مقارنة مع المستوى المتدني، الذي كان قائماً في كوردستان تركيا فكما تم التنويه لم يشارك الكورد الإيرانيون بنشاط في الحركة الديمقراطية- الثورية في البلاد وكانوا بعيدين جداً عن تلك الأفكار الرائدة للقومية الكوردية في ذلك العهد، والتي وضعها القادة والسياسيون الكورد في الإمبراطورية العثمانية وفي المهجر، والذين حاولوا ان يزرعوها (وبصعوبة كبيرة) في التربة الكوردية.

والسبب الثاني هو المصاعب الموضوعية القائمة جراء التدخل التركي المتواصل في كوردستان إيران. ولم يكن يعني فشل العدوان التركي المكشوف في غرب إيران في عهد السلطان تخلي اسطنبول عن مخططاتها التوسعية نحو جارتها الشرقية مع استخدام العامل الكوردي على نطاق واسع. وبعد أن عززت الحكومة التركية من موقعها في الحكم سعت إلى استئناف محاولتها في الاستيلاء على إيران الغربية عملياً (مما كان يعني توحيد كوردستان باسرها تحت رعاية تركيا) ولكن بوسائل أخرى، فلا يتم ذلك بمساعدة الكورد في تركيا، بمقدار مساعدة الكورد الإيرانيين.

قام عملاء الأتراك بدعاية واسعة النطاق ضد ايران بين العشائر الكوردية في الشريط الحدودي، وفي مناطق ايران الغربية الواقعة في شرقه، واتخذت هذه الدعاية أشكالا مكشوفة ومضمرة. ومنذ نهاية عام ١٩٠٨ أخذ الأتراك يعملون من وراء ظهر الكورد على توسيع رقعة الأراضي، التي أحتلوها سابقا وبصورة تدريجية والممتدة من الحدود التركية وحتى بحيرة أورمية، هذه الأراضي التي بلغت مساحتها حتى نهاية عام ١٩١١ نحو ٣٠ ألف كيلومتر مربع. وأدخلت هنا الادارة التركية المدنية التي سميت في البداية ((الاقضية الجديدة)) ومن ثم ((الاقضية الشرقية)).

وراحت الادارة التركية تقوم في الاراضي التي احتلتها في كوردستان ايران باتخاذ اجراءات اتسمت بطابع اقتصادي - اجتماعي بغية وضع مرتكزات لها بين الخانات الكورد الأوفياء لها، وفي الوقت ذاته اضطهاد أولئك الملاكين المحليين، الذي كانوا يفضلون طهران على اسطنبول. ومرارا ما كان الأتراك يقومون بسلب القرى من أصحابها ويمنحوها الى أنصار تركيا. وهذا ماكان يستجيب لمصالح الاقطاعيين الكبار من الكورد، الذين كانوا يمتلكون الارض على جانبي الحدود، غير أن أكثرية السكان كانت تعاني من تعسف المحتلين الأتراك، وأخذت لا تعبر عن استيائها بصورة سلبية فحسب، بل وفي شكل فعال ايضا. عندئذ راح الأتراك يعقدون الرهان على الشخصيات السياسية الأكثر نفوذا في كوردستان ايران في قيامهم بتنظيم حركة كوردية جماهيرية بين السكان الكورد المحليين تكون موالية لتركيا.

وحاول الأتراك استغلال مرتضى خان گولى سردار ماكو، واسماعيل آغا سمكو حاكم قوتور، لكن لم يكن أحد منهما مؤهلا لهذا الدور، أي دور القيام بحركة موالية لتركيا في ايران" فالأول بسبب سمعته كرجعي متطرف ونصير الشاه، أما الثاني فقد كان يفضل دوما الدفاع عن المصالح الكوردية (كما يفهمها هو)، وليس الدفاع عن المصالح التركية بتاتا.

كان سالار الدولة شقيق الشاه السابق محمد علي، الأوفر حظا للقيام بدور عميل الأتراك في كوردستان ايران. فقد تعهد للأتراك الاعتراف بحماية تركيا، لكوردستان ايران واذربيجان مقابل مساعدته بالمال والسلاح بعد تبوأه عرش الشاه.

وفي ربيع عام ١٩١١ وصل سالار الدولة الى كوردستان ايران قادما من تركيا، حيث شرع في تشكيل وحدات من الكورد في كوردستان الشرقية وكوردستان الجنوبية جزئيا. وفي أواسط تموز نصب نفسه حاكما على كوردستان كلها وراح يستعد للقيام بحملته على طهران وفي آن معا مع الشاه السابق محمد علي. إلا انه سرعان ما بين ان اكثرية سكان كوردستان ايران لاتؤيد سالار الدولة بسبب نزعته المكشوفة الموالية للأتراك.

كما نظم الثوار الايرانيون مقاومة فعالة ضده. وبعد ان بقي سالار الدولة من دون قوات لاذ بالفرار الى جنوب كوردستان ايران. وظهر ان الرهان على سالار الدولة كان خاسرا (ويعود سبب ذلك ايضا الى مواجهة الدول الكبرى له)، مما ادى الى احباط المخططات العدوانية للأتراك الفتيان في كوردستان ايران، مثلما كانت المخططات المماثلة لنظام السلطان.

دخل نظام تركيا الفتاة من ربيع عام ١٩١١ أزمة سياسية عميقة. فقد عانت الامبراطورية العثمانية خلال عامين من ثلاث حروب وانقلابين حكوميين، وخسرت بعد ذلك جميع مستعمراتها في شمال افريقيا، وجميع مستعمراتها الأوربية تقريبا، بينما فقدت لجنة ((الاتحاد والترقي)) السلطة لمدة عام ونصف (من ٢١ تموز عام ١٩١١ ولغاية ٢٣ كانون الثاني عام ١٩١٣)، عندما كانت مقاليد السلطة بيد حزب ((الحرية والائتلاف)) المحافظ. خلقت الهزات الداخلية والخارجية، التي ضربت الامبراطورية ظروفا مواتية لنهوض جديد وأقوى للحركة الكوردية التحررية في تركيا في العقدين الاولين من القرن العشرين.

وتميزت هذه المرحلة بالقطيعة التامة بين الزعماء الكورد (زعماء العشائر والقادة القوميون) والجماهير الشعبية من جهة، والدوائر الحاكمة في تركيا بغض النظر عن الاحزاب التي كانت تنتمي اليها من جهة اخرى. ولم يظهر الكورد أية وطنية عثمانية، بل على العكس من ذلك، راحوا يستعدون للقيام بثورة شاملة، التي دعا عبدالرزاق الى التحضير لها في شباط عام ١٩١٢. واشتدت الميول الودية نحو الروس بين الزعماء.

صحيح ان حكومة لجنة ((الحرية والوفاق)) القصيرة الآجل حاولت ايجاد تفاهم متبادل مع الزعماء الكورد، بعد أن قامت بتشكيل الرابطة الكوردية واللجوء الى الوسيلة المجربة وهي اشعال نار العداء الكوردي - الارمني (بسبب ازدياد الضغط الذي مارسته الدول الكبرى على الباب العالي بشأن اجراء الاصلاحات في أرمينيا الغربية). الا أن الكورد رفضوا تقديم الدعم لها، لأنهم لم يجدوا فرقا ملحوظا بين التكتلات التركية السياسية

المتصارعة على السلطة في اسطنبول. وجرى الاعداد كالسابق لثورة معادية للأتراك، حيث شكلت لجنة خاصة في أرضروم لأجل ذلك لها فروع في وان، ودياربكر، وأورفة وفي غيرها من الأماكن. وكانت اللجنة تعتزم تجنيد نحو ٧٠ ألف من الثوار المسلحين في مناطق أرضروم، وبدليس، وبيازيد، وموش. وتوجه رئيسها خيرالدين بك الى روسيا يطلب المساعدة. وكما قال أحد الزعماء الكورد: "لو جاء الروس سريعا، لتخلصنا... من هذه الحكومة التركية الضعيفة والعاجزة واللاأخلاقية".

لم يكن بالامكان قيام ثورة شاملة في كوردستان تركيا في ذلك الوقت فالمجتمع الكوردي المجزأ حسب السمات العشائرية وغيرها لم يكن مهيأ لذلك، بل وأن التدخل الروسي المكشوف في الشؤون الكوردية لم يكن مقبولا في تلك المرحلة. الا أن زيادة الاستياء بين السكان الكورد في الامبراطورية العثمانية قد بلغت في تلك السنوات مستويات خطيرة.

ومما ساعد على ذلك هو النظام الديكتاتوري لحكومة الثلاثة لتركيا الفتاة: أنور - طلعت- جمال، التي تكونت بعد عودة لجنة ((الاتحاد والترقي)) الى السلطة في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩١٣. ففي سياستها الداخلية والخارجية تسلحت بإيديولوجية التعصب التركي المبنية على المركزية والطورانية والتتريك والعنصرية مع التزامها بجامعة عبدالحميد الاسلامية وأدى هذا النهج حتما الى التفاقم المتزايد للتناقضات القومية في الامبراطورية العثمانية، كما جرت عملية مماثلة في ايران. لم يؤد قمع الثورة في هذه البلاد في أوائل ١٩١٢ الى الاستقرار فحسب، بل الى زيادة تفاقم جميع مشاكلها بما فيها القومية، التي كانت تشغل مكان الصدارة فيها.

تميزت مرحلة ما قبل الحرب بإزدياد ملحوظ لنشاط القومية الكوردية ايدولوجيا وسياسيا، وكان ذلك ردا طبيعيا على اشتداد الشوفينية الرسمية للأوساط الحاكمة في البلدان التي تضطهد الكورد، وبالطبع، تركيا بصورة أساسية وفي أوائل عام ١٩١٢ أسست مجموعة من الطلاب الكورد جمعية ((هيوا))/ ((الامل))، التي أصدرت بعد مضي عام مجلة ((هاتاوي كورد))/ ((الشمس الكوردية)) واتسمت المجلة بطابع تنويري، وحظيت بشعبية في عدد كبير من مناطق كوردستان، الى أن حظرتها الرقابة وتعسف السلطات. وكان عمر جميل باشا، وقدري جميل باشا، ومحمود سليم/ وعبدالكريم من أبرز مؤسسي الجمعية والمجلة.

كما نشأت بؤرة لنشر الأفكار الكوردية والدعاية لها على أراضي كوردستان ايران وهي جمعية ((جيهانديني)) / {((التعليم))} أسسها عبدالرزاق بدرخان. كانت خطط عبدالرزاق واسعة جدا، وتضمنت برامج تعاون وثيق مع المستكردين الروس ربما فيهم الاكاديمي ن. يا. مار، وي. أ. أوربيلي) وإرسال الشباب الكورد الى روسيا للتعليم. الا أن الأمر اقتصر على فتح مدرسة كوردية في خوى، بعد التغلب على مقاومة السلطات المحلية. لقد كان تأثير القوميين في كوردستان إيران أضعف عما هو عليه في كوردستان تركيا بصفة عامة.

وفي النصف الثاني من عام ١٩١٣ أخذت جمعية ((كومەلە كوردستان)) {((جمعية كوردستان))} تعمل هناك. فقد نظمت إمداد العشائر بالسلاح، لكنها مارست الدعاية السياسية بصورة أساسية في تركيا وخارجها، وأصدرت مجلة ((مشروتيت)) {((الدستور))} في فرنسا. وقام القوميون بتوزيع عرائض في شتى أرجاء كوردستان حملت عشرات الآلاف من التواقيع دعت الكورد فيها الى النضال من أجل الحرية. وكان المطلب الرئيس للقوميين هو إدارة ذاتية وثقافية لكوردستان، لكن وجدت مطالب أكثر راديكالية بلغت حد إقامة امارة كوردية مستقلة. وغابت الوحدة بين القوميين الكورد كالسابق، ولم يكن لهم تأثير كبير على الموقف الفعلي في كوردستان.

كانت كوردستان في هذه الأثناء في حالة غليان. وشرع مبعوثو عبدالرزاق مثل الشيخ طه الشمديني وغيره من زعماء شرق الأناضول في القيام بدعاية قوية معادية لتركيا منذ ربع عام ١٩١٣ في مناطق أرضروم ووان إلا أن الخلافات بينهم على الزعامة واتجاه السياسة الخارجية (فريق منهم (كعبدالرزاق مثلا، كان ينتمي الى الحزب الموالي لروسيا، والفريق الآخر الى حزب موالي لبريطانيا) قد أعاقت القيام بثورة شاملة. وبقيت لنفس السبب الحركات المسلحة في جنوب شرق الاناضول (مناطق دياربكر و سيرت) مبعثرة.

كانت ثمة أحداث خطيرة وشيكة الوقوع في كوردستان الجنوبية، حيث أشتد نفوذ الشيخ محمود البرزنجي وتأثيره كثيرا. لقد عقد الشيخ الآمال على مساعدة بريطانيا له، ودخل في الوقت ذاته في مفاوضات مع الروس مقترحا اقامة دولة كوردية في العراق.

ظهرت أقوى حركة كوردية في منطقة بدليس، حيث قاد الملا سليم الانتفاضة وشارك عبدالرزاق، ويوسف كامل، والشيخ طه، وسمكو بنشاط فيها. وفي أوائل نيسان عام ١٩١٤ سيطر الثوار على بدليس، لكنهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها. وقام الاتراك بإخماد الانتفاضة بعد أن وصلتهم التعزيزات، ونكلوا بالثوار تنكيلا وحشيا وأعدموا قادتها.

وفي ربع عام ١٩١٤ اندلعت الانتفاضة في كوردستان الجنوبية بقيادة الشيخ عبدالسلام البارزاني، وشملت الانتفاضة ولاية الموصل كلها وجزءا كبيرا من ولاية بغداد. وكلفت عملية القضاء عليها، الأتراك الفتيان بذل جهود كبيرة، أما الشيخ عبدالسلام فقد أعدم في الموصل عام ١٩١٤.

هزت الاحداث الجارية في كوردستان الجنوبية والشمالية والغربية في ربيع عام ١٩١٤ أركان السيطرة التركية في هذه المنطقة. ومع ان الحركة الكوردية ظلت مجزأة وعفوية الى حد كبير فقد رمزت الى بداية مرحلة أكثر نضوجا في الحركة الكوردية الوطنية، وساهمت في الاسراع بعملية انهيار الامبراطورية العثمانية، التي كانت سجنا حقيقيا للشعوب بما فيها الشعب الكوردي.

انعكست هذه الأحداث مباشرة على الوضع الدولي للأقاليم الشرقية والشرقية - الجنوبية في الامبراطورية العثمانية، حيث كان يعيش الى جانب الكورد الأقليات المسيحية مثل الأرمن والآشوريين. وشددت روسيا والدول الغربية الكبرى، مستغلة الاضطرابات في هذه المنطقة، من تدخلها المغرض تحت ستار رعايتها لحقوق المسيحيين (الأرمن بصورة أساسية)، ولم يجعل هذا التدخل وضع الاقليات أحسن حالا. وفي شباط عام ١٩١٤ تم التوقيع بالأحرف الأولى على الأتفاقية الروسية - التركية حول الاصلاحات في أرمينيا (الغربية)، لكنها بقيت حبرا على ورق نتيجة اندلاع الحرب العالمية الاولى. ولم تقدم فرنسا وبريطانيا حليفتا روسيا أية مساعدة لها في ممارسة الضغط على الباب العالي لتسوية المسألتين الأرمنية والكوردية، وخشية تقوية نفوذها في المنطقة الكوردية - الأرمنية من الشرق الأوسط نظرا لتوجه الحركتين الكوردية والأرمنية نحوها.

لكن ألمانيا التي عززت في هذه المرحلة مواقعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في تركيا وحولتها الى دولة تابعة لها، اتخذت موقفا معاديا من روسيا وبصورة مكشوفة بشأن جميع المسائل الشرق أوسطية بما فيها المسألة الكوردية. وتغلغل عملاء الألمان بعمق في كوردستان وأقاموا الاتصالات مع عدد كبير من الزعماء الكورد وتأليبهم ضد الروس والأرمن. ومارست ألمانيا في آن معا الضغط على اسطنبول بغية اتخاذ اجراءات حاسمة لقمع الحركة الكوردية الوطنية.

وتجلى تدخل الدول الامبريالية الكبرى في كوردستان ايـران بشـكل سـاطع، فقـد كـان نظام الاحتلال العسكري يجثم على جزء كبير من أراضـيها حتـى نهايـة الحـرب العالميـة الاولى وبعدها، هذا النظام الذي ربط الحركة الكوردية بوثاق محكم وكبح جماح نمو الوعي القومي لدى الكورد في إيران.

وفي شباط عام ١٩١٢ قام سـالار الدولـة بانتفاضـة جديـدة في جنـوب غـرب إيـران، معتمدا على مساعدة الكورد له. فقد استولى على كرمنشاه وسنه (سنندج) وزحف نحو صاوجبلاق. وحاول الكورد على عجل استغلال الفوضى الناشئة في غرب ايـران لتوسـيع رقعة احتلالهم في هذه المنطقة، الا أن سالار الدولة حاول في العام التالي استئناف النضال واقترب من كرمنشاه، بيد أنه هزم ثانية لرفض الكورد الانضمام اليه.

شهدت هزيمة سـالار الدولـة علـى عـدم رغبـة الجمـاهير الرئيسـية مـن سـكان ايـران الغربية، التي يشكل الكورد أكثريتها، الوقوف الى جانب تركيـا وسياسـتها التوسـعية ازاء جارتهـا الشـرقية وتأييـد أنصـارها العلنـيين والسـريين مـن المعارضـين المحلـيين والاقطـاعيين. أضـف الى ذلـك راح الكـورد في ايـران وخاصـة الـذين يسـكنون الشـريط الحدودي يقفون ضد الاحتلال التركي وراحوا يجدون في الخضوع لحكم طهران شرا أقـل. وفي نهاية عام ١٩١٢ أنسحبت القوات التركية من ايران بعد هزائمها في الحرب ضد ايطاليـا ودول البلقان.

الا أن الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية بما لها من ميـول مغـامرة حاولـت بكل السبل التدخل في غرب ايران مستخدمة وسائل ((العدوان غير المباشر)) فقد قامت بدعاية الجامعة الاسلامية والجامعة الطورانية، فأرسلت عـملاءها الى العشائر الكوردية، وحظيت هذه الدوائر بدعم ألماني تـام في هـذا الشـأن. وقـام الألمـان بـدورهم، بعـد خـروج القـوات التركيـة، بنشـاط اسـتطلاعي عسـكري وسياسـي - اسـتخباراتي ولاسـيما بـين الكورد، وقاموا بتأليبهم ضد الروس وخاصـة ضـد القـوات الروسـية الـتي دخلـت شمـال وغرب ايران منذ عام ١٩٠٩ لقمع الثورة.

وأسفر ما قام به عملاء الألمان والأتراك عن نتائج، فقد أصبح الموقف يتدهور من جديد على الحدود التركية - الإيرانية منذ أوائل عام ١٩١٤، وجرت حوادث كثيرة شارك الكورد والجنود الأتراك فيها. إلا أنه لم يتمكن الأتراك ولا الألمان من تقويض مواقع روسيا العسكرية - السياسية في كوردستان ايران وأذربيجان في ذلك الحين. لقد كانت روسيا تفرض هيمنتها على هذه المنطقة وتسعى الى فرض رقابتها على الزعامة الكوردية - العشائرية - الاقطاعية كي تخضع كبريائها السياسي البعيد المدى (لحد إقامة إدارة ذاتية أو حتى كوردستان مستقلة موحدة) لمشاريعها ومصالحها في الشرق الأوسط.

تم استكمال الأعمال حول ترسيم الحدود الإيرانية - التركية، التي قسمت كوردستان، وهنا تضامنت روسيا مع حليفتها بريطانيا. وكانت الدولتان الكبيرتان ترغبان في أن يضع ترسيم الحدود حاجزا أمام توغل الأتراك في كوردستان ايران، ويجعل في الوقت ذاته التعامل عسيرا بين الكورد في إيران وأشقائهم في الامبراطورية العثمانية والحيلولة دون امكانية النضال في سبيل اقامة كوردستان مستقلة وتم ترسيم الحدود في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٤، لكن تركيا دخلت الحرب العالمية الاولى، التي طرحت المسألة الكوردية على أساس آخر تماما.

الكورد في الحرب العالمية الأولى

أصبح الشعب الكوردي أحد ضحايا (مما يؤسف له أنها لم تكن معروفة على نطاق واسع) الكارثة العالمية الأولى في القرن العشرين، وتحولت كوردستان والأراضي المتاخمة لها الى مسرح لمعارك عسكرية حملت طابع الكر والفر وأغرقت البلاد بسيول من الدماء، وألحقت بسكانها خسائر مادية فادحة. وقد حاول كل طرف من الأطراف المتحاربة استغلال الكورد وغيرهم من شعوب شرق تركيا وغرب ايران لمصالحه، الأمر الذي أدى الى فوضى تامة في المنطقة والى اشتداد النزاعات الداخلية على أرضية اثنية، وضاعفت هذه الحرب من الويلات، التي عانت منها جميع شعوب المنطقة.

وبعد أن دفعت الأوساط الحاكمة في تركيا (حكومة الثلاثة طلعت باشا و أنور باشا و جمال باشا) بلادها منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب في أوروبا، الى الفلك الألماني، راحت تستعد لاستخدام العشائر الكوردية في التدخل القادم في ما وراء القفقاس وغرب ايران وعلى نطاق واسع، كما جرت محاولات احياء فرسان الحميدية وشكلت من الكورد وحدات تخريبية تقوم بأعمال استفزازية على الحدود الروسية - التركية، والايرانية - التركية. وقام عملاء الألمان والأتراك بدعاية واسعة في كوردستان ايران وأذربيجان مناوئه للروس، وتمكنوا من استمالة عدد من الزعماء الكورد (بما فيهم سمكو) الى جانب اسطنبول، والذين تميزوا بتذبذبهم السياسي.

وبعد أن انضمت القيادة التركية الى الحلف الألماني وفتحت جبهة العمليات العسكرية في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٤، وضعت خططها الاستراتيجية والعملياتية بمساعدة المستشارين الألمان. وعقدت هذه القيادة مستوحية أفكار الجامعة الاسلامية والجامعة الطورانية، العزم على احتلال ماوراء القفقاس وغرب ايران (وفيما بعد شمال القفقاس والقرم وتركستان)، وبهذا الشكل توحيد جميع الشعوب التركية والقفقاسية في الامبراطورية الروسية، وجميع الكورد و كوردستان بأسرها على حد سواء تحت رعاية الامبراطورية العثمانية. انها كانت مشاريع غير واقعية ومغامراتية تماما، بيد أن محاولة تطبيقها كانت لها عواقب وخيمة جدا على جميع شعوب آسيا الغربية.

وعقدت اسطنبول وبرلين آمالا كبيرة على الكورد، ففي أوائل تشرين الثاني عام ١٩١٤ تم اعلان الجهاد ضد دول الحلفاء، وبث المبعوثون الحكوميون شائعات بين السكان الكورد حول منحهم الإدارة الذاتية مستقبلا، لكن تبين أن الرهان على الكورد كان خاسرا تماما، الأمر الذي كان أحد أسباب الفشل الذريع للاستراتيجية السياسية - العسكرية للاتحاد الرباعي برمتها (ألمانيا، النمسا - المجر، تركيا، بلغاريا) على مسرح الحرب العالمية في الشرق الأوسط.

عبرت جميع العشائر الكوردية، حتى قبل دخول تركيا الحرب، عن استيائها للتدابير التي اتخذتها السلطات التركية بشأن التعبئة العامة. بينما أبدى الكورد في ديرسم وفي كوردستان الجنوبية عن مقاومتهم القومية لها. ولم يترك إعلان الجهاد انطباعا عميقا لدى الكورد، كما ولم تجد نداءات عدد من الشيوخ وتحت ضغط السلطات التركية الدعوة الى ((الحرب المقدسة)) آذانا صاغية لدى الناس، بل ان عددا من رجالات الدين المتنفذين في كوردستان صرحوا بأنهم خصوم الجهاد. ولم تسترشد الاكثرية الساحقة من العشائر في موقفها من الاطراف المتحاربة بدوافع دينية، بل بدوافع سياسية محضة.

ولهذا السبب، وكما كان متوقعاً، لم تكن مساهمة الكورد كبيرة في ما بذلته الامبراطورية من جهود عسكرية، فالكورد كانوا يرفضون خوض الحرب في سبيل أهداف هي غريبة عليهم، وكانت القدرة القتالية للخيالة الكوردية في أدنى مستوياتها، وذلك لان القيادة العسكرية لم تكن تثق بالكورد والى حد كبير، ولم تزودهم بما يكفي من العتاد والخيول والذخيرة. وكانت التشكيلات الكوردية تفتقر الى المدفعية والرشاشات، وكان النقص كبيرا في الخيول، واتخذ الفرار من الجندية طابعاً جماعياً، فمنذ الأشهر الاولى للحرب انخفض عدد الأفواج الكوردية من ٨٠٠ الى ٣٠٠ شخص. وسحبت القيادة العسكرية التركية القطعات الكوردية من خط الجبهة ونقلتها الى المؤخرة.

وأحيانا ما كان يتحول رفض الحرب من جانب الكورد العاملين في صفوف الجيش التركي الى شكل من أشكال الاحتجاج المكشوف. ولم تكن حوادث انتقال التشكيلات الكوردية الى جانب روسيا قليلة، أو الاستسلام دون مقاومة. ودعا أبرز القادة الكورد (عبدالرزاق، ويوسف كامل بدرخان وغيرهما) الكورد الى تغيير الجبهة وتوجيه سلاحهم ضد تركيا.

لوحظ منذ الايام الأولى للحرب نمو الميول المعادية للحكومة بين صفوف السكان الكورد المسالمين، الأمر الذي ساهمت فيه الهزائم والخسائر التي تكبدها الجيش في جبهة القفقاس، مما أدى الى دخول الجيش الروسي الى شرق الاناضول والاستيلاء على اراضيه الممتدة حتى بحيرة وان وذلك في صيف عام ١٩١٥. ولم تكن نظام الديكتاتورية السياسية العسكرية، الذي فرض في جميع أنحاء تركيا، ولاسيما في منطقة العمليات العسكرية من منع قيام حركات الشعب الكوردي المناهضة للحكومة. لقد جرت الانتفاضات الكوردية في بوطان، وفي وادي موش، وديرسم وفي أماكن أخرى. وباءت محاولات الحكومة في كسب تأييد الزعامة الكوردية بالفشل الذريع، زد على ذلك اجرى عدد من الوجهاء الكورد البارزين (عبدالقادر، والجنرال شريف باشا السفير العثماني في السويد) اتصالات سرية مع خصوم تركيا (روسيا وفرنسا).

عندها لجأ نظام تركيا الفتاة الى وسيلة استخدمتها الدوائر التركية مرارا وهي حل المسألة القومية عن طريق الإبادة الجماعية، لكنها بدأت بالاقليات المسيحية، بالأرمن والآشوريين مستغلة ذريعة تعاطفهم مع القوات الروسية الزاحفة.

وفي ربيع عام ١٩١٥ ارتكبت السلطات التركية عملية إبادة جماعية ضد السكان الأرمن بدعوى تهجيرهم من مسرح العمليات العسكرية الى معسكرات الاعتقال في سوريا وبلاد الرافدين. ويرجحون مقتل نحو مليون ونصف أرمني. وقد أسفر هذا الاجراء وما أعقبته من اجراءات الى تعرض شرق تركيا لتطهير عرقي راديكالي من السكان الأرمن، الذين كانوا يعيشون هناك منذ القدم. وكان الآشوريون الضحية الأخرى للإبادة الجماعية، والذين لاذوا بالفرار الى ايران (منطقة بحيرة أورمية) من أماكن سكناهم في مقاطعة هكاري خشية المذابح وتكبدوا خسائر بشرية تعد بعشرات الآلاف أثناء الطريق.

لم تكن الإبادة الجماعية التي أرتكبتها الامبراطورية العثمانية وهي على حافة الانهيار موجهة ضد الأقليات المسيحية وحدها. لقد خطط مرتكبوا هذه الأعمال الوحشية التي لامثيل لها، وأثارت اشمئزاز العالم المتمدن بأسره، توجيه ضربتهم الى الكورد وبطريقة خبيثة للغاية. لقد حاولت السلطات العثمانية مرات عديدة تأليب الزعماء الكورد ضد الأرمن والآشوريين والتنكيل بهم بأيدي غريبة، الأمر الذي نجحت فيه في حالات عديدة من جهة، واعتزمت اسطنبول من جهة أخرى على اظهار الكورد في انظار الرأي العام الاجتماعي بأنهم المذنبين الوحيدين في المذبحة الفظيعة وبالتالي التشهير بالحركة الكوردية الوطنية والى الأبد.

كان ذلك اكذوبة فاضحة واستفزازا مكشوفا. فالقوات التركية النظامية والجهاز الإداري - البوليسي المحلي هما المنفذان الرئيسيان لمذابح الأرمن والآشوريين ولم يكن للكورد ضلع في المذبحة سوى في حالات فردية. لكن ثمة وقائع كثيرة تشهد على تضامن الكورد والأرمن أمام خطر المجازر التركية، فقد وجد عدد كبير من الآرمن الملاذ والمأوى عند الكورد، ففي ديرسم مثلا، اختفى عن أنظار الأتراك نحو ٢٠ ألف أرمني بين الكورد، وفي وقت كان الكورد يعانون فيه من الجوع راحوا يتقاسمون مالديهم من الطعام مع الأرمن، كما حذر البكوات الكورد الأرمن مرارا من مخططات السلطات التركية التي تعد ضدهم. واستنكر القادة الكورد البارزون بما فيهم الموجودين في أوروبا أستنكارا شديدا الإبادة الجماعية، وقاموا بإجراء الاتصالات مع القوميين الأرمن بهدف تنسيق أعمال النضال ضد السيطرة التركية.

وسرعان ما اقتنعت السلطات التركية بأن الكورد لا يصلحون في أن يكونوا مساعدين لها في سياسة إبادة الأرمن. وحينذاك راح الحكام الأتراك يعدون للكورد مصيرا مماثلا لمصير الأرمن. وفي عام ١٩١٥ - ١٩١٦ شرعت السلطات و حسب مراسيم سلطانية في تهجير الكورد في المناطق المجاورة لجبهات القتال الى غرب الأناضرل بنسبة ١٠ كوردي مقابل مائة تركي. وتم خلال سنوات الحرب تهجير ما يقارب من ٧٠ ألف كوردي، مات أكثر من نصفهم في الطريق جوعا ومرضا (وباء الكوليرا والتيفوئيد الطفحي والباطني). وأصبحت مناطق كثيرة من كوردستان الشمالية والغربية خالية تماما من الناس. كما ألحق ضرر كبير بالماشية المصدر الرئيس لمعيشة الكورد وعملهم. ولم يكن لدى السكان الكورد المحليين امكانيية ممارسة نشاط زراعي عادي جراء العمليات العسكرية الدائرة على أراضي شرق تركيا ومن ثم في شمال العراق.

ومن الطبيعي أن ذلك قد أدى الى الإستياء المتزايد لدى السكان الكورد في تركيا والى انتشار الميول المناهضة للحرب انتشارا واسعا. وعندما أحرز جيش القفقاس شتاء عام ١٩١٥ - ١٩١٦ نصرا حاسما بعد أن تقدم مسافة ٢٥٠ كيلومترا، سيطر على جزء كبير من أرمينيا الغربية وكوردستان بما في ذلك مراكز هامة مثل طرابزون وأرضروم وغيرهما. لم يظهر الكورد أية مقاومة للجيش الروسي. وبصفة عامة لم يكن للكورد وجودا في الجيش التركي في نهاية الحرب العالمية الأولى على جبهات القفقاس ومسيوبوتاميا للمسرح التركي

الآسيوي للعمليات العسكرية. وفي صيف وخريف عام ١٩١٧ وقعت حركات مسلحة مكشوفة في عدد من "النقاط الساخنة" في كوردستان تركيا (ديرسم، خربوط، بوطان، ماردين، دياربكر، بدليس) وأصبح الوضع في كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية في غاية التوتر، حيث توحدت الحركة الكوردية التحررية مع الحركة العربية أمام خطر الجيوش الانگليزيه الزاحفة (من الجنوب) والروسية (من الشمال) بعد أن شكلت في مؤخرة القوات التركية ما هو أشبه بجبهة ثانية. ولم يتوصل الأتراك ولا الألمان بوسائلهم المألوفة للتأثير على الكورد الى أية نتائج. ألا أن السكان الكورد في الامبراطورية العثمانية لم يستطيعوا الخروج في ظروف الاحكام العرفية واضطهاد بوليسي عسكري وحشي عن إطار حركات محلية معينة، التي لم تجلب لهم نجاحا حاسما.

ساد جو من الفوضى العارمة في كوردستان ايران في الفترة الأولى من اندلاع الحرب العالمية، التي أتاحت للزعامة الكوردية العشائرية العمل بصورة مستقلة وهي تناور بين الأتراك المحرضين من الألمان وبين الروس، الذين كانوا يطالبون بفرض هيمنتهم الكاملة على شمال ايران وغربها. وقفت العشائر الكوردية في ايران الى جانب تركيا في السنة الأولى من الحرب، وضاعفت تركيا من نشاطها التخريبي على الحدود الايرانية - التركية. وسرعان ما تحول هذا النشاط الى تدخل مباشر للوحدات الكوردية - التركية في الاراضي الإيرانية. وظهر سالار الدولة من جديد تحت أسم حاجي رضا سالار، الذي وعده الأتراك بوضع كوردستان كلها تحت حكمه.

واستولت الوحدات التركية - الكوردية في نهاية عام ١٩١٤ وأوائل عام ١٩١٥ على الجزء الغربي من كوردستان إيران وأذربيجان مع مدن خوى، وأورمية، وصاوجبلاق وغيرها. وفي أواسط كانون الثاني عام ١٩١٥ استولت القوات التركية على مدينة تبريز لفترة قصيرة، بعد أن استغلت فقدان السلطة المركزية هيبتها في جميع ارجاء ايران والمصاعب التي عانت منها روسيا في البداية، والتي لم تستطع بسببها الدفاع عن مصالحها في ايران.

وفي الواقع سرعان ما تلقى الأتراك رد القوات الروسية وفقدان جزء كبير من مكاسبهم في ايران بما فيها تبريز، ومع ذلك خاضت القيادة العسكرية الألمانية - التركية حتى أواخر عام ١٩١٥ صراعا على مركز اسناد إيراني - كوردستاني. وجرى التحول عندما تم إنزال فيلق الجنرال ن. ن. باراتوف في ١٣ تموز عام ١٩١٥ في ميناء انزلي على بحر قزوين وشن غارات على الجنوب. وفي نهاية عام ١٩١٥ تم تدمير رأس الجسر الألماني - التركي في ايران. وعلى هذا النحو وقع جميع الكورد تقريبا في ايران تحت إشراف روسيا.

وفي عام ١٩١٧ استولت القوات الروسية على كوردستان الشرقية كلها وعلى جزء مهم من كوردستان الشمالية والغربية. وفي عام ١٩١٧ اقتربت "قوات القوازق" الروس من حدود كوردستان الجنوبية. وطرحت مسألة مستقبل كوردستان على القيادة العسكرية الروسية وحكومة روسيا، وبالذات مسألة العلاقات المتبادلة مع العشائر الكوردية أي مع البگوات والخانات والشيوخ والآغوات الكورد، وكذلك مع النخبة القومية الأكثر نفوذا.

لم تكن مسألة مستقبل كوردستان مسألة حيوية جدا بالنسبة لروسيا وحدها فحسب، فقد أخذت جميع دول الحلفاء الكبرى تقوم بإعداد دبلوماسي وسياسي وعسكري مكثف لتقسيم الأمبراطورية العثمانية تقسيما نهائيا وكاملا وكذلك ايران المحايدة شكليا. وكانت المنطقة الكوردية ولأسباب مفهومة مكافأة ثمينة لكل مشارك من المشاركين في هذا الحلف الامبريالي. وفي ١٨ آذار عام ١٩١٥ جرى عقد اتفاقية اسطنبول بين دول الحلفاء سلمت بموجبها القسطنطينية (اسطنبول) والمضائق الى روسيا، وتم تعويض انگلترا بانضمام المناطق الحيادية التي تدخل فيها عددا من مناطق كوردستان الجنوبية الى مجال نفوذها في ايران.

وفي أواخر عام ١٩١٥ أجرت بريطانيا وفرنسا مفاوضات بشأن تقسيم تركيا الآسيوية، وانبثقت في مجرى هذه المفاوضات فكرة (طرحها الحزب الأرمني القومي طاشناق وأيدتها روسيا) حول إعادة بناء الامبراطورية العثمانية ومنح الإدارة الذاتية لجميع الأقاليم غير التركية بما فيها كوردستان. لكن بريطانيا وفرنسا رفضتا هذه الفكرة رفضاً قاطعاً سعياً منهما الى الاستيلاء المباشر ومن ثم احتلال جميع ممتلكات تركيا الآسيوية بما فيها كوردستان، أما روسيا فقد اضطرت على التنازل. وفي ربيع وصيف عام ١٩١٦ أجرت الدولتان المفاوضات مع روسيا، التي أعطت موافقتها النهائية على تقسيم تركيا الآسيوية في ايلول عام ١٩١٦.

وهذه المعاهدة المعروفة باتفاقية سايكس بيكو (باسمي واضعيها مباشرة وهما ممثل بريطانيا مارك سايكس والفرنسي جورج بيكو) قد قررت مصير كوردستان الشمالية والغربية والجنوبية الى جانب تقسيم الممتلكات العربية للامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا (مضمونها الرئيسي)، وكذلك أرمينيا التاريخية، حيث كان يعيش عدد غير قليل من الكورد ايضا. ونالت فرنسا حصتها في كوردستان على شكل إلحاق قسري مباشر (جزءا مهما من كوردستان الغربية الحالية وكوردستان سوريا كلها والجزء الجنوبي - الشرقي من

كوردستان تركيا) ونالت روسيا (الجزء الباقي من كوردستان تركيا وأرمينيا الغربية). وكانت المنطقة البريطانية تضم جزءا من كوردستان العراق الى الجنوب من كركوك. وكما ورد آنفا فقد كان الجزء الجنوبي الغربي من كوردستان إيران من نصيب بريطانيا، بينما كل ما تبقى من كوردستان فقد كان ضمن منطقة نفوذ روسيا.

لقد وضعت دول الحلفاء الامبريالية خطة وقحة لتقسيم استعماري لكوردستان بأسرها واستعبادها. ولم يبشر قرب انهيار الامبراطورية العثمانية وخضوع ايران التام لبريطانيا وروسيا، تحرير الشعب الكوردي من ربقة الاضطهاد والاستعباد الذي دام قرونا، وتوحيد جميع الأراضي الكوردية في دولة كوردية فحسب، بل تعميق تقسيمه بعد تحويله الى موضوع للإضطهاد الكولونيالي من جانب الدول الاستعمارية العظمى في أوروبا، أما أن اتفاقية سايكس - بيكو لم يتم تطبيقها فيما بعد وجرت عملية تقسيم كوردستان وفق سيناريو آخر وبما يتناسب وميزان القوى الجديد على الساحتين الدولية والشرق أوسطية فهي مسألة أخرى، والأهم هو أن الحرب العالمية الأولى قد أدخلت نقطة جديدة الى تاريخ كوردستان وهو زيادة الخطر المتصاعد من الغرب.

أما الموقف السياسي - العسكري في كوردستان في السنوات النهائية للحرب فقد كان على نحو، بحيث كان على الكورد التعامل مع الجيشين الزاحفين، الجيش الروسي (من الشرق والشمال) والبريطاني (من الجنوب) وكان الجيشان يهتمان (من وجهة النظر العملياتية - العسكرية بصورة أساسية) بكسب تأييد الزعامة الكوردية العشائرية العسكرية بمثابة شرط لابد منه لموقف ودي من السكان الكورد كلهم نحوهم.

وفي منتصف عام ١٩١٧ أصاب الدافع الهجومي للجيش الروسي على المسرحين التركي- الآسيوي والايراني للحرب العالمية الفتور، فقد تركت الأزمة العميقة تأثيرها، والتي شملت كل النظام العسكري والسياسي في روسيا بعد ثورة شباط ١٩١٧ التي أطاحت بالقيصرية واكتسبت وسائل التأثير السياسية أهمية أكبر للقيادة العسكرية الروسية، التي كانت مدعوة الى توطيد مواقع الجيش الروسي في كوردستان. ولم تسفر المفاوضات التي اجراها ممثلو القيادة الروسية في شرق الاناضول مع يوسف كامل وغيره من الزعماء الكورد عن نتائج تذكر. لكن بدت افاق مناسبة للتوصل الى تفاهم مع الكورد في كوردستان الجنوبية والشرقية.

توجه سيد عبدالله باسم لجنة ((استخلياسي كوردستان)) {((تحرير كوردستان))} وسيد طه، ومحمود برزنجي أكثر قادة كوردستان الجنوبية نفوذا الى السلطات الروسية والقادة العسكريين في العراق وايران باقتراح حول المساعدة المتبادلة في النضال ضد الجيش التركي وفي سبيل تحرير كوردستان الجنوبية. كما أجرى الانگليز في الوقت ذاته اتصالات مع الزعماء الكورد في ميسوبوتاميا. ففي خريف عام ١٩١٧ اقترب الانگليز من حدود ولاية موصل، التي يسكنها الكورد وذلك عقب السيطرة على بغداد في آذار العام ذاته. وقام عملاء الانگليز بدعاية قوية بين العشائر الكوردية والعربية، وأجرى المندوب السامي البريطاني في العراق پيرسى كوكس في وقت متأخر (في حزيران عام ١٩١٨) مفاوضات في مرسيليا حول اقامة منطقة كوردية تتمتع بحكم ذاتي في العراق.

ان كل ما بذلته روسيا وبريطانيا من جهد لاستمالة القيادة الكوردية في كوردستان الجنوبية الى جانبهما لم يأت بنتائجه المرجوة. وأدى انسحاب القوات الروسية من جبهة القفقاس إثر الأحداث الثورية في روسيا، الى قطع كل اتصال للروس بزعماء كوردستان تركيا وايران. وفي بادئ الأمر حقق الانگليز نجاحا، إلا أن الكورد في العراق أدركوا سريعا جدا أن القوات البريطانية لا تجلب لهم الحرية، بقدر ما تجلب لهم استعبادا استعماريا جديدا. وفي عام ١٩١٨ نشبت نزاعات مسلحة بين القوات البريطانية والكورد في العراق.

وكانت أمور الانگليز وخاصة الروس تسير على نحو أحسن في كوردستان ايران وتمكن الانگليز من ترسيخ أقدامهم بقوة في جزئها الجنوبي، حيث أقاموا حاجزاً عسكريا قويا يضمن ينتهجون في منطقة الخليج الفارسي بمصادرها الغنية بالنفط. وفي صيف عام ١٩١٧ أخذ الروس ينتهجون عقد تحالفات مع الزعماء الكورد عوضا عن الطريقة السابقة للمواجهة العسكرية. وفي ١٧ حزيران انعقد مؤتمر الزعماء الكورد في كرمنشاه وللمرة الأولى في تاريخ كوردستان الشرقية رفع فيه شعار التعاون والصداقة الروسية - الكوردية. وفي ٤ أيلول من العام ذاته وقع الجنرال باراتوف في سنندج (سنه) وفي المؤتمر التالي ل ٢٧ زعيما كورديا الاتفاقية الروسية - الكوردية معهم والتي تنظر في توحيد العشائر الكوردية وتقديم روسيا المساعدة العسكرية لها.

كان ذلك نجاحا باهرا حققه الروس في كوردستان، لكـن ظهـر أنـه كـان عـابرا وضـعيفاً. وسرعان ما انهار الجيش الروسي في ايران وفقد قدرته القتالية، وجرى سـحبه مـن الـبلاد في أعقاب الانقلاب الذي قـام بـه البلاشـفه في روسـيا في تشـرين الأول عـام ١٩١٧، وأدى الى انسحاب روسيا من الحرب وجلاء القوات الروسية في شرق الاناضول وغرب ايران وشمال العـراق الى تغيير جذري للوضع العسكري - السياسي برمته في كوردستان والاراضي المجاورة لها.

ولم يخفف انهيار روسيا من وطأة وضع الكورد، بل بـالعكس جعلـه أكثـر تعقيـدا وكـان الخطر الرئيسي يأتي من تركيا. فقد وجدت حكومة تركيا الفتاة في انهيار الجبهة الروسية في القفقاس الفرصة الأخيرة لها في تلافي الانهيار الحتمي للإمبراطوريـة العثمانيـة وتغـيير مجـرى الأحداث لصالحها والسيطرة على جميع الاراضي التي يسكنها الكـورد الى جانـب السـيطرة على جزء هام من أراضي مـا وراء القفقـاس سـواء تلـك الداخلـة سـابقا في الامبراطوريـة العثمانية، أم التابعة لروسيا وإيران. وفي هذا حظيت اسطنبول بتأييد كامل من جانب برلين.

وعقب التوقيع على صـلح ارزنجـان في جبهـة القفقـاس (١٨ كـانون الأول عـام ١٩١٧) مباشرة راح الأتراك يستعدون لخرقه، وعهدوا للكورد دورا هامـا في مخططـاتهم التوسـعية في المحور الشرقي والشمالي - الشرقي. وشددوا من الدعاية التحريضية المعادية للأرمن بيـنهم وشكلت الوحدات التخريبية في جبهة القفقاس للجيش التركي الثالـث. وفي ١٢ شـباط عـام ١٩١٨ اجتاز الأتراك الخط الفاصل الذي رسمه صـلح ارزنجـان وراحـوا يطـورون هجـومهم في الشرق. واستولت القوات التركية على جميع الأراضي التي احتلها الروس منـذ عـام ١٩١٥ تقريبـا، وذلـك لحظـة التوقيـع علـى المعاهـدة السـلمية برسـيت - ليتوفسـك بـين روسـيا السوفياتية والدول العظمى في الاتحاد الرباعي (١ آذار عام ١٩١٨).

وتضمنت معاهدة بريست - ليتوفسك أسس مراجعة اتفاقيـة برلين عـام ١٨٧٨، الـتي أصبح بموجبها جزءا من أرمينيا الغربية وكوردستان الشـمالية مـن حصـة روسـيا، وسـارع الأتراك الى تجسيد تلك الفرص التي وفرها لهم الوضع الذي نشـأ في آسـيا الغربيـة ومـنطقـة القفقاس بعد قيام ثورتي شباط واكتوبر عام ١٩١٧: وهي انهيـار جبهـة القفقـاس والجـيش الروسي في القفقاس وفصل ما وراء القفقاس عن روسيا وتدخل ألمانيـا وانكلـترا بنشـاط في الأحداث. ووصلت القوات التركية في أوائل نيسان عام ١٩١٨ الى الحدود الروسية - التركية عام ١٩١٤، وبعد مضي شهر وصلت الى حدود عام ١٨٧٧، ثم تقدمت في أراضي أرمينيا

(التي فرضت عليها اتفاقية جائرة في حزيران) وجورجيا وأذربيجان المستقلة مؤقتا، متوجهة نحو باكو الهدف الرئيس للعدوان التركي واحتلتها القوات التركية في ١٥ أيلول عام ١٩١٨.

كما شاركت الوحدات الكوردية غير النظامية في حملة الجيش التركي في ما وراء القفقاس، ألا أن الكورد في ما وراء القفقاس ولا سيما الإيزيديون رفضوا تقديم اي عون للمحتلين الأتراك. أضف الى ذلك أن الكورد الإيزيديين بزعامة جانگير آغا شاركوا في عام ١٩١٨ مشاركة فعالة في معركة سردار آباد التي خاضها الأرمن ضد المحتلين الأتراك.

وتمكن الأتراك ثانية في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولي من ترسيخ مواقعهم في كوردستان ايران. وشرعت روسيا السوفياتية حسب معاهدة بريست - ليتوفسك في سحب بقايا قوات الجيش الروسي القديم من شمال - غرب ايران واستكملته في نيسان عام ١٩١٨. وهذا ما استغله الجيش التركي دونما إبطاء، فدخل أراضي أذربيجان ايران وكوردستان، وبدأ زحفه صوب حدود ما وراء القفقاس. وفي ١٤ حزيران عام ١٩١٨، احتل الأتراك تبريز، وفي آب احتلوا اذربيجان ايران والمناطق الشمالية من كوردستان ايران (الى الجنوب من بحيرة أورمية).

وفضلا عن وحدات الأرمن والآشوريين كان الانگليز الخصم الرئيس للأتراك في كوردستان ايران. وشكل الانگليز بعثة عسكرية بقيادة الجنرال دنسترفيلي لغرض انشاء خط اتصال عسكري من العراق وحتى بحر قزوين ومن ثم الاستيلاء على باكو النفطية. وفي منتصف عام ١٩١٨ جرى تقسيم شمال - غرب ايران كله الى منطقتين: المنطقة الغربية وسكانها من قوميات متعددة والمحتلة من القوات التركية، التي ساعدتها الوحدات التركية غير النظامية، والكورد الايرانيين جزئيا، والمنطقة الشرقية المتجانسة من الناحية العرقية، حيث تقدمت القوات البريطانية، التي ساعدتها بقايا الجيش الروسي. ومن الطبيعي أن الأتراك والانگليز كانوا معنيين في تأييد العشائر الكوردية في كوردستان ايران وأذربيجان.

ولجأ جميع الأطراف المشاركة في النزاع (بما فيها السلطات الأيرانية المحلية التي فقدت اعتبارها نهائيا) الى بث بذور الفرقة الدينية والقومية، التي تركت عواقب وخيمة على شعوب المنطقة قاطبة. فقد تمكنت السلطات المحلية وبمشاركة الانگليز في منتصف آذار عام ١٩١٨ من إثارة نزاع مسلح بين سمكو زعيم عشيرة الشكاك والآشوريين الذين فروا من هكاري عام ١٩١٥ الى منطقة أورمية، مما أسفر عن مقتل زعيم الآشوريين وبطريركهم بنيامين مار شمعون.

وكان ذلك لصالح المتدخلين الأتراك وحدهم، الذن تمكنوا وبمساعدة الزعماء الكورد من أصحاب النفوذ (سمكو، سيد طه) الذين انضموا اليهم، من احتلال أذربيجان ايران كلها وجزءا هاما من كوردستان ايران في صيف عام ١٩١٨. وفي أيلول أحتل الأتراك شمال أذربيجان مع مدينة باكو، وتوغلوا في شمال القفقاس، لكن هنا انتهى كل شيء. وأدى انهيار الاتحاد الرباعي، الذي تم في نهاية تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني عام ١٩١٨، بما فيه الامبراطورية العثمانية، التي كانت عضوا في هذا الاتحاد، الى اجلاء سريع لجميع القوات التركية من المناطق التي احتلتها في ايران وما وراء القفقاس. وانهارت مع الامبراطورية العثمانية سياستها الكوردية برمتها، والتي انتهجها السلاطين والأتراك الفتيان المغامرين بقدر كبير من الغباء.

وعلى هذا النحو زال خطر تهديد فرض الهيمنة التركية على كوردستان الشرقية كلها، وعلى اولئك الكورد، الذين كانوا يعيشون في ما وراء القفقاس. ألا أنه لاح في الافق خطر استعباد جديد على كوردستان بأسرها ولا سيما على مناطقها الشرقية والجنوبية ومن جانب بريطانيا بالدرجة الأولى، التي كانت عضوا في قوة الحلفاء وأكثرهم نشاطا في منطقة الشرق الأوسط تحديدا.

سارع الانگليز الى استغلال الفراغ، الذي نشأ في كوردستان الشرقية جراء انسحاب القوات الروسية منها. وكان هدفها القريب هو ترسيخ مواقعها في الجزء الجنوبي - الغربي منها وفي لوردستان وفي بختيار ايضا. وشرع الانگليز في ايران في تشكيل وحدات من العشائر الكوردية ((ألوية)) لإستخدامها لأغراض اضافية بصورة أساسية، بيد أن النجاحات المؤقتة التي حققها الأتراك في غرب ايران صيف وربيع عام ١٩١٨ جعلت امكانية استخدام الانگليز الوسائل العسكرية الصرفة في علاقاتهم المتبادلة مع الكورد المحليين محدودة. وقاوم عدد من العشائر (عشيرة سنجابي مثلا) الانگليز مقاومة مسلحة، وهذا ما دفع بالقيادة البريطانية ان تبدي عناية خاصة بالدعاية السياسية وما يماثلها من وسائل في سياستها الكوردية.

تم اطلاق شعارات حول المهمة ((التحررية)) للقوات البريطانية. وأقدم الانگليز على خطوات للتقارب مع الكورد والقوميين في المهجر (مع البدرخانيين عبدالرزاق و يوسف كامل بك وغيرهما من الموالين لروسيا سابقا)، ودعوا الى التقارب الكوردي - الأرمني، كما دعا عدد من زعماء الكورد، الموكريين (منطقة صاوجبلاق) الى اعلان كوردستان مستقلة وتحت الوصاية البريطانية.

كـان ذلـك كلـه لعبـة مزدوجـة. ففـي الواقـع لم يعمـل الانكليـز علـى تحريـر كوردسـتان الشرقيـة، بل الى استغلال الكورد لطرد القوات التركية وعملاء الألمـان والأتـراك مـن ايـران وفـرض الحمايـة البريطانيـة علـى ايـران كلـها، وعلـى كوردسـتان ايضـا في المـدى المنظـور. واستخدم الانكليز ما لهم من تأثير على طهران لبلوغ هذا الهدف الواقعي في نهاية الحرب.

غير أن الهدف الرئيسي للانكليز في الشـرق الأوسـط وأكثـره قربـا كانـت ميسـوبوتاميا (العراق المعاصر) التي كانت تضم كوردستان الجنوبية كلها. وكانت مهمة الانكليز في العراق يسيرة بعد إزاحة منافستها روسيا من ساحة الشرق الأوسـط. صـحيح أنـه بقـى فيهـا دولا أخرى مثل فرنسا، والولايات المتحدة الامريكية التي تقدمت في نهايـة الحـرب بـدعاويها في القيام بدور قيادي في القضـايا العالميـة بمـا في ذلـك قضـايا الشـرق الأوسـط لكـن الانكليـز وحدهم كانوا يمتلكون قوة عسكرية فعلية في المنطقة وكان لهم القول الفصل.

وحسـب اعـتراف پيرسـى كـوكس كـان احـتلال كوردسـتان الجنوبيـة ((قضـية في غايـة الصعوبة))، واستقبل الكورد المحررين بحذر شديد وأحيانا بعداء مكشوف. كما أبدى الأتراك ايضا مقاومة عنيفة. ولم يدخل فيلق القوات العسكرية البريطانية الاستطلاعية الى أراضـي كوردستان الجنوبيـة إلا في أيـار عـام ١٩١٨ وراح الانكليـز دونمـا ابطـاء يفرضـون إدارتهـم الاستعمارية على أراضي كوردستان الجنوبية، وكان الضباط السياسيون يمثلون هـذه الإدارة، وغايتهم من ذلك هي إشراك أكثر زعماء الكورد نفوذا في تحالف سياسـي - عسـكري مـع انگلترا.

وهذا ما تم لهم جزئيا. فقد اتخذت عشيرة الهموند، ولا سيما الشيخ محمود برزنجي الأقوى نفوذا موقفاً وديا مـع الانكليـز. وقـرر زعمـاء السـليمانية بقيـادة الشـيخ محمـود تشـكيل حكومة مؤقتة من شأنها أن تصادق بريطانيا وأن تبسط نفوذها علـى كوردسـتان الجنوبيـة وجنوب شرق كوردستان.

إلا أنه سرعان ما اصطدمت القوات البريطانيـة المتقدمـة نحـو الشـمال بعقبـات كـبيرة، وراح الكورد يعبرون عن استيائهم المتزايد من محاولات الانكليز في فرض رقابة صارمة على مناطق كوردستان، التي احتلوها، الأمر الذي استغله عملاء الألمان والأتراك. ووقـف عـدد من العشائر (في مقاطعة السـليمانية، والإيزيـديون في سـنجار وغيرهـم) ضـد الانكليـز. ولم يـتمكن الفيلـق البريطـاني مـن اسـتئناف هجومـه علـى الموصـل، والـذي انتهـى بـاحتلال

كوردستان الجنوبية كلها، إلا في أواخر تشرين الأول عـام ١٩١٨ جـرى التوقيـع علـى صـلح مـودروس، الذي كان يعني استسلام الامبراطورية العثمانية استسلاما تاما، كما استسلمت ألمانيا بعد مضي ١٢ يوما، ووضعت الحرب العالمية الأولى أوزارهـا. ومـرت حقبـة تاريخيـة مـن تاريخ الكورد وكوردستان وحان الانتقال الى مرحلة جديدة.

لقد تكبد الشعب الكوردي خسائر بشرية ومادية فادحـة في مجـرى العمليـات العسـكرية على المسرحين التركي - الآسيوي والايراني للحرب العالمية الأولى. وتضاعفت هـذه الخسـائر نتيجة الاجراءات التعسفية التي قامت بهـا الأوسـاط الحاكمـة في تركيـا ضـدهم، مسـتغلة حالة الطوارئ في زمن الحرب لتنظيم إبـادة جماعيـة للأقليـات القوميـة القاطنـة في المنـاطق الشرقية مـن الامبراطوريـة العثمانيـة، بمـا فيهـا الكـورد ايضـا. وكانـت الحركـة الكورديـة الوطنية - التحررية تمر في ظروف سيئة، فقد ألحق بها ضـررا كـبيرا وقمعـت مؤقتـا. وازداد الخطر بشدة على الكـورد وكوردسـتان مـن جهـة أخـرى، فقـد تـدخلت دول الحلفـاء الكـبرى بقواتها المسلحة أراضي كوردستان، بينما كانت تقوم علـى الجبهـة الدبلوماسـية بالتحضـير لتقسيمها الاستعماري بغية استعبادها من جديد. فوجد الكورد أنفسهم أمـام محـن جديـدة ومعاناة خطيرة تتربص بهم.

ينبغي الاشارة ونحن نلخص نتائج ما جرى عرضه في الفصلين الثالث والرابع الى مرحلـة جديدة في تاريخ الكورد خـلال مائـة عـام ونيـف أغنـى تجربـة للنضـال التحـرري، وبالتـالي مواصلة تقليد غني للتاريخ الكوردي وهو النضال ضد مختلف اشـكال الاضـطهاد الخـارجي. ففي هذه المرحلة تعرض النظـام الاقطـاعي في كوردسـتان، الـذي كـان يسـتند علـى الـنمط العشائري- القبلي والى حد كبير لتقويض خطير، الأمر الذي فتح أمام الكورد آفـاق تطـور اجتماعي وأقتصادي وسياسي وثقافي. وأخيرا تم تحقيق تطور لا ريـب فيـه في وحـدة الشـعب الكوردي (الأمر الذي ساهم نضـاله التحـرري فيـه أكثـر مـن الجوانـب الأخـرى) وفي ادراكـه للأهداف القوميـة الشاملة وفي تكوين الوعي القومي الكوردي علـى الصـعيد الايـديولوجي والسياسـي، وفي وضـع أسـاس الثقافـة الكورديـة المعاصـرية الغنيـة بمضـمون إنسـاني محـب للحرية، ولم يصبح بفضل ذلك موضوعا للتاريخ فحسب بل ذاتا فاعلة فيه.

الباب الثالث

التاريخ المعاصر

الفصل الخامس

كوردستان بعد التقسيم الجديد (١٩١٨م - ١٩٤٥م)

المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨م - ١٩٢٣م)

منيت الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى بهزيمة نكراء ولم يعد لها وجودا لقيام دول الحلفاء الكبرى بتقسيمها. وظهرت أمام الشعوب غير التركية بما فيها الكورد والواقعة تحت النير التركي طيلة قرون امكانية التحرر القومي. غير أن انهيار الامبراطورية العثمانية والنضال من أجل حق تقرير مصير شعوبها قد جرى باسلوب متناقض ومعقد. وينحصر الأمر في أن أهداف الأطراف المعنية كانت مختلفة جدا (بل ومتناقضة الى حد معلوم). واذا كانت الشعوب غير التركية تسعى الى استغلال هزيمة تركيا لنيل استقلالها، فإن الدول الكبرى المنتصرة (انكلترا وفرنسا بصورة أساسية) حاولت فرض سيطرتها على الممتلكات السابقة للامبراطورية العثمانية، التي ترتدي أهمية استراتيجية - عسكرية واقتصادية، ولا سيما في المناطق التي كان يعيش فيها الكورد والعرب بصورة أساسية.

وأثرت الأحداث الثورية عام ١٩١٧ في روسيا وفي السنوات اللاحقة تأثيرا متناقضا على الموقف في المنطقة الكوردية. فقد كان التأثير الثوري لأكتوبر والسياسة اللاحقة للسلطة السوفياتية على الشعوب المضطهدة بما فيها الكورد لا يرقى اليه الشك من جهة، وتحولت روسيا بعد ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ من عدو رهيب لتركيا تطالب بالقسطنطينية والمضائق (حسب اتفاقية عام ١٩١٠) الى حليفة لها من جهة اخرى، لأن تركيا الجديدة وروسيا السوفياتية واجهتا عدوا مشتركا هو دول الحلفاء الكبرى. وهذا ما حدث بعد انتصار الثورة (الكمالية) القومية في تركيا في أوائل العشرينات وفي هذه الظروف أصبحت آمال الكورد في تركيا، المعقودة على دعم روسي فعلي في نضالهم المعادي للأتراك، آمالا وهمية. وهكذا ظهرت عقبات كأداء على طريق حل المسألة الكوردية في وضع ما بعد الحرب.

حاولت تركيا المهزومة وبشتى السبل الاحتفاظ ولو بجزء من ممتلكاتها، وفي هذا الشأن استغلت تركيا التناقضات بين الدول المنتصرة. أضف الى ذلك أن فرنسا وبريطانيا اللتين كان القلق ينتابهما نتيجة تقارب روسي وتركي ابتعدتا تدريجيا وبصورة ملحوظة عن مواقفهما المعادية لتركيا سابقا، وأبدتا عن استعدادهما لإيجاد لغة مشتركة مع عدو الأمس، الأمر الذي كان له عواقبه الوخيمة على الكورد.

وضع الوفد البريطاني في مؤتمر باريس السلمي (عام ١٩١٩) قرارا بشأن مصير الشعوب المضطهدة في تركيا العثمانية جاء فيه ((وافقت دول الحلفاء الكبرى وغير المنحازة عن فصل أرمينيا، وسوريا، وميسوبوتاميا، وكوردستان، وفلسطين، والجزيرة العربية على الامبراطورية العثمانية فصلاً تاما وذلك للأسباب ذاتها ولا سيما بسبب حكم الأتراك خلال تاريخهم كله على الشعوب الخاضعة لهم، وبسبب المذبحة الأرمنية الفظيعة، وغيرها من الشعوب في الماضي القريب))[1]. ويبين التعرف على وثائق تلك المرحلة وموادها على حضور المسألة الكوردية في مختلف مراحل التسوية السلمية ما بعد الحرب أسوة بمسائل الشرق الأوسط الأخرى.

وفي شباط وآذار عام ١٩١٩ قدم الوفدان الكوردي والأرمني تقارير في ((مجلس العشرة)) والمدعوة الى مساعدة الدول الكبرى المنتصرة في وضع تصور كامل حول جوهر القضايا المعروضة للنقاش. ومما يؤسف له أن التقريرين، الوارد ذكرهما آنفا، وألقيا في ((مجلس العشرة))، قد اتصفا بالتطرف ولم يأخذ بالحسبان الوضع الفعلي، الأمر الذي خلق موضوعيا صعوبات جديدة على طريق مناقشة هذه المسألة مناقشة مثمرة. لكن بعد مضي وقت قصير أصدر رئيس الوفد الكوردي الجنرال شريف باشاه ورئيس الوفد الأرمني نوبار باشا بيانا مشتركا يأخذان فيه بالحسبان تحقيق الأهداف المشتركة لكل طرف على حده، وجرى التأكيد فيه على رغبتهما وعزمهما في التوصل الى حل المسائل، التي ترتدي أهمية مصيرية للشعبين الكوردي والأرمني.

بعد التوقيع على معاهدة الصلح في ٢٨ حزيران ١٩١٩ مع ألمانيا، وأقصت الولايات المتحدة الامريكية نفسها عن عملية التسوية السلمية، عكفت بريطانيا وفرنسا على مسائل تقسيم الممتلكات التركية. أعدت الدول المنتصرة شروط السلام مع تركيا في مؤتمر سان ريمو (نيسان - أيار عام ١٩٢٠) وعرضتها على اسطنبول. وبذلت تركيا ما في وسعها

للتخفيف منها. ومما يستأثر باالاهتمام هو قيام الأتراك بتشكيل لجنة لتقديم مقترحات مضادة. وضمت اللجنة ثلاثة ممثلين عن ((الأقليات القومية)) كي يتم خلق انطباع حول ((وحدة الأتراك وغير الأتراك)) في هذه المسألة. وكان أحد الممثلين ((للأقليات القومية)) كورديا ومن مهمته مساعدة الأتراك في أن يحتفظوا ولو بكوردستان ضمن اطار تركيا.

إلا أن الموقف الكوردي لم يتم عرضه بشكل حقيقي في أثناء الاعداد للمعاهدة السلمية مع تركيا، وادعت جمعية تعالي كوردستان {((كوردستان تعالي جمعيتي ...))} وجمعية الرابطة الاجتماعية {((تشكيلياتي اجتماعي جمعيتي))} والحزب الشعبي الكوردي القيام بالدور الذي يعبر عن مصالح الحركة الكوردية في تلك المرحلة. واتخذت جمعية تعالي كوردستان الناشئة عام ١٩١٨ مواقف معتدلة، وعقدت مع حزب ((الحرية والوفاق)) {((حريت في ايتلياف))} اتفاقية حول منح كوردستان الحكم الذاتي ضمن إطار الامبراطورية العثمانية. كانت هذه الجمعيات نادرة في كوردستان، ولم يحسب الحلفاء لها حسابا. وعينت جمعية تعالي كوردستان الجنرال شريف باشا ممثلا لها في مؤتمر سيفر السلمي، وتخلى شريف باشا عن صلاحيات الوفد التركي معلنا أنه يمثل كوردستان. وعرض باسم الكورد مذكرتان بشأن المطالب الكوردية الاولى في (٢٢ آذار عاما ١٩١٩، والثانية في آذار عام ١٩٢٠) وخارطة كوردستان على المؤتمر السلمي. كما قام شريف باشا بإجراء مفاوضات مع الوفد الأرمني الطاشناق، الذي أصدر معه بياناً مشتركاً في المؤتمر السلمي بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩.

وكما كان متوقعا رفضت دول الحلفاء مقترحات الأتراك المضادة، كما طرحت مسألة اخراج كوردستان وأرمينيا الغربية ايضا من عداد تركيا وتطويرها على طريق الاستقلال الوطني مستقبلا، إلا أن ذلك لم يقم به الكورد، بل انكلترا ولمصالحها حصرا. ومن هذه الناحية بالذات جرى النظر في المسألة الكوردية عند الإعداد لمعاهدة سيفر.

اختتم نظام فرساي لتسوية ما بعد الحرب بمعاهدة سيفر السلمية فقد تم التوقيع عليها في ١٠ آب عام ١٩٢٠ في مدينة سيفر بضواحي باريس وذلك بين حكومة السلطان التركي ودول التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ووضعت معاهدة سيفر بناءً على شروط اتفاقية سايكس - بيكو وقرار مؤتمر سان ريمو. ومعاهدة سيفر وثيقة كبيرة الحجم تتألف من ١٣ جزء و ٤٣٣ مادة وكانت الامبراطورية التركية تخسر جميع أراضيها غير التركية حسب شروط هذه المعاهدة. وأصبحت أراضي العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني،

بينما أصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا. ونظرت المعاهدة في تخلي تركيا عن جميع دعاويها في الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، وأعترفت بوصاية بريطانيا على مصر. ونالت ايطاليا جزر دوديكانز في بحر إيجه، وحصلت اليونان على جزء من فراكيا الى جانب أدرنه (ادريا نوبول)، وشبه جزيرة غاليبولي وازمير. ووضع نظام المضائق تحت رقابة لجنة دولية. واعترفت تركيا بأرمينيا دولة حرة ومستقلة.

إن معاهدة سيڤر هي أول وثيقة دولية قانونية تعترف بحقوق الكورد كعنصر مستقل وببلادهم كموضوع في السياسية الدولية. وخصص في المعاهدة قسم خاص (٣) لكوردستان. وتضمنت المواد ٦٢، ٦٣ و ٦٤، المعروفة تحت اسم كوردستان، الشروط التي كان من المفترض عليها حل قضية حق تقرير المصير القومي لجزء كبير من الشعب الكوردي*. ونورد أدناه نص هذه البنود. المادة ٦٢. تعد اللجنة المؤلفة من ثلاثة أعضاء والتي جرى تعينها من بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا والموجودة في القسطنطينية، خلال ستة اشهر قانونا حول الحكم الذاتي المحلي للمناطق التي أكثريتها من العنصر الكوردي، والواقعة شرق نهر الفرات والى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية. ولدى غياب الاجماع بين أعضاء اللجنة فإن الحكومات المعنية هي التي تحل المسألة، وفي الوقت ذاته ينبغي توفير الضمانات الكاملة لحماية الكلدو - آشوريين وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية ضمن المناطق الوارد ذكرها آنفا، ولهذا الغرض تقوم لجنة خاصة تضم ممثلا كورديا وفارسيا ايضا فضلا عن ممثلي بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا بالنظر في الحدود التركية - الفارسية وتسويتها اذا احتاج الأمر ذلك.

المادة ٦٣. تتعهد تركيا الإعتراف بقرارات هاتين اللجنتين وتنفيذها خلال مدة ثلاثة أشهر.

المادة ٦٤. إذا توجه السكان الكورد في المناطق المشار اليها في المادة ٦٢ وبعد مرور عام الى عصبة الأمم، ويشيرون الى أن أكثرية سكانها ترغب في الانفصال عن تركيا، ويقر مجلس العصبة بأن هؤلاء قادرون على الاستقلال، فإنه ينبغي على تركيا التخلي عن حقوقها في هذه المناطق. وإذا رغب الكورد في ولاية الموصل أيضاً الانضمام إلى عداد الدولة الكوردية فان الحلفاء الرئيسين سوف لن يعارضوا ذلك(٢).

* لم تتناول معاهدة سيڤر مصير كوردستان الشرقية (ايران) وكوردستان الجنوبية - الغربية (سوريا).

ومن الطبيعي أن الدولة المنتصرة سواء في مرحلة إعداد المعاهدة أم بعد التوقيع عليها مرارا ما استهانت بحقوق الكورد واستغلتهم لأغراضها ومراميها. بيد أن واقعة طرح فكرة حق تقرير مصير الشعب الكوردي في دولته وضم جزء خاص حول ذلك إلى معاهدة سيڤر يدل على الطابع المستقل للعامل الكوردي في العلاقات بين الدول بعد الحرب. ولابد من التأكيد أن طرح المسألة الكوردية كموضوع للنقاش الدولي جاء نتيجة للضغط، الذي مارسته الحركة الكوردية الوطنية في ذلك العهد.

لقد ورد بند في المعاهدة هو في غاية الاهمية بشأن امكانية توحيد الكورد (صحيح ليس الكورد جميعا) في دولة واحدة، الأمر الذي مهد السبيل أمام التغلب على تجزئة كوردستان، التي تعد عاملا ضارا على طريق التقدم الوطني للكورد ومما لا شك فيه أنه ستوجد في دولة كوردية متحدة (لو أقيمت مثل هذه الدولة) ظروفا أكثر ملائمة بما لا يقاس لتطور سلمي وهرموني للعنصر الكوردي، الذي يشغل المرتبة الرابعة حسب نفوسه في الشرقين الأوسط والأدنى (بعد العرب، والترك والفرس).

وخصص ((الجزء الرابع)) في معاهدة سيڤر لضمان حقوق الأقليات القومية القاطنة في الأراضي التركية. فقد جاء في المادة ٤١ من هذا الفصل للمعاهدة مايلي ((تتعهد تركيا بأن توفر الحماية التامة والكاملة لحياة جميع سكان تركيا وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق والدين)).

وضمنت المادة ٤٧ الحقوق المتساوية للأقليات القومية أسوة بجميع مواطني تركيا، وجاء فيها أن المواطنين العثمانيين، الذين ينتمون الى الأقليات الاثنية حسب الدين أو اللغة سوف يتمتعون بنفس النظام وبتلك الحقوق والضمانات الفعلية التي يتمتع بها المواطنون العثمانيون الآخرون[٣].

لكن تبين أن معاهدة سيڤر وبما تضمنته من وعود للكورد لم تكن طويلة الأجل بفضل ما حققته القومية التركية المحاربة. ففي آذار عام ١٩٢١ أعلنت الدول الكبرى المنتصرة عن استعدادها لإدخال تعديلات مناسبة إلى المعاهدة حول كوردستان شريطة ((أن تعلن من جانبها عن استعدادها اتخاذ موقف ودي تجاه الإدارة الذاتية المحلية للكورد وان تقوم بضمان مصالح الكورد كما يجب))[٤]. واستخفت الدول الكبرى وبوضوح بمصالح الكورد في الظروف الجديدة وهي توافق عن مطالب الكماليين. ففي آذار عام ١٩٢٢ لم تعد دول التحالف الكبرى تصر فيما تقدمه من اقتراحات على المسألة الكوردية.

وقف الكماليون ضد ادراج هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر لوزان، واستخدمت الدوائر التركية القومية مختلف الوسائل للتنصل من تنفيذ شروط معاهدة سيڤر، وإحدى هذه الوسائل كان تحييد الكورد عن طريق إدخال فكرة ((الوحدة الاجتماعية)) فقد أعلن الكماليون أن الكورد شعب له حقوق متساوية مع الأتراك في تركيا ففي الظروف التي أعلن الاعتراف فيها بالوضع القومي - الحقوقي للكورد بوصفه شعبا مستقلا كانت الجماهير الكوردية متحمسة لأفكار حق تقرير المصير القومي، أما في ولاية الموصل (وفي كوردستان ايران) فقد كان يجري نضال عنيف في سبيل الاستقلال، ولم يكن لصالح الكماليين بوجه عام السير في طريق النفي التقليدي لوجود الشعب الكوردي في تركيا. ولهذا السبب جرى وبمبادرة من مصطفى كمال أتاتورك وحكومته تشجيع فكرة ((مساواة وضع الكورد)) في تركيا الجديدة قولا والى حين. وكان من شأن ذلك كله ضمان نجاح الأتراك في مسعاهم للتخلص من شروط معاهدة سيڤر. ونتيجة الاسباب المشار اليها فقد تقرر مصير معاهدة سيڤر، وهذا ما جرى تشبيه في مؤتمر لوزان، الذي لم يرد في مقرراته كلمة واحدة عن الكورد وكوردستان ومع ذلك كان على الكماليين والدول الكبرى المنتصرة على السواء ايجاد طريق التخلي عن شروط معاهدة سيڤر. وهكذا لما جرى الحديث في مؤتمر لوزان عن استقلال الكورد المنصوص عليه حسب معاهدة سيڤر، تم توجيه برقية استفسار الى مجلس الوطني التركي الكبير. وفي اثناء عقد اجتماع المجلس توجه مصطفى كمال الى النواب الكورد، الذين كانوا يعدون شكليا نواباً كورداً في المجلس الإدلاء برأيهم في هذا الشأن(٥). وجاء الجواب المرتقب، الذي كان جاهزا سابقا، فقد صرح حسين عوني النائب ((الكوردي)) عن أرضروم قائلا: "هذه البلاد هي للكورد والأتراك، ولا يحق الحديث من على هذا المنبر سوى أمتان هما: الأمة الكوردية والأمة التركية"(٦). وأيد ((نائب كوردي)) آخر هو حسن خيري فكرة ((عدم فصل)) الكورد عن الأتراك. كان مصطفى كمال وبقية القوميين الأتراك في غاية الرضى مما قاله ((النواب الكورد)) وكان على ((النواب الكورد)) الحضور، وحسب أقتراح مصطفى كمال أتاتورك، في اجتماع المجلس بالزي القومي الكوردي، الأمر الذي قام به هؤلاء(٧).

وشارك عصمت اينونو من أنصار مصطفى كمال المقربين في هذه اللعبة، التي تم الإعداد لها جيدا، ففي أثناء إحدى المناقشات حول ولاية الموصل أعلن صراحة أن: "تركيا هي ملك للشعبين المتساويين أمام الحكومة ويتمتعان بحقوق قومية متساوية"(٨).

نوه الرائد نوئيل مبعوث أرنولد ويلسون القائم بأعمال الحاكم المدني البريطاني في ميسوبوتاميا لإدارة منطقة السليمانية، في عام ١٩١٩ قائلا: "ينبغي الأخذ بالحسبان بأن الموقف السياسي الخارجي يؤثر على الوضع الداخلي للمقاطعات الكوردية بصورة أساسية. ويشغل تأجيل السلام مع تركيا وصراعها مع اليونان أذهان الناس البارزين في كوردستان. وتصبح خطط البلاشفة معروفة هنا، ويعرقل تنامي نفوذ البلاشفة تطبيق السياسة البريطانية في هذه المناطق. فالدعاية التركية الموجهة ضد بريطانيا تجد تربة خاصة بها. فالكورد يعرفون كمال باشا ويعتقدون أنه سيشكل دولة اسلامية ويمنح الكورد فيها حكما ذاتيا بصرف النظر عن مؤتمر السلام في باريس ومهمتنا الرئيسية هي سد الطريق أمام تغلغل الأفكار البلشفية والتغلب على الدعاية التركية - الاسلامية وعلى التيارات الثورية في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى"(٩).

لم يؤثر الموقف السياسي الخارجي وحده على الوضع في كوردستان، كما أكد ذلك العميل الانكليزى الرائد نوئيل الذي كلف لإدارة منطقة السليمانية. فالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية هي التي تكمن في أساس نهوض الحركة الكوردية القومية بعد الحرب، بل وفي اساس العملية التاريخية برمتها في هذه المنطقة في العصر الراهن ولم تترك الاسباب الخارجية تأثيرها الثوري على المجتمع الكوردي إلا على هذه الخلفية.

كان الوضع الاقتصادي والتطور الاجتماعي لجميع أجزاء كوردستان عند اجراء التقسيم الجديد في مستوى متدني جدا نسبيا ومطلقا (حتى مقارنة مع المستوى المتدني جداً للدول التي كانت كوردستان تدخل في عدادها). أما من الناحية السياسية فقد كان الكورد سكان كوردستان يعانون من الاضطهاد والحرمان وبفارق وحيد وهو أنه تم إضافة المستعمرين الفرنسيين والانكليز الى مضطهديهم الآخرين. وهكذا فقد تراكمت مادة قابلة للأشتعال في كوردستان في مطلع العصر الراهن، من أية شرارة مهما يكن منشأها. وكانت كوردستان بحاجة الى تغيرات تقدمية، وكان الكورد على استعداد لخوض النضال في سبيلها.

وتشكلت في كل جزء من أجزاء كوردستان الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، والمحددة بخصوصية النضال الوطني - التحرري فيها، التي كانت في جميع العهود محور الصيرورة التاريخية على الصعيد الكوردستاني العام والمحلي على حد سواء. وهذا ما يدعو الى ضرورة النظر في الوضع، الذي تشكل بعد تقسيم كوردستان في كل دولة من الدول التي يعيش الكورد فيها على حده.

كان الكورد أكبر أقلية في آسيا الصغرى، حيث بلغ عددهم في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين قرابة ٧,٥ مليون نسمة (يشكلون نسبة ٥/١ الى ٤/١ من مجموع سكان الدول المقسمة لكوردستان). وعاشت أكثرية الكورد حوالي نصفهم في الجمهورية التركية وفي ولاياتها الشرقية والجنوبية - الشرقية بصورة أساسية (عدا القاطنين على البحر الأسود). وتم تهجيرجزء من الكورد قسرا الى الولايات الوسطى والغربية، بينما استقر جزءا آخر منهم في المدن الكبرى (في اسطنبول أكثر من أية مدينة آخرى). ففي أوائل العشرينات من القرن العشرين كان عدد الكورد يبلغ ٢,٥ مليون نسمة، بينما وصل عددهم في منتصف الاربعينات الى أكثر من أربعة مليون نسمة، وكان شمال - غرب كوردستان تركيا يشكل نحو ٣٠٪ من مساحة تركيا كلها (ما يقارب من ٢٢٥ ألف كيلومتر مربع).

كانت الولايات الشرقية من تركيا التي يسكنها الكورد أكثر الولايات تخلفاً وأقل مناطق البلاد تطوراً، فقد كان حوالي ٨٥٪ بين السكان يعملون في الزراعة {بصورة أساسية شبه الرحل الذين يمارسون تربية الماشية ((عموديا))} ويمارسونها بطرق بدائية وكانت قليلة الانتاج بحيث كانت بالكاد تستجيب لمقومات الانتاج البسيطة. وغابت الصناعة الحديثة عمليا، وكانت وسائل المواصلات والأتصال في أدنى مستوياتها. وظلت الخدمات الاجتماعية في حالة بدائية. كما غاب التعليم باللغة الكوردية، والنظام الحديث للوقاية الصحية، وكان نتيجة ذلك تفشي الأمية وانتشار المرض والفقر والأمراض الوبائية بين الفئات العامة من السكان. وحافظ النظام الاجتماعي في كوردستان تركيا على هويته الاقطاعية القديمة طويلا، والذي كان يستند على النظام العشائري التقليدي مع وجود سلطة رجال الدين المطلقة وسلطة القيادة العشائرية من الشيوخ والبگوات والآغوات.

وقامت السلطات الكمالية في هذه الآونة بتغيرات أتسمت بطابع رأسمالي سعياً منها الى دفع تركيا في طريق الحضارة الغربية، كما جرى نهوض اقتصادي وثقافي. غير أن هذه التحولات الايجابية وصلت بالكاد الى المنطقة الكوردية من البلاد. فقد كبحت أنقرة وعن قصد جماح تطورها كي تصور الكورد للآخرين على أنهم أعداء التقدم، وبالتالي تبرير سياسة الاضطهاد القومي والصهر العرقي وقمع جميع النزعات المحبة للحرية بينهم. لكن الكورد لم يهادنوا مع هذا المصير، وهب زعماؤهم التقليديون ومجموعة صغيرة من القوميين، لكنها كانت تتمتع بنفوذ ونشاط، للنضال في سبيل التحرر القومي.

وكانت مثل هذه الظروف الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والثقافية الصعبة سائدة في الاجزاء الاخرى من كوردستان، وذلك في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن الفارق سوى في خصوصيات تلك الدول، التي يعيش الكورد فيها. ففي إيران مثلا، كان عدد السكان الكورد في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين يتراوح بين مليون ونصف الى مليون نسمة (دون حساب اللور والبختيار الذين هم من أقرباء الكورد عرقيا). كانت العشائرية - الاقطاعية للمجتمع الكوردي التقليدي أكثر متانة عما عليه في تركيا وبالتالي كان مستوى التطور القومي أكثر تدنيا. ولهذا لم يلعب القوميون، الذين استوعبوا الافكار المعاصرة، دورا ملحوظا في كوردستان الشرقية، وكانت قيادة الحركات التحررية للكورد في ايران في أيدي الأوساط الاقطاعية - الاكليريكية كليا، إلا أن اكتشاف حقول غنية للنفط في جنوب كوردستان الشرقية وفي أكثر مناطق ايران والعراق قربا منها قد أدى الى عملية تحديث النظام الاجتماعي للكورد الايرانيين وخاصة الى نشوء الطبقة العاملة الكوردية.

ولم يختلف الكورد في العراق وسوريا عن أشقائهم في ايران بمستوى تطورهم القومي، وتخلفوا قليلا عن الكورد في تركيا. ففي العراق كان يعيش فيه ما بين ٧٠٠ ألفا الى ٨٠٠ ألف كوردي في أوائل عشرينات القرن العشرين، وبلغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة في منتصف الاربعينات، وفي سوريا كان عدد الكورد يبلغ في هذه الفترة من ٢٠٠ ألف وحتى ٣٦٠ ألف نسمة. لقد ترك النظام الكولونيالي الذي أقامه الانگليز في العراق، والفرنسيون في سوريا بصماته على أوضاع الكورد في هذين البلدين. ولم يكن لدى النظام الكولونيالي، الذي كان يضطهد الكورد ويقوم باستغلالهم، مانعاً في وضع القومية الكوردية في مواجهة القومية العربية الخصم الرئيسي له. ولهذا السبب لم تعرقل السلطات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية تطور التعليم والثقافة في المناطق الكوردية في العراق وسوريا، التي كانت في وضع أفضل في هذا الجانب مقارنة مع أجزاء كوردستان التركية والإيرانية.

وهكذا فأن الوضع الذي نشأ في آسيا الغربية بعد الحرب العالمية الأولى كان سيئا جدا للكورد، فلم يتم حل أية قضية من القضايا القائمة أمام الشعب الكوردي، بل بالعكس فقد زاد وضعه سوءا، ذلك أن التقسيم السياسي لكوردستان قد ضاعف من ذلك أولا، وثانيا فإن البلاد قد دخلت مرحلة انتقالية اتسمت بتدمير البنيات الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية، الأمر الذي أدى الى تدهور كبير لوضع الجماهير الشعبية، وثالثا، فقد توطدت مواقع الانظمة الشوفينية أو الكولونيالية في البلدان، التي تقسم الأراضي الكوردية وتنامي العداء لطموحات الكورد القومية، وبالتالي أصبحت جميع المقدمات متوفرة لنهوض قوى جديدة للحركة الكوردية الوطنية - التحررية، التي حددت بدورها تاريخ كوردستان المعاصر لحله فاصبحت المحور الرئيس للصيرورة التاريخية برمتها.

الحركات الكوردية في السنوات الأولي ما بعد الحرب

تركيا:

أخذت المسألة الكوردية تتفاقم في تركيا تفاقماً شديدا فور نشوء الحركة التركية القومية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وتبين الوثائق الرسمية وأعمال القوميين الأتراك على أنهم لم يعترفوا بحقوق الكورد القومية، وحاولوا استغلال الزعماء الكورد لأغراضهم متذرعين ((بوحدة الدين والأمة)). ولهذا ليس ما يدعوا الى الغرابة استعداد قوى الكورد القومية، دون أن تترقب من الكماليين شيئا، لمواصلة النضال الذي بدء به منذ عهد السلاطين والأتراك الفتيان.

قامت أول حركة كوردية خطيرة في المرحلة المدروسة في ملاطية صيف عام ١٩١٩، وشارك في التحضير لها عدد من أنصار جمعية تعالي كوردستان، وبعد أن علم مصطفى كمال بالاستعدادات الجارية للانتفاضة أرسل القوات الى ملاطية. ولما علم القادة الكورد بقدوم القوات التركية انتقلوا الى كياختا، حيث راحوا يستعدون للانتفاضة، وتوجهوا الى مدير ((مصلحة الاستخبارات)) في حلب العقيد بيل طلبا للمساعدة، لكنه حاول ثنيهم عن القيام بالانتفاضة ضد الاتراك، كما أنهم لم يحظوا بدعم العشائر المجاورة لهم، مما أسفر عن تشتت قوى الكورد المستعدة للانتفاضة في ملاطية.

ولا يعني فشل أول انتفاضة كوردية مناهضة للكماليين، أن الكماليين قد قضوا على الحركة الكوردية، بل على العكس فقد تنامت مع كشف جوهر سياسة الكماليين القومية.

رأى عدد من القادة الكورد أنه لا يمكن نيل الحقوق القومية في الظروف الناشئة سوى عن طريق القيام بالانتفاضة المسلحة، أو الدعاية لآفكار النضال التحرري. ولذا راحوا يسلحون العشائر وينصحون الكورد بإرتداء الزي القومي والقراءة والكتابة باللغة الكوردية، كما قاموا بنشر نتاجات الأدباء الكورد والشخصيات السياسية مثل خالد بك جبرانلي (وطني كوردي وعقيد في الجيش التركي) وكلاسيكي الأدب الكوردي ملاي جزيري وأحمد خاني وغيرهما.

وفي صيف عام ١٩٢٠ أجرى خالد بك جبرانلي اتصالات مع عضوي جمعية تعالي كوردستان في اسطنبول عبدالقادر، وعبدالرحمن هكاري، ومن خلالهما اتفق مع يوسف ضياء النائب في مجلس الوطني التركي الكبير وأنصاره، للعمل من أجل نيل استقلال كوردستان من خلال عصبة الأمم.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٢٠ انعقد اجتماع للقادة الكورد في حوزت (مركز ديرسم) التي يسكنها كورد - زازا، الذي اتخذ قرارا بتوحيد كافة الجهود لنيل الحقوق القومية، ووفق هذا القرار أرسلت في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ مذكرة، الى حكومة انقرة يطلب فيها ابلاغ سكان ديرسم فورا حول رأيها بشأن الإدارة الذاتية لكوردستان واطلق سراح جميع الكورد المعتقلين في السجون، واستدعاء جميع الموظفين الأتراك من المناطق التي يشكل الكورد فيها أكثرية السكان، والانسحاب الفوري لجميع القوات التركية من منطقة كوچكرى. وردا على هذه المذكرة قام الكماليون بنشاط واسع بغية استمالة الزعماء الكورد والبارزين الى جانبهم.

بصرف النظر عن السياسة التوفيقية لعدد من الزعماء الكورد لم تتوقف الحركة في ديرسم، ولم تخضع للسلطات التركية عمليا كما كانت دائما. فالسلطة كانت في أيدي الشخصية الكوردية البارزة سيد رضا، الذي لم يقف من حيث المبدأ ضد التعاون مع الكماليين وطالب بتلبية طموحات الكورد القومية ضمن إطار دولة فيدرالية موحدة.

وفي مطلع آذار عام ١٩٢١ وقع اشتباك في منطقة عمرانية بين الخيالة الأتراك ومفرزة كوردية، الأمر الذي كان يعني عمليا بدء العمليات العسكرية بين الكماليين والقوى الكوردية الوطنية، ومن ثم ثار الكورد في كوچكرى، وأسفرت العمليات العسكرية عن استيلاء الكورد على أقضية شنگال، كوچ هيسار، وديفرگى، وزارا، ورفاحية، وكوروچاى و كيماخ. وشملت الثورة منطقة بلغت مساحتها نحو ١٥ ألف كيلومتر مربع، وحاربت ١٥ وحدة كوردية ضد الأتراك، وبلغ عدد كل وحدة منها ١٠٠ الى ١٥٠٠ مقاتل وكان عددهم الاجمالي أكثر من ٦ آلاف شخص. وصدَّ الثوار هجوما تلو الآخر، غير أن القوى لم تكن متكافئة، واضطر الثوار على الانسحاب تحت ضغط القوات التركية المتفوقة في العدد والعدة، وهم يخوضون المعارك، الى مناطق ديرسم الجبلية حيث كانت تترقبهم معاناة جديدة.

أصدرت قيادة القوات التركية في سيواس بيانا جاء فيه أن المعارك أسفرت عن مقتل ١١٣ كورديا وأسر ١٥٩ آخرين. وبعد قمع الانتفاضة قدم ٤٠٠ متهم الى المحكمة العسكرية العرفية وفي سيواس، تم تبرئة ١١٠ شخصا منهم، وحكم على نحو ٢٠ منهم بالإعدام شنقا (فيما بعد تم العفو عن معظمهم تقريبا) أما البقية فقد حكم عليهم بالسجن لفترات مختلفة.

وهكذا أخفقت الانتفاضات الكوردية الأولى ضد سلطات أنقره، لعدم استعدادها السياسي والعسكري وغياب الدعم الجماهيري لها من الداخل والخارج.

وفي هذه الظروف عقد عدد من الشخصيات الكوردية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير، آمالها على روسيا السوفياتية، التي نبذت سياسة الإمبراطورية القيصرية، وأعلنت عن تأييدها لشعوب الشرق في نضالها من أجل التحرر الوطني. وكتبت الشخصيات الكوردية السياسية في نداءاتها الى الممثليات السوفياتية في الشرق الأوسط عن خيبة أملها في السياسة البريطانية وعبرت عن تعاطفها مع روسيا السوفياتية، التي حظيت سياستها في المسألة القومية بتأييدها وبكل قوة.

وفي عام ١٩٢٢ اتخذت لجنة استقلال كوردستان (أرضروم) قرارا لنيل الحقوق القومية بمساعدة روسيا السوفياتية وتحت حمايتها. وتوجه رئيس اللجنة العقيد خالد بك جبرانلي عشية مؤتمر لوزان الى ممثلي الحكومة السوفياتية برسالة أدلى فيها ((أنه قرر التوجه الى روسيا السوفياتية لتحقيق أهدافه بمساعدتها والأصرار على إقامة كوردستان مستقلة تحت الحماية الروسية، بعد أن فقد الأمل المعقود على مساعدة بريطانيا الصادقة في إقامة كوردستان المستقلة))[١٠]. وأخذت الحركة الكوردية التحررية ترتدي في هذه الآونة طابعا أكثر تنظيما، ومما ساهم في ذلك كثيرا هو ما قامت به لجنة استقلال كوردستان من نشاط، والتي أرست الأساس لبناء حزب سياسي وسعت الى تشكيل تنظيماتها في مختلف أرجاء كوردستان.

كما عبر الزعماء الكورد الآخرون والشخصيات البارزة عن تأييدهم للنداء الموجه الى روسيا السوفياتية بشأن الحماية. فقد كتب ممثلو أرضروم وبدليس مايلي: ((مما لاشك فيه أن الحكومة السوفياتية بوصفها حامية مصالح جميع الطبقات والشعوب المضطهدة معنية في حل مصير الشعوب

كنا نأمل فيما مضى أننا نحافظ على وحدتنا ضمن تركيا بعد ردّ هجوم الامبرياليين وبالتالي سوف نحل المسألة الكوردية. لكن خابت آمالنا لأن تركيا وافقت على اعطاء الموصل لبريطانيا ... ولم توافق تركيا مسترشدة بأفكارها الشوفينية على الأعتراف بالحكم الذاتي لكوردستان، بيد أنها سلمت الموصل الى بريطانيا، وهذا يعد سببا كافيا ومهماً لأن يتخذ الشعب الكوردي قراره في القيام بالانتفاضة ويقرر مصيرة بنفسه)). وأردف المثلون الكورد قائلين: ((أننا جميعا نعرف ما يعني هذا معرفة جيدة. وحسب رأينا لاتستطيع دولة حديثة العهد مثل كوردستان، حيث تتقاطع مصالح الدول الكبرى، الاستغناء عن مساعدة أمة من الامم القوية. ويبدأ دعم بريطانيا بالسيطرة الاستعمارية، ولهذا وجدنا أنه من المناسب التوجه الى روسيا السوفياتية بطلب المساعدة، والتي أعلنت عن تضامنها مع شعوب الشرق المضطهدة))[11].

لكن روسيا السوفياتية لم تقدم مساعدة فعالة للحركة الكوردية التحررية، طالما كانت لها أي روسيا السوفياتية علاقات ودية مع تركيا الكمالية طبقا للمعاهدة السوفياتية - التركية بتاريخ ١٦ آذار عام ١٩٢١.

العراق:

في أعقاب احتلال بريطانيا للعراق (بما فيه كوردستان الجنوبية ايضا) انتقلت السلطة اليها عمليا. وسعت الادارة البريطانية الى خلق انطباع وكما لو أنها تأخذ بالحسبان ((طموحات الكورد في الاستقلال الوطني))، لأنه وجدت خلافات عاصفة لاحقا بسبب السيطرة على ولاية الموصل.

وفي تشرين الأول عام ١٩١٨ تم تكليف الرائد نوئيل بتشكيل ((نظام ادارة مؤقتة مقبولة لدى الشعب))، وحصل ممثلو القيادة الكوردية على حقوق المحافظين تحت اشراف السلطات البريطانية.

وفي أوائل تشرين الثاني عام ١٩١٨ نصب الشيخ محمود برزنجي حكمدارا (حاكما) على السليمانية. والى جانب ذلك كان الشيخ محمود يدرك أن ((إدارة الكورد الذاتية)) ترتدي طابعا شكليا أكثر فأكثر، وتفتقر الى امكانية العمل بصورة مستقلة، لأن أهم المسائل كان يحلها الضباط السياسيون.

وفي مثـل هـذه الظـروف أشـتد التـوتر في منطقـة السـليمانية، وتحـول اسـتياء الجمـاهير الشـعبية في ربيـع عـام ١٩١٩ الى الثـورة. وأبـدى الكـورد في كوردسـتان ايـران وكوردسـتان تركيـا إهتمامـا بالغـا بنضـال أشـقائهم في العـراق. وقـدم زعـيم هـەورمان محمـود خـان دزلـي في الأراضـي الايرانيـة مسـاعدة فعالـة الى الشـيخ محمـود برزنجـي، وفي أيـار عـام ١٩١٩ قـام محمـود خـان دزلـي بالاسـتيلاء علـى السـليمانية، مما كـان يعـني بدايـة حركـة مسـلحة ضـد سـلطات الاحـتلال البريطانيـة. وفي هـذا الشـهر ايضـا شـن الشـيخ محمـود برزنجـي مـع وحداتـه المسـلحة هجومـا علـى مقـر الضـابط السياسـي - الانگليـزى هرينهـاوز واعتقلـه مـع العـاملين معـه في المقـر، معلنـا بعـده اسـتقلال كوردسـتان الجنوبيـة. لقـد أيـدت الجمـاهير الكورديـة الحركـة وقـدمت عونـا معنويـا كـبيرا لهـا وغـير ذلـك مـن المسـاعدات، ووسـع محمـود برزنجـي دائـرة نفـوذه فوصـلت قواتـه الى كركـوك، وفي ١٨ حزيـران عـام ١٩١٩ وقعـت في دربنـديخان معركـة بـين القـوات البريطانيـة وقـوات محمـود برزنجـي، الـتي أسـفرت عـن هزيمـة الكـورد نتيجـة تفـوق الانگليـز في العتـاد العسـكري. وجـرى أسـر محمـود برزنجـي وأرسـل الى بغـداد تحت حراسة مشددة وتم تحطيم مقاومة الثوار الكورد.

وبصرف النظر عن اخفاق الثورة فانها لعبت دورا هاما في كوردستان الجنوبيـة لكونهـا أدت الى نهوض الحركات الكوردية الوطنية التحررية في المرحلة اللاحقة.

وفي هذه الفترة انتهت دول الحلفاء الكبرى من تقسيم ممتلكات الامبراطوريـة العثمانيـة. ففي نيسان عام ١٩٢٠ أنعقد في سان ريمو مؤتمر الدول المنتصرة، الـذي بحث مسـألة تحديـد مناطق النفوذ الإستعماري للدول الغربية الكبرى. لقد أثار قـرار المؤتمر بفـرض نظـام حكـم الإنتداب لبريطانيا وفرنسا علـى العـراق، وسـوريا، ولبنـان، وفلسـطين موجـة مـن السـخط والشجب، والتي تحولت الى انتفاصة قوية معادية للإمبرياليـة. وعلـى الـرغم مـن التـدابير الصارمة التي اتخذتها الانگليز فإن الثورة التي انـدلعت في ٢ تمـوز عـام ١٩٢٠ في تلعفـر لم تنتشر بسـرعة كـبيرة في المنـاطق العربيـة فحسـب، بـل وفي المنـاطق الكورديـة في كركـوك، والسليمانية وأربيل وغيرها من المدن.

بعد أن ضاعف الانكلز عدد قواتهم الى ثلاثين ألف عسكري، واستغلوا غياب التنسيق في الأعمال المشتركة بين المناضلين العرب والكورد في سبيل التحرر الوطني، تمكنوا اخيرا من اخماد بؤر النضال الأساسية المعادية للإمبريالية.

عقب أحداث عام ١٩٢٠ طرأت تغييرات على طابع النضال التحرري في كوردستان الجنوبية، وكان واضحا ضعف الصلة بين الحركات العربية من جهة، والكوردية من جهة أخرى. فالقوميون العراقيون المتحدون في منظمتين هما: ((حرس الاستقلال)) و ((العهد القومي))، كان شأنهم في ذلك شأن الحركة الكمالية، بعد أن قادوا نضال شعب العراقي المعادي للاستعمار، ردّوا سلبا على مطالب الإعتراف بحقوق الكورد القومية في حق تقرير المصير. واستغل الانكليز هذه العقدة في العلاقات الكوردية - العربية، الأمر الذي ساعد على بقاء التوتر في المناطق الكوردية من العراق.



الشيخ محمود برزنجي

لم يتحول الوضع في كوردستان الجنوبية الى قضية معقدة للانكليز لأسباب داخلية فحسب، بل خارجية ايضا: فتركيا الكمالية، التي تشجعت بعد انتصارها على اليونانيين في أيلول عام ١٩٢١، استعدت لزيادة عملياتها في ولاية الموصل سابقا. ولم يخف الكماليون نواياهم في أعادتها إلى حظيرة تركيا. وصاحب نشاط الأتراك الدبلوماسي اجراءات عسكرية. ففي خريف عام ١٩٢٠ دخلت الوحدات التركية المسلحة مرارا المناطق المجاورة لولاية الموصل، وقاد أعمال السلطات التركية هذه العقيدة على شفيق المعروف بلقب أوزدمير، وراحت الوحدات التركية المسلحة تتقدم في عمق مناطق كوردستان الجنوبية، وما لبثت أن احتلت راوندوز وأقامت فيها أجهزتها الإدارية. وفي هذا الموقف ازداد وضع الانكيز تعقيدا. فقد قام الأتراك بزيادة نشاطهم أكثر من ذي قبل مستغلين الحركة المعادية للانكليز في كوردستان الجنوبية. تركت القوات البريطانية موقعها وتراجعت الى أربيل وكركوك.

قررت سلطات الاحتلال البريطانية في هذا الوضع الصعب إعادة محمود برزنجي من المنفى. وفي ١٤ أيلول تم تعيين الشيخ محمود (حكمدارا) لمجلس السليمانية المنتخب.

وبعد إجراء المفاوضات مع الجانب الانكلو - عراقي وصل الشيخ محمود الى السليمانية في تشرين الأول عام ١٩٢٢، يرافقه ضباط عراقيون والمستشار السياسي نوئيل. قوبل وصول الشيخ محمود بحماس كبير، وتم تشكيل حكومة كوردية وأعلن الشيخ نفسه ملكاً على كوردستان، وشغل شقيقه الشيخ قادر منصب رئيس مجلس الوزراء. وحسب قرار الحكومة أعلنت اللغة الكوردية لغة رسمية، وصدرت طوابع وعملات نقدية، كما بدأ العمل يتحسن في تنظيم التعليم الشعبي وغيره. وواصلت صحيفة ((بانگی كوردستان)) (نداء كوردستان) صدورها الى حين، ثم بدأت بالصدور صحيفة ((اوميدي استقلال)) {((آمل الاستقلال))} و ((روژی كوردستان)) {((شمس كوردستان))}.

في اواخر عام ١٩٢٢ أرسلت حكومة محمود برزنجي ممثليها الى بغداد لبحث المسائل المتعلقة بالإدارة الذاتية للكورد لكن الجانب الانكلو - عراقي وجد أن المطالب المشروعة للقادة الكورد بشأن الإدارة الذاتية كثيرة للغاية، ودخلت المفاوضات في طريق مسدود.

وفي هذه الظروف راح الشيخ محمود يبحث عن الدعم له لدى روسيا السوفياتية رغبة منه في التخلي عن وصاية الانكليز، تلك الوصاية التي أثارت استياء القادة الكورد. ومما ساهم في ذلك هو العرض، الذي أرسلته لجنة استقلال كوردستان للتخلي عن دعم الانكليز والتوجه نحو روسيا السوفياتية. وفي ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٣ توجه قائد الحركة

الكوردية وعن طريق القنصل السوفياتي في تبريز برسالة الحكومة السوفياتية جاء فيها: "عندما سمع العالم كله في عام ١٩١٧، صوت الحرية الحقيقية وتحرير الشعوب من براثن المجرم والطاغية المعروف، رحبت به جميع الأمم وشعوب الأرض المغلوبة على أمرها وبحرارة، وانبرت للنضال في سبيل الحرية وهي تحلم بتحقيق طموحاتها وأمانيها، عاقدة الأمل على شهامة الشعب الروسي وحبه للخير. وفي ما يتعلق بحقوقنا، فمعروف من أكثرية الصحف أن الانگليز المتعطشين الى الدماء قد صبوا حمم قنابلهم وأسلحتهم على الشعب الكوردي دون رأفة بالنساء والأطفال. وقد حدث ذلك عام ١٩١٩، أي قبل أربع سنوات خلت. ولكن لما أراد الشعب الكوردي المغلوب على أمره في السليمانية نيل حقوقه المشروعة في الواقع، فإنه ولسوء حظ الكورد العاثر، كان الوضع الداخلي للدولة السوفياتية الجيدة لا يسمح لها بمتابعة أوضاع الشعوب الأجنبية المضطهدة.

لدى شعب كوردستان الجنوبية كله رغبة شديدة في إقامة اواصر الصداقة مع الدولة السوفياتية الجيدة، ولديه الاستعداد لتقديم جميع التضحيات في سبيلها ودعمها ماديا ومعنويا. ونحن من جانبنا نضع شرطنا الرئيسي هو الأعتراف الرسمي بحقوقنا المشروعة، ولكن نبين للرأي العالمي عن علاقاتنا وزيادة قوتنا ونفوذنا، واضعاف قوة عدونا، فإننا نعلن عن حاجتنا الى المدافع والرشاشات والطائرات والذخيرة.

ويحدونا الأمل، في أن الشعب الكوردي سينال في نهاية المطاف حقوقه القومية المشروعة، والذي سوف يمد، ودونما ابطاء، اليكم يد الصداقة والاخوة والتحالف، الأمر الذي نتمناه من أعماق قلوبنا"[١٢].

ونوه قائد الحركة الكوردية الى الكورد المناضلين في سبيل التحرر القومي بأنهم يجدون في الشعب الروسي حليفا طبيعيا لهم في نضالهم العادل، وأن مصير الحركة يتوقف على هذا التحالف، وجاء في الرسالة فيما بعد: "أنتم تعلمون كل شيء عن الهدنة، وضد من قامت ثورتنا في كوردستان الجنوبية. كما تعرفون مواقف الدول المجاورة من كل ذلك. وبديهي أننا لانستطيع كتابة كل شيء عن اجراءاتنا، لأنه لاتوجد بيننا وبين الدولة السوفياتية، التي نعقد الآمال عليها، ونعتبرها سندا لنا، علاقات دبلوماسية حتى الآن. ولكن الشيء الوحيد الذي أقوله لكم، هو أن الشعب الكوردي بأسره يعتبر الروس محررين للشرق، ولهذا فهو مستعد لربط مصيره بمصيرهم. وما يشغل بالنا الآن هو مسألة تقديم التأييد والعون

لنا. ويترقب الشعب الكوردي، وبفارغ الصبر، إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. واذا أقيمت هذه العلاقات بيننا، سيتم التعاون بين شعبينا، التعاون الذي أنشده، عندئذ سيصبح شعبنا حرا، وينبغي القول، أنه اذا ما تحقق هذا الحدث العظيم، فأن كل مساعينا ونضالنا سوف تكتب في التاريخ بأحرف من ذهب".

((محمود)) ملك كوردستان(١٣).

في أعقاب احتلال الانكليز مدينة السليمانية أستأنف الشيخ محمود معارك الأنصار ساعيا في الوقت ذاته، الى لفت أنظار الرأي العام العالمي الى الأحداث الجارية في كوردستان الجنوبية. وفي منتصف عام ١٩٢٣، خلال وجود الشيخ محمود في ايران، وجه من جديد رسالة الى الحكومة السوفياتية بتاريخ ١٠ حزيران عام ١٩٢٣ جاء فيها: "نطالب، نحن سكان كوردستان الجنوبية، منذ نشوب الحرب العالمية الأولى الانكليز بتلبية مطالبنا القومية، لكن القوات الطائرات البريطانية مازالت تواصل تدمير بلادنا وقتل الناس فيها. ولا يسمحون لنا حتى بالتعبير عن استيائنا وتذمرنا. وتبذل السلطات البريطانية منذ عام وبمساعدة قواتها، جميع الجهود كي تضم كوردستان الجنوبية عنوة إلى عربستان. وضرب الانگليز بعد احتلالهم لكوردستان عرض الحائط بجميع القوانين. نطلب ارسال وفد محايد بمهمة انسانية، كي يتمكن من رؤية الاضطهاد، الذي يمارسه الانگليز وما قاموا به من دمار بأم عينه"(١٤).

وجاء في رسالة الشيخ محمود الثالثة الموجهة الى الحكومة السوفياتية والمنشورة في ٢٧ تموز عام ١٩٢٣ مايلي: "يزداد يوما بعد يوم ضغط القوات البريطانية، ويتعرض جميع سكان كوردستان لقصف القوات وهجماتها. فقد هاجر حوالي ٢٠٠ أسرة من السليمانية تحت ضغط القوات المعادية، وتم أسر العشرات، وأرسلوا الى بغداد فورا، كما نهبت ممتلكات كثيرة. لقد تعرض البلاد للدمار. نطلب الانصاف وعدلكم الانساني ضد مثل هذا الظلم"(١٥).

لا تقوم جميع هذه النداءات بتوصيف الموقف في كوردستان الجنوبية فحسب، بل تشهد على ما تتمتع به السلطة السوفياتية من سمعة طيبة في أنظار المناضلين الكورد، كما أظهر الزعيم الكوردي في الوقت ذاته عن سذاجته السياسية، حينما ظن أن روسيا قادرة على تقديم مساعدة فعالة للكورد العراقيين.

كان مثل هذا الدعم للكورد حينذاك يعد اشكالا وبالتالي كان أمرا مستبعدا بسبب ما كانت تعانيه الدولة السوفياتية من صعوبات سياسية واقتصادية، والأكثر من ذلك بسبب علاقات الأتحاد السوفياتي الودية مع تركيا الكمالية التي كانت خصما رئيسا للحركة الكوردية الوطنية.

لم تجد مطالب الكورد حول الإدارة الذاتية[١٦] آذانا صاغية لدى الانگليز ولا لدى النظام الملكي في العراق، بعد أن توصلا الى انضمام ولاية الموصل الى العراق. وبما أن انگلترا وتركيا لم تتوصلان الى اتفاقية نهائية حول مسألة ولاية الموصل وفق البندين الثاني والثالث من معاهدة لوزان تم نقل المسألة المتنازع عليها الى عصبة الأمم لعرضها على المناقشة. وفي تشرين الأول عام ١٩٢٤ قررت عصبة الأمم وضع خط فاصل على الحدود التركية - العراقية بمثابة خطوة تمهيدية، إلا أن ذلك لم يؤد الى إزالة الموقف المضطرب على الحدود، ومرارا ما كان كل طرف يقدم احتجاجا الى عصبة الأمم حول قيام الطرف الآخر بخرق الحدود. وقررت عصبة الأمم ارسال لجنة الى منطقة الموصل لجمع المعلومات الاقتصادية والاثنية اللازمة. ويجب أن يكون التقرير أساساً لتسوية النزاع، وكانت اللجنة تضم ي. ڤيرسن (رئيسا للجنة من السويد) ورئيس وزراء المجر السابق ب تيليكي وهو قانوني وجغرافي، والعقيد البلجيكي المتقاعد أ. باوليس. وبعد زيارة عاصمتي الطرفين المتنافسين - لندن وأنقره - زارت اللجنة كوردستان الجنوبية أو ولاية الموصل كما كانت تسمى آنذاك.

واستأثرت بالاهتمام واقعة مميزة للغاية. فقد بدأت لجنة عصبة الأمم عملها في وقت كانت الجماهير الواسعة في كوردستان تخوض نضالا ضاريا في سبيل الاعتراف بحقوقها القومية، وبغض النظر عن ذلك لم تكن لدى الكورد امكانية ايصال مطاليبهم الى اللجنة. زد على ذلك ظهرت خلافات كبيرة في مسألة التركيب القومي - الاثني للأراضي المتنازع عليها. وقدمت تركيا، **وانگلترا**، والعراق، من جانبها معلومات بحيث تزيد أن تنقص تعداد هذه المجموعة العرقية أو تلك بصورة مصطنعة، لغرض تقديم حججها لصالح انتقال الولاية تحت اشرافها. ورغم وجود تضارب في مسألة التركيب العرقي للولاية فإن جميع الاطراف اتفقت على أن الكورد يشكلون الأكثرية المطلقة من السكان. ومع ذلك لم يكن للكورد ممثلين لهم في عصبة الأمم ولا في اللجنة الخاصة بمسألة الموصل.

وفي عام ١٩٢٥ أنجزت لجنة عصبة الأمم عملها وقدمت تقريرا مسهبا[١٧]. وينبغي الاشارة الى أن هذا التقرير تضمن جملة من المعطيات الموضوعية، التى أتاحت خلافاً للمعطيات التركية والبريطانية، المجال أمام وضع تصور صحيح حول الولاية. لكن هذه المعطيات كانت مرتبطة بمسائل لها طابع اقتصادي بصورة اساسية وفي ما يتعلق بالجوانب السياسية والقومية للمسائل المتنازع عليها، لم تخرج اللجنة خارج تلك الأطر التي حددتها الدوائر المهيمنة في عصبة الأمم.

اتخذت لجنة عصبة الأمم مواقف تجاهلت فيها الحقوق القومية للكورد، الأمر الذي أثار قلقهم. فمثلاً لم يرد في التقرير كلمة واحدة عن نضال الكورد الدامي في سبيل حقوقهم القومية. فقد توخت اللجنة عمليا هدف ((اثبات)) انتقال الولاية الى تركيا أو العراق الذي كان يقع تحت الانتداب البريطاني. وبالطبع لم تلب مطالب الكورد الصيغتان الاولى والثانية للحل وقد عرض النضال التحرري القومي، والميول الكوردية المناهضة لتركيا والاستعمار على حد سواء على أنها بمثابة نمو للوعي القومي عند الكورد)) فحسب (البند الثاني من تقرير اللحنة)[١٨]. وجاء في التقرير الختامي للجنة أن الاراضي المتنازع عليها يمكن ضمها الى العراق شريطة أن ١) يظل العراق تحت انتداب عصبة الأمم مدة ٢٥ عاما آخر، ٢) يجب منح المنطقة الكوردية حق امتلاك جهاز إداري مؤلف من الموظفين الكورد، وجعل اللغة الكوردية لغة رسمية في المنطقة[١٩]. ولم تثر هذه الملاحظات بشأن تلبية مطالب الكورد ولو جزئيا قلق بريطانيا ولا الحكومة العراقية. كتبت صحيفة انگليزيه تقول: "استقبل تقرير لجنة عصبة الأمم بهدوء في بغداد ... فأكثرية السكان واثقة من أن الموصل سيعود الى العراق"[٢٠]. أما الكورد فلم يكن بوسعهم الاعتماد على أية جهة في مسألة حقوقهم القومية.

وفي أوائل أيلول عام ١٩٢٥ شرعت عصبة الأمم في مناقشة مسألة الموصل وجرت في الاجتماع الاول نقاشات حادة بين الوفدين التركي والبريطاني. فقد سعت الأوساط التركية الحاكمة الى دعم فكرة مؤداها أنه ليست ولاية الموصل وحدها تعود لتركيا، بل العراق أيضا يعود لتركيا قانونيا[٢١].

طالب الوفد الكوردي باتخاذ قرار من شأنه ضمان انتقال ولاية الموصل الى تركيا وإلا فإنه هدد بوقف المفاوضات. وكما قيل سابقا فقد تمت مناقشة مسألة الموصل في ظرف كان الكماليون فيه يقمعون بالحديد والنار حركة الكورد في تركيا. وراح الأتراك يتحدثون الآن عن الكورد وقضيتهم بلهجة أخرى تماما. فقد كتبت الصحافة التركية بصورة مكشوفة أنه لا وجود للمسألة الكوردية القومية في تركيا وأن ((المسألة الكوردية هي مسألة مصطنعة خلقها الانگليز))[٢٣].

لقد أثار نضال الشعب الكوردي الوطني التحرري والمناهض للامبريالية قلقاً شديداً الأوساط الحاكمة في الجمهورية التركية. وفي هذا الشأن فإن ما يثير الانتباه هو أن تركيا كانت سباقة في حبك المؤامرات وعقد الصفقات في مختلف مراحل تطور نضال الكورد التحرري في العصر الراهن. وتقدمت تركيا بإقتراح الى عصبة الأمم تطلب فيه إعادة ولاية الموصل اليها وذلك لتشكسل جبهة شاملة ضد الحركات الكوردية التحررية، وبالمقابل واقفت على ضم ديالى الى العراق، التي كانت ضرورية لري وادي الفرات. ومقابل ذلك عقدت معاهدة للضمانات المتبادلة بين تركيا، والعراق، وايران، وبريطانيا.

وعلى الرغم من ((صلابة مواقف)) الأوساط التركية الحاكمة، فإنه هيهات أن كانت لديها آمالا في استعادة الموصل. وربما كان ذلك أحد الاسباب لأن تكون تركيا غير راضية جدا من تأخير حل هذه المسألة وقرار إحالة المسألة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي للبت فيها[٢٤]. وقفت الحكومة الفرنسية، التي حصلت في ذلك الوقت على مواقع اقتصادية مربحة في تركيا الكمالية، الى جانب تركيا.

في آذار عام ١٩٢٦ قرر مجلس عصبة الأمم وضع ما يسمى بخط بروكسل، الذي أصبح حدا بين ولاية الموصل وتركيا بصورة نهائية. وكما كان في مؤتمر لوزان عندما عقد كيرزن صفقته مع الأتراك على حساب الكورد عمليا[٢٥]، ((لم ينس الانگليز الكورد وأتخذ مجلس عصبة الأمم في الوقت ذاته قرارا جاء فيه أن مسألة المناطق الكوردية الداخلة في العراق تنتقل تحت إشراف لجنة دائمة لشؤون الانتدابات[٢٦]. وبالطبع كان ذلك وعدا فارغا غايته تضليل شعب مناضل.

جرى الاعداد لضم ولاية الموصل الى العراق خلال تطور أحداث ما بعد الحرب، وصار تجليا لسياسة الدول المنتصرة أزاء تركيا. ورغم تجاهل حقوق الكورد القومية في أثناء ذلك فإنه كان على هذا الضم تحفظات وهي أنه يجب على الحكومة العراقية مراعاة حقوق الكورد القومية وأخذها بالحسبان، والإعتراف باللغة الكوردية في المناطق الكوردية لغة رسمية، وأن يكون التعليم في المدارس الكوردية بلغة الأم وغيرها. وهذا ما أنعكس، كما أشير اليه سابقا، في قرار مجلس عصبة الأمم وفي الاعلانات الرسمية لممثلي انگلترا والعراق على حد سواء.

ايران:

قام اسماعيل آغا سمكو زعيم الكورد - الشكاك بنشاط كبير في كوردستان ايران. وبعد انسحاب القوات الروسية في عام ١٩١٨ وقف ضد السلطات الإيرانية بعد أن حاز على ثقة عدد كبير من العشائر الكوردية في شمال - غرب ايران.

ودفع به طموحه الى طرد الإدارة الايرانية من المناطق الكوردية وتأييد المجالس الديمقراطية التي تشكلت في كوردستان. وأقام اتصالات وثيقة مع الشيخ محمود خياباني، الذي تزعم الحركة الديمقراطية في أذربيجان. وتمكن من ملء ترسانة أسلحته على حساب السلاح، الذي تركته خلفها قطعات الجيش الروسي المنسحبة وفصائل القوات الايرانية المندحرة. ولعب سيد طه الشمزيني دورا كبيرا في توجيه نشاطه الثوري، فقد كانت تربطه بسمكو صداقة قوية وقديمة وبدأ نهوض الحركة الكوردية في عام ١٩٢٢ عندما انتقل الثوار الى خوض عمليات نشطة ضد حاميات القوات الحكومية.

وفي ربيع عام ١٩٢٢ نصب سمكو نفسه ملكا على ((كوردستان المستقلة)) وقام بتشكيل حكومته، التي حاولت إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية وشرعت الحكومة في إصدار مجلة ((كوردستان)) لسان حالها الرسمي، لكن الجيش الايراني تمكن من تحطيم قوات اسماعيل سمكو في آب عام ١٩٢٢، وتوارى سمكو عن الانظار واختفى في تركيا. وفي شتاء عام ١٩٢٢ شارك في اجتماع القادة الكورد بقيادة الشيخ محمود برزنجي. وقد طرح في أثناء الاجتماع مسألة موقف الكورد من الأتراك والانگليز. وأسفر الاجتماع عن اتخاذ

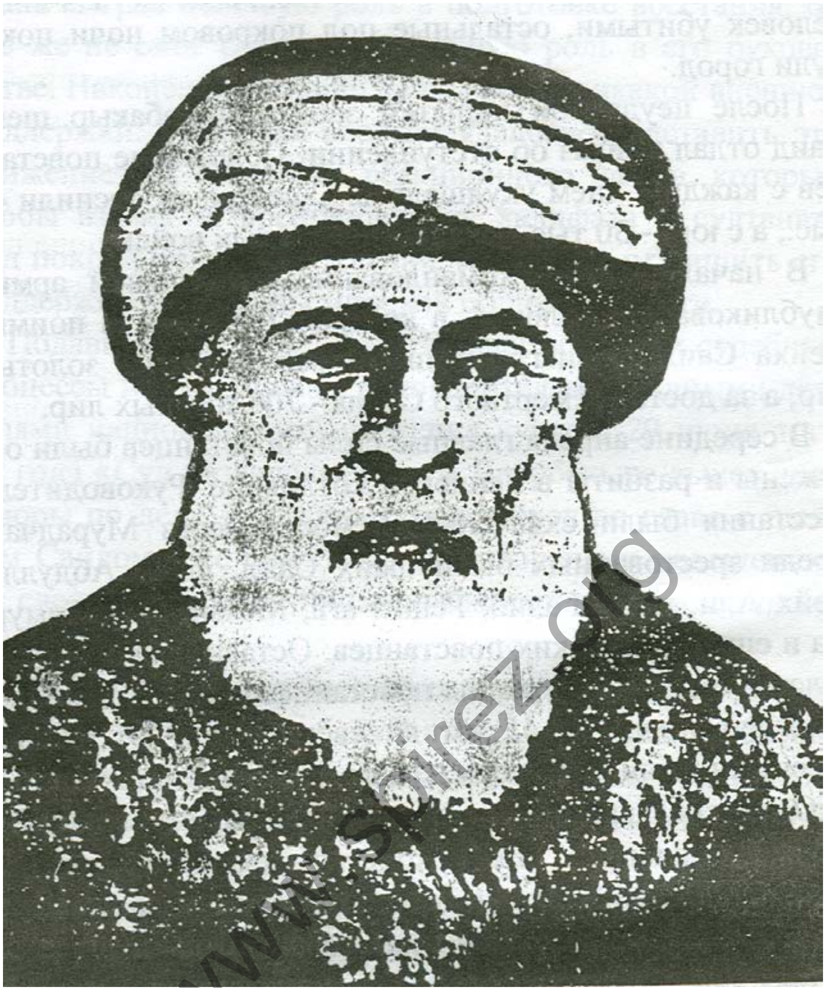
قرار يقضي بقطع الاتصالات مع الانگليز والتقارب مع الاتراك، لكن سمكو لم تكن لديه في هذه المرحلة قوات كبيرة، ولم يكن بوسعه خوض نضال مستقل. ولم ينتقل الى الاراضي الايرانية إلا في عام ١٩٢٥ وفي منطقة گوڤا - سين.

وما قام به سمكو من نشاطات و أعمال قد أخلى بالاستقرار على الحدود الايرانية - التركية، وأثارت الاتهامات المتبادلة بين السلطات الايرانية والتركية. وفي هذا الموقف جرت المفاوضات بين الحكومتين التركية والأيرانية حول الوضع على الحدود الايرانية - التركية، وأسفرت هذه المفاوضات عن قرار يقضي باتخاذ إجراءات مشتركة ترمي الى القضاء على حركة سمكو.

الثورات في العشرينات والثلاثينات

ثورة الشيخ سعيد پيران:

تشغل ثورة الكورد في تركيا عام ١٩٢٥ مكانا هاما في تاريخ الحركة الكوردية التحررية. فقد قام العقيد خالد بك جبرانلي بتوحيد المجموعات الكوردية السرية الناشئة سابقاً في أيار عام ١٩٢٣ في لجنة استقلال كوردستان {ازادي}. وكان التنظيم يحمل طابعا سريا ويتألف من مجموعات سرية تضم كل مجموعة منها خمسة أشخاص. كما شكلت اللجنة خلايا لها في الجيش، حيث أستطاعت استمالة قسم من الضباط الى جانبها. سعت قيادة لجنة استقلال كوردستان في نشاطها الى ضمان تأييد السلطات المحلية ورجال الدين ذوي النفوذ في شرق البلاد. وقد حظي الشيخ سعيد رجل الدين، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير (من الطريقة النقشبندية) في كوردستان تركيا باهتمام اللجنة بوجه خاص. وفي آواخر صيف عام ١٩٢٣ سافر يوسف ضياء (أحد قادة الحركة الكوردية والنائب عن بدليس في مجلس الوطني التركي الكبير، الدورة الأولى) الى خنيس حيث كان الشيخ سعيد وعقد معه اتفاقية حول تبادل المعلومات وتنسيق الاجراءات للقيام بثورة كوردية. وفي ربيع عام ١٩٢٥ حل يوسف ضياء ((ضيفا)) على خالد بك جبرانلي في أرضروم. وتقرر هذا اللقاء تسليح العشائر تسليحاً كاملا بمساعدة الشيخ محمود واسماعيل آغا سمكو اللذين كانا خارج تركيا، وكذلك توجيه رسالة عبر سوريا الى عصبة الأمم بطلب تقديم المساعدة للكورد.



الشيخ سعيد پيران

لم يبق ما قام به الكورد من نشاط خافيا على السلطات التركية. ففي تشرين الأول عام ١٩٢٤ قامت السلطات التركية وبأمر من مصطفى كمال بأعتقال يوسف ضياء وفي تشرين الثاني أعتقلت خالد بك جبرانلي. وبعد أعتقاله تم أنتخاب الشيخ سعيد رئيسا للجنة استقلال كوردستان. وفي هذا الاثناء كان الاستياء يزداد في الولايات الشرقية، وعندما قام الشيخ سعيد بزيارة مناطق مختلفة أنضم اليه مئات المسلحين الكورد. وقدم جمع سكان هذه المناطق فروض الطاعة والولاء له. وفي شباط عام ١٩٢٥ وقع في قرية پيران (قضاء أرغني ولاية بينگول) اصطدم مسلح بين الجندرمة الأتراك والكورد، أسفر عن مقتل عدد من الجنود الأتراك. وكان هذا الحدث وغيره يعني بداية الثورة عملياً.

وفي ١٤ شباط سيطر الشيخ سعيد وأنصاره البالغ عددهم ١٠ آلاف شخص على گنجو سيطرة تامة، وذلك بعد أن أصبح في قيادة الثورة. وتم اصدار قانون اشتثنائي يحمل توقيع الشيخ سعيد أصبحت گنجو بموجبه عاصمة مؤقتة لكوردستان، وأصبح كل كوردي مجاهدا في سبيل العقيدة. وانتقلت السلطتان الدينية والمدنية الى الشيخ سعيد. وأرسلت جميع الضرائب والاسرى الى گنجو.

كما أصدر الثوار نداءا أعلنوا فيه إلغاء ضريبة العشر الصعبة والبغيضة ودعوا السكان الى تقديم المؤن للثوار عوضاً عن ذلك. ولاقى هذا الإجراء استجابة حسنة بين صفوف الجماهير الفلاحية الواسعة، التي امتشق القسم الأعظم منها السلاح ضد السلطات التركية.

أنتشرت الثورة في فترة زمنية قصيرة نسبيا أنتشارا واسعا في أراضي مترامية الأطراف، حيث شملت ١٤ ولاية من ولايات شرق البلاد. لقد ساعدت عوامل كثيرة في نجاح المرحلة الأولى من الثورة، ومنها طبيعة التضاريس الجبلية الوعرة لمنطقة الثورة، التي أعطت التفوق للثوار، وخلقت صعوبات معينة من الناحية العملياتية أمام القوات التركية.

كما أن التركيب الاثني لمنطقة الثورة قد ساعد الثوار ايضا. ففي الولايات التي أندلعت الثورة فيها، بلغ عدد السكان الكورد أكثر من ٦٠٠ الف شخص، ما يضاهي ثلاثة أضعاف عدد الأتراك. زد على ذلك كان يعيش في المنطقة أكثر من ١٠ آلاف شخص من الشركس والعرب والأرمن وممثلي الأقليات القومية الأخرى، الذي تعاطفوا مع حركة الثورة، وقد أنضم الكثير منهم الى الثورة.

لم يكن لدى الشيخ سعيد قواتا نظامية، بل وحدات من العشائر الكوردية، التي يقودها الشيوخ والبگوات والضباط المتقاعدون في الجيش التركي بصورة أساسية. ومع تقدم الكورد كان ينضم اليهم السكان المحليون، وبعد الاستيلاء على كل مركز سكاني كان يقام فيه إدارة جديدة، لم تكن لتدير الأمور على أكمل وجه في أكثر الأحيان.

وأعتزم القادة الكورد على اعلان دولة مستقلة بعد السيطرة على دياربكر. ففي أوائل آذار أتخذ الشيخ قرارا بشن هجوم على المدينة. وفي ليلة الحادي عشر من آذار اقتحمت عبر مضائق ماردين وحدة مختارة من المقاتلين الكورد المدينة وأنضمت الى أنصار الشيخ، الذين كانوا يحاربون القوات التركية المتفوقة تحت شعارات (عاش الاستقلال) و (عاشت كوردستان). وأسفرت المعارك الضارية وغير المتكافئة بين الطرفين الى وقوع ١٥٠ قتيلا بين الكورد، أما بقية الثوار فقد غادرت المدينة تحت جنح الظلام، أو هربت الى بيوتها.

عقب فشل محاولة السيطرة على دياربكر، أصدر الشيخ سعيد أمراً بالتراجع. وساء وضع الثوار يوما بعد آخر. وضغطت القوات الحكومية، التي بلغ عددها ٤٠ ألف عسكري على الثوار من الشمال ومن الجنوب بقواتٍ بلغ عددها ٣٠ ألف عسكري.

نشرت قيادة الجيش التأديبي في أوائل نيسان بيانا وعدت فيه منح مكافأة مقدارها ١٠٠٠ ليرة ذهبية لكل من يلقي القبض على الشيخ سعيد، وأخرى مقدارها ٧٠٠ ليرة ذهبية لكل من يأتي به ميتاً.

وفي أواسط نيسان تم محاصرة قوات الثورة الرئيسية وتحطيمها في وادي گنجو، وألقى القبض على قادة الثورة على جسر عبر مرادچاي. وكان من بين المعتقلين الشيخ سعيد، والشيخ عبدالله، والشيخ علي، والشيخ غالب، ورشيد آغا، ومحمد آغا، وتيمور آغا و ٢٦ شخصا آخر من الثوار الكورد. بعد أن فقد الثوار قيادتهم أنسحبوا على شكل مجموعات الى ما وراء سلاسل جبال شرف الدين (تبتعد ٤٥ كيلومترا الى الشمال الغربي من موش) وهناك تم محاصرتهم ودحر قواتهم.

وأحد الاسباب الرئيسية لفشل الثورة هو التفوق العسكري للقوات الحكومية في العدّد والعُدّة. فقد أرسلت الحكومة التركية نحو ٢٠٠ ألف عسكري من القوات التركية لمحاربة ٤٠ ألف من المقاتلين الكورد، وفضلا عن مشاركة الطائرات في العمليات العسكرية.

أما السبب الآخر لفشل الثورة فهو غياب الوحدة بين رؤساء العشائر، الذين لم يؤيد عدد كبير منهم الشيخ سعيد. ففي أثناء الثورة أرسل عدد من زعماء العشار من موش، وسيرت، وسيورك وغيرها من المناطق برقيات الى نواب مجلس الوطني التركي الكبير أدانت فيها أعمال الشيخ سعيد.

وان ما ألحق أفدح الضرر بالكورد هو غياب تنظيم سياسي موحد وقوي له برنامج عمل واضح ودقيق. ومع أن لجنة الاستقلال قد لعبت دورا كبيرا في التحضير للثورة فإنها مع ذلك لم تستطع أن تلعب دورا حاسما في قيادة الثورة. أخيرا لم تحصل الثورة على أي دعم خارجي. وتمكنت السلطات التركية من اظهار الحركة الكوردية بمظهر ثورة شيخ رجعي، الذي، على حد زعمها، عمل لإعادة الشريعة والسلطنة تحت وصاية بريطانيا، وبالتالي حرمته من تأييد الرأي العام العالمي.

بعد أن أخمدت السلطات التركية الثورة الكوردية، بدأت بمحاكمة القادة الكورد والشخصيات البارزة في الحركة الكوردية التحررية. وفي ٢٩ حزيران أصدرت محكمة الاستقلال في دياربكر حكما على ٤٧ متهما من المشاركين الرئيسيين في الثورة وعلى رأسهم الشيخ سعيد، وحكمت عليهم جميعا بالإعدام شنقاً، وفي اليوم الثاني تم تنفيذ حكم الإعدام بهم جميعا.

وبعد إخماد الثورة وبؤرها راحت السلطات التركية تنكل بالسكان الكورد المسالمين، ففي خلال عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تم تدمير مئات القرى وحرق الآلاف من الدور السكنية وقتل وطرد عشرات الآلاف من السكان الآمنين.

انتفاضة سمكو:

انعكس نهوض الحركة الكوردية في تركيا على الوضع في كوردستان الشرقية، التي أشتد فيها تعسف الإدارة وضغطها. فقد انتقصت السياسة (المركزية) التي انتهجها نظام رضا الشاه من مصالح الزعامة الكوردية الاقطاعية - العشائرية. وفضلا عن ذلك واجه الكورد في ايران نهج (التفريس) بعداء، طالما أنهم حافظوا تقليديا على موقفهم المناوئ لطهران.

وفي العشرينات قامت حركات عديدة في كوردستان ايران بقيادة زعماء العشائر، الذين ناضلوا في سبيل الحفاظ على وضعهم المستقل تقليدياً. وفي عام ١٩٢٣ قاد زعيم عشيرة كلهور سردار رشيد تمردا معاديا للحكومة ومطالبا إياها الاعتراف بمتلكاته الاقطاعية وعدم المساس بها وإلغاء المحافظة. قاتل آلاف الاشخاص في صفوف وحدات رشيد المقاتلة، لكن الجيش الايراني قمع التمرد، أما السردار رشيد فقد أعتقل ووضع تحت الحراسة لبعض الوقت، لكن رضا الشاه عفا عنه فيما بعد.

ثار جعفر سلطان زعيم عشائر هەورمان ضد سياسة ايران في الجزء الجنوبي من كوردستان ايران. ورغم المقاومة العنيفة ضد القوات الحكومية، فإن حركة جعفر سلطان منيت بالفشل، أما هو فقد أختفى في العراق.

وفي أواخر آذار عام ١٩٢٤ اندلعت في غرب بحيرة أورمية انتفاصة كوردية جديدة بقيادة سمكو، لكن القوات الايرانية تمكنت في أوائل عام ١٩٢٥ من قمع هذه الانتفاضة وتوارى سمكو عن الانظار في كوردستان تركيا. وفي منتصف عام ١٩٢٦ دخلت القوات العسكرية في أكثر مناطق كوردستان أهمية، ووقفت ضدها التشكيلات الكوردية المتحدة بقيادة سالار الدولة وجعفر سلطان، والتي منيت بالفشل.

كما أندلعت الاضطرابات بين السكان الكورد في خراسان. وتزعم الانتفاضة الفلاح الكوردي زلفو (من قوچان) في منطقة قوچان شيروان. فقد طالب زلفو بإلغاء الاصلاح الزراعي والخدمة العسكرية واحتكار الدولة للأفيون، وحاول فرض الضرائب على الملاكين، واستولى على مستودعات الأفيون ووزع ما فيها على الفلاحين لبيعها وعاقب الموظفين الحكوميين الذين فرضوا أتاوات كبيرة على الفلاحين الفقراء والاستيلاء على ممتلكاتهم.

أرسلت الحكومة لواءً عسكريا كاملا لقمع حركة زلفو. وكانت القوى غير متكافئة وفي أحد الاشتباكات مع وحدة حكومية أصيب زلفو بجراح ووقع في الأسر، فأرسل الى مشهد، حيث أعدم في ١٠ تموز عام ١٩٢٩.

وفي عام ١٩٢٩ زاد الكورد من نشاطهم ثانية بزعامة سمكو. وفي أيار عام ١٩٢٩ طالبت الحكومة التركية من سمكو مغادرة أراضيها أو التوجه الى ملاطية أو أرضروم. لم ينفذ سمكو ذلك، وطلب من الحكومة الايرانية السماح له بالسكن في منطقة سوماي - برادوست. فرفضت الحكومة الايرانية طلبه هذا، وسمحت له بالسفر الى تبريز أو طهران. عندئذ ظهر سمكو في كوردستان ايران، حيث راح يشكل الفصائل الكوردية لمقاومة القوات الحكومية مقاومة مسلحة. ودحرت القوات الحكومية وحدات سمكو، بعد أن أرغمته على الانسحاب الى الأراضي التركية، حيث حاول إقامة اتصالات مع ممثلي السلطات التركية. ولما فشل في مسعاه انتقل سمكو الى سيرو - زاروه، ومن هناك أتصل سمكو ثانية بممثلي الحكومة الايرانية التي وافقت هذه المرة السماح له بالإقامة في طهران أو تبريز. وبعد أن سمح له بعبور الحدود الايرانية وصل الى أوشنو (ترافقه وحدة مؤلفة من ٢٠٠ شخص)، حيث حل ضيفا على خورشيد أحد زعماء عشيرة هركي. أجرى قائد حامية أوشنو المفاوضات مع سمكو بشأن السفر الى تبريز، لكن الأخير كان يؤجل موعد السفر. وفي هذا الوقت أخذ الكورد البارزانيون يأتون اليه من أراضي كوردستان العراق، الذين شكلوا تدريجيا وحدة كبيرة مؤلفة من ٥٠٠ شخص. عندئذ أتخذت السلطات الايرانية اجراءات حاسمة فأرسلت كتيبتين من المشاة وسرية رشاشات من أورمية وصاوجبلاق الى أوشنو، التي شنت في مساء ١٨ تموز عام ١٩٣٠ وبمشاركة حامية أوشنو هجوما على الكورد، ولقي سمكو مصرعه في أثناء الاشتباكات.

كان سمكو شخصية سياسية متناقضة، ولما كان يفتقر الى القوى الكاملة لتحقيق ما يطمح اليه من أهداف، فقد كان يتوجه الى الأتراك تارة، والى الفرس تارة أخرى، والى الانگليز تارة ثالثة، وبالنتيجة أصيب بالفشل. لكنه ظل في وجدان أكثرية السكان الكورد في ايران وفي الشريط الحدودي التركي - الايراني مناضلا بارزا لا تلين له قناة في سبيل استقلال كوردستان.

لم تتوقف الحركات في كوردستان ايران بعد القضاء على حركة سمكو. ففي الثلاثينات جرت هنا انتفاضات كثيرة أتسمت بطابع محلي، لكنها قمعت بوحشية نتيجة غياب قيادة موحدة وأهداف مشتركة، يضاف الى ذلك عددا من العوامل الذاتية والموضوعية.

الأوضاع في كوردستان ايران في الثلاثينات:

واصلت إدارة رضا شاه في ثلاثينات واربعينات القرن العشرين ما سلكته من نهج لها في العشرينات أزاء سكان البلاد غير الفرس. وكانت هذه الاجراءات مرتبطة بالنقل القسري للرحل الى حياة الحضر، وإعادة توطين العشائر التي تستوعب أفكار ((التفريس)) وكذلك تجريدها من السلاح. ومرارا ما اندلعت جراء ذلك انتفاضات كوردية في كوردستان ايران، كما ساعد على ذلك الأفكار القومية التي انتشرت في كوردستان تركيا، حيث أتخذت الحركة الكوردية الوطنية شكلها النهائي. وكانت هذه الأفكار تستجيب لميول الكورد في إيران، الذين كانوا يعيشون بمحاذاة الحدود الايرانية - التركية . لقد عاشت العشائر الكوردية على جانبي الحدود، فقد كانت تترحل في البلاد صيفا طلبا للكلأ والمرعى، وفي الشتاء تهبط الى وديان دول أخرى. أثار انتهاك الإدارة الايرانية لنمط الحياة الناشئ طبيعيا في كوردستان، والتي فرضت سياسة الجامعة الايرانية عمدا وبشكل فظ على الكورد الايرانيين تأجيج المشاعر القومية لدى الكورد كرد فعل على ذلك.

ويمكن أن نورد تاريخ عشيرة الجلالية من كوردستان ايران الى منطقة أصفهان بمثابة صورة ايضاحية نموذجية لنشاط إدارة رضا شاه نحو الكورد.

كان الجلاليون القاطنون في السفوح الشرقية لجبال أرارات يشاركون في الانتفاضات الكوردية في تركيا، والأراضي التي يسكنوها كانت تابعة لإيران وعصية على الوحدات التركية. وكانت الوحدات الكوردية تتراجع الى هذه المناطق بعد معاركها الخاسرة مع الجيش التركي، كي تعود الى وطنها عبر الممرات الجبلية على طول الحدود التركية - الإيرانية. ولهذا أصرت السلطات التركية بعد انتفاضة الكورد من عام ١٩٢٩ - ١٩٣٢ على نقل تبعية سفوح جبال أرارات الإيرانية الى تركيا وتهجير الجلاليين منها الى عمق ايران. وفي عام ١٩٣٦ قاموا بتوطين الجلاليين في منطقتي قزوين وأصفهان. وأسفر هذا التهجير عن هلاك ٤٠ ٪ من هذه العشيرة، أما البقية فقد خسرت ماشيتها وجميع أموالها وعانت سنوات عديدة من شظف العيش والجوع والحرمان. ولم يسمح لهذه العشيرة بالعودة الى أماكن سكناها السابقة إلا بعد عزل رضا شاه عن العرش في أيلول عام ١٩٤١، ووجد أفراد هذه العشيرة سكانا جدداً في أماكن سكناهم القديمة، الذين أعطيت لهم أراضي الجلاليين المصادرة.

وعادت السلطة تدريجيا الى الموظفين الإيرانيين، طالما كان الزعماء الكورد يقبعون في غياهب السجون. وجرى النظر في استخدام اللغة الكوردية وارتداء الزي القومي كتعبير لمشاعر غير وطنية، وقالوا بأن الكورد هم ((ايرانيون فقدوا تقليدهم الثقافي اللازم)).

كما ثار الكورد في سردشت ضد سياسة رضا شاه، فقد سبق لهم أن قاموا بانتفاضة عام ١٩٢٩، قمعتها قوات الجيش الايراني بوحشية.

وبصفة عامة كانت الحركة الكوردية في ايران في الثلاثينات أضعف بكثير عما كانت في المناطق الكوردية المتاخمة لها. ولم تنتشر الأفكار القومية سوى بين دوائر النخبة الارستقراطية الكوردية في ايران. وجرى تأويل شعارات الحركة القومية لدى الكورد في ايران على ضوء المصالح المحلية ولم تحمل صبغة الجامعة الكوردية الكوردايتي.

جرت انتفاضات كثيرة اتسمت بطابع محلي في كوردستان ايران في الثلاثينات، وكانت هذه الانتفاضات تفتقر الى قيادة موحدة وأهداف مشتركة للثوار جميعا، وهي كانت على الأرجح تمردات فلاحية محلية قمعت بسرعة نسبياً. فقد تم بأمر من الجنرال أحمدي الذي أرسله الشاه رضا لمحاربة القوميين الكورد، إعدام أكثر من ١٠ آلاف كوردي أو رميهم بالرصاص و زج بأكثر من ٤ آلاف في غياهب السجون، ولم يبدأ النشاط السياسي للكورد في ايران إلا بعد دخول قوات الحلفاء لكل من بريطانيا والاتحاد السوفياتي الى ايران في ٢٥ آب عام ١٩٤١.

في أواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينات نشأت منظمة سياسية في كوردستان ايران هي منظمة ((كوردستان المحبة للحرية)) التي استمرت لغاية عام ١٩٤٤١. وكانت منظمة سرية قادها عزيز زندي، وعبدالرحمن ذبيحي، و ماليا داودي، وحسين فروهر. وكان عزيز زندي زعيمها قد تلقى علومه في ألمانيا، ولذا كان يحمل لقب عزيز ألماني. ففي المنشورات التي أصدرتها هذه المنظمة رحبت بقدوم الجيش الأحمر السوفيتي الى ايران، لأن نشطاء هذه المنظمة عقدوا آمالا كبيرا على الاتحاد السوفياتي.

لم يكن لمنظمة ((كوردستان المحبة للحرية)) برنامجها ولم تتمتع بنفوذ بين السكان الكورد، ومع ذلك توصل نشطاؤها الى استنتاج هام حول ضرورة انشاء منظمة قومية للكورد الايرانيين في كوردستان ايران والتي تعمل لأجل تلبية حقوق الكورد. وبهذا الشأن توجه قادة منظمة الكورد العراقيين ((هيوا)) العاملة في الأراضي الايرانية بطلب مساعدتهم في هذه القضية الهامة.

انتفاضة آرارات (١٩٢٧م – ١٩٣١م):

لم يؤد اخماد ثورة الشيخ سعيد ونزع سلاح الكورد منهم، والإجراءات العرفية – الإدارية ضد الثوار ورشوة عدد من الزعماء الكورد وسياسة الصهر القسرية والتي تسمى بتتريك جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى حل القضية الكوردية. فقد ظلت الاسباب الاساسية المؤدية الى ثوارت الشعب الكوردي قائمة وهي حرمانه من الحقوق والاضطهاد القومي، والانخفاض الشديد لمستوى الحياة جراء الحملات التأديبية الكثيرة.

وفي عام ١٩٢٨ – ١٩٢٩ حشد الكورد، الذين كانت القوات الحكومية تطاردهم، قواهم في المناطق الجبلية الوعرة في شرق البلاد، وأصبحت جبال آرارات ملجأ رئيسيا لهم، فهنا وجد المقاتلون الأشداء في سبيل التحرر الوطني، والذي أخفقوا في صراع مكشوف وغير متكافئ مع القوات الحكومية، ملاجئ لهم في المضائق الجبلية.

أعدت اللجنة العسكرية – السياسية ((خويبون)) ((الاستقلال)) للإنتفاضة في منطقة آرارات. ولعب هذه اللجنة دورا ملحوضا في تكوين الوعي القومي لدى الكورد.

تأسست جمعية ((خويبون)) في شهر آب عام ١٩٢٧ في مؤتمر المنظمات الكوردية الرئيسية (منظمة تعالي كوردستان، وجمعية المنظمة الكوردية الاجتماعية، الحزب الاجتماعي الكوردي، لجنة استقلال كوردستان)، كما حضر المؤتمر عددا من رؤوساء العشائر وغيرهم من الوطنيين الكورد،

جمعية ((خويبون)) هي حزب سياسي له برنامجه ونظامه الداخلي، وأدى كل عضو من أعضاء هذه اللجنة ((قسم الأخوة))، بحيث أنه يعاهد على مواصلة النضال من أجل وحدة الكورد جميعا وفي سبيل إقامة كوردستان مستقلة. وكان من مهام البرنامج الذي وضع في المؤتمر هي ((النضال ضد الأتراك حتى جلاء آخر جندي تركي من الأراضي الكوردية المقدسة)) (المادة الثالثة). وأعارت أهتماماً خاصاً بمسألة تشكيل وحدات كوردية مسلحة خاصة وتدريبها وتزويدها بالأسلحة الحديثة. كما نظر برنامج جمعية ((خويبون)) في إقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة بما فيها مع الحكومة الإيرانية ومع الشعب الإيراني الشقيق (المادة ٤٥). وأولت ((خويبون)) اهتماما خاصا بالدعاية للمسألة الكوردية خارج تركيا، ولهذا الغرض تم إنشاء عدة فروع لها في الخارج: في سوريا، ولبنان وفي عدد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. كما أقامت جمعية ((خويبون)) صلات وثيقة مع الحزب الأرمني القومي طاشناق، الذي شارك في التحضير لإنتفاضة آرارات.

قادة حركة آرارات إحسان نوري باشا الوطني الكوردي البارز، الذي أرسلته جمعية ((خويبون)) الى منطقة الثورة بصفة ممثل عسكري مفوض، وتمكن من إعادة تنظيم قوات رئيس عشيرة جلالي ابراهيم حسكي من تيلو والمعروف بإسم ابراهيم باشا، وكذلك انشاء عام ١٩٢٧ إدارة مدنية لأقليم آرارات ترأسها ابراهيم باشا. وأعاد احسان نوري باشا تنظيم المجموعات الكوردية المسلحة حسب احتياجات خوض حرب الانصار. زد على ذلك أنه أقام اتصالات مع اسماعيل آغا سمكو، الذي كان يخوض في هذه الآونة كفاحا مسلحاً ضد نظام الشاه في ايران.

أصدرت ((خويبون)) صحيفة باسم ((أگرى))، التي قامت باطلاع القراء على الأحداث الجارية في آرارات وعلى أهداف الحركة الكوردية. كما كان للثوار رايتهم، ونشرت إدارة آرارات نداءً بين السكان يدعوهم فيه الوحدة في النضال من أجل التحرر من الاضطهاد التركي.

وفي أوائل عام ١٩٣٠ كانت معظم الولايات الشمالية - الشرقية تحت اشراف الثوار، وفي هذه الظروف اضطرت حكومة أنقره على تعبئة قوات كبيرة بقيادة صالح باشا (٤٠ ألف من المشاة، و١٠ بطاريات مدفعية، و ٥٥٠ رشاشا، و ٥٠ طائرة حربية) لإلحاق الهزيمة بالثوار. وبعد معارك ضارية استمرت قرابة شهر منيت القوات الحكومية بالهزيمة. إلا أن القوات الحكومية تمكنت في حزيران عام ١٩٣٠ من دفع الكورد نحو المضائق الجبلية على الحدود الايرانية - التركية. وفي هذا الوقت العصيب قدمت إيران خدمة كبيرة لتركيا، عندما سمحت لقواتها بعبور الأراضي الايرانية منذ شهر أيار والوصول الى مؤخرة الثوار.

تواصلت العمليات العسكرية لقمع الانتفاضة شهراً ولم تتوقف إلا في نهاية عام ١٩٣٠، ونكلت القوات العسكرية بالسكان تنكيلاً وحشياً. وحسب معلومات السلطة التركية فقد تم قطع رأس ١٥٥٠ شخص وحرق ٢٠٠ قرية في منطقة آرارات، حيث أختفت فيها وحدات كوردية. وتمكن الكورد في عددٍ من الاشتباكات من التصدي لهجوم القوات التركية وردها على أعقابها، لكن الكورد راحوا يغادرون كيرى (منطقة تقع بين آرارات الكبير والصغير) واختفوا في مناطق آرارات الجبلية الوعرة نتيجة التفوق الكبير للقوات التركية في العدد والعُدة. واستطاع احسان باشا وعدد آخر من القادة الكورد الانسحاب الى إيران، أما ابراهيم باشا فقد وقع مع أنصاره في حصار معادٍ وراح يقاتل رغم الشتاء القارس. وقتل في أحدي المعارك الضارية، بينما وقع أنصاره، الذين ظلوا على قيد الحياة أسرى في أيدي الأتراك. وعلى هذا النحو انتهت مرحلة أخرى من مراحل النضال البطولي للكورد والذي استمر أكثر من ثلاث سنوات.

قدم التنكيل الوحشي بالثوار الكورد حجة للطاشناق لتعبئة الرأي العام الاجتماعي في أوروبا وأمريكا حول المسألة الكوردية. فقد قدموا المعلومات للصحافة الغربية حول الأحداث في شرق الأناضول، وقدموا تقارير حولها، كما قاموا بجمع الأموال لمساعدة الثوار الكورد. لقد ساهمت انتفاضة آرارات في التقارب بين الأرمن والقوميين الكورد، كانوا فيما مضى في عداء، وأظهرت المستوى العالي للنضوج السياسي لدى الكورد، الذين شرعوا في إنشاء إدارة قومية بمثابة نموذج مستقبلي للجمهورية الكوردية القادمة، لكنها في الوقت ذاته أظهرت ضعفهم السياسي العسكري.

الأحداث في كوردستان العراق:

ثار الكورد في ثلاثينات القرن العشرين في العراق مرارا ضد النظام الملكي وحماته الانگليز، ورغم أنه تم ضم ولاية الموصل الى الدولة العراقية، شريطة أن تأخذ الحكومة العراقية بالحسبان خصائص الكورد القومية، فقد تجاهل الانگليز والأوساط الحاكمة في العراق هذه التوصية وغيرها من توصيات عصبة الأمم. ولم يكن التوتر الدائم في كوردستان الجنوبية ظاهرة متميزة في أثناء حركات الكورد المسلحة فحسب. وفي أوائل عام ١٩٢٩ قدم أربعة من النواب الكورد في البرلمان العراقي المطالب التالية الى رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني وهي: (١) انشاء لواء جديد في الشمال باسم دهوك بمثابة جهاز إداري"، (٢) رصد ٢٠ ٪ من الدخل القومي سنويا لتطوير المناطق الكوردية"، (٣) جعل التعليم باللغة الكوردية إلزاميا"، (٤) سحب القوات الحكومية من كوردستان (باستثناء قوات البوليس)"، (٥) ضم ممثلين كورديين اثنين الحكومة العراقية.

في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠ جرى التوقيع على المعاهدة الانگلو - عراقية حول إزالة نظام الانتداب ومنح الاستقلال للعراق. وبما أن المعاهدة الجديدة التزمت الصمت حيال مطالب الكورد، فقد جرت في كوردستان موجة من الاحتجاجات ضد مواصلة السياسة المعادية للكورد، التي ينتهجها الانگليز وأتباعهم العراقيين. وفي هذه الظروف قرر محمود برزنجي رفع راية الكفاح من جديد، وقدم الى العراق من منطقة حدودية في ايران.

في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٣٠ وجه محمود برزنجي والضابط الكوردي الرائد محمود جودت بيانا الى عصبة الأمم حول الوضع في كوردستان الجنوبية وطالبا باتخاذ الإجراءات ضد القائمين بالحملات التأديبية من العراقيين. وبقي هذا النداء دون ردّ. واتخذت الانتفاضة في كوردستان طابعاً متواصلاً.

في آواخر عام ١٩٣٠ وأوائل عام ١٩٣١ جرى بين الثوار الكورد والقوات الانگلو - عراقية عدد من المعارك. ولم تكن قوات الشيخ محمود قادرة على تحقيق النجاح في الصراع ضد القوات البريطانية التأديبية الكثيرة العدد والمزودة بالأسلحة تزويداً جيداً. وأكدت الحكومة العراقية الملكية في بياناتها المنشورة على دور القوات المسلحة البريطانية في اخماد مقاومة الكورد مشيرة بذلك الى ضرورة ((التحالف مع بريطانيا)).

حظيت الحركة في كوردستان الجنوبية بتعاطف وتأييد قوي في أجزاء كوردستان الأخرى. فقد قدم الكورد في تركيا، وايران، وسوريا، في أحيان كثيرة المساعدة المادية لأبناء جلدتهم في العراق.

بينما وصلت في آواخر أيار عام ١٩٣٠ أنباء عن أعتقال عدد كبير من الكورد في السليمانية، ولم يتم أعتقال الكورد وحدهم بتهمة المشاركة في مخططات إقامة دولة كوردية على حساب الأراضي التركية، والايرانية والعراقية، بل عدداً من الآرمن والآشوريين. وزادت الوحدات العراقية التأديبية من ضغطها على الثوار، بعد أن نسقت أعمالها مع القوات الايرانية المسلحة.

وفي أوائل عام ١٩٣١ جرى لقاء بين الشيخ محمود مع قائمقام بنجوين والنقيب الانگليزى هولت، الذي كان سكرتيرا للمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق، وأسفرت المفاوضات عن ضمان أمن الشيخ وأسرته. وسرعان ما وصل الشيخ محمود الى السليمانية، حيث أبدى السكان عن تعاطفهم الكبير معه. وقررت السلطات الانگلو - عراقية عزل الشيخ محمود بغية تجنب ((اضطرابات جديدة)). فأرسلت الشيخ محمود من السليمانية الى بغداد على متن طائرة برفقة ضابط انگليزى، ومن ثم الى مدينة أور في جنوب البلاد. ورغم اخفاق نضال الشيخ محمود فقد ترك أثراً عميقاً في كوردستان وساعد الجماهير الكوردية على معرفة أعدائها الحقيقيين، وساهم في بلورة الوعي الكوردي ووحدته.

أصبحت منطقة بارزان في شمال العراق البؤرة الرئيسية لحركات الكورد في سبيل الحقوق القومية منذ الثلاثينات عندما أخذت ثورة الشيخ محمود بالانحسار. وفي آذار عام ١٩٣١ بدأت الاضطرابات بين السكان في هذه المنطقة. وبعد عدة حملات تأديبية قامت بها السلطات العراقية ضد الكورد في حزيران عام ١٩٣١ قام ممثلو السلطات البريطانية بزيارة الى منطقة بارزان، والتقوا مع قائد الثوار الكورد الشيخ أحمد بارزاني وعرضوا عليه باسم الحكومة العراقية وقف الانتفاضة. فرفض الشيخ أحمد بارزاني طلب الحكومة، فتوجهت الى منطقة بارزان قوات حكومية تحت حماية القوة الجوية البريطانية. ودمر الثوار، الذين أستخدموا بمهارة أساليب حرب الأنصار، كتيبة من الجيش العراقي. وأستخدم سلاح الجو البريطاني ضد الثوار، وأصبح السكان العزل الضحايا الرئيسية للغارات الجوية. وبعد هدوء نسبي ساد المنطقة في أثناء فصل الشتاء، استؤنفت العمليات العسكرية بشدة في ربيع عام ١٩٣٢.

لم تتمكن الروح البطولية لدى الكورد التي لا مثيل لها ولا تفانيهم في سبيل قضية التحرر الوطني من ضمان النجاح في كفاحهم. فلم تكن قوى الطرفين المتصارعين متكافئة، وأدى تدخل الطيران البريطاني في القتال الى تغيير ميزان القوى لصالح القوات العراقية. وبعد مضي أيام معدودة تم ألقاء القبض على الشيخ أحمد بارزاني وعدد من أنصاره، وأعدم عدد منهم دون محاكمة أو تحقيق.

في صيف عام ١٩٣٣ راح الكورد يعودون من تركيا، التي وجدوا فيها ملاذا الى ديارهم بعد أن صدقوا بيان العفو، الذي أصدرته الحكومة العراقية، إلا أن البوليس العراقي ألقى القبض على قادتهم غدرا على الحدود، وبعد معارك ضارية اضطرت وحدات الثوار الكورد بقيادة مصطفى البارزاني وشقيقه محمد صديق على الاستسلام.(*)

(*) بعد ان تمكنت الحكومة العراقية وبمساعدة القوة الجوية البريطانية، من قمع انتفاضة بارزان ١٩٣١-١٩٣٢، لجأ الشيخ أحمد البارزاني وأخَويه ملا مصطفى وصديق والكثير من المقاتلين إلى تركيا التي قامت بتسليم الشيخ أحمد إلى الحكومة العراقية، التي اضطرت إلى اعادته في آب ١٩٣٣ إلى بارزان، ثم نكثت الحكومة العراقية الوعود التي كانت قد قطعتها له، وتمكنت عن طريق الخداع والحيل من أن تستدرج افراد الأسرة البارزانية وبضمنهم ملا مصطفى، إلى الموصل في مطلع سنة ١٩٣٤، وقامت بحجزهم جميعاً وفرضت عليهم الاقامة الاجبارية.

"سپيرێز"

وفي أواسط الثلاثينات لم يلاحظ قيام حركة كوردية تحررية على نطاق واسع، لكن جرت في كل مكان تقريبا حركات قومية تحررية اتسمت بطابع محلي. وفي صيف عام ١٩٣٤ جرت حركة مسلحة للكورد في المناطق المتاخمة لإيران وقمعتها القوات العراقية بوحشية. وبعد ذلك ثار البارزانيون بقيادة خليل خوشفي وطالبوا بالحكم الذاتي لكوردستان الجنوبية. وجاءت القوات التركية بموجب اتفاقية تقديم المساعدة للعراق، وقمعت انتفاضة الكورد في ربيع عام ١٩٣٦ بعد نضال بطولي. ووقع خليل خوشفي في الأسر ونفذ فيه حكم الاعدام رميا بالرصاص في آذار عام ١٩٣٦.

كما ثار الكورد - الإيزيديون في سنجار بزعامة داوديَ داود، وفي آن مع الانتفاضة في بارزان. ورغم قلة عدد الكورد والتسليح الرديء فأنهم قاوموا ببسالة هجمات قوات الحكومية العراقية التأديبية. لكن القوى لم تكن متكافئة، ففي كانون الأول عام ١٩٣٥ هزم الثوار اثر معركة حاسمة تاركين خلفهم ١٠٠ قتيل على ساحة المعركة، وكما كان الأمر دائما فقد نكلت الحكومة العراقية بالثوار الكورد تنكيلا وحشيا، وأعدمت خمسة من قادة الانتفاضة وحكمت على ٣٧٨ من المقاتلين بالأشغال الشاقة أو زج بهم في السجون، أما داوديَ داود فقد لاذ بالفرار الى سوريا.

بعد عام ١٩٣٦ ولغاية انتفاضة البارزانيين عام ١٩٤٣ لم تجر في العراق حركات تحررية واسعة النطاق. لكن الاشتباكات المحلية مع ممثلي السلطات والقوات الحكومية كانت متواصلة. فالوضع لم يتهيأ له عوامل الاستقرار أبدا.

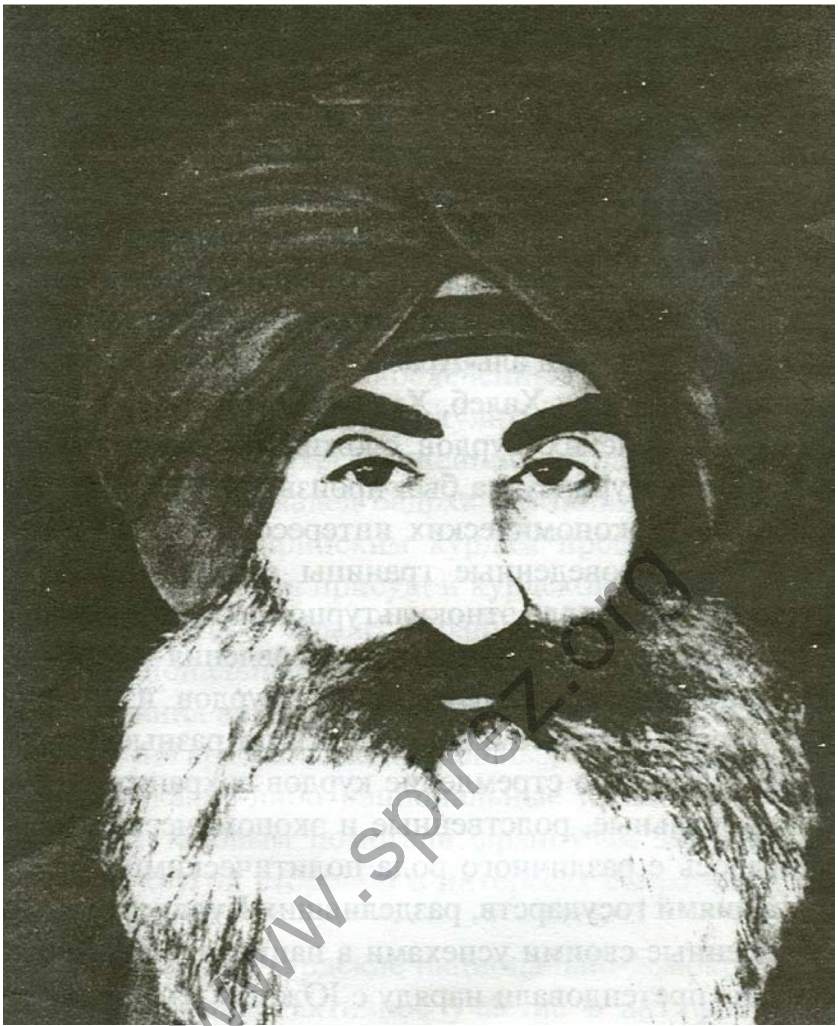
انتفاضة ديرسم (١٩٣٦ - ١٩٣٨):

قررت الحكومة التركية في منتصف الثلاثينات الشروع في اخضاع عشائر ديرسم شبه المستقلة لها اخضاعا تاما. وتم باقتراح من مصطفى كمال أتاتورك ادراج مسألة ديرسم في جدول أعمال مجلس الوطني التركي الكبير. وجرت فيه مناقشة خطة ((تهدئة)) المنطقة، وتحويل ديرسم الى ولاية لها نظامها الخاص، كما جرى تغيير اسمها الى تونجيلي.

أرسل زعيم الكورد في ديرسم سيد رضا رسالة الى الجنرال آلب دوغان (قائد منطقة خاصة) طلب فيها من الحكومة إلغاء القانون الجديد بشأن ديرسم والاعتراف بحقوق الكورد.

ورداً على ذلك أرسل آلب دوغان فرقة من المشاة وفوجا من الجندرمة وكانت القوات تدعمها عشر طائرات، التي كانت تحلق يوميا في أجواء ديرسم. ومع حلول فصل الشتاء عام ١٩٣٦ أشتدت مقاومة الكورد واضطرت القيادة العسكرية التركية وقف عملياتها العسكرية بسبب الظروف الجوية. وفي أوائل عام ١٩٣٧ اندلع القتال من جديد بين الكورد في ديرسم والقوات الحكومية. وأخذت الأراضي، التي اندلعت الانتفاضة فيها، تزداد اتساعا، وشن الثوار، الذين وصل عددهم الى ٣٠ ألف مقاتل هجمات على القطعات التركية، ودمروا الجسور والطرق وخطوط التلغراف. وجهت القيادة العسكرية التركية فيلقا عسكريا ضد الكورد. وجرت في منطقة قوزلجة معركة بين القوات التركية والكوردية، جرح فيها سيد رضا وتكبدت وحدة الكورد خسائر كبيرة.

حل خريف عام ١٩٣٧، وأخذت الثلوج تتساقط في الجبال، الأمر الذي عرقل العمليات العسكرية فيها وأرسل الجنرال آلب دوغان رسالة الى سيد رضا وافق فيها على إجراء المفاوضات. وبعد أن صدق سيد رضا أقوال آلب دوغان رحل الى أرزنجان لإجراء المفاوضات، حيث أعتقل على الفور (٥ أيلول عام ١٩٣٧) وقدم للمحاكمة. أعلن سيد رضا في المحكمة أنه ناضل من أجل استقلال الكورد، ولم تكن لديه أهدافا أخرى سوى الحرية والمصالح العليا للأمة، وحكمت المحكمة العسكرية على سيد رضا وأحد عشر من أنصاره بالإعدام شنقاً في إيليازيغ.



سید رضا

شـرعت أنقـرة في انجـاز العمليـة العسـكرية، الـتي بـدأتها ضـد الكـورد في ديرسـم، وذلـك بعـد أن حصـلت علـى تأييـد الأوسـاط الحاكمـة في ايـران والعـراق. فـالقوات التركيـة الـتي كانـت متفوقـة في العـدّد والعُـدة لم تـرحم أحـدا. وأسـفرت المعـارك الضـارية عـن هـلاك الآلاف مـن الكـورد، وفي أيلـول وتشـرين الأول عـام ١٩٣٨ تم تحطـيم مقاومـة سـكان ديرسـم. لقـد خـاض الكـورد في شمـال - غـرب كوردسـتان طيلـة عشـرات السـنين نضـالا مسـلحا ضـد المضـطهدين الأتـراك في سـبيل الاعـتراف بحقـوقهم القوميـة وتحقيـق المسـاواة في مختلـف مجـالات الحيـاة الثقافيـة والسياسـية والاقتصـادية. لكـن الكـورد كـانوا يخفقـون دائمـا في صـراع غـير متكـافئ نتيجـة عـدد مـن العوامـل الموضـوعية والذاتيـة. وقـد أدى قمـع الانتفاضـات الكـثيرة وبوحشـية الى انهيـار اقتصـاد الولايـات الشـرقية مـن تركيـا، والى انهـاك القـوى الكورديـة الى حـد كـبير. كمـا أدى أعمـال التنكيـل والإرهـاب الى مقتـل الشخصـيات الكورديـة البـارزة وآلاف الكورد العزل، وظلت القضية الكوردية في تركيا غير محلولة.

الكورد في سوريا:

بعـد الحـرب العالميـة الأولى أصـبح جـزء مـن كوردسـتان تابعـاً لسـوريا، الـتي كانـت تحـت الانتـداب الفرنسـي. فـالكورد يشـكلون ١٠٪ مـن سـكان سـوريا وهـم يمثلـون، إذن، الأقليـة القوميـة الأولى في الـبلاد حسـب تعـدادها. وفي سـوريا يعـيش الكـورد بصـورة أساسـية في الجـزء الشـمالي مـن الـبلاد في منـاطق الجزيـرة وجبـل الأكـراد وعـين العرب. كما أن عددا كبيرا منهم يعيشون في مدن حلب، وحماه و دمشق.

كـان مصـير الكـورد في سـوريا دراميـا، فالتقسـيم الجديـد لكوردسـتان جـرى دون الأخـذ بالحسـبان مصـالح السـكان القوميـة والاقتصـادية. وشـكل ترسـيم الحـدود بصـورة اعتباطيـة مصـاعب اضـافية في حيـاة الكـورد الاقتصـادية والاثنـو- ثقافيـة. وقـد وجـد عـدد كـبير مـن الكـورد مـن عشـيرة واحـدة، بـل مـن أسـرة واحـدة نفسـه علـى جانبـي الحـدود إثـر ترسـيم الحـدود التركيـة - السـورية. واصـطدم طمـوح الكـورد الطبيعـي في الحفـاظ علـى صـلات القربـى والعلاقـات الاقتصـادية والسياسـية بمختلـف أنـواع الإجراءات السياسية والعسكرية للدول، التي تتقاسم كوردستان.

طالب الكماليون الذين شجعتهم نجاحاتهم في الحرب الوطنية بالجزء الشمالي من سوريا، الذي يعيش الكورد فيه فضلا عن كوردستان الجنوبية. وأعلنت تركيا أن حدودها الجنوبية تمر عبر ذلك الجزء من الطريق القديم، الذي استولت عليه ١٩٢٢ - ١٩٢٤ وتعاظمت دعاوى تركيا الاقليمية نحو سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي بعد قمع ثورة الكورد عام ١٩٢٥ في تركيا، وبالتالي أرادت تركيا أستعادة جزء من الأراضي، التي يسكنها الكورد. والأهم من ذلك الحيلولة دون ظهور بؤر جديدة لحركة الكورد التحررية في الأراضي الواقفة تحت الانتداب. ولم يتم التوصل الى اتفاق الا في حزيران عام ١٩٢٩، التي تضمنت تسوية جزئية للنزاع مع فرنسا حول الحدود التركية - السورية التي بموجبها أصبح شريط ضيق من الأرض يسكنه الكورد تابعاً لسوريا.

لم يكن وضع الكورد في سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي يختلف عن أوضاع الكورد في البلدان المجاورة بصفة عامة. لكن لم تستخدم ضدهم تلك الاجراءات التعسفية المستخدمة في تركيا، وايران والعراق. ففي سوريا وجدت ظروف معينة لتطوير الحياة الثقافية - القومية للكورد، والتي لعب جلادت بدرخان أبرز شخصية كوردية قومية دورا رائدا فيها. ونجد في السياسة الفرنسية ازاء الكورد في سوريا الآلية التي كانت في سياسة بريطانيا الكوردية في العراق، الذي كان يرزح تحت الانتداب. ونظرت فرنسا الى العامل القومي الكوردي في سوريا وسيلة من وسائل ردع الميول العربية المعادية لفرنسا، فقد ساعدت الأوساط العربية القومية، التي لم تكن لديها الرغبة في الإعتراف بأية حقوق للكورد وطموح الكورد اليها، الفرنسيين في أن يغازلوا هذا الطرف أو ذاك حفاظاً على نفوذهم.

ومع ذلك شاركت القوى الكوردية القومية بنشاط في الحركة المعادية لفرنسا، فقد كان الكورد يصدقون بسذاجة وعود القوميين العرب في أنهم سيلبون مطالبهم القومية بعد طرد المستعمرين.

وفي الثورة التي قادها سلطان الأطرش تميزت الوحدات الكوردية بقيادة أحمد آغا باراقي، و محمد شريف الكوردي، ومحي الدين قره آغا، وشارك الكورد في الاضطرابات ومظاهرات الاحتجاج، التي جرت في دمشق، وحلب، والحسكة والمدن الأخرى.

وفي أوائـل عـام ١٩٣٧ خـرج الكـورد وغيرهـم مـن الأقليـات القوميـة في منطقـة الجزيـرة وفي قريـة طـوبز ضـد تعسـف السـلطات، وتوصـلوا الى اتفـاق مـع الحكومـة لتعيين الموظفين من ممثلي السكان المحليين.

انتشـرت الاضـطرابات ومظـاهرات الاحتجـاج، الـتي بـدأت في ٥ حزيـران عـام ١٩٣٧ في مدينـة الحسـكة لتشـمل فيمـا بعـد مدينـة القامشـلي، ورأس العـين، وعـين ديـوار، والدرباسـية في شمـال الجزيـرة. وتم تشـكيل لجنـة تنفيذيـة لإدارة الحركـة الاضـرابية، وتم تعـيين الكـوردي طـاهر المـارديني سـكرتيرا لهـا. وفي آب عـام ١٩٣٧ طالبـت اللجنـة مـن الحكومـة تعـيين محـافظ الجزيـرة ممـثلا عـن السـكان المحلـيين. ووعـدت الحكومـة مـنح سـكان الجزيـرة حـق تعـيين العـاملين وجهـاز الإدارة الذاتيـة المحليـة. إلا أن جميع هذه الوعود ذهبت أدراج الرياح.

وفي ١٩٣٩ اندلعت انتفاضة الكورد بقيادة الشيخ ابراهيم في منطقة جبل الأكراد، وكان الفلاحون القوى المحركة الرئيسية للإنتفاضة وكان لها اتجاه معاديا للإقطاعية. وقدمت وحدة عسكرية فرنسية المساعدة للقوات السورية المسلحة المشاركة في قمع الانتفاضة. كانت الحملة التأديبية وحشية، فقد تم تدمير أكثرية المراكز السكانية في كرداغ، وعفـرين، وهـاجر عـدد كبير من الكورد الى تركيا.

وعلى هذا النحو لم يكن وضع الكورد في سوريا في مرحلة ما بين الحرب يختلف كثيرا عن أوضاع أشقائهم في تركيا، وايران، والعراق. ومع أن حركة الكورد في سوريا لم يكن لها ذلك الاتساع، كما هو شأن حركة الكورد في الأجزاء الأخرى من كوردستان ولأسباب موضوعية، لكنها كانت موجودة وظلت أحد العوامل المحددة للموقف في البلاد.

أصـبحت القضـية الكورديـة تـثير قلـق الأوسـاط الحاكمـة في البلـدان الـتي يعـيش الكـورد فيهـا وبصـورة متزايـدة، فقـد وضـعت الأوسـاط الحاكمـة في هـذه البلـدان مهمـة النضـال المشـترك ضـد ((الخطـر الكـوردي)) في المقـام الأول. ففـي تمـوز عـام ١٩٣٧ تم التوقيـع علـى معاهـدة سـعد آبـاد بـين تركيـا، والعـراق، وايـران، وأفغانسـتان. وتناولـت المـادة السـابقة مـن هـذه المعاهـدة الاجـراءات المشـتركة ضـد ((العصـابات المسـلحة)) للجمعيـات أو المنظمـات، الـتي تضـع نصـب أعينهـا مهمـة مخالفـة النظـام أو الاخـلال بـالأمن في أي جـزء مـن أجـزاء البلـد الآخـر وخلـف خـط الحـدود. وبـالطبع كـان الكـورد هـم المعنـيين بـذلك، وأصـبحت الجهـود المشـتركة ضـد الحركـة الكورديـة القوميـة جـزءا هامـا مـن السياسـة الاقليميـة لهـذه الـدول، الـتي شـكلت مـا يسـمى ((بـإئتلاف الشـرق الأوسط)).

المسألة الكوردية في مرحلة الحرب العالمية الثانية

الانتفاضة في كوردستان العراق:

تميزت سنوات الحرب العالمية الثانية بازدياد التوتر السياسي، الذي تحول الى هجوم مكشوف ضد النظام المعادي للشعب في بغداد.

وفي هذه المرحلة زادت منظمة ((هيوا)) من نشاطها بين السكان الكورد، هذه المنظمة التي أسسها الضباط الكورد التقدميون عام ١٩٣٩. وأجرى مصطفى البارزاني خلال وجوده في السليمانية اتصالات مع أعضاء ((هيوا)) وأنتقل بمساعدتهم الى منطقة بارزان.

وفي ربيع عام ١٩٤٣ وضع البارزاني وأنصاره خطة الثورة، التي بموجبها ينبغي التعويض عن النقص في السلاح على حساب المراكز البوليسية الواقعة في المناطق القريبة وفي صيف عام ١٩٤٣ بلغ عدد المراكز البوليسية، التي جرى الاستيلاء عليها في منطقتي شيروان مزن و ميرگه سور ٢١ مركزا.

قام مصطفى البارزاني وأنصاره بالعمليات العسكرية، بعد أن حصلوا على دعم المنظمات الديمقراطية والقومية. وباستثناء منظمة ((هيوا)) كانت تعمل في كوردستان منظمات قومية - تقدمية مثل ((رزگارى)) {((الخلاص))}، و((شورش)) {((الثورة))} و ((يەكيتى خەبات)) {((وحدة النضال))} وغيرها. وتوجه مصطفى البارزاني الى جميع قوى كوردستان الديمقراطية لتقديم الدعم له، فأعلنت ((هيوا)) عن تضامنها الكامل مع مصطفى البارزاني.

حقق الثوار في أواخر عام ١٩٤٣ نجاحات كبيرة. وبعد أن اقتنعت حكومة نوري سعيد بانسداد آفاق مخططاتها في القضاء سريعا على الثورة الكوردية، وافقت على اجراء المفاوضات. وفي أواخر كانون الأول عام ١٩٤٣ جرى في ميرگه سور لقاء ((ضباط الاتصال)) مع مصطفى البارزاني، الذي عرض بإسم قادة الثورة الشروط التالية لوقف اطلاق النار وهي: (١) إقامة منطقة إدارية خاصة تضم المدن الكوردية كركوك، وأربيل، والسليمانية، وخانقين، ودهوك" (٢) تعيين كوردي في كل وزارة لإدارة المنطقة الكوردية" (٣) تعيين نائب كوردي لكل وزير" (٤) جعل اللغة الكوردية لغة رسمية" (٥) إجراء اصلاحات اقتصادية في كوردستان.

وفي ٧ كانون الثاني عام ١٩٤٤ وصل ممثل الحكومة الكوردي ماجد مصطفى الى منطقة الثورة، وبعد مفاوضات أستمرت اسبوعا تم التوصل الى اتفاق يسمح بموجبه للشيخ أحمد وغيره من القادة البارزانيين بالعودة الى بارزان.

جاء في الاتفاقية النهائية المبرمة بين قادة الثورة والحكومة مايلي:

١) تبقى جميع الأراضي التي سيطر الثوار عليها تحت اشرافهم"
٢) اطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال"
٣) يبقى سلاح الثوار في حوزتهم بما في ذلك السلاح الذي استولوا عليه في أثناء المعارك"
٤) يجب إمداد كوردستان بالمواد الصناعية والتموينية على أسس عادلة"
٥) تتحول إدارة المناطق الكوردية الى الكورد"
٦) تنال كوردستان العراق حقوق الإدارة الذاتية في حقل التعليم والثقافة"
٧) تخصص الحكومة الأموال لبناء المدارس والمستشفيات في كوردستان.

رغم أن الحكومة اتخذت خطوات عديدة لتلبية مطالب الكورد فإن بنود الاتفاقية لم تنفذ بصفة عامة. وفي شباط عام ١٩٤٤ غادر مصطفى البارزاني بغداد وبعد إقامة قصيرة فيها، ولأسباب أمنية. ولتنسيق الأعمال تأسست في شباط عام ١٩٤٥ لجنة الحرية برئاسة مصطفى البارزاني وسبعة من الضباط، الذين فروا الى منطقة الثورة واصلت لجنة الحرية عملها لضمان تأييد الحركة الكوردية، إلا أن جهودها الرامية الى ضمان القيام بحركات مشتركة في جميع المناطق الكوردية لم تتكلل بالنجاح.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها احتدمت التناقضات بين الجانبين الانكلو - عراقي والكوردي احتداما شديدا. ولئن كان الكورد يعقدون الآمال على وعود الانكيز بمنحهم حقوق الحكم الذاتي، فإن الأوساط الحاكمة في العراق قد قررت وبموافقة بريطانيا ومباركتها وضع حد نهائي ((لقضية الشمال)) بقوة السلاح.

اتخذت الحكومة العراقية في أوائل آب عام ١٩٤٥ قراراً بشن هجوم على مواقع الكورد، وقاد الجنرال البريطاني رينتون العمليات الهجومية ضد الكورد، وبلغ قوام الجيش الذي شارك فيها ٢٥ ألف عسكري مدعوما بعدة أسراب من الطائرات. زد على ذلك استخدمت الحكومة ضد البارزاني (نحو ٥ آلاف شخص) وبعضا من خصومه من الزعماء الاقطاعيين. وفي هذه الظروف واصل ممثلو الحركة الكوردية توزيع المناشير التي تدعوا الشعب العراقي كله الى النضال المشترك ضد النظام الملكي وحماته المستعمرين الانكليز.

وفي نهاية أيلول عام ١٩٤٥ دارت رحى معارك طاحنة وحاسمة في منطقة تبعد ٢٤ كيلومترا عن بارزان، أسفرت عن قيام الثوار بفك طوق الحصار والتراجع. وكان الوضع على نحو، بحيث أن الاشتباكات القادمة مع القوات الحكومية ووحدات المرتزقة سيؤدي الى خسائر فادحة لا معنى لها. ولهذا اتخذ مصطفى البارزاني القرار الوحيد والممكن وهو الانسحاب الى كوردستان ايران، حيث أتسع فيها آنذاك نطاق النضال الكوردي القومي التحرري. وأنسحب حوالي عشرة آلاف من الكورد بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وفي ظروف طبيعية قاهرة الى الحدود الإيرانية العراقية، كما أصبح عدة آلاف من الكورد ضحايا الجوع والبرد.

لقد أخفقت ثورة بارزان نتيجة ذلك، وتشكلت محكمة عسكرية في أربيل أصدرت أحكاما جائرة بحق المشاركين في الثورة، وحكمت غيابيا على ٣٥ شخصا من بينهم مصطفى البارزاني والشيخ أحمد البارزاني وسبعة ضباط من الجيش العراقي وغيرهم بالإعدام. وحكمت على ٨٠ شخصا بالسجن لفترات مختلفة، وتم حظر نشاط جميع المنظمات التقدمية في كوردستان.

وحكم على عدد من المشاركين النشطاء في الثورة، كانوا فيما مضى ضباطا في الجيش العراقي، بالإعدام شنقاً. وقد أظهر الضباط الكورد الأوفياء لقضية شعبهم شجاعة ورباطة جأش لا مثيل لهما. ولما ساقوا المشارك النشيط في الثورة النقيب مصطفى خوشناو الى منصة الإعدام توجه الى الجلادين معلناً بإباء: "أيها الجلادون قولوا لأسيادكم إن دمي لن يذهب هدرا وسوف يُثأر له، انني لا أثق بقوتكم ... وأعتز بأن إسمي لن ينساه شعبي، وسيكون في صف كل من ضحى بحياته في سبيل سعادة كوردستان وعظمتها". واليكم ما قاله الرائد عزت عبدالعزيز "لقد رويت شجرة الحرية بدمي ودماء رفاقي، وآمل أن تزدهر سريعا وتجلب الحرية والسعادة للوطن. الموت للاستعمار واعوانه المأجورين". كما سار النقيب خيرالله عبدالكريم والملازم محمد قدسي بجرأة وكبرياء الى منصة الإعدام.

وقبل ساعات معدودات من تنفيذ حكم الإعدام، كتب هؤلاء الوطنيين الكورد رسالةً موجهةً الى شعبهم جاء فيها:

((أيها الأخوة الكورد الأعزاء!

نكتب لكم هذه الرسالة بعد ساعة من ابلاغنا حكم الإعدام.

أيها الأخوة! عندما نكتب لكم هذه الرسالة، فإن حياتنا المكتوية بظلم الاستعمار سوف تستمر ١٤ ساعة أخرى، ومن ثم يشد حبل المشنقة على أعناقنا.

أيها الأخوة! نحن في غاية السرور والإباء لأننا ندرك أننا قمنا بواجبنا المقدس وبثقان أمام شعبنا المناضل.

ندعوكم الى جمع الشمل ورص الصفوف، وأن تناضلوا بجرأة وثقان ضد الاستعمار الذي يضطهد شعبنا وبذلك فإنكم تحررون جميع الشعوب والقوميات التي تعاني من ظلمه.

أيها الأخوة! الجهل هو عدونا اللدود، كافحوا بكل ما أوتيتم من قوة ضده، وأن استشهادنا خير شاهد على النضال المتواصل في سبيل تحرير الأمة الكوردية. عليكم بالنضال في سبيل شرفكم ووطنكم... إن تحرير شعبنا آت لا ريب فيه.

أيها الأخوة! حتى حبال المشانق عاجزة عن زعزعة ثقتنا بالنصر النهائي.

نحن - المناضلون - في سبيل الحرية لم نبخل بالجهد والقوة في سبيل تخليص شعبنا وإن أصدق برهان على ذلك هو وقوفنا هنا أمام حبل المشنقة.

الى الأمام نحو الوحدة والحرية

عاش الكورد وعاشت كوردستان))(٢٧).

كان فشل ثورة الكورد ضربةً كبيرةً الى الحركة الديموقراطية كلها في البلاد، ورغم أن انتفاضات ١٩٤٣ - ١٩٤٥ قد باءت بالفشل، لكنها لعبت دورا كبيرا في نمو الوعي القومي لدى الكورد. فالشعارات التي رفعها قادة الثورة بشأن النضال المشترك ضد الامبريالية والرجعية الداخلية أخذت تنتشر كثيرا بين الكورد والعرب على حد سواء.



الضباط الكورد الذين شاركوا في ثورة بارزان وأعدموا في عام ١٩٤٧ وهم:
مصطفى خوشناو، عزت عبدالعزيز، خيرالله عبدالكريم ومحمود قدسي

كوردستان إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية:

في عام ١٩٣٩ منظمة ((كومەلەی ژیانەوەی كورد)) في كوردستان ايران، وكان من مهامها وضع برنامج محدد لتنظيم الجماهير الكوردية لخوض النضال في سبيل الديمقراطية وحقوقها القومية. وأصبحت مهاباد (صاوجبلاق) مركزا لهذه المنظمة وضمت قيادتها ١١ شخصا، خمسة منهم بصفة مرشحين. وانتخب عبدالرحمن ذبيجي سكرتيرا للجنة المركزية، وحسين زيرنگەران رئيسا. تشكلت خلايا الكومەله في مدن كوردستان ايران والعراق وقراها حلى حد سواء. وكان العدد العام المنتسبين اليها حوالي ٥ آلاف شخص، وهدفها هو العمل من أجل إقامة كوردستان مستقلة، التي ستضم جميع المناطق التي يسكنها الكورد وليس في ايران وحسب، بل في العراق، وتركيا، وسوريا. وجرى التخطيط لتشكيل حكومة كوردية. ولهذا الغرض توجهت الى حكومات الأتحاد السوفياتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الدعم لها، وارسال شخصيات بارزة يمثلون الحزب الى موسكو. ونالت هذه المنظمة شعبية واسعة في منطقة موكري. غير أن موسكو ردت سلباً على تشكيل مثل هذه المنظمة. فقد رأت وزارة الخارجية السوفياتية وزعيمها ف. مولوتوف بصفة خاصة أن المهمة الرئيسية هي الحفاظ على علاقات اعتيادية مع ايران رافعا شعار عدم التدخل في شؤون هذه الدولة، ولكي لا تؤدي المسألة الكوردية الى تفاقم العلاقات الإيرانية - السوفياتية والدولية في آسيا الغربية ولم تصدر مجلة ((كومەلەی ژیانەوەی كورد)) ((نيشتمان)) ((الوطن)) إلا منذ تموز عام ١٩٤٣.

ومع دخول قوات التحالف الى إيران في آب عام ١٩٤١ أقيمت في كوردستان إيران (مقاطعة مهاباد، التي كانت تسمى كوردستان موكري) منطقة كوردية لها إدارة ذاتية، حيث لعب حاكم مهاباد والقاضي الشرعي قاضي محمد دورا قياديا فيها. وطرح شعار الإدارة الذاتية الداخلية والحكم الذاتي الثقافي للمناطق الكوردية معتبرا هذه المناطق جزءا مكملا لإيران.

في نيسان - أيار عام ١٩٤٢ استفزت حكومة إيران انتفاضة كوردية في منطقة مدينة رضائية (أورمية، ورمى) وكان سببها شائعات تزعم أن الكورد يستعدون للقيام بحركة مسلحة ضد السكان الأذريين في أذربيجان الغربية وبتحريض من "العملاء السوفييت" إلا أنه تم تجنب إراقة الدماء الأذرية - الكوردية بمساعدة القوات السوفياتية، ومع ذلك تم ادخال القطعات العسكرية الإيرانية الى رضائية والى عدد من المناطق الأخرى في كوردستان إيران بدعوى المحافظة على الهدوء في هذه المنطقة. وأسفر هذا الاجراء عن القضاء على منطقة مستقلة في رضائية عام ١٩٤٣، هذه المنطقة التي تشكلت عام ١٩٤١.

كما نشأت في مهاباد خلية حزب الشعب الإيراني "توده" عام ١٩٤٢ (الحزب الشيوعي)، الذي كان حزبا صغيرا. وكان الكورد يتعاطفون أكثر مع ((كومەلەی ژیانەوەی كورد))*، ويقفون في نداءاتهم ودعواتهم ضد سياسة السلطات الإيرانية ازاء الكورد. وفي عام ١٩٤٤ طالب هذا الحزب باسم الكورد في إيران استقالة حكومة محمد سعيد مراغه ومنح امتياز استخراج النفط في شمال إيران الى الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك لم تحظ الأفكار التي روجت لها الكومەله بتأييد الكورد جميعا. فقد وقف جزء من النخبة العشائرية الكوردية ضد الكومەله، وأقامت الاتصالات مع شبكة واسعة من عملاء الأجانب التي كانت تعمل في كوردستان إيران، ووقفت ضد دخول الجيش الإيراني الى المدن والقرى وكان على أستعداد لقيادة المقاومة، وهذا ما أدى الى خلق وضع مضطرب في كوردستان إيران.

وفضلا عن ذلك كان التوتر سائدا في كوردستان إيران بسبب الخلافات العشائرية، ففي عام ١٩٤٤ نشب نزاع مسلح بين محمود كانيساني زعيم عشيرة مەريوان، الذي كان يشغل منصب محافظة مەريوان، ومحمود خان دزلي زعيم عشائر هەورامان - دزلي واتهم هەورامان كانيساني في مساعدة السلطات الايرانية، طالما انه وافق على تمركز القوات الايرانية في مەريوان، وكذلك في اختلاس المواد المخصصة لإعانة الجندرمة في المدينة وتوزيع السكر في مەريوان وهەورامان بصورة غير عادلة. وفي الوقع كانت هذه النزاعات وما شابهها كانت نتيجة طموحات زعماء هذه العشيرة أو تلك في توسيع دائرة نفوذها في كوردستان إيران.

---

* ستتم الإشارة الى هذا التنظيم باختصار "كومەله".

اظهرت وحدات الكورد المسلحة بقيادة محمود رشيد خان مقاومة جدية لدخول القوات الإيرانية الى بانه. ففي خريف عام ١٩٤٤ خاضت هذه الوحدات معارك ضارية ضد قطعات الجيش الايراني دفاعا عن بانه. وحاول رشيد خان الاتصال بالشاه وممثلي المجلس للدخول معهم في مفاوضات، كما انه راح يبحث عن الدعم له في القنصلية السوفياتية العامة في تبريز، ولم ترد القنصلية على طلب رشيد خان، في حين شدَّد الجيش الإيراني في ذلك الوقت من ضغطه على بانه، وأخرج منها وحدات رشيد خان، الذي لم يتراجع إلا بعد أن قام بتدمير المدينة وتوجه رشيد خان الى الانگليز يطلب مساعدتهم في محاولاته لاحتلال مدينة سندج، لكن طلبه قوبل بالرفض.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٤٤ سافر فهيمي الى كوردستان ممثلا عن رئيس الوزراء لإجراء المفاوضات مع زعماء العشائر الكوردية وتسوية النزاعات في المنطقة. وزار عدد من المدن (مياندواو، مهاباد، بوكان، سقز وغيرها). وصرح خلال أحاديثه مع القادة الكورد بأن السلطات الإيرانية معنية بالحفاظ على وحدة الدولة واستقلالها. ولهذا عرض فهيمي على الكورد التعاون مع الإدارة المركزية، التي ستضمن للكورد تلك الحقوق، التي يتمتع بها بقية السكان ايران. وقدم فهيمي هدايا هي عبارة عن ساعات الى الزعماء مؤكدا لهم متابعة مطالبهم من خلال وفد خاص سيصل الى كوردستان إيران لتنفيذ ما أتفق عليه الطرفان عمليا، التي خصت المسائل الاقتصادية - الزراعية بصورة رئيسية (رفع أسعار التبغ وتزويد السكان بالشاي والسكر وتعويض الكورد على حمايتهم للحدود الخارجية وهلمجرا ...).

وهكذا ظل الوضع في كوردستان ايران مستقرا نسبيا، مع أن الوضع المتوتر أخذ يتفاقم منذ عام ١٩٤١، ونشأت في المنطقة مجموعات سياسية مختلفة تحت تأثير العمليات السياسية الأكثر نضوجا في المناطق الكوردية في العراق وتركيا المتاخمة لكوردستان ايران. كما اشتدت في الوقت ذاته النزاعات العشائرية والتصدي للسلطات الإيرانية. ورغم سياسة الصهر التي انتهجتها طهران فقد تمكن الكورد من الحفاظ على هويتهم وأصالتهم القومية وعلى مناطق الإدارة في أراضي كوردستان ايران والمنبثقة في أثناء الحرب العالمية الثانية.

الكورد في الاتحاد السوفياتي:

كان الكورد في الاتحاد السوفياتي يعيشون في المناطق الزراعية في أرمينيا، وأذربيجان وجورجيا وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الأخرى.

وقف الكورد في روسيا ولا سيما في ما وراء القفقاس مع السلطة السوفياتية بصفة عامة وشاركوا في إقامتها. لكن أوضاعهم في السنوات، التي أعقبت الثورة، كانت في غاية الصعوبة نتيجة الدمار والمجاعة جراء الحرب الأهلية والتدخل البريطاني في باكو وغزو القوات التركية لأرمينيا وأذربيجان عام ١٩١٨. وفي هذه الظروف اتخذت حكومة أذربيجان عام ١٩٢١ الإجراءات لتقديم المساعدة اللازمة للسكان الجائعين. ومع ذلك ظل وضع الكورد الاقتصادي في عام ١٩٢٢ - ١٩٢٥ في غاية الصعوبة، فقد كان أكثر من ٥٠ ٪ من سكان البلاد في حالة جوع، وعاش الآلاف من الناس، الذين فقدوا المأوى، في الكهوف وكانوا حفاة جائعين، فلم يكن لديهم الكيروسين، كانوا يشعلون الحطب أو قشور الأشجار. وفي هذه الظروف تم بأمر من حكومة أذربيجان انشاء قضاء كوردستان في مناطق كالبجار، ولاچين، وكوباتلين و زانگليان. التي يعيش الكورد فيها بصورة كثيفة، تم تحول هذا القضاء الى مقاطعة كوردستان القومية ذات الحكم الذاتي ومركزها مدينة لاچين.

وفي عام ١٩٢٥ تشكلت لجنة خاصة لدراسة الوضع في قضاء كوردستان. ولعبت الاجراءات التي اقترحتها اللجنة وتم تطبيقها دورا معينا في تطور اقتصاد القضاء وثقافته. وأخذت صحيفة ((كوردستان السوفياتية)) بالصدور، وتم افتتاح معهد تربوي فني في مدينة شوش. وبدأ البث الإذاعي وتعليم الأطفال بلغة الأم، وطبعت الكتب المدرسية والأدبية والسياسية، وعملت جميع مؤسسات القضاء الإدارية. لكن في نهاية عشرينات القرن العشرين أخذ التعامل يسوء مع السكان الكورد نتيجة نمو الميول القومية في القيادة الأذربيجانية والوضع الناشئ في السياسة الخارجية (المرتبط بعلاقات الاتحاد السوفياتي الودية مع تركيا). وأخذ الاهمال الرسمي مع السكان الكورد في أذربيجان يتزايد، وفي عام ١٩٣٠ تم القضاء على مقاطعة كوردستان ذات الحكم الذاتي، وفي الثلاثينات كفوا عن نطق كلمة ((الكورد))، وأخذ يقل عدد سكان الكورد رسميا، واذا كان يعيش ٤٨ ألف كوردي في سنوات قيام الإدارة الكوردية الذاتية، فإنه حسب احصائيات عام ١٩٧٩ لا

يوجد كوردي واحد، بينما اذا حسبنا كثرة الأطفال في الأسرة الكوردية والنمو الطبيعي للسكان وفق حسابات متواضعة، فإنه يجب أن يعيش في أذربيجان ما لا يقل عن ١٠٠ ألف كوردي في نهاية الحرب العالمية الثانية. فالأكثرية الساحقة من كورد أذربيجان قد فقدت لغتها الأم وثقافتها القديمة وعاداتها وتقاليدها التي تكونت خلال قرون.

وانهالت المصيبة ذاتها على رؤوس الكورد من سكان تركمانيا. ففي العشرينات كان يعيش في تركمانيا وحسب بعض التقديرات أكثر من ١٠٠ ألف كوردي، لكن الاحصائيات التالية للسكان في المرحلة المدروسة اظهرت نقصا كبيرا في عدد الأشخاص، الذين ينتمون الى القومية الكوردية في جميع مناطق سكناهم عمليا.

وساهم تهجير الكورد من ماوراء القفقاس الى مناطق الاتحاد السوفياتي الاخرى في صهرهم قسرا. ففي عام ١٩٣٧ جرى تهجير جزء من الكورد في ماوراء القفقاس ((كعنصر غير مرغوب فيه)) الى جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان. وفي عام ١٩٤٤ تم طرد الكورد والأتراك والهمشين من أراضي جيورجيا الى تلك الجمهوريات.

كان الكورد المهاجرين تحت رقابة خاصة، فلم يكن لديهم حق السفر الى خارج مكان دائرة سكناهم، وحرموا من الحقوق الدستورية، وكان الكثيرون منهم يضطرون الى إخفاء جنسيته ويصبح أذريا أو كازاخيا أو منتميا الى جنسيات شعوب أخرى كي يتفادى وبطريقة ما الاضطهاد ويكون لديه حق السفر للتعليم.

وفي نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات أصبحت أرمينيا مركزا معترفا به لتطوير ثقافة الكورد في الاتحاد السوفياتي. فقد نشأت فئة من المثقفين الكورد خلال عقد ونصف، والتي ساهمت بقسط كبير في تطوير الثقافة الكوردية القومية، وأصدرت باللغة الكوردية عدداً كبيراً من الكتب المدرسية والأدبية والسياسية والاجتماعية ومنذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٩ استخدمت الألفباء الأرمينية لاصدار الأدب الكوردي، هذه الألفباء التي وضعها آكوب كازاريان الخبير في الأدب واللغة الكوردية. وجعلها متواءمة مع متطلبات اللغة الكوردية، وفي عام ١٩٢٩ راحوا يستخدمون ألف باء جديدة هي اللاتينية وذلك بقرار من حكومة أرمينيا لإصدار نتاجات الأدب الكوردي، وقد وضع هذه الألفباء الكاتب الكوردي والشخصية الاجتماعية عرب شاميلوف، والآشوري إيساك موروغلوف.

وفي عـام ١٩٢١ انعقـد مـؤتمر للكـورد القـاطنين في سـفح جبـل اراگـاتس. وفي كـانون الثاني- شباط عام ١٩٢٢ شارك الكورد في الهيئة التشريعية العليا للدولـة في المـؤتمر الأول لأرمينيا السوفياتية، الذي تبنى دستور الجمهورية، وجاء فيه أن ((جميع العاملين يتمتعـون بحقوق متساوية دون تمييز في القومية والدين)) في اطار أرمينيا السوفياتية.

كما جرى نشاط واسع في الجمهورية يرمي الى زيـادة الفعاليـة السياسـية وتحسـين ثقافـة الأقليات القومية ونمط حياتهم. ففـي عـام ١٩٢١ وضـع كتـاب مدرسـي كـوردي، واعـداد كوادر المعلمين، وفتح المدارس في القرى الكوردية. كما افتتح في العام ذاتـه ٥ مـدارس وبلـغ عددها ١٠ مدارس في عام ١٩٢٥، و ٢٧ مدرسة عام ١٩٣٠. وبدأوا آنذاك بالقضاء علـى الأمية بين السكان الكورد من كبار السن.

وفي أوائل حزيران عام ١٩٢٤ ناقشت هيئة رئاسة اللجنة المركزيـة للحـزب الشـيوعي في أرمينيا مسألة العمل بين الكورد، واقترحت على لجان الأقضية في ليـنين آكـان وضـميادزين اشراك الكورد في العمل وعلى نطاق واسع، وأوصلت بإتخاذ تدابير مثل بناء المدارس وزيـادة عمل المنظمات الحكومية والتعاونية بين السكان الكورد.

ساهمت جميع هذه التدابير في يقظة الـوعي القـومي لـدى الكـورد ونمـوه ومشـاركتهم في حياة البلاد السياسية.

وفي عام ١٩٣١ تم افتتاح معهد فني تربوي كوردي في يريڤـان، وأقيمـت دورات إعـادة تأهيل المعلمين الكورد في يريڤان لرفع الكفاءة التربوية لدى الكـورد، وأصـبح المـؤتمر العـام للكوردولوجيا والمنعقد عام ١٩٣٤ في أرمينيا ظاهرة مهمة في الثقافـة الكورديـة الناشـئة، والذي فتح الباب أمام امكانيات جديدة في الدراسـات العلميـة والبحثيـة. ونـوقش في هـذا المؤتمر قضية تحسين أداء اللغة الكوردية الأدبية وتطور الأدب الكـوردي في علاقتـه المتبادلـة مع لغة الكورد القاطنين خارج الاتحاد السوفياتي وأدبهم.

وازداد في العشرينات والثلاثينات عدد نتاجات الأدبـاء والشـعراء الكـورد، ولـئن بلـغ عدد الكتب الأدبية والسياسية والتعليمية باللغة الكورديـة ٣٢ عنوانـاً عـام ١٩٢٢، فقـد وصل عددها الى ٧٠ عنوانا عام ١٩٣٧. وصدرت نتاجـات الأدبـاء الكـورد في مجموعـات مستقلة في موسكو، كما ترجمت الى اللغة الأوكرانية والجيورجية وغيرها من اللغات.

كما تطور الفن والثقافة الموسيقية الكوردية في أرمينيا. ففي عام ١٩٣٨ تأسس مسرح كوردي متنقل في منطقة آلاكز، ووضعت خلال سنوات عديدة افلاما وثائقية وفنيه عن حياة الشعب الكوردي مثل "زارى" (١٩٢٦) و ((الكورد الإيزيديين)) (١٩٣٣) وغيرها.

وكان البث الإذاعي يبث براجه في الجمهورية بصورة دورية، كما كان يعمل قسم الأدباء الكورد التابع لأتحاد أدباء الأرمن. وفي عام ١٩٣٠ أخذت تصدر صحيفة ((ريا تازه)) {الطريق الجديدة} في يريڤان، وكانت تسلط الضوء على مختلف جوانب حياة الشعب الكوردي الاجتماعية والسياسية والثقافية في أرمينيا، ونشرت المقالات، التي كانت تتحدث عن النضال التحرري القومي للكورد في الخارج. وفي عام ١٩٣٢ انعقد في يريڤان أول مؤتمر للكوردولوجين في الاتحاد السوفياتي، وأصدرت توصيات هامة لتطوير الثقافة الكوردية.

ورغم ذلك كله فإن ما جرى من أعمال الاضطهاد في العشرينات وحتى الاربعينات ضد الكورد في الاتحاد السوفياتي، وما تم ممارسته من سياسة الصهر القسري في عدد من الجمهوريات قد أثرت سلبا على التطور الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي للشعب الكوردي وأعاقت نمو وعيه القومي وإقامة صلات مع الكورد في الخارج، الذين كانوا يخوضون نضالا تحرريا في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى.

لقد عرقلت موجة الاضطهاد والإرهاب في الثلاثينات في الاتحاد السوفياتي تطور الكورد القومي. فقد أغلق في ذلك العهد جميع المراكز الثقافية - الكوردية القومية في أذربيجان، ولم يعد ذكر للكورد كمجموعة عرقية. وكانت الدراسة في أرمينيا تجري قبل عام ١٩٣٨ باللغة الكوردية، وفي عام ١٩٣٨ توقفت الصحيفة الكوردية ((ريا تازه)) عن الصدور في أرمينيا، كما أغلق المعهد الفني الكوردي، وتم تهجير قسم من الكورد قسرا الى آسيا الوسطى وكازاخستان ومنطقة ألطاي وتعرض عدد من ممثلي المثقفين الكورد للاضطهاد أمثال (عرب شاميلوف، حاجي جندي، جردو گنجو، أحمد ميرزا وغيرهم).

شارك الكورد السوفييت مشاركة نشيطة في الحرب ضد ألمانيا الفاشية في سنوات الحرب العالمية الثانية. وقد منحت الأوسمة والنياشين لعشرات الكورد من جيورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان ومناطق أخرى من الاتحاد السوفياتي على بسالتهم وبطولتهم في الحرب ضد الفاشية، واستحق اثنان منهما لقب بطل الاتحاد السوفياتي.

وفي عام ١٩٤٦ بدأ الكورد، شأنهم في ذلك شأن عدد من الشعوب الأخرى، يستخدمون ألف باء جديدة هي الكيريلية، التي وضعها الكاتب حاجي جندي وتم ذلك بطلب من السلطات المركزية في الاتحاد.

وعقب موت ستالين، وفي عملية تجاوز تبعات الاضطهاد وأعمال الحظر على الحياة الثقافية- القومية للأقليات القومية، بدأت مرحلة جديدة في تطوير الثقافة الكوردية وانعاش الحياة السياسية - الاجتماعية للسكان الكورد في منتصف الخمسينات تم رفع الحظر على تنقلات الكورد من كازاخستان وآسيا الوسطى وتعليمهم، والذي تعرضوا للاضطهاد الستاليني.

وفي عام ١٩٥٤ استأنف راديو يريڤان البث باللغة الكوردية. وأخذت صحيفة ((ريا تازه)) بالصدور منذ شهر شباط عام ١٩٥٥. وخصص مكان على صفحات الجرائد لمسائل الثقافة والأدب الكورديين، كما تأسس قسم كوردي في المعهد الفني الأرمني، كان من مهامه اعداد الكوادر لتدريس اللغة الكوردية وآدابها في مدارس القرى الكوردية. كما قام فرع الأدباء الكورد التابع لاتحاد أدباء الأرمن بدراسة مسائل تطور الأدب الكوردي السوفياتي. ومنذ نهاية الخمسينات وأوائل الستينات انتعشت بشكل ملحوظ دراسة قضايا تاريخ الكورد وثقافتهم في الاتحاد السوفياتي.

تم بمبادرة المستشرق والعالم البارز يوسف أبگاروفيتش أوربيلي فتح مكتب الكوردولوجيا في معهد الاستشراق لأكاديمية العلوم السوفياتية - فرع لينينگراد وذلك في منتصف الخمسينات. وفي عام ١٩٥٥ تم انشاء مجموعة في قسم الاستشراق لأكاديمية العلوم الأرمنية، وتحول هذا القسم منذ عام ١٩٧١ الى معهد ثم الى فرع الكوردولوجيا. كما تم تشكيل حلقة مماثلة في معهد الاستشراق لأكاديمية العلوم السوفياتية في موسكو، حيث قام بعمل كبير ولا سيما في قضايا تاريخ الكورد. و وجدت موضوع الكوردولوجيا مكانا لها في مشاريع معاهد الاستشراق الأكاديمية في جيورجيا وأذربيجان.

تطورت تقاليد الكوردولوجيا الروسية كثيرا وشغلت مكانا بارزا لها في الكوردولوجيا العالمية، وذلك بفضل ما قامت به المراكز الكوردولوجية في الاتحاد السوفياتي من نشاط مثمر.

أصبحت جيورجيا في الستينات والسبعينات مركزا هاما بعد أرمينيا لتطوير ثقافة الكورد في الاتحاد السوفياتي. فقد تكونت خلال عقدين من الزمن فئة من الانتيليجنسيا الكوردية القومية. كما لوحظ ازدياد عدد الناس المثقفين من المهندسين والأطباء والمعلمين. وراحت دور النشر تصدر أعمال الأدب الكوردي، وجرت الدراسات في مسائل الثقافة الكوردية والتاريخ، وتم انتخاب ممثلي السكان الكورد في مجالس السوفييت الأعلى في أرمينيا وجيورجيا.

وكان المؤتمر العام الذي خصص لتاريخ الكورد في الاتحاد السوفياتي وأوضاعهم الحالية حدثاً هاماً في حياة الكورد السوفييت. وانعقد هذا المؤتمر عام ١٩٩٠، وقد جرى المؤتمر بعلم السلطات المركزية وتحت شرافها، لكنه كان خطوة متأخرة في حل قضايا وضع الكورد الحقوقي - القومي في الاتحاد السوفياتي.

ورغم إجراء تدابير غير شرعية للسلطة الحكومية إزاء جزء من الأقلية الكوردية (التهجير وغيره من أعمال الاضطهاد) كان الكورد في الاتحاد السوفياتي يتمتعون بحقوق المواطنين في دولة عظمى. فوجود فضاء واسع متعدد القوميات والثقافات وغياب التمييز العرقي قد أتاح للفئة الكوردية المثقفة امكانية تطوير الثقافة الكوردية. فالكورد، الذين عاشوا في الجمهوريات السوفياتية السابقة، كان لهم في المركز الاتحادي (موسكو) ما يشبه الضمان الذي يحافظ على وضعهم الحقوقي - القومي. وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي الى تغيير الوضع تغييرا شديدا. وأدى تفاقم العلاقات القومية في الفضاء السوفياتي السابق ولا سيما اعطاء القومية المكانة الأولى في السياسة الحكومية للجمهوريات السوفياتية السابقة، الى تدهور أوضاع الأقليات القومية بما فيها الكورد. وتمت إضافة أسباب اقتصادية وثقافية - قومية الى الأسباب السياسية - القومية المؤدية الى نزوح الكورد من أماكن إقامتهم الدائمة. كما وقعت حوادث طرد قسري للكورد من أماكن سكانهم التقليدية. وعلى هذا النحو فإن الكورد يؤلفون جزءا محددا من المهاجرين واللاجئين على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

والقسم الأعظم من الكورد المهاجرين يعيش الآن في روسيا الاتحادية وتوزعوا في شتى أرجائها. وأدت البطالة ومشكلة الإقامة وغياب الضمان الاجتماعي وعدم توفر ظروف مناسبة لضمان حياة ثقافية - قومية الى ازدياد تدهور أوضاع الكورد في الاتحاد السوفياتي السابق. وحاليا يوجد حسب معطيات تقديرية نحو ١٥٠ - ٢٠٠ ألف كوردي، يعيش القسم الأكبر منهم في مناطق كراسندار، وستارفرويل وفي مقاطعتي يارسلاف، وتامبوف، وفي مدينة موسكو. ورغم ما اتخذه المجلس الفيدرالي لروسيا من قانون الإدارة الذاتية الثقافية - القومية للمجموعات العرقية تمنح روسيا الاتحادية الفرصة لتهيئة الظروف بهدف ضمان قومي مماثل للأقلية الكوردية، وان غياب الضمان المادي والمناخ السياسي القومي العام لا يساعدان على تطبيقه.

وعموما يعاني الكورد في اتحاد الجمهوريات المستقلة من الصعوبات التي تميز بها الفضاء ما بعد السوفياتي.

الهوامش

(1) Miller David Hunter The Drafting of the Covenant. Vol 11.N.Y.L. , 1928 c.109-110.

الدستشهاد مأخوذ من كتاب:- م.س. لازاريف، المسألة الكوردية (١٩١٧ – ١٩٢٣) موسكو (١٩٨٩) ص١٣١.

(٢) انظر:- يو.ف. كلوچينكوف، و أ.سابانين. السياسة الدولية في العصر الراهن في المعاهدات و المذكرات والبيانات، الجزء ٣، موسكو ١٩٢٩،ص٣٣ – ٣٤.

(٣) م.س.لازاريف. المسألة الكوردية ص١٨٦.

(٤) م.أ. حسرتيان. الكورد في تركيا في العصر الراهن. يريڤان، ١٩٩٠، ص٤٤.

(٥) المصدر السابق ص٤٧.

(٦) Bedir Khan. La Question kurde p., 1959 p.9.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق ص١٠.

(٩) A.T. Wilson. Mesopotamia. 1917 – 1920 L.1931 c.145.

(١٠) م.أ. حسرتيان. الكورد في تركيا في العصر الراهن، ص٥١.

(١١) المصدر السابق، ص٥١ – ٥٢.

(١٢) الحركة الكوردية في العصر الحديث و الراهن، موسكو، ١٩٨٧، ص١١٥- ١١٦.

(١٣) المصدر السابق ص١١٦ – ١١٧.

(١٤) المصدر السابق ص١١٧.

(١٥) المصدر السابق ص١١٨.

(١٦) ل. پيرلين. الصراع على الموصل. الاقتصاد الاشتراكي. الكتاب ٢، ١٩٢٥ ص٢٥٧.

(١٧) الحياة الدولية. ١٩٢٦ العدد ١ ص١٣٥.

(١٨) المصدر السابق ص١٣٦ – ١٣٧.

(١٩) المصدر السابق ص١٣٧.

(٢٠) Morning post. 13/08/1925.

(٢١) الأرشيف الحكومي لروسيا الاتحادية، Φ ٤٤٥٩، ОП، ٢، xp.ЕД، ٥، ٧Л.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) S. Gantner. Le Mouvement rational Kurde. p ., p 47.

(٢٦) زاريا فوستوكا ١٩٢٦/٤/٩.

(٢٧) الحركة الكوردية في العصر الحديث و الراهن ص١٧٥.

الفصل السادس*

كوردستان بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٠)

حل بعد الحرب العالمية الثانية عصر انهيار النظام الاستعماري، ونهوض الحركة الوطنية - التحررية في العالم بأسره، بما فيه بلدان الشرقين الأوسط والأدنى. وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المنطقة قاعدة "للحرب الباردة" التي بدأت، عندما وضع الاتحاد السوفياتي الرهان على الحركة الوطنية التحررية، بينما راهن المعسكر الغربي على الأنظمة المحافظة والدينية، وقد حدد هذا الصراع الوضع في كوردستان ما بعد الحرب.

وشرعت الدول الغربية، التي وقفت ضد "الخطر السوفياتي" المتصاعد ونمو الوعي القومي في آسيا الغربية، في اقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة وكانت بريطانيا، أقوى دولة عظمى في المنطقة آنذاك، أول من بادرت في السير على هذا النهج. ففي عام ١٩٤٦-١٩٤٧ تم تشكيل ما يسمى بحلف الشرق الأوسط وبمشاركة بريطانيا، والعراق، وتركيا، وشرق الاردن. غير ان مساعي بريطانيا في ضم بلدان عربية اخرى الى هذا الحلف لم تتكلل بالنجاح. ووقعت بين دول الحلف اتفاقيات ثنائية الى جانب الالتزامات العامة مثل الاتفاقية الثنائية بين تركيا والعراق والموجهة ضد الحركة الكوردية القومية.

الوضع في كوردستان بعد الحرب العالمية الثانية

وإن كان يزداد انهيار النظام القبلي - العشائري بعد الحرب العالمية الثانية في كوردستان، الا أن العلاقات الزراعية - الاجتماعية التقليدية واصلت تأثيرها على النظام الاقتصادي - الاجتماعي في الاراضي الكوردية، وتكبح جماح تطور الاشكال الحديثة في الحياة الاجتماعية.

فقد ساهم انتقال عشائر الرحل الى حياة الحضر في تحسين ظروف الحياة (انشاء شبكة المواصلات، وترسيخ نظام القانون، وظهور المضخات المائية)، وكذلك دخول مظاهر الحضارة الحديثة (استخدام السيارات، تحسين ظروف السكن، وامكانية قيام الفلاحين بزيارة المدينة أحيانا كثيرة). وأخذت أجهزة إدارة الارياف تتوغل في المناطق النائية، التي كان يصعب الوصول اليها، الامر الذي كان السبب في إضعاف الاواصر العشائرية. وبات تفكك العشائر ملحوظا في كل مكان بعد الحرب العالمية الثانية.

والوضع الذي كان نموذجيا في كوردستان هو أن الفلاح الحر كان يحافظ على صلته مع التنظيم العشائري، بينما كان الفلاح - المستأجر الذي لا ينتمي الى العشيرة ينخضع للملاك بصورة أساسية. وهذا التقسيم الى فلاح حر عضو العشيرة وفلاح مستأجر يرتبط بالملاك كان متميزا في كوردستان العراق.

كانت الزراعة متطورة في كوردستان ايران، ففي سنوات المحصول الوفير لم يوفر الكورد في ايران ما يحتاجون اليه من مواد زراعية فحسب، بل كانوا يصدرونها الى مختلف اسواق البلاد والى العراق ايضا. زد على ذلك كان الكورد يمارسون تربية الماشية. وكان يتم صرف الانتاج الحيواني كله في السوق المحلية، التي كانت تتزود وبصورة اساسية بالحليب ومشتقاته واللحوم والصوف والجلود على حساب ماشية كوردستان. لم تكن كمية تصدير المنتوجات الحيوانية كبيرة خارج حدود المنطقة. فقد كانوا يرسلون كميات غير كبيرة من السمن الى تبريز، كما كانوا يرسلون الصوف واللحم الى هذه المدينة. ومما كان يرتدي أهمية ما هو بيع الجلود في تبريز وهمدان، وفي العراق ايضاً.

كما لوحظ وجود وضع مماثل في كوردستان تركيا، على الرغم من القيام بمحاولات معينة لحل المسألة الزراعية. ففي ١١ حزيران عام ١٩٤٥ سنت الحكومة قانون الاصلاح الزراعي، لكن الملاكين الكبار حولوا هذه المبادرة الى توزيع الاراضي الحكومية المشاعة. لم يمس الاصلاح الزراعي، الذي جرى عام ١٩٤٥ المصالح الاقتصادية والسياسية للملاكين الكبار. لقد ساهم الاصلاح الزراعي في تطور القوى المنتجة داخل السوق نتيجة توسيع احتياطي الاراضي الصالحة للزراعة. وبناء على القانون الزراعي لعام ١٩٤٥ فان عددا كبيرا من الاسر الفلاحية قد استلمت الارض بهذا الشكل أو ذاك. لكن هذا الاصلاح بالكاد وصل الى الفلاحين الكورد، الذي ظلت اوضاعهم في غاية الصعوبة.

كان الوضع مختلفا في كوردستان سوريا، حيث كان الفرنسيون هم اسياد الوضع منذ عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٤٦. وأثر الانتصار المعادي لهتلر تأثيرا كبيرا على الدول المستعمرة والتابعة. لقد عقدت شعوب هذه البلدان آمالا كبيرة على وعود الدول الاستعمارية الكبرى وعلى دول الانتداب (مثل بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسطية) في منح الدول التابعة لها الاستقلال والحرية السياسية. ولا بد من الاشارة الى ان الكورد كانوا في وضع حساس للغاية خلال هذه المرحلة. فمن جهة فانه رغم عدم تمتع الكورد بأي وضع قانوني يحدد وضعهم الحقوقي - القومي فقد وجد عدد من الفرص استفاد العقلاء الكورد منها مثل جلادت بدرخان، وجگرخوين، وعثمان صبري، ونوري ديرسمي، واحمد نامي وغيرهم وبنجاح في ظل ظروف تجزئة الشعب الكوردي وحرمانه من الحقوق وذلك لتطوير الأدب والثقافه الكوردية، ومن جهة اخرى فانه رغم ان المثقفين الكورد كانوا يرتابون في استعداد القوميين العرب منح الكورد امكانية التعبير عن ذاتهم القومية في سوريا المستقلة، فانهم قد وقفوا مع ذلك الى جانب التيار العام للميول المعادية للاستعمار والى جانب العرب في سبيل منح الاستقلال للبلاد استقلالاً تاما وناجزا.

و تجلى هذا الهدف المحدد في تلك الآونة في مطلب وطني عام هو أنسحاب القوات الانگلو — فرنسية من سوريا (و من لبنان) الامر الذي تم في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦. لكن من المهم أن نلاحظ رغم حاجة العرب الى دعم الجماهير الكوردية و قوتها في النضال من أجل الخلاص من نظام الانتداب، لم يكلف العرب انفسهم عناء اية وعود بشأن احترام حقوق الكوردية القومية — الثقافية في سوريا. و على هذا النحو وجدت ظاهرة في سوريا و منتشرة في عدد من بلدان الشرقين الاوسط و الادنى و هي ان ما يسمى بالشعب الذي يقوم بتشكيل دولته و يخوض النضال في سبيل السيادة القومية و السياسية، يرفض في الوقت ذاته هذه الحقوق لشعب آخر.

حاولت الحكومات المتعاقبة بعد نيل سوريا استقلالها (نيسان ١٩٤٦) كسب دعم الفلاحين لها مستخدمة كل مرة وعوداً ديماغوجية كثيرة و بيانات اعلامية، كما ورد في الدستور الذي تبنته الحكومة في ايلول عام ١٩٥٠ حول ضرورة إجراء إصلاح زراعي. إلا أن الأوساط المحافظة عرقلت طيلة سنوات كثيرة اجراء تحولات زراعية.

و لم يتخذ البرلمان السوري قانون إجراء عددٍ من الاصلاحات في القرية إلا في آذار عام ١٩٥٧، و قد حظر القانون طرد الفلاح – المستأجر من الأرض بسبب الديون، كما نظر القانون في تنظيم علاقات الايجار جزئياً و غيرها، إلا أن ما قام الملاكون من تخريب قد عرقل تطبيق هذا القانون.

و بصفة عامة كانت رواسب العلاقات البطريركية – الاقطاعية و الاقتصاد العيني في النظام الزراعي قوية جداً في المناطق الكوردية في الشرقين الاوسط و الادنى. فوجود ملكيات كبيرة من الارض لايعني بعد وجود انتاج كبير. و كان يجري، عادة، تقسيم العقارات الكبيرة الى قطع صغيرة، و توزع على الفلاحين و لهم حقوق الايجار فيها.

أدت العلاقات النقدية – السلعية الى تدهور أوضاع الفلاحين، ذلك أن الملاكين ضاعفوا من اضطهاد الفلاحين سعياً منهم تزويد السوق بأكبر كمية من المنتوجات. و كان الملاكون يقومون بإستغلال الفلاحين الاجراء أيضاً فضلاً عن التابعين لهم. وكانوا يدفعون للأجير عيناً على عمله. وانتشرت على نطاق واسع المهن الموسمية، و ساهم تطور العلاقات النقدية – السلعية في انقسام الفلاحين الى فئات مختلفة.

لم تساعد حالة المجتمع الكوردي عقب الحرب العالمية الثانية على قيام حركة كوردية قومية ومنظمة في كوردستان فقد كانت ضعيفة و مجزأة في بداية المرحلة التي أعقبت الحرب.

كان الجناح اليميني في الحركة الكوردية يتألف من مجموعات الزعماء العشائريين – الاقطاعيين و شيوخ الدين، الذين كانوا يحاولون الحفاظ على نفوذهم بين الشعب و يؤيدون الميول القومية والمعادية للحكومة بين السكان الكورد و لمصالحهم فقط.

حاول الوجهاء الكورد في ايران و لاسيما في المناطق الشمالية – الغربية تأسيس كتلة العشائر الغربية من حزب "الوطن" في المجلس الدوره الرابعة عشرة و قد تجمعت حول مجلة "كوهيستان" الصادرة في ايران. و في هذه الفترة كان يوجد في العراق عدد من المنظمات الكوردية القومية المطالبة بحقوق الكورد، و طرحت مجموعة "كوهيستان" خطة سياسية تحت شعار "كوردستان العظمى"، ان تضم جميع المناطق الكوردية في الدول، التي تقسم كوردستان على ان يكون لها حقوق الإدارة الذاتية.

و في تركيا لم يكن للكورد في هذه المرحلة قائداً كوردياً كبيراً، بل ان عدداً من رؤوساء العشائر وافقت على تأييد الحكومة مقابل إعادة جملة من الامتيازات الاقطاعية التي سلبت منهم في السنوات السابقة، هذه الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها بين العشائر الواقعة تحت سلطتهم.

و الى جانب هذه التكتلات في الدول التي عاش الكورد فيها، وجدت في الاربعينات منظمات أيد ممثلوها مطالب الجماهير الواسعة من السكان الكورد كلها أو جزءاً منها و هي "كوهيستان" و مجموعة "العصبة الكوردية" و منظمة "خويبون".

كانت "العصبة الكوردية" في العراق تضم المثقفين الكورد ذوي الميول الوطنية و الموظفين والعسكريين، الذين تلقوا علومهم في أوروبا. و كانت تضم الشخصيات الكوردية، التي شغلت مناصب كبيرة في الإدارة و الجيش مثل محمد أمين زكي باشا، و داود باشا، و توفيق وهبي وغيرهم، و انضمت اليها شخصيات علمية معروفة و الادباء، و رفع المستوى الثقافي للشعب واتاحة المجال امام الناس للاطلاع عن الثقافة الاوربية، و تلخصت الآراء السياسية لشخصياتها في السعي الى الوحدة و تحقيق حق تقرير المصير للشعب الكوردي و عن طريق البرلمان. و حاول أعضاؤها استغلال نفوذهم و تأثيرهم بين الاوساط الحاكمة في العراق لتسهيل تطوير الثقافة الكوردية و منح الكورد الادارة الثقافية الذاتية في العراق.

و في تركيا عملت منظمة "خويبون" بنشاط، و ضمت ممثلي المجتمع الكوردي في تركيا وسوريا. و طرح قادتها مهمة دمقرطة الحياة الاجتماعية الكوردية و إقامة جبهة موحدة لنضال القوى التقدمية للشعوب المضطهدة في الشرق الاوسط.

و كان الجناح اليساري للقوى الكوردية السياسية يضم المنظمات السياسية الديموقراطية الناشئة في الاربعينات و هي: الحزب الديموقراطي الكوردستاني-ايران و الحزب الديموقراطي الكوردستاني (الپارتى)-العراق و الفرع الكوردي للحزب الشيوعي العراقي و المجموعة الكوردية في الحزب الشيوعي السوري.

نشأ الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران في أواخر عام ١٩٤٥ على قاعدة حزب "كومەلە" (ژيانەوەى كورد) (جمعية احياء الكورد)، الذي نشأ في مهاباد منذ عام ١٩٤٢، ووضع نصب عينه مهمة تحقيق الإدارة الذاتية للكورد في ايران، و من ثم توحيد جميع أجزاء كوردستان في دولة مستقلة ذات سيادة، و أصبحت هذه المنظمة علم ١٩٤٤

منظمة جماهيرية للكورد الإيرانيين، و كانت مجلة "نيشتمان" (الوطن) لسان حالها الحزبي. إلا أن الخلافات في قيادة "كومه‌له" الناشئة في عام ١٩٤٥ حول مسائل برنامج الحزب و تكتيكه في مرحلة ما بعد الحرب قد أدت الى حل هذه المنظمة، و استطاع عدد من اعضائها الأكثر نشاطاً في الجانب السياسي أن يتوحدوا و يؤسسوا تنظيماً جديداً هو الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، الذي كان عليه توحيد جميع القوى التقدمية الديموقراطية في شمال غرب ايران.

و مالبث ان حظي الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران بشهرة واسعة بين صفوف السكان الكورد في ايران، فقد انتسب اليه الفلاحون، و العمال، و البورجوازيون الصغار، و الملاكون المتوسطون و أفراد العشائر العاديين، و انضم ممثلو التجار في مهاباد والبورجوازية الصغيرة والاقطاعيين الى اللجنة المركزية للحزب، و أصبحت صحيفة "كوردستان" لسان حال الحزب، وترأس قاضي محمد الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران.

كان قاضي محمد سليل أسرة ثرية و ارستقراطية صاحبة النفوذ و من عشيرة ديبوكري. لقد عينت الحكومة الايرانية قاضي محمد في منصب قاضي مهاباد بالوراثة، أذ جرى تعينه في هذا المنصب بعد وفاة عمه قاضي علي. كما قام في الوقت ذاته مهام حاكم مدينة مهاباد. و كان يتقن اللغات الفارسية و العربية و التركية و الانگليزيه و الروسية، و كان متعلماً و انساناً موهوباً، و لم يؤثر تدينه على آرائه التقدمية في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و لهذا لم يأت ترشيحه كشخصية سياسية صدفة. فقد تزعم جده فيض الله بك مقاومة سكان مهاباد و الكورد الموكريين في أثناء الأحتلال التركي لكوردستان ايران في أواخر الحرب العالمية الاولى، هذه المقاومة التي صدت تقدم القوات التركية.

انعقد المؤتمر الاول للحزب الكوردستاني — ايران في الفترة الواقعة بين ٢٥ و لغاية ٢٨ تشرين الاول عام ١٩٤٥ في مهاباد. و تم فيه صياغة إعلان نشر فيما بعد و أصبح أساساً لوضع برنامج الحزب، و في كانون الاول عام ١٩٤٥ نشر برنامج الحزب، الذي اعلن فيه ان الحزب يناضل في سبيل الحكم الذاتي لكوردستان ضمن اطار الدولة الإيرانية. و كان جوهر الإدارة الذاتية الاقليمية تكمن في توحيد المناطق، التي غالبية سكانها من الكورد في وحدة ادارية معينة، و التي سيمنح لها وضع الحكم الذاتي.

و بما أن ممثلي الارستقراطية الكوردية من كبار ملاكي الارض قد انضموا الى الحزب لم يتحدث برنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران عن اجراء اصلاح زراعي و توزيع الارض على الفلاحين و تخصيص المراعي لمربي الماشية، و لا عن الاصلاحات الاجتماعية و توفير اسباب الراحة في القرى و غيرها.

و بصفة عامة فقد طرح الحزب الديموقراطي الكوردستاني - ايران مهاماً تكاد تكون معنية بها جميع فئات الشعب الكوردي. و هذا ما ساعد على زيادة سريعة لعدد اعضاء الحزب. فقد كان جميع الشخصيات القيادية في التنظيمات المركزية و المحلية تقريباً من زعماء العشائر و من البورجوازية الكوردية في مهاباد و غيرها من مدن كوردستان موكرى.

و راح هؤلاء الوجهاء و زعماء العشائر و التجار يلعبون دوراً بارزاً في الحزب و في حكومة جمهورية مهاباد فيما بعد. و كان من دائرة زعماء مهاباد الذين احاطوا بقاضي محمد هم: قرني باشا مامش، و عبدالله آغا منصور، و علي آغا ديبوكري و غيرهم.

كانت مقاليد السلطة في المناطق الكوردية في ايران تعود منذ سنوات للكورد، و لهذا تم اتخاذ قرارا قدمه عدد من اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني بتشكيل "منطقة حرة" في شمال غرب ايران سميت بجمهورية مهاباد. و لم يكن الامر يحتاج الا الى اجراء شكلي لإقامة حكومة لمنطقة كوردية مستقلة في مهاباد، و مواصلة العمل لأجل ضم المناطق الكوردية المجاورة في الشمال و الجنوب على السواء الى مهاباد.

جمهورية مهاباد الكوردية

ساهم دخول القوات السوفياتية و البريطانية الى ايران آب عام ١٩٤١ و القضاء على نظام الشاه رضا في اضعاف مراقبة السلطة المركزية في المناطق الكوردية في ايران. كان الجزء الاكبر من محافظة مهاباد يقع في ما يسمى "بالمنطقة المحايدة"، أي خارج مناطق تمركز القوات السوفياتية والبريطانية، و بعد أن غادرت السلطات الايرانية، و القوات المسلحة و الجندرمة، أخذت تنبثق هناك اجهزة الإدارة الذاتية الكوردية، التي رفضت الاعتراف بسلطة الحكومة الايرانية رفضاً قاطعاً.

و في صيف عام ١٩٤٥ اندلعت انتفاضة كوردية في مەريوان، كانت موجهة ضد الحكومة الايرانية و تعسف العسكرية الايرانية التي تدخلت بغلاظة في انتخابات المجلس الدورة الرابعة عشر، و تمكن الثوار من تحقيق مطاليبهم: فقد توصلوا الى التخفيف من ضغط السلطات.



قاضي محمد يعلن قيام الجمهورية الكوردية في مهاباد (كانون الثاني عام ١٩٤٦)

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ تم الاعلان عن قيام جمهورية مهاباد في اثناء حشد جماهيري، شاركت فيه وفود من مختلف مناطق كوردستان ايران. و كانت الجمهورية الكوردية تضم مناطق من مهاباد، و شنو، و مرگەور، تيرگەور، و سردشت، وبانه و مناطق اخرى. ترأس قاضي محمد الحكومة الكوردية في مهاباد و تألفت الحكومة الجديدة من قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران، الذي أعلن أنه الحزب الحاكم الوحيد في المناطق الكوردية من ايران. و كان النشاط العملي لحكومة جمهورية مهاباد ينسجم و مهام تطبيق الإدارة الذاتية الثقافية – القومية في ما كان يتصوره قاضي محمد.

و لذلك جرت التحولات في حقل الثقافة قبل غيرها، و تم ترجمة نظام التعليم كله في كوردستان ايران الى اللغة الكوردية و وضعت خطة في حقل التعليم المدرسي، التي نصت على أن يشمل التعليم الابتدائي جميع الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة و الرابعة عشرة، و إدخال شكل مدرسي خاص، و تقرر تنظيم دورات مسائية في المدارس للقضاء على الامية بين السكان الكبار.

و كان إصدار المؤلفات السياسية – الاجتماعية باللغة الكوردية من التدابير الثقافية – السياسية الهامة. كما تم طباعة الكتب المدرسية للأطفال، و تحول مركز الأدب باللهجة الكورمانجية الى مهاباد.

و كان الشعراء الشعبيون يلقون قصائدهم حول موضوعات حيوية في اثناء الاجتماعات الجماهرية، وقد حظى الشاعر الشعبي هژار بشعبية خاصة، و تم عرض أوبرا شعبية. كما أخذت المرأة الكوردية تلعب دوراً نشيطاً في كوردستان ايران السياسية – الاجتماعية. فقد شاركت في المنظمات النسائية، و ساعدت في بناء المستشفيات و المستوصفات.

بذلت الحكومة جهوداً حثيثة لتشجيع رجال الأعمال و لصالح تطوير المنطقة، و راحت الجمهورية تخطط لحماية مكتسباتها، فقد تم تشكيل الحرس الوطني في مهاباد و في المدن الاخرى، و ترأس البارزاني الحرس الوطني و قطعات الجيش النظامي أيضاً.

و رغم أنه ورد في المادة السادسة من برنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني– إيران أنه لا توجد (لدى الحزب نوايا عدائية، و لايتخذ موقف المعارضة من "الحكومة الإيرانية") فأن وجود البارزاني ووحدته على ارض كوردستان ايران اصبح ذريعة للسلطات الايرانية في الاشتباه بوجود نوايا انفصالية لدى الكورد المحليين.

أبدت الحكومة السوفيانية تحفظها ازاء ما كان الكورد الايرانيون يمارسونه من نشاط سياسي، و هي عندما قامت بتأييد المنظمات القومية للأذريين الإيرانيين في مساعيهم لإقامة حكم ذاتي ضمن إطار ايران، فإنها لم تنظر جدياً في مسألة إقامة حكم ذاتي مماثل في كوردستان ايران. و كما أُشير سابقاً فقد رفع حزب "كومەلەی ژیانەوی كورد / جمعية احياء الكورد" شعار الاستقلال لكوردستان ايران. و قام ممثلو السوفيت باقناع الكورد بعدم الانتساب اليه، و حاولوا الحد من نشاطه. زد على ذلك انهم قدموا تأكيدات لدول الحلفاء الكبرى بأنهم سوف لن يدعموا الكورد "الانفصاليين" و في الواقع قامت الادارة السوفياتية بدور الوسيط بين الكورد و الجانب الايراني في المواقف المتنازع عليها، طالما أعلن الايرانييون بأن الكورد يطمحون، على حد زعمهم، الى الانفصال.

لم تشمل منطقة الحكم الذاتي تلك المناطق، التي فيها خليط من السكان الكورد والاذريين، حيث كان الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران ضعيفاً. لكن أخذت تظهر هي هذه المناطق نزاعات بين الكورد و الاذريين حول دخول هذه المناطق الى الإدارة الذاتية الكوردية أم الاذرية. والمناطق المتنازع عليها هي: ماكو، و خوي، و شاهبور، و رضائية (أورمية). فقدرغب الكورد الذين كانوا يسكنون هذه المناطق، الانضمام الى الادارة الذاتية الكوردية، في حين أن الاذريين كانوا يسعون الى فرض رقابتهم على هذه المناطق، و جرت اشتباكات بين الطرفين (حاولت القطعات السوفياتية مصالحة الطرفين المتنازعين).

شكل الكورد وحدات مسلحة في هذه المناطق تكون قادرة على فرض رقابتها عليها، فقد كانوا يسعون وراء مصالحهم القومية، التي لم تكن مرتبطةبالمصالح السياسية لقوى اجنبية. لكن قادة مهاباد لم يدعموا جهودهم هذه، شأنهم في ذلك شأن القيادة السوفياتية. فقد كانت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني– إيران منهمكة في الامور الداخلية و لم تسعى الى توسيع دائرة منطقة الحكم الذاتي شمالاً.

بحث قاضي محمد رئيس الحكومة الكوردية في مهاباد و بيشواري رئيس مجلس الوزراء في حكومة اذربيجان مسألة تحديد الصلاحيات بين الكورد و الاذريين في منطقتي الحكم الذاتي.

و في ٢٣ نيسان عام ١٩٤٦ وقعت اتفاقية التعاون المتبادل بين الكورد و الاذريين، كما تقرر التوصل الى اتفاق محدد حول عدد من المسائل العالقة، و لم يتمكن عباس و قاسم إليخان زاده العضوين في اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، واللذين أرسلا الى ماكو في أوائل أيلول عام ١٩٤٦ من الحصول على تنازلات من الاذريين، بينما وصل الكورد المسلحون الى شاهبور و فرضوا سيطرتهم على المدينة و القرى القريبة منها. و واصل الكورد المسلحون تدفقهم الى شاهبور قادمين من تبريز، فقد كانوا على استعداد لفرض سلطتهم على ماكو، ورضائيه، و خوى، لكنهم لم يتلقوا الأمر من مهاباد في هذا الشأن. و صار بالامكان تجنب إراقة الدماء.

و لم تدعي الحكومة الاذربيجانية بتبعية المدن المذكورة آنفاً لها فحسب، بل عقدت العزم على ضم منطقة جمهورية مهاباد الى الحكم الذاتي الاذربيجاني. هذه المنطقة التي كانت تدخل في عداد محافظة اذربيجان الغربية حسب التقسيم الاداري — الاقليمي، الذي كان معمولاً به في ذلك الحين. وحاولت الحكومة الاذربيجانية اشراك الكورد في الاجهزة الادارية الاذربيجانية و في المجلس وتشكيل وحدة مسلحة مشتركة و دعوة مصطفى البارزاني لقيادتها.

من الواضح أنه كان للقائمين على الإدارتين الكوردية و الاذربيجانية تصوراتهما المتباينة حول أراضي الإدارتين و وضعهما القانوني. و في نيسان عام ١٩٤٦ ناقش ممثلو أذربيجان هذه المسألة مع رئيس الوزراء أحمد قوام بحضور السفير السوفياتي في ايران ي . ف. سادجيكوف. و تقرر ضم المناطق الكوردية في أذربيجان الغربية و الواقعة تحت سيطرة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران الى الإدارة الذاتية الاذرية. و في الوقت الذي جعل فيه الديموقراطيون الاذربيجانيون و ضعهم القانوني وضعاً شرعياً. لم تكن حكومة قاضي محمد معترفاً بها من الحكومة الايرانية. و لم يحصل الكورد سوى على وضع الاقلية ضمن اطار الادارة الذاتية الاذربيجانية و لم يكن مثل هذا الوضع لصالحهم.

و في أوائل آب التقى قاضي محمد مع رئيس مجلس الوزراء الايراني أحمد قوام في طهران، وطلب منه الاعتراف بوجود الادارة الذاتية الكوردية على الاراضي الممتدة من الحدود السوفياتية وحتى (كامياران). و اعطى رئيس مجلس الوزراء موافقته المبدئية، لكنه اقترح تنسيق هذه المسألة مع الحاكم العام لاذربيجان جاويد، الذي رفض هذه الخطة و لم تتم إزالة التناقضات بين الديموقراطيين الاذريين و الكورد.

رأى الكورد في وجود القوات السوفياتية في ايران ضماناً معيناً لنشاطهم القومي الديموقراطي، و كان الكورد، الذين عاشوا في المناطق المتاخمة للحدود السوفياتية، يتعاطفون مع الاتحاد السوفياتي و يقومون بنشاط واسع موالٍ للسوفييت.

لكن قسماً من السكان الكورد (الملاكون، و التجار ورجالات الدين) كان ينظر بحذر الى الاتحاد السوفياتي. و السبب في ذلك يعود الى ما قام به الجيش القيصري من أعمال اضطهاد في كوردستان خلال الحرب العالمية الاولى.

بيد أن موسكو لم تقدم دعماً ملموساً للحكم الذاتي الكوردي في ايران. ففي ظروف الحرب الباردة اضطر الاتحاد السوفياتي، الذي لم يمتلك بعد السلاح النووي، على التخلي عن مواقعه في ايران للغرب و أن يضحي بالكورد بوجه خاص. و عندما كانت الحرب حامية الوطيس أعلن ف . م . مولوتوف عميد السياسة الخارجية السوفياتية عن موقفه السلبي ازاء الحكومة الكوردية بوصفها حركة "عميلة" و "إقطاعية". و رفض القادة السوفييت بحث ما يسمى بالمسألة الايرانية في مؤتمر موسكو المنعقد في كانون الاول عام ١٩٤٥، معلنين أن الاحداث الجارية في ايران على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي هي شأن ايراني داخلي، و لهذا لم تتدخل الحكومة السوفياتية، وسوف لن تتدخل في هذه الاحداث. و سرعان ما توصل الاتحاد السوفياتي الى اتفاق مع ممثلي بريطانيا العظمى و امريكا حول المسألة الإيرانية. و في أيار عام ١٩٤٦ جرى سحب القوات السوفياتية من إيران تحت ضغط الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا، و أصبحت الحكومة الكوردية الفتية دون حماية.

أثار قيام جمهورية مهاباد في ايران، حيث وضعت الاسس الاولى لنظام اجتماعي جديد، استياء الحكومة الايرانية التي لم تفقد الامل في ترميم الإدارة الايرانية في هذه المنطقة و حثت دوائر سياسية معينة في ايران و خارجها على جعل الوضع في كوردستان متوتراً و بصورة متعمدة، فقد تم تنظيم أربع حركات تمرد مسلحة تستهدف القضاء على منظمات الكورد الديموقراطية و إعادة سلطة الادارة الايرانية.

الا أن تلك الوسائل، التي يمتلكها الكورد، لم تكن كافية لأجل الحفاظ على مكتسباتهم و لم تمد أية دولة من الدول الاوربية، و لا الاتحاد السوفياتي يد العون و المساعدة الى الكورد.

و في أواخر عام ١٩٤٦ دخلت القوات الايرانية الى كوردستان و اذربيجان ايران بدعوى حماية مصالح المواطنين و أمنهم. و اندلعت معارك دامية، فقد زج بنحو ٢٠ كتيبة من القوات الحكومة فيها، أضف الى ذلك تم استخدام الوحدات الكوردية المسلحة من ممثلي العشائر، التي كانت لها ميولاً معادية لجمهورية مهاباد.

و على الرغم من المقاومة التي أبداها الكورد، و ما قدمه لهم الاذربيجانيون من مساعدة لم يتمكنوا من الصمود امام ضغط القوات الحكومية. و شرع الجيش الإيراني في تجريد انصار الجمهورية من سلاحهم، و لم يسمح حمل السلاح بأستثناء اولئك الذين تحولوا الى جانب طهران. ثم بدأن الحكومة المركزية القيام بأعمال الارهاب ضد الكورد فقد تم رمي ١٥ وطنياً بالرصاص، وأعدم قائد الجمهورية قاضي محمد و شقيقه صدر قاضي، و سيف قاضي وزير الدفاع في جمهورية مهاباد و بأمر من الحاكم العسكري الميداني وذلك في ٣٠ اذار عام ١٩٤٧.

و مع ان محاولة قيام دولة كوردية في مهاباد عام ١٩٤٦ انتهت بالاخفاق، فقد كان قيام الجمهورية خلال ١١ شهراً مرحلة هامة في نضال الكورد من أجل حقوقهم القومية و تؤخذ دروسها بالحسبان في صيرورة الكفاح من اجل التحرر القومي للكورد.

الوضع الداخلي و الدولي لكوردستان في النصف الثاني من الاربعينات و النصف الاول من الخمسينات

لم تاخذ الحركة الكوردية في تركيا بادئ الامر طابعاً واسعاً نتيجة الارهاب البوليسي — العسكري و الاداري، فقد تمركز قسم كبير من القوات التركية المسلحة في الولايات الشرقية من البلاد، وهي على أهبة الاستعداد لسحق أي شكل من أشكال التعبير عن الاستياء لدى الكورد. و رغم ذلك لم تتمكن انقرة من عزل الكورد في تركيا عن الاحداث الجارية في اجزاء كوردستان الاخرى. اذ أن العديد من الوطنين الكورد في كوردستان تركيا كانوا يقيمون الصلات مع حزب "كومەڵەی ژیانەوەی کورد" (جمعية احياء الكورد) (كوردستان ايران) و مع "هيوا" (كوردستان العراق). فقد جرى لقاء في إب عام ١٩٤٤ في جبال دلان بر (عند الحدود الايرانية — التركية). بين وفود اجزاء كوردستان الثلاثة، مثّل فيه غازي محمد و هاب القوى الوطنية في كوردستان تركيا . و في اثناء هذا اللقاء ناقشت الوفود مسألة التعاون المتبادل في سبيل كوردستان المستقلة.

كان القلق ينتاب الدوائر الحاكمة في تركيا من اقامة جمهورية كوردية في ايران، طالما انها تساعد على تقوية الشعور القومي في كوردستان تركيا. و في أواخر عام ١٩٤٥ و أوائل عام ١٩٤٦ راحت السلطات التركية تقوم بتهجير الكورد من المناطق الحدودية مع ايران و العراق الى المناطق الداخلية في البلاد. لكنها سرعان ما اضطرت على التخلي عن سياسة الاضطهاد الجماعي ضد الكورد بسبب ازدياد التوتر السياسي داخل البلاد. اضف الى ذلك ظهرت في سياسة الطبقات الحاكمة تباينات طفيفة في المسألة الكوردية، التي كانت تعني مقاربةَ جديدة للقضية الكوردية.

و أدى الانتقال الى النظام الحزبي التعددي في نهاية الاربعينات الى تقارب الفئات الكوردية الغنية مع الطبقات التركية الحاكمة، و أسفر ذلك عن قيام اولئك الذين شغلوا منزلة رفيعة في المجتمع الكوردي بالتعاون تدريجياً مع ممثلي الطبقات التركية الحاكمة و بغض النظر عن مواقفهم من السلطة المركزية. لقد سكن هؤلاء الاثرياء المدن، حيث راحوا يمارسون مهنة التجارة والعمليات المالية و تمكنوا من وضع فروع الاقتصاد المختلفة تحت رقابتهم دون أن يفقدوا ممتلكاتهم العقارية، كما راحوا يشاركون في عمل البلديات و الاجتماعات العامة في الولايات.

و في الوقت ذاته واصل الكورد في العراق نضالهم ضد النظام الحاكم، فالموقف في المناطق الكوردية كان يثير مخاوف كبيرة لدى "النظام الاسود" الحاكم في البلاد. و في اوائل عام ١٩٤٧ فرضت الحكومة العراقية الاحكام العرفية في المناطق الكوردية المتاخمة للحدود الايرانية، و أبطلت مفعول جميع القوانين المدنية، و عهدت الى قيادة القوات المسلحة العسكرية في المنطقة الشمالية من البلاد مهمة "حفظ الامن و النظام" و لكن رغم هذه الاجراءات فقد انعقدت الاجتماعات و جرت المظاهرات في مختلف مناطق كوردستان. و طالب المشاركون فيها (جلهم من الطلاب) بحماية حقوقهم، و كان سكان مدينة السليمانية أكثرهم نشاطاً في هذا الشأن، حيث طرحوا الى جانب المطالب الاخرى، مسألة إعلان العفو عن المشاركين في انتفاضة عام ١٩٤٥، و نكل البوليس بالشاركين في المظاهرة تنكيلاً وحشياً. و في عام ١٩٤٧ شغل نوري سعيد ثانية منصب رئيس الحكومة لأجل فرض النظام في البلاد. الاان الوضع لم يتغير نحو الاحسن. وجرت الانتخابات البرلمانية "الحرة" في ظروف سادتها التوتر و لاسيما في كوردستان.

و كان على البرلمان العراقي المنتخب، الذي كان يتألف بصورة أساسية من الملاكين الكبار، والشيوخ، و التجار، الموافقة على عقد معاهدة جديدة مع انكلترا، هذه المعاهدة، التي وقفت ضدها فئات واسعة من العرب و الكورد و من ممثلي الاقليات القومية الاخرى، و لم تختلف شروط معاهدة بورتسموث كثيراً عن الشروط الجائرو للمعاهدة العراقية — البريطانية عام ١٩٣٠. و لهذا السبب عندما عرض هذا المشروع في مؤتمر صحفي انعقد في كانون الثاني عام ١٩٤٨ لم يقف ضده القوى اليسارية فحسب، بل و عدد كبير من الاحزاب و المنظمات الليبرالية و حتى المحافظة منها. وقفت القوى الكوردية القومية — الديموقراطية ضد معاهدة بورتسموث موقفاً حاسماً، هذه القوى التي قاد الحزب الديموقراطي الكوردستاني (حدك) نضالها في ظروف السرية، و الذي تأسس في آب عام ١٩٤٦ من منظمات كوردية مختلفة.

و لئن أثارت شروط المعاهدة الوارد ذكرها آنفاً استياء فئات واسعة من العرب، التي فسرها بخضوع العراق لبريطانيا في المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و العسكرية، فهي كانت بالنسبة للقوى الكوردية الديموقراطية باعثاً جديداً للاستياء و هو أن هذه المعاهدة كانت تدعو مرة اخرى الى تثبيت الوضع الصعب للكورد المحرومين من الحقوق.

عقدت اجتماعات و جرت مظاهرات في مختلف ارجاء كوردستان، رفع المشاركون فيها شعار خوض نضال حاسم ضد اضطهاد الانكليز و في سبيل سحب قواتهم من العراق دونما إبطاء. كما جرت في بغداد معارك حقيقية بين المتظاهرين و القوات التي دخلت الى المدينة في اللحظة الاخيرة. و أدى الوضع الخطير في بغداد الى اسقاط حكومة صالح جبر، بينما نجا نوري سعيد بفراره الى تركيا.

و في اواخر عام ١٩٤٩ شغل نوري سعيد منصب رئيس الحكومة من جديد، و التي كانت من مهامها "فرض النظام"، و سلطت الرجعية سيف الارهاب على البلاد. فاكتظت السجون ومعسكرات الاعتقال بالعمال و الطلاب و الفلاحين. و ظهرت اعواد المشانق.

بعد انهيار الادارة الذاتية الكوردية في مهاباد زج عدد كبير من الديموقراطيين في غياهب السجون و نكل بهم او أُعدموا. و فقد الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران قيادته، وأصبحت الحركة الكوردية في كوردستان ايران في أزمة عميقة، و في هذه الاثناء اخذت تتكون من جديد خلايا الحزب الديموقراطي الكوردساتاني في المناطق الكوردية، و راحت تصدر مجلة "ريگا" (الطريق)، التي بمساعدتها تمكن نشطاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني الدعاية للافكار التحررية بين جماهير الشعب الكوردي الواسعة، لكن سرعان ما توقف نشاط الحزب نتيجة تشديد رقابة سلطات الشاه في كوردستان عقب محاولة اغتيال الشاه في جامعة طهران في ٤ شباط عام ١٩٤٩، و جرى ملاحقة اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، و اعتقل عدد منهم. وحكمت المحكمة العسكرية على المجموعة الاولى من المعتقلين بالسجن لمدة ٤ سنوات، و على الرغم من الحظر المفروض على نشاط الحزب الديموقراطي الكوردستاني فقد ظل نفوذه و تأثيره واسعين بين الكورد في ايران. ففي انتخابات المجلس، التي جرت عام ١٩٥٢، حصل اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني عن اقليم اذربيجان الغربية، حيث يضم مهاباد، من ٨٠ الى ٩٠ ٪ من الاصوات، لكن السلطات المركزية ألغت هذه الانتخابات، و عينت مرشحاً عن مهاباد موالٍ لطهران.

واصل الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران نضاله السري، ففي عام ١٩٥٢ – ١٩٥٣ قاد انتفاضة الفلاحين في مهاباد و بوكان، ووقف الثوار ضد الضرائب المجحفة وابتزاز السلطات المركزية، و تحولت انتفاضة الفلاحين تدريجياً الى انتفاضة واسعة لجماهية كوردستان شملت مدن كوردستان ايران و قراها. و زجت بحامية مهاباد في المعارك لقمع الانتفاضة، هذه الحامية المدعومة بوحدات مسلحة تابعة لعددٍ من الملاكين الكبار في المنطقة، و أسفرت الاجراءات التأديبية عن رمي عدد من اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني بالرصاص، و زج بعدد كبير من المشاركين في الاضطرابات في السجون، ورغم ذلك كله واصل الحزب الديموقراطي الكوردستاني نشاطه في كوردستان ايران، والذي كان يرمي الى الحد من سلطة الشاه المطلقة، و حتى أنه قام باجراء استفتاء في هذا الشأن. كما طالب الحزب الديموقراطي الكوردستاني بتأميم النفط الايراني، و دعم بقوة ما تقوم به حكومة مصدق من نشاط ديموقراطي و كانت له علاقة وثيقة بتنظيم الشيوعيين الايرانيين توده.

أدت الاطاحة بحكومة مصدق الى زيادة الارهاب ضد الديموقراطيين الايرانيين بما فيهم نشاط الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران. كما تم حظر عدد كبير من الصحف و المجلات. و على الرغم من المطاردة تمكن الديموقراطيون الكورد من الحافظ على تنظيماتهم، التي لم تستطيع العمل الا في ظروف سرية. و واصلت صحيفة الحزب المركزية " كوردستان" صدورها، و كانت توزع بين فئات الشعب الكوردي الواسعة وأصبحت اللجنة القيادية للحزب تسمى " لجنة كوردستان" و للمرة الاولى، فقد تشكلت لأجل ممارسة العمل السياسي بين الكورد في منطقتي سنة و كرمنشاه، و عملت هذه اللجنة في بادئ الامر مع خلايا منظمة تودة، لكن نشأت بينهما خلافات كانت سبباً في تحديد نشاطهما.

حلف بغداد

الثورة في العراق و بداية تفاقم جديد للمسألة الكوردية

في الخمسينات اشتدت "الحرب الباردة" في الشرق الاوسط. و كان الاتحاد السوفياتي يؤيد نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار الغربي و إسرائيل. و رداً على ذلك راهنت الدول الغربية الكبرى على الانظمة الرجعية و المحافظة في المنطقة، و حثتها على الانضمام الى الاحلاف العسكرية – السياسية المرتبطة بحلف الناتو، هذه الاحلاف التي شكلتها بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية.

و في اعقاب فشل جهود امريكا و بريطانيا في تشكيل ما يسمى بالقيادة العسكرية في الشرق الادنى، شرعتا في اقامة تحالف عسكري سياسي يضم عدداً من دول الاعضاء، حيث كانت الانظمة الحاكمة فيها قريبة منها، و في عام ١٩٤٥ أبرمت المعاهدة التركية – الباكستانية.

في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥ جرى التوقيع على حلف بغداد، الذي انضمت اليه ايضاً بريطانيا وايران، و باكستان فضلاً عن العراق و تركيا. لقد كان الحلف موجهاً ضد الاتحاد السوفيتي اساساً، و ضد تلك الدول الشرق اوسطية التي كانت القوى المعادية للغرب تعمل فيها بنشاط. و هذا ما تؤكده وثائق الحلف و ممارسات اعضائه على حد سواء، و يمكن النظر في عدد من مواد المعاهدة على انها معادية للكورد. فقد نظرت المادة الاولى مثلاً، في امكانية عقد اتفاقيات ثنائية بين المشاركين. إذ كانت لدى تركيا اتفاقية ثنائية مع العراق (١٩٤٦) لمحاربة الحركة الكوردية، و الآن رغبت في عقد اتفاقية مع نظام الشاه في ايران.

لقد ربط حلف بغداد العراق بالمعسكر الغربي على نحو أقوى، الأمر الذي يؤكده عدداً من ممارسات "النظام الاسود" و خاصة عندما أرسلت حكومة نوري سعيد القوات العراقية الى البحرين لقمع الاضطرابات المعادية لبريطانيا في المنشآت النفطية. و جاء هذا الاجراء لصالح بريطانيا و حلفائها، و قامت الطائرات البريطانية المرابطة في المطارات العراقية بقصف منطقة قناة السويس خلال العدوان الثلاثي الانگلو – فرنسي – الاسرائيلي على مصر في تشرين الاول عام ١٩٥٦.

اتصف النضال ضد حلف بغداد بطابع شعبي في بغداد، و ساهم الكورد فيه ايضاً و بنشاط. فقد قام السكان في كوردستان العراق بالمظاهرات و عقد الاجتماعات و الاضرابات مطالبين بخروج العراق من حلف بغداد، و استقالة حكومة نوري سعيد.

و بدأت ثورات الفلاحين في الفرات الاوسط، و في اربيل و السلمانية. كما ارسل الثوار وفوداً الى بغداد يحملون عرائض وقع عليها اكثر من (١٠) الف شخص يطالبون بالارض و الحرية واستقالة حكومة نوري سعيد و خروج العراق من الحلف و فجر العمال في كركوك انابيب النفط ومبنى القنصلية البريطانية. و في الموصل شجب الطلاب الهجوم على مصر، و تحولت مراسم دفن الشيخ محمود برزنجي الشخصية البارزة في الحركة الكوردية الوطنية، في السليمانية عام ١٩٥٦ الى تظاهرة عارمة. و عقد اجتماع يضم (٢٠) الف شخص تحت شعارات "يسقط نوري سعيد !" "يسقط حلف بغداد!".

و رغم ان عدداً كبيراً من منظمات الكورد الديموقراطية كانت سرية عقب فشل انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٦، فإنها أيدت نشاط القوى الوطنية – القومية في العراق، هذه القوى، التي توحدت في شباط عام ١٩٥٧ في جهة الاتحاد الوطني و اعلنت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني بعد تشكيل الجبهة عن دعمها الكامل لبرنامج الجبهة و نشاطاتها و بالتالي قامت بتنسيق العمل معها.

و في ١٤ تموز دخلت قطعات الجيش ذوي الميول الثورية بغداد، و انهار النظام الملكي في العراق و أُعلن قيام الجمهورية العراقية، التي تزعمها رئيس مجلس الوزراء و القائد العام للجيش عبد الكريم قاسم. و شارك في الوزارة كورديان هما محمود صالح محمود (وزيراً للصحة)، و مصطفى علي (وزيراً للعدل)(*). كما انضم إلى مجلس الدولة الاعلى خالد النقشبندي، الذي كان محافظاً لأربيل و هو ايضاً كوردي. و عرضت الحكومة من خلال هذه التعينات استعدادها لأن تحسب للسكان الكورد في العراق حساباً.

ساندت الاكثرية المطلقة من الشعب العراقي بعربه و كورده الثورة، كما استقبل ممثلو الاقليات القومية الاخرى من الاشوريين، و الارمن، و التركمان انتصار الثورة بحماس، فقد كانوا يأملون في أن الثورة ستفتح صفحة جديدة في العلاقات بين مختلف قوميات العراق، و ساهم ممثلو الاقليات القومية و بنشاط في تنظيم الدفاع عن الجمهورية الفتية.

(*) الوزيران الكورديان هما: محمد صالح محمود (وزيراً للصحة) وبابا علي الشيخ محمود البرزنجي (وزيراً للمواصلات والاشغال)، وكان الاثنان مستقلان ولا يمثلان الحركة القومية الكوردية.

"سپیریز"

و في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨ أعلن دستور مؤقت للجمهورية العراقية. فقد أعلن في هذه الوثيقة و للمرة الاولى من وجود الدولة العراقية عن المساواة بين الشعبين الكوردي و العربي. و نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على ان العرب و الكورد هم شركاء، و يضمن الدستور حقوقهم القومية في اطار عراقٍ موحد، و فيما بعد أي عقب خروج حزب البعث و حزب الاستقلال من جبهة الاتحاد الوطني، جرى التأكيد على ضرورة الاعتراف بحقوق الكورد القومية في برنامج جبهة الاتحاد الوطني الذي جرى تغييره. لقد رأت جبهة الاتحاد الوطني إحدى أهم مهامها هي المساهمة في تطبيق المساواة بين العرب و الكورد و احترام الحقوق القومية "للشعوب الصغيرة" في البلاد.

اتخذت الحكومة العراقية عدداً من التدابير العملية لتجسيد ما جاء في الدستور من حقوق للكورد. و تمتع الحزب الديموقراطي الكوردستاني بحق حرية النشاط في البلاد بأسرها. و تم انشاء دائرة لتنظيم العمل التربوي — التعليمي في كوردستان تكون تابعة لوزارة المعارف. و جرى النظر في إدخال التعلم باللغة الكوردية الى مدارس المناطق الكوردية. فقد جاء في النظام الداخلي لجبهة الاتحاد الوطني، أنه لابد من إدخال دراسة التاريخ الكوردي و اللغة الكوردية و أدبها الى الجامعات و المدارس العراقية. اقدمت حكومة قاسم في المرحلة الاولى من عملها على تطبيق عددٍ من الاجراءات لتحسين أوضاع الناس. فقد تم خفض أسعار المواد الغذائية الاساسية، و تحديد ثمانية ساعات ليوم العمل، و رفع الحد الادنى الرسمي للاجرة و غيرها. و كان لتغير النظام الضريبي أهمية كبيرة، كما بدأوا بوضع برنامج جديد للزراعة.

كان اسقاط "النظام الاسود" نصراً تاريخياً تم تحقيقه بجهود مشتركة من القوى العربية والكوردية و قوى الاقليات الاخرى في البلاد. الا أن نضال الشعب العراقي في سبيل تغير الانظمة البالية تغيراً جذرياً و أجراء تحولات في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي لم يكن يسيراً. فقد كانت لمواقف القوى الوطنية و الديموقراطية في كوردستان اهمية كبرى في هذه العملية المعقدة. و أدت سياسة حكومة قاسم تدريجياً الى تدهور العلاقات بين السلطات و القوى الثورية — الديموقراطية العربية و الكوردية.

كان قاسم يضع في حسبانه النفوذ المتزايد للقوى السياسية في البلاد. فقد حاولت حكومته الحفاظ على "التوازن" بعد أن انتهجت سياسة المناورة السياسية. و في المسألة الكوردية فقد اكتفى قاسم باعلان المساواة بين العرب و الكورد، و الى جانب ذلك طالب

الحـزب الشـيوعي العراقـي، الـذي حصـل علـى حريـة نسـبية لممارسـة نشـاطه، و الحـزب الديموقراطي الكوردستاني، و الحزب الـوطني الـديموقراطي و المنظمـات الجماهيريـة بتطبيـق مبادئ ثورة تموز. و واجهت الحكومة تصاعد نمو القوى الديموقراطيـة خشـية افـلاس النظـام العسكري.

و في الظروف الجديدة، الـتي زال فيهـا خطـر العـدوان الخـارجي، و تفاقمـت التناقضـات الاجتماعيـة و احتـدام الصـراع الطبقـي، لـوحظ نهـوض عاصـف للحركـة الديموقراطيـة في كوردستان التي كانت أحد اهدافها تحقيق الحكـم الـذاتي للكـورد. و طرحـت حكومـة قاسـم فكرة الوحدة الوطنية بمثابة فكرة "تعاون طبقي" شامل، التي تستبعد تقـديم أيـة مطالـب طبقية أو قوميـة مسـتقلة للجمـاهير العربيـة و الكورديـة، و تـرفض مـا يقـوم بـه الحزبـان الشيوعي العراقي و الديموقراطي الكوردستاني من نشاطات.

و تمسك قاسم و حكومته في المسألة الكوردية بمبدأ تجاهل حقوق الكورد القومية بذريعـة ضمان وحدة العراق. و بصرف النظر عن ذلـك لم تسـتنفذ الحكومـة جميـع الامكانيـات بعـد للقيام بخطوات تستجيب لمصالح الشعبين الكوردي و العربـي، الامـر الـذي سـاهم فيـه نفـوذ عدد من المنظمات الديموقراطية في الـبلاد. و لمـا جـرت محاولـة اغتيـال عبـد الكـريم قاسـم (تشرين الأول عـام ١٩٥٩) شجب الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاحزاب الديموقراطيـة الاخرى هذا العمـل الارهـابي. و في هـذا الشـأن اقـدمت الحكومـة علـى تطبيـق عـدد مـن الاجراءات السياسية الهامة كان من بينها اتخاذ قـانون "الاحـزاب و المنظمـات" (١ كـانون الثاني عـام ١٩٦٠). و بعد نشر هذا القـانون قامـت المنظمـات الكورديـة السياسـية بنشـر نصوص برامجها. فقد جاء في برنامج الحزب الـديموقراطي الكوردسـتاني أن الهـدف الرئيسـي لعمل الحزب هو تحقيق الحكم الذاتي للكورد ضمن اطار الجمهوريـة العراقيـة الموحـدة. و كـان الحزب الديموقراطي الكوردستاني يرى ان تحقيق طموحات الشعب الكوردي القومية يتم عـبر تعاون وثيق مع الشعب العربي و قواه التقدمية و الديموقراطية. وعبر الحزب عـن اسـتعداده للتعاون مع الحكومة الوطنية في الجمهورية العراقية شريطة ان تنتهج سياسة تحولات تقدمية ثابتة في البلاد، و النضال بحزم ضـد القـوى الرجعيـة في كوردسـتان و في العـراق ككـل "لأن الحكم الذاتي للكورد ممكن فقط في دمقرطة الحياة في البلاد".

حصل الحزب الديموقراطي الكوردستاني وحزب الشعب– الديموقراطي عن أذن للعمل بحرية. وفي ٥ ايار و حتى العاشر منه عام ١٩٦٠ انعقد مؤتمر الحزب الديموقراطي الكوردستاني لتحديد تكتيك الحزب في الظروف المعقدة الجديدة، و لأجل "التأسيس الرسمي" للحزب وفق قانون الاحزاب، و انعقد المؤتمر تحت شعار توحيد صفوف القوى الوطنية في البلاد لتطبيق اهداف ثورة تموز، واعلن في المؤتمر، الذي كان له "طابعاً تأسيسياً" كما تطلب ذلك قانون الاحزاب، عن دعم الحزب لنظام قاسم الحاكم في البلاد و مساندته.

نشرت الصحف اليمينية مقالات موجهة ضد الاعتراف بالمساواة بين العرب و الكورد، و راحت تظهر اكثر فأكثر مقالات تتسم بطابع معاد للكورد بوضوح. وتضمنت مثلاً المطالبة بالغاء دائرة كوردستان التابعة لوزارة المعارف التي افتتحت منذ عهد قريب.

الا ان هذه الحملة لم تمنع اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكوردستاني من ان يتخذ قراراً في آب عام ١٩٦٠ بالاحتفال بالذكرى الخامسة عشر للثورة الكوردية في العراق (١٩٤٣ – ١٩٤٥)، هذه الثورة التي كانت موجهة ضد النظام الملكي و الاستعمار البريطاني. و لما أقدم الحزب الديموقراطي الكوردستاني على هذه الخطوة فإنه اعتزم على إبداء حزمه في النضال من اجل تلبية مطالب الكورد القومية و السير في طريق توطيد الوحدة مع القوى الديموقراطية الاخرى في البلاد.

بدأت الحكومة بإضطهاد الديموقراطيين في البلاد. ففي تشرين الثاني عام ١٩٦٠ قدم ابراهيم احمد رئيس تحرير صحيفة "خەبات" للمحاكمة لنشره مقالاً بعنوان "الشعب الكوردي" و كان الذنب الوحيد لهذه الشخصية البارزة في الحركة الكوردية الديموقراطية، في أنه قام بالردّ على تلك القوىالقومية اليمينية، التي لم تقف ضد الاعتراف بحقوق الكورد القومية و حسب، بل و نفت حقيقة وجود الشعب الكوردي أيضاً.

شكلت القوى الرجعية عصابات إرهابية في بغداد، و الموصل، و كركوك و غيرها من المحافظات، و كانت مهمتها التنكيل بالديموقراطيين الكورد و العرب. استغلت السلطات التمرد الذي جرى في الموصل في آذار عام ١٩٥٩ المناوئ للحكومة بمثابة ذريعة جديدة لملاحقة الديموقراطيين. و بدأت حكومة قاسم بعد عامين من اخماد التمرد بمطاردة الديموقراطيين الكورد والعرب، فقد حكمت على ٥٨ شخصاً بالموت شنقاً و على الكثيرين بالاعمال الشاقة لفترات طويلة أو بالسجن. و عبرت فئات واسعة من السكان الكورد عن إدانتها لمثل هذا التعسف، وطالبت عريضة تحمل تواقيع ١٥٠ الف شخص بتبديل الاحكام الصادرة بالموت على الديموقراطيين الكورد و العرب.

و شجب الرأي العام العالمي سياسة الارهاب ضد الوطنيين في العراق و اضطرت حكومة قاسم تحت ضغط الرأي العام العراقي و العالمي على تغيير احكام الاعدام الصادرة بحق عدد كبير من الوطنيين، و لم يتم تنفيذ سوى ١٣ حكماً بحق العرب و الكورد.

و مع ذلك اخذت سياسة حكومة قاسم و السطات المحلية المناوئة للكورد ترتدي في نهاية عام ١٩٦٠ طابعاً مكشوفاً. و تعرض اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني و قادته سواء في بغداد ام في المدن الاخرى للمطاردة و الارهاب. و في مثل هذا الموقف التقى مصطفى البارزاني مع عبدالكريم قاسم. و حاول قائد الحزب الديموقراطي الكوردستاني ان يستغل المناسبة لتفادي تفاقم النزاع بين الحكومة و القوى الكوردية — الديموقراطية، غير ان الحديث العاصف بين البارزاني وقاسم، و الذي تواصل ٣ ساعات لم يؤّد الى النتائج المرجوة.

و في آذار عام ١٩٦١ غادر البارزاني و غيره من قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني بغداد الى كوردستان و بطلب من المكتب السياسي للحزب، طالما ان استمرار وجود البارزاني في بغداد كان محفوفاً بالمخاطر. و لم يكن الوضع هادئاً في كوردستان تركيا. لقد بدأت في تركيا عشية الانقلاب الحكومي عام ١٩٦٠ عملية اخلاء سبيل عدد كبير من المثقفين الكورد بتهمة قيامهم بنشاط "يتعارض مع المصالح القومية" لكن الكثرين منهم ظلوا يقبعون في السجون. زد على ذلك أن الصحافة التركية نشرت في ٣١ أيار عام ١٩٦٠ نبأ مثيراً مفاده أنه وقعت على حد زعمه، في ايدي لجنة الاتحاد الوطني، التي تسلمت زمام الامور في البلاد، و ثائق تدل على مساعي عدد اعضاء الحزب الديموقراطي، الذي تم الاطاحة به، في انشاء دولة كوردستان.

و بدأت السلطات الجديدة باعتقالات جماعية بين الكورد، و حاول قادة تركيا حل القضية الكوردية عن طريق اعمال الاضطهاد. و جرى اعتقال ٢٤٤ شخصية كوردية بتهمة المشاركة في المؤامرة.

في ١٧ تشرين الأول علم ١٩٦٠ اتخذت لجنة الاتحاد الوطني فضلاً عن قانون رقم ٢٥١٠ (قانون الهجرة) قانوناً آخر يحمل رقم ١٠٥، الذي يتم بموجبه تهجير الأسر الكوردية غير المرغوب فيها بصورة قسرية من ديارها الاصلية الى مناطق تركيا الاخرى.

و عند تطبيق القانون رقم ١٠٥ في كانون الأول عام ١٩٦١ جرى تهجير عدد كبير من الاسر الكوردية من الولايات الشرقية الى الولايات الغربية (أنطاليا، ازمير بوردور، موگل، أفيون، أسبارطة، مانيس، چورم، دنيزلي).

و في ٢٧ تشرين الأول عـام ١٩٦٠ اتخذت لجنـة الاتحـاد الـوطني القـانون رقـم ١١٤ تم بموجبه فصل ١٤٧ استاذاً و مدرساً من جامعات البلاد، اتهم قسـم مـنهم بممارسـة نشـاط يرمي إلى اقامة كوردستان مستقلة.

و الى جانب اعمال الاضطهاد شنت السـلطات العسـكرية القـوانين الـتي تسـاعد علـى صهر الاقليات القومية بما فيها الكورد و عرقلة نهوضها القومي. و سرعان ما بدأ الكـورد يخوضـون النضـال في سـبيل حقـوقهم القوميـة عقـب الانقـلاب الحكـومي عـام ١٩٦٠، و استؤنفت حركات الانصار في شـرق الـبلاد، الـتي وصـفتها الدعايـة التركيـة الرسميـة بحركـة "قطاع الطرق".

و أخذت الانتيليجنسيا الوطنية تشغل مكاناً هاماً في الحركـة الكورديـة، الـتي عملـت على ترسيخ الوعي القومي، و التطور الروحي للشعب الكـوردي، و كـان ممثلوهـا يصـدرون صحفهم ومجلاتهم بصورة كبيرة. صحيح ان مدة هـذه الاصـدارات كانـت قصـيرة جـداً، و في احيانٍ كثيرة كانت تصدر عدة اشهر فقط.

وقف ممثلو الشعبين الكوردي و التركي عل حدٍ سـواء الى جانـب تحطـيم جـذري لكافـة الاشكال القديمة للحياة الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية في شرق تركيا، و اجراء اصـلاح زراعي عـاجل، و منح الكورد و الشعوب الاخـرى حقوقـاً متسـاوية في جميـع مجـالات الحيـاة الاجتماعية والاقتصادية.

تركت الثورة العراقية في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تأثيراً ايجابياً علـى تفعيـل نشـاط الحـزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران. فقد تمكن الحزب مـن تقويـة خلايـاه و الحفـاظ عليهـا و ممارسة عمله السياسي حتى عـام ١٩٥٩ الى ان بـدأت قـوات البـوليس بشـن هجـوم واسـع النطاق ضد خلايا الحزب الديموقراطي الكوردسـتاني — ايـران. فقـد جـرى اعتقـال اكثـر مـن ٢٥٠ عضو في الحزب، وحكم على عدد كبير منهم بالاعدام لكن هذه الاحكام لم تنفـذ، و ذلـك بفضل قيام حركة واسعة في الخارج ضد تنفيذها و التأييد الفعال من الرأي العام العالمي.

* كتب هذا الفصل استناداً على المصادر الاتية:- م.أ. حسرتيان. الكورد في تركيا في العصر الـراهن، شـاكرو محـوي. المسألة الكوردية القومية في العراق في العصر الراهن، موسكو، ١٩٩١" و.ي. جيغالينا. حركة الكورد القوميـة في ايران (١٩١٨ — ١٩٧٤)، موسكو، ١٩٨٨" و.ل. فيليجيفسكي. الكورد في شمال — غـرب ايـران. تبلـيس، ١٩٤٤. مواد، المؤتمر الثالث للحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، مهاباد، ١٩٧٣، مخطوطة.

الفصل السابع

كوردستان في اعوام ١٩٦٠ — ١٩٧٠

اندلاع الثورة بقيادة مصطفى البارزاني

أدى انتصار ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق الى نمو عاصف لنشاط الجماهير السياسي. و كانت هذه العملية في غاية الاهمية و لا سيما للجماهير العاملة في كوردستان، التي اصبحت لديها امكانية المشاركة في النضال الديموقراطي العام مشاركة مؤثرة، الذي كان احد اهدافه الرئيسية هو الاعتراف بالحكم الذاتي للشعب الكوردي في العراق. كما ساعدت فعالية النضال في سبيل الحقوق القومية و الاجتماعية في كوردستان العراق على تشديد النضال في الاجزاء الاخرى من كوردستان، و هذا ما جرى في موقف معقد ومتناقض. و أثار آفاق منح الحكم الذاتي للكورد في كوردستان العراق مقاومة سواء في العراق، أم في تركيا و ايران. و مارست الدولتان مختلف اساليب الضغط على حكومة قاسم لسد الطريق امام امكانية الاعتراف بالحكم الذاتي للكورد وبذلك يتم تخليص هاتين الدولتين من المصاعب المرتبطة بعواقبه.

و منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ابتعدت حكومة قاسم و بصورة مكشوفة عن وعودها للكورد، و كانت "سياسة التوازن" (مغازلة اليسار حيناً، و اليمين حيناً آخر) شكلاً تكتيكياً لتخلي حكومة عن طريق التطور الديموقراطي و التحول الى سياسة الارهاب و ملاحقة القوى التقدمية و لاسيما ملاحقة الوطنيين الكورد المناضلين في سبيل حقوقهم القومية.



الجنرال مصطفى البارزاني

و مهما كان دور الديموقراطيين العرب و الكورد كبيراً في حياة الجمهورية العراقية فإن مصير البلاد بما فيه الحكم الذاتي للكورد قد ارتبط بالدوائر العسكرية — القومية، التي كانت مقاليد السلطة بأيديها، و تمثل مصالح الفئات العليا في المجتمع العربي. لم يكن تذبذب الحكومة العراقية في مسألة الشراكة المتساوية بين العرب و الكورد صدفة. فقد تعرضت الحكومة لضغط القوى الرجعية سواء من داخل البلاد أم من خارجها. و وقفت القوى اليمينية في العراق ضد الاعتراف بحقوق الكورد و التي وجدت في الحكم الذاتي للكورد تطاولاً على " الوطن العربي الصامد"، أما دول الجوار فقد كانت تخشى تأثير الاحداث الجارية في كوردستان العراق على الكورد، الذين يعيشون فيها.

و بهذا الشكل بات وشيكاً النزاع المتفاقم بين القوى الكوردية الديموقراطية — القومية ونظام حكم قاسم. و جرت حملة معادية للكورد على صفحات الجرائد الحكومية، و في نهاية عام ١٩٦٠ اشتد النهج الحكومي المعادي للكورد.

سلكت حكومة قاسم طريق حل النزاع مع القوميين الكورد عن طريق القوة وبصورة مكشوفة. و دعت صحيفة "الثورة" الرسمية الى وضع "حدٍ للمغازلة مع الكورد" و "صهر الأمة الكوردية في بوتقة الأمة العربية". و جاء في المقال ما يلي: "ان كل من ينتمي الى العرق الكوردي، و الزنجي او الارمني، لكنه يعيش في دولة عربية فهو عربي حسب ما يمليه الواقع"[1] و رداً على مثل هذه الهجمات كتبت صحيفة "خەبات" تقول: "ان الشعب الكوردي يوصم بالعار دعوات الانصهار و الدمج الرامية الى القضاء على الكورد وكوردستان، فالكورد ليس بوسعهم ان يرغبوا في وحدة لا تجلب لهم شيئاً سوى العبودية والحرمان من حقوقهم القومية و نفي وجود امتهم، و لا تجلب لهم سوى الحديد و النار وأغلال السجن" [2].

و مما لاشك فيه ان قاسم عندما سلك طريق الصدام مع القوى الكوردية القومية فإنه عقد الرهان من كل بد على تركيا و ايران، الدوليتين اللتين و إن لم تكونا على وفاق مع نظام قاسم، لكنهما كانتا مهتمتين بالقضاء على امكانية نشوء "الخطر الكوردي". فقد صرح السفير التركي في العراق فؤاد بيرام أوغلو، الذي وصل في ١٠ آب عام ١٩٦٠ الى انقرة قادماً من بغداد قائلاً: "يعتزم قاسم مواجهة ضغط الشيوعيين و المحافظة على استقلال العراق. و ان دعمنا له ضروري لتحقيق ذلك".[3]

والهمت الحملة المعادية للكورد، قاسم و حكومته، التي تجاهلت مساعي الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تجنب تفاقم الصراع، هذه المساعي التي عرضت في مؤتمر الحزب المنعقد في ايار عام ١٩٦١.(*)

و في آذار عام ١٩٦١ اغلقت صحيفة "خهبات" لسان حال الحزب الديموقراطي الكوردستاني و بأمر وزير الداخلية، ثم أغلق ملحق الصحيفة الاسبوعي "كوردستان"، و اصدرت السلطات العراقية امراً باعتقال ابراهيم احمد و جلال الطالباني من قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني، كما أمرت حكومة قاسم بحظر منظمات الحزب الديموقراطي الكوردستاني في كركوك و الموصل ثم في المدن الاخرى.

و قامت الحكومة بتحديد نشاط المنظمات النقابية و الشباب و المعلمين و النساء ثم حظرتها بصورة نهائية و هي تمارس سياستها العنصرية ازاء الشعب الكوردي. و في ربيع عام ١٩٦١ أعلن قاسم في أحد خطبه ما يلي: "العراق هو وطن العروبة اولاً و أخيراً"(٤).

اتخذت القوى الكوردية القومية، التي ساورها القلق من مجرى تطور الاحداث، التدابير لمنع استمرار تدهور الوضع في كوردستان. ولهذا الغرض تشكل في حزيران عام ١٩٦١ وفد يمثل المنظمات الكوردية الديموقراطية، الذي اعتزم اللقاء مع قاسم و عرض مطالب السكان الكورد في عدد من المسائل عليه. و كان من بين المطالب مسائل حياتية هامة اتسمت بطابع اقتصادي، و هي إعادة النظر في الاسعار الحكومية للتبغ، الذي يعد أحد المصادر الرئيسية لدخل الفلاح الكوردي و إجراء إصلاح زراعي جذري مع الاخذ بالحسبان خصوصية ظروف كوردستان، و منع توطين العشائر العربية في الاراضي الكوردية. وصل الوفد الى بغداد، لكن قاسم لم يستقبله. و عندما أخذت الحكومة تستعد لقمع الحركة الكوردية شرعت في إثارة القومية العربية بكل السبل في الداخل و في الجانب الدولي على حد سواء، بعد أن شددت من لهجتها البلاغية المعادية لإسرائيل و تقدمت بدعاويها في الكويت، لكنها تلقت رداً جماعياً من الاخرين.

(*) لم يعقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني مؤتمراً في ايار ١٩٦١، بل في ٥-١٠ ايار ١٩٦٠ في بغداد وبعد اجازته رسمياً في ٩ شباط ١٩٦٠.

"سپيريز"

لم يوقف الحزب الديموقراطي الكوردستاني و القوى الكوردية القومية من مساعيهما في تجنب النزاع، و توجه المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني مرات عديدة الى قاسم بشأن موضوع ازدياد التوتر في كوردستان، و أشار الحزب في مذكرته بتاريخ ٣٠ حزيران علم ١٩٦١ الى الاسباب الرئيسية لتدهور الوضع، و أشار الى التدابير المحددة لإزالة الازمة، التي انحصرت مضمونها في ضرورة وضع حد نهائي "للمرحلة الانتقالية" و إعادة الحريات الديموقراطية، مع تحديد واضح و دقيق لحقوق الحكم الذاتي في كوردستان. كما عرضت الاجراءات اللازمة لمنع اندلاع حرب أهلية في مذكرات اخرى للحزب الديموقراطي الكوردستاني.

حاول قاسم استغلال الخلافات بين العشائر في صراعه ضد الحركة الكوردية الديموقراطية. فقد قام الشيخ الكوردي رشيد لولان و محمود زيباري بمحاولة التنكيل بالديموقراطيين الكورد بعد أن حصلوا على العتاد العسكري من السلطات العراقية. الا ان وحدات مصطفى البارزاني المسلحة سرعان ما قطعت دابر هذه الحملة. و ازداد الوضع تفاقماً في كوردستان، حيث اندلعت الاضطرابات بين السكان الكورد في عدد من المناطق مثل حلبچه و چمچمال و آكرى و آميدي، و دهوك، و زاخو. و كانت موجهة ضد تعسف السطات المحلية، و قرر قاسم توجيه ضربة الى القوى الكوردية الوطنية.

في أوائل ايلول عام ١٩٦١ أصدرت الحكومة أمراً الى قيادة الفرقة الثانية للجيش العراقي و المتمركزة في كركوك بالتقدم نحو منطقة بارزان "لإعادة النظام" اليها. و في ١٧ أيلول علم ١٩٦١ قصف سلاح الجو العراقي منطقة بارزان. و في ١١ أيلول اتخذت الغارات طابعاً شاملاً. و يعد هذا اليوم بداية حرب تحررية طويلة الامد في كوردستان الجنوبية. وأخذت تشكل في مختلف مناطق كوردستان وحدات الفلاحين المسلحة للدفاع عن النفس، التي قاومت القوات الحكومية. و في ١٥ أيلول عام ١٩٦١ شن الجيش العراقي و سلاحه الجوي هجوماً مكثفاً على القوى الكوردية و وحدات الحزب الديموقراطي الكوردستاني، وكذلك وحدات المقاومة الشعبية التي شكلها الفلاحون و أعلن راديو بغداد و صحافتها في هذا اليوم عن "بدء التمرد في الشمال" و للمرة الاولى، و عبر عن ثقته من أنه "سيتم القضاء على التمرد خلال ايام معدودة".

و في أواخر ايلول و أوائل تشرين الاول عام ١٩٦١ قصف الطيران الحربي العراقي وبشكل مكثف مناطق الآميدية، و دهوك، و آكرى، و كويه و دربنديخان. و بدأت قوات المشاه الحكومية ترتكب أعمالاً وحشية ضد السكان الكورد العزل، فقتلت السكان و نهبت أموالهم و ممتلكاتهم، و حسب الرواية الرسمية للسلطات العراقية فإن التمرد في الشمال هو مؤامرة امبريالية سيتم القضاء عليها خلال يوم أو يومين، إلا أن الاحداث في كوردستان اتسمت بطابع خطير و مستديم.

في كانون الأول عام ١٩٦١ جرى تحديد النهج السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني في اجتماع للجنة المركزية في الظروف الجديدة على النحو الآتي: "لا تعدو الحركة، التي قامت في ١١ أيلول مجرد مواجهة عسكرية عادية في مواجهة ضغط القوات الحكومية، فهي ترتدي أهمية أكبر بكثير و تعد، عملياً، جزءاً من النضال الثوري والديموقراطي العام للشعب العراقي بأجمعه. فالثورة ما هي إلا نضالاً مسلحاً تخوضه كوردستان ضد الديكتاتورية و العدوان و في سبيل الحقوق الديموقراطية للشعب العراقي وحقوق الشعب الكوردي القومية (الحكم الذاتي لكوردستان في إطار عراق موحد)".

و اضطر قاسم في اوائل عام ١٩٦٢ على الاعتراف رسمياً بأن "انتفاضة الكورد تواصل اشتعالها". و حاولت السلطات العراقية التخلص من مصطفى البارزاني عن طريق اغتياله، بعد أن أخفقت في تحقيق النجاح في صراعها ضد القوى الكوردية القومية. و قد جرت مثل هذه المحاولات مراراً، لكن دون جدوى.

أثار اندلاع الحرب في العراق استياءً شديداً لدى عددٍ كبير من السياسيين. فقد صرح قائد الحزب الوطني الديموقراطي كامل چادرچي قائلاَ: "الكورد ليسوا انفصاليين، فهم لا يطالبون سوى بحقوقهم و علينا الاعتراف بها. كما نشرت ١١ شخصية سياسية معروفة في العراق بياناً مماثلاً بما فيها وزراء سابقون مثل ابراهيم كبة و مصطفى علي.

و في أيار علم ١٩٦٢ نشر ممثلو الحزب الديموقراطي الكوردستاني بيان مصطفى البارزاني الموجهة الى الرأي العام العالمي، حيث جاء فيه: "اننا نطلب المساعدة في وقف أعمال القوات المسلحة العراقية، التي تقوم بقصف القوى الكوردية، و تحرق المزروعات وتقضي على الماشية .... الكورد لا يرغبون في محاربة العرب، إنهم يقاومون ضغط عبد الكريم قاسم عليهم، و يعملون لأجل إقامة حكومة دستورية تعترف بحقوق الحكم الذاتي للكورد في إطار الدولة العراقية. و دعا البارزاني هيئة الأمم المتحدة و لجان الدفاع عن حقوق الإنسان و غيرها من المنظمات الدولية إرسال لجنة لدراسة أوضاع الكورد و وقف النار.

اشتدت العمليات العسكرية في كوردستان ربيع و صيف عام ١٩٦٢. و الحقت القطعات الكوردية الهزيمة بالقوات العراقية المسلحة في عددٍ من الاماكن. و لم يجر هجوم الجيش العراقي تغيراً في ميزان القوى لصالحه. و لم يحافظ الكورد على مواقعهم بثبات فحسب، بل تمكنوا في حالات عديدة من توسيع دائرة المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم. و بعد حصار راوندوز سيطر البارزاني على مركز هيران السكاني في وادي خوشناو، ومن ثم زحف نحو صلاح الدين و جبال سفين. و انضم الفلاحون الكورد في شكل مجموعات صغيرة و كبيرة الى جيش الثوار لما لاقوه من وحشية الاعمال القمعية التي قام بها الجيش العراقي. و نظم الحزب الديموقراطي الكوردستاني و غيره من المنظمات التقدمية لجان مساعدة الثورة في عدد من المدن العراقية.

و في ايلول عام ١٩٦٢ اتخذت الحكومة العراقية قراراً بفرض حصار على كوردستان العراق كلها، كما أصبحت الاقلية الاشورية، التي عانت كثيراً، ضحية هذه السياسة وقام قاسم بتسليح عصابات الكورد الخونه من الجاش و وجهتها للتنكيل بالقوى الآشورية الآمنة الواقعة بين الموصل و العمادية. وقصف سلاح الطيران مدينة العمادية، حيث دخلت بعد القصف وحدات محمود زيباري الى المدينة. و أرهبت السكان الكورد والآشوريين. و قام الحزب الديموقراطي الكوردستاني بالتوعية في المناطق الكوردية والعربية على حد سواء. كتب المراقب الفرنسي جان براديه يقول: "لا يقوم الحزب الديموقراطي الكوردستاني بحماية الشعب الكوردي فحسب، بل و بحماية العرب، والاشوريين، و التركمان ..... و وصل التنظيم به لدى الثوار، بحيث أن الجيش العراقي، الذي يعد أحد أقوى الجيوش في الشرق الاوسط قد وجد نفسه عاجزاً عن تحطيم مقاومتهم". (٥)

اثارت الحركة في كوردستان العراق قلقاً شديداً لدى دول الجوار و لاسيما لدى تركيا و ايران، اللتين عبرتا عن قلقهما بشأن الاحداث و عواقبها على الجزأين التركي والايراني من كوردستان. و انطلاقاً من ذلك شددت تركيا من حماية حدودها لتلافي "الخطر الكوردي" كما جرت اعتقالات في كوردستان تركيا. و اتخذت السلطات الايرانية اجراءات مماثلة. و في تشرين الأول عام ١٩٦٢ نظمت الحكومة السورية في دمشق لقاء مع القادة الكورد، الذين عبروا فيه عن إخلاصهم للحكومة السورية.

وضعت السياسة التي سلكها قاسم، والتي اتسمت بقصر النظره البلاد في مـأزق. و في أواخر عام ١٩٦٢ خيّم بعض الهدوء على العمليات العسكرية، و اضطر الجيش العراقي على الاكتفاء بما تحت سيطرته من مدن كوردستان الرئيسية، و لم يعد احد يصدق تأكيدات حكومة قاسم حول أنه "سيتم القضاء على التمرد الكوردي سريعاً" و وجد قاسم نفسه في عزلة عملياً فقد خسر حلفاءه المخلصين، لكنه لم يكسب حلفاءً جداً، و تكون وضع لايمكن التنبوء به، بحيث ظلت الفرص فيه نظرياً سواء لإصلاح الوضع و تحويل البلاد نحو طريق التطور الديموقراطي و تلبية مطالب الكورد القومية، أم لانعطاف شديد نحو اليمين و تشديد السياسة الموجهة ضد الحركة الكوردية الوطنية و الحركة الديموقراطية العراقية بصفة عامة. و لابد من الاشارة الى أنه رغم الاجراءات التعسفية ضد القوى الديموقراطية، التي لم تبرهن على عزمها في التوصل الى الاعتراف بحقوق الكورد القومية و حسب، بل غدت مصدراً هاماً تستمد منها الفئات الديموقراطية في العراق قوتها، و التي وقفت الى جانب تطبيق مبادئ ثورة الرابع عشر من تموز تطبيقاً صارماً.

و وضعت المعارضة اليمينية برنامجها لتغيير الوضع في البلاد، فحاولت سد الطريق أمام القوى الديموقراطية و عدم السماح لتطبيق النهج السياسي الذي طُرح على ضوئه التحولات الديموقراطية الشاملة، و الاعتراف بحقوق الكورد القومية. و أدانت المعارضة حكومة قاسم لعجزها وضع حد نهائي للمسألة الكوردية سريعاً. و راح القوميون اليمينيون بالاشتراك مع انصار الحكم الملكي السابق و غيرهم من القوى المعادية لقاسم يعدون العدة لانقلاب حكومي، الذي جرى في صبيحة الثامن من شباط عام ١٩٦٣. و قد تم رمي عبدالكريم قاسم و عدداً من مقربيه بالرصاص دون محاكمة أو تحقيق.

و ما هو كان موقف قادة الحركة الكوردية القومية من هذه الاحداث؟

لقد سيطر الثوار بعد ١٧ شهراً من الكفاح المسلح على جزء كبير من أراضي كوردستان العراق ماعدا المدن الكبيرة. و وصل عدد الثوار الى ٣٠ ألف شخص. ففي كانون الأول عام ١٩٦٢ أجرى قادة الانقلاب، الذي تم الاعداد له، اتصالات مع قادة الحركة الكوردية، الذين وعدوا بالوقوف على الحياد شريطة أن يضمن النظام الجديد الحكم الذاتي للكورد. و اكتفى طاهر يحيى أحد قادة الانقلاب بأعطاء وعد شفوي حول ضم وزراء كورد يرشحهم البارزاني إلى الحكومة القادمة. و بينت الاحداث اللاحقة أن الآمال المعقودة على ربط حل المسألة الكوردية بالنظام الجديد لم يكن لها مايبررها.

القضية الكوردية في العراق

(١٩٦٣ – ١٩٦٨)

تبين أن ما أعلنه الحكام الجدد في العراق حول عزمهم تطبيق مبادئ ثورة تموز كان محض افتراء. فقد راحوا ينكلون بالقوى الديموقراطية في البلاد تنكيلاً وحشياً، وأصبحت السلطة كلها شكلياً في أيدي ما يسمى بمجلس قيادة الثورة بزعامة عبدالسلام عارف، بينما كان البعثيون هم الذين يديرون شؤون البلاد، و يقومون باضطهاد خصومهم السياسين بصورة جماعية. فقد أعدموا قادة الحزب الشيوعي العراقي و عدداً من الشخصيات الديموقراطية الاخرى دون تحقيق أو محاكمة.

و بعد ان اطلق النظام الجديد العنان لإرهاب لا مثيل له من حيث نطاقاته ووحشيته حاول أن يخلق انطباعاً و كأنه يعتزم حل القضية الكوردية حلاً عادلاً. و لم يول مصطفى البارزاني و غيره من قادة الحركة الكوردية أهمية كبيرة لهذه التصريحات و مع ذلك وافقت القيادة الكوردية على إجراء المفاوضات مع بغداد و لأسبابٍ تكتيكية.

و في ١٣ شباط جرت جولتان للمفاوضات، و في الجولة الثانية قدم الوفد الكوردي برئاسة جلال الطالباني مذكرة الى الحكومة العراقية عرض فيها المطالب التالية:-

١- الجمهورية العراقية هي دولة موحدة تتألف من قوميتين رئيسيتين، اللتين تتمتعان بحقوق متساوية و هما القومية العربية و الكوردية، و يعبران عن رغبتها في العيش المشترك على أساس مبدأ الطواعية.

٢- على الدستور العراقي النظر في تشكيل الاجهزة التشريعية و التنفيذية العليا بمشاركة ممثلي الشعب الكوردي فيها بما و يتناسب عدد العرب و الكورد في البلاد.

٣- يجب أن يدخل في صلاحيات الحكومة ما يلي:- القيادة العامة لجهاز الدولة، وشؤون السياسة الخارجية بما في ذلك العلاقات مع هيئة الأمم المتحدة، و الدفاع الوطني، و الأمور المرتبطة بالنفط، و بالسياسة الجمركية، و الضرائب الجمركية، و الرقابة على الموانئ والمطارات، التي لها أهمية دولية، و خطوط السكك الحديدية و طرق المواصلات، و مسائل الجنسية، و وضع ميزانية جديدة، و الإذاعة و التلفزيون المركزي.[٦]

و نظرت المذكرة في انشاء المجالس التشريعية و التنفيذية التي ينتخبها سكان كوردستان على أساس اقتراع حر و مباشر و سري. و يجب أن يضم الحكم الذاتي الكوردي مقاطعات السليمانية، وكركوك، و أربيل و كذلك تلك المناطق من لواء الموصل، و لواء ديالى، الذي يشكل الكورد فيها أكثرية السكان. و جرى في الجزء الثاني من المذكرة سرد المسائل الاساسية، التي يعيد حلها هام مبدئياً لتنفيذ الاتفاقية و هي حول عدد النواب الكورد في البرلمان العراقي، و الوزراء الكورد في الحكومة المركزية و المواطنين الكورد في إدارة الدولة، وحق الكورد في تلقي التعليم في الجامعات، كما يجب أن يكون نائب رئيس الاركان للجيش العراقي كوردياً، و في حال تغيير أسم الجيش العراقي، فأنه يجب تسمية القطعات الكوردية "بالفرقة الكوردية" و على الكورد تأدية الخدمة العسكرية في كوردستان.

و لما قدم الوفد الكوردي هذه المطالب، فأنه لم يصر على تنفيذها دون قيدٍ أو شرط، و عبر عن استعداده لمناقشة ما تقدمه الحكومة العراقية من اقتراحات تكون مقبولة لدى الجانبين، و تقديم التنازلات عند الضرورة. إلا أن النظام الجديد لم يعتزم التوصل الى اتفاق مع الكورد.

و في آذار عام ١٩٦٣ اكتفى الرئيس العراقي و رئيس الاركان العامة للجيش العراقي طاهر يحيى في المفاوضات مع الوفد الكوردي الإدلاء بتصريح منمق حول أن ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط) كانت ثورة الشعبين ضد قاسم، و انهما كانا يؤلفان دائماً "وحدة متجانسة" و فضح رئيس الوفد الكوردي مصطفى البارزاني(*) سياسة النظام الجديد المنافقة حول المسألة الكوردية، معتبراً أنها جاءت استمراراً لسياسة النظام السابق، و لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج.

في ١٥ آذار عام ١٩٦٣ أصدر مجلس قيادة الثورة مشروع "الإدارة اللامركزية" لمناطق معينة من البلاد بما فيها كوردستان بمثابة "إجراء لتسوية القضية الكوردية"(٧) و الذي كان ينص تقسيم إداري جديد للعراق كله إلى ست ولايات وهي ولايات:- (الموصل، كركوك، السليمانية، بغداد، الحلة، البصرة). و كانت تلك خطة الحكومة العراقية في استبدال

(*) كان رئيس الوفد المفاوض في آذار ١٩٦٣ جلال الطالباني، وحل محله عند سفره إلى القاهرة صالح اليوسفي الذي اعتقل مع اعضاء الوفد في ١٠ حزيران ١٩٦٣ من قبل السلطات وإثر فشل المفاوضات واستئناف القتال.

"سپيرێز"

حل المسألة الكوردية بإصلاح إداري للعراق كله. وبديهي أن ترفض القوى الكوردية الديموقراطية هذا المشروع. و في ١٨ آذار ١٩٦٣ انعقد مؤتمر كوردي في مدينة كويسنجق، شارك فيه ممثلو الجيش الكوردي التحرري، والحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاوساط الاجتماعية من مختلف مناطق كوردستان الجنوبية. وصاغ المؤتمر مشروع إقامة حكم ذاتي كوردي، الذي لابد من عرضه على الحكومة في شكل مذكرة.

تدهورت العلاقات بين ممثلي الحركة الكوردية و الحكومة تدهوراً شديداً، واستؤنف الحصار الاقتصادي المفروض على كوردستان، و تعرض عدد كبير من اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني للاعتقال. و في ٢٤ نيسان نشر الوفد الكوردي في بغداد مطالب الكورد، التي سبق له أن قدمها الى الحكومة، و سافر رئيس الوفد الكوردي جلال الطالباني الى القاهرة في زيارة استغرقت عدة أيام، لكنه لم يحصل على تأييد من جمال عبدالناصر.

و في الوقت الذي كان فيه الوفد الكوردي ينتظر في بغداد الرّد على مطالب القوى الكوردية الوطنية، وجه مجلس قيادة الثورة إنذاراً الى الكورد. و جاء في البيان الصادر بتأريخ ١٠ حزيران عام ١٩٦٣ أن "المناطق الشمالية (محافظات الموصل، السليمانية، اربيل، كركوك) هي منطقة عسكرية"، مما يعني استئناف الحرب ضد الكورد، و في اليوم الثاني عرضت الحكومة مكافأة قدرها ١٠٠ الف دينار (ما يعادل ٢٥٠ الف دولار) تمنح لكل من يأت بالبارزاني الى بغداد حياً أم ميتاً. و اضطر الشعب الكوردي على حمل السلاح ثانية. و لجأت الحكومة منذ الأيام الأولى للعمليات العسكرية في كوردستان إلى تكتيك "الارض المحروقة".



مارگريت جورجيس، اليێشمرگه الآشورية

لقد رفع الحصار المفروض على كوردستان الجنوبية بما في ذلك تلك المناطق الواقعة خارج نفوذ الثوار، و القصف المكثف للمدن و القرى الآمنة الغشاوة عن ابصار عدد كبير من الكورد، الذين كانوا يصدقون بسذاجة الدعاية الحكومية حول محاربة مجموعة البارزاني المتمردة وحدها. ودفعت سياسة الإدارة الجماعية بفئات جديدة من السكان الكورد الى الحركة، و جعلت من الحرب حرباً شعبية شاملة.

اتخذت الحرب طابعاً متواصلاً و خلافاً لتصريحات النظام الجديد حول "تحقيق نصر سريع على الكورد". فقد اوقفت القوات الكوردية تقدم القوات العراقية، وإنتقلت في عدد من المناطق الى حالة الهجوم المضاد. و راحت الدول، التي تقتسم كوردستان،تعبر عن قلقها الجدي حول سير الاحداث في كوردستان العراق، و شرعت على نحو مكشوف في تطبيق مشاريع القيام بعمليات مشتركة ضد قوات البارزاني. فقد أرسلت سوريا لواء من المشاة و مجموعة من الطيارين الى كوردستان العراق كما اعلنت فيما بعد عن ارسال وحدة اخرى من الجيش السوري الى العراق لمساعدة الجيش العراقي في حربه "ضد الكورد"(٨). و في ٢٠ حزيران بحث مجلس الامن القومي في تركيا برعاية الرئيس گورسيل مسألة "الاحداث المرتبطة بالبارزاني"، و قرر اتخاذ الإجراءات المناسبة على الحدود.

كتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل في حزيران عام ١٩٦٣ يقول:- "عهد في الوقت الحالي مهمة كشف اماكن تمركز الكورد لقيام الجيش العراقي بقصفهم إلى الضباط الايرانيين والاتراك. فالايرانيون كانوا في الموصل، أما الأتراك ففي كركوك، و كان بحوزتهم اجهزة إرسال جرى بواسطتها تنظيم الاتصالات المتبادلة بين الاقسام المختلفة"(٩). و كان الضباط العراقيين والايرانيين و الاتراك يقومون في بغداد بتنسيق العمليات العسكرية ضد الكورد، كما قدم حلف السنتو العسكري من جانبه الدعم و مساندة الاجراءات المتخذة ضد الحركة الكوردية.(*)

(*) سميت هذه العملية بـ (عملية دجلة) وتعاونت الدول التي تتقاسم كوردستان للقضاء على الثورة الكوردية في العراق، فقد ارسلت تركيا وإيران ضباط اتصال ومراقبة إلى كوردستان العراق، واتخذ الضباط الأتراك مدينة الموصل مقراً، بينما استقر الإيرانيون في كركوك. واستضاف الجيش العراقي خلال اندلاع القتال ضابطين كل منهما برتبة عقيد، احدهما ايراني والاخر تركي، في منطقة كلي على بگ. كما حلقت طائرات ايرانية وتركية للتنسيق مع ضباط الارتباط من الأتراك والايرانيين.

"سپيرێز"

وقفت الدول الغربية الكبرى، التي عدت الحركة الكوردية الوطنية "موالية للسوفييت والشيوعية" موقفاً سلبياً للغاية منها. و بالمقابل كان الاتحاد السوفياتي يؤيد النضال العادل الذي خاضه الشعب الكوردي، مما دفع بالبعثيين الى اتخاذ اجراءات مناهضة للشيوعية. ففي حزيران عام ١٩٦٣، و ما أن بدأت حرب إبادة الكورد، أعلنت الحكومة السوفياتية عن ادانتها الشديدة لهذه الحرب، و عبرت عن تأييدها الكامل للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الكوردي. و في ٩ تموز ١٩٦٣ اصدرت الحكومة السوفياتية بياناً موجهاً الى حكومات العراق و ايران و تركيا وسوريا طالبت منها و بحزم وقف التدخل الاجنبي في الاحداث الجارية في كوردستان العراق، محذرة من العواقب الوخيمة لمثل هذا التدخل.[10] كما توجهت الحكومة السوفياتية بهذا الشأن الى مجلس الأمن لهيئة الامم المتحدة. و في ٢ تموز علم ١٩٦٣ توجهت حكومة منغوليا رسمياً الى هيئة الأمم المتحدة تطالب بإدراج مسألة "سياسة الإبادة الجماعية للشعب الكوردي في العراق"[11] في جدول أعمال الدورة العامة لجمعية الامم المتحدة.

أدت الحرب المعادية للشعب الكوردي في كوردستان و الاضطهاد الواسع للقوى الديموقراطية في العراق الى تدنٍ شديد لسمعة النظام البعثي، الأمر الذي ساهمت فيه المصاعب الاقتصادية المتزايدة. و لم تتضرر مصالح الكورد وحدهم، بل و مصالح العراق بصفة عامة، كما أدت الحرب في كوردستان الى عزل نحو ثلث مساحة البلاد عن السوق الداخلية. و أصبحت كوردستان العراق كلها تقريباً و المنتجة الرئيسية للحبوب مسرحاً للعمليات العسكرية. و هكذا فإن محصول القمح مثلاً، كان في عام ١٩٦٣ بشكل ٥٠ ٪ من محصول عام ١٩٦٢، أما المستوى العام لمحصول الحبوب عام ١٩٦٣ فقد بلغ أدنى مستوى له خلال السنوات السبع المنصرمة. وكان تطبيق الاصلاح الزراعي يسير ببطء شديد، و حسب احصائيات غير رسمية انفقت الحكومة ٥٠٠ ألف دينار على اجراء العمليات العسكرية في كوردستان وحدها، بينما بلغت نفقات الحرس الوطني نحو ١٠٠ الف دينار شهرياً.

و في أواخر صيف عام ١٩٦٣ بات واضحاً للعيان أزمة النظام العسكري — المتطرف و بعد أن حشدت الحكومة قواتها، حاولت توجيه ضربة قاضية الى الكورد قبل شهر أيلول، عندما تسود في هذا الشهر ظروف غير ملائمة لإدارة في الحرب في الجبال. و في ١٤— ١٥ آب جرت معارك ضارية بين الجانبين المتحاربين للسيطرة على گلى علي بگ الذي يشغل أهمية استراتيجية.

و في ١٥ آب أدلى الرئيس عارف بتصريح مثير حين قال "تم دحر الخائن بارزاني بضربة خاطفة وجهتها قطعاتنا العسكرية إليه و لعصابته، و لاذ بالفرار إلى الحدود الايرانية العراقية"(١٢). و في الواقع فقد تعرضت الحكومة لهزيمة اخرى. وأقدم القادة البعثيون بعد هجومهم الفاشل في آب وأيلول على خطوات لكسب تأييد سوريا، و وفق حساباتهم فإن قيام تحالف عسكري أو اتحاد بين الدولتين و من ثم انضمام الاردن و لبنان اليه، حيث اعتزم البعثيون على القيام بإنقلاب عسكري فيهما، من شأنه توطيد دعائم النظام و الحيلولة دون سقوطه. و في ٩ تشرين الأول عام ١٩٦٣ عقد تحالف عسكري بين العراق و سوريا. و في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٣ أعلن وزير الدفاع العراقي في دمشق بأنه شغل منصبه الجديد كقائد عام للجيش السوري — العراقي الموحد.

و في ٢ تشرين الأول عام ١٩٦٣ و قبل اسبوع من عقد الاتحاد وصل لواءان سوريان الى القاعدة العسكرية في الحبانية بلغ تعدادهما نحو ٥ الاف جندي و ضابط. و اعتزمت الحكومة العراقية بمساعدتهم تحقيق تحول ما في مجرى الصراع ضد الكورد قبل حلول الشتاء. و أثارت مشاركة القوات السورية في الحرب القذرة ضد الكورد استياء الرأي العام التقدمي بما في ذلك الرأي العام في الدول العربية. فقد نشر رئيس لجنة "حركة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي" والشاعر العراقي المعروف و الشخصية الاجتماعية البارزة محمد مهدي الجواهري رسالة شجب فيها بشدة ما يقوم به النظامان في سوريا و العراق من حملة معادية للكورد، و جاء فيها:- "اننا نتوجه الى جميع الناس الخيريين القيام بمساعدة سكان كوردستان بالتدابير المناسبة، و ذلك بغية إعاقة عملية إبادتهم بصورة وحشية".

كما انتهى هجوم القوات العراقية في تشرين الاول بالفشل. و تكبد الجيش العراقي خسائر فادحة، الامر الذي دفع به إلى التخلي عن مناطق كان قد احتلها سابقاً، و تمكن الجيش الكوردي من السيطرة على جميع الاراضي التي فقدها في بداية الحرب.

و هكذا فقد مني البعثيون بعد فشل برنامجهم الاقتصادي و افلاسهم السياسي بهزيمة عسكرية في كورستان. دبات واضحاً في نهاية تشرين الأول و اوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٣ الانهيار الحتمي للنظام الحاكم.

و في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ استغل الرئيس عبد السلام عارف مع شقيقه عبد الرحمن و غيره من الضباط الموالين له الانشقاق في قيادة حزب البعث و قام بانقلاب عسكري. و تخلص عارف من رقابة البعثيين و أصبح سيد البلاد. و كان هذا الانقلاب يتسم بطابع فوقي، و كان عليه توفير الظروف للحفاظ على النظام العسكري – البيروقراطي في البلاد. و من المميز أن البرنامج الحكومي الصادر في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ لم يأت فيه كلمة واحدة عن المسألة الكوردية. وفي ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ أدلى الرئيس عارف بتصريح دعا الكورد فيه، الذي كانوا يقاتلون ضد القوات الحكومية، إلى إلقاء السلاح و الاستسلام. و من الطبيعي أن ذلك لم يؤدّ الى شيء، عندئذ زادت الاوساط الحاكمة في العراق من عملها التخريبي و الانشقاقي بين الكورد.

و في أوائل كانون الأول عام ١٩٦٣ جرى تنظيم زيارة لعدد من الزعماء الكورد الى بغداد ليعبروا عن وفائهم للسلطة المركزية. كما استقبل وزير الدفاع حردان التكريتي وفداً من قادة الكورد اليمينيين(*). شرع مصطفى البارزاني و من يحيط به في إعادة تجميع القوات المسلحة و تنظيم امداد دوري للمناطق الواقعة تحت اشراف الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و قدم عشرات الضباط الكورد، بما فيهم واحد برتبة لواء، الذين انتقلوا الى جانب الثوار، مساعدة كبيرة في تأسيس جيش نظامي.

و في تلك الأيام أعلنت حكومة عارف – يحيى عن حزمها و دون تردد في الوصول الى حل للقضية الكوردية عن طريق القوة. فقام الطيران العسكري بتدمير القرى و المدن الكوردية بصورة منتظمة مستخدماً القنابل و الصواريخ الحارقة.

و لم تتكلل محاولات عارف – يحيى في توطيد اركان نظامها عن طريق القضاء على "بؤرة الخطر في الشمال" بالنجاح. كتب المراقب البريطاني هيڤين يانگ يقول:- "في الوقت الذي اصبح فيه الجيش العراقي ضعيفاً للغاية، كان الجنود الكورد يتركون انطباعاً بعنادهم و تنظيهم و ثقتهم الراسخة بعدالة قضيتهم .... فقد انضمت تقريباً جميع الوحدات العراقية المؤلفة من الكورد الى الثوار الكورد"[١٣]. و أدى فشل الحملة العسكرية الجديدة ضد الكورد الى اضعاف مواقف الحكومة بشكل كبير، بحيث اضطرت على الدخول في مفاوضات سلمية مع القيادة الكوردية.

(*) يقصد المؤلف المرتزقة الكورد الذين يطلق عليهم الكورد اسم الجاش (الجحوش).

و سبق عقد اتفاقية بين الطرفين المتصارعين انعقاد كونفرانس القادة الكورد في نهاية كانون الثاني عام ١٩٦٤ في قرية سارك بك — باكان لوضع خطة شاملة حول المسألة الكوردية و جاء في القرار المتخذ أنه لابد الى جانب إدارة العمليات العسكرية البحث في آن معاً عن طريق لحل القضية الكوردية حلاً سلمياً. و جرى تكليف قيادة الحركة الكوردية بعدم رفض مقترحات الحكومة حول الفاوضات السلمية.

و في ١٠ شباط عام ١٩٦٤ وقعت الحكومة العراقية و ممثلو الحركة الكوردية الوطنية اتفاقية "حول وقف الحرب في كوردستان و التسوية السلمية للقضية الكوردية". و نصت الاتفاقية على البنود التالية :-

١- إقرار الحقوق القومية للكورد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية وتثبيت ذلك في الدستور الؤقت.

٢- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب ظروف حوادث (الشمال) وإصدار العفو العام، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق ان حجزت أموالهم.

٣- إعادة الإدارات المحلية إلى (المناطق الشمالية).

٤- إعادة الموظفين والمستخدمين المفصولين إلى الخدمة.

٥- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

٦- الشروع بإعادة تعمير (المنطقة الشمالية) فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تفرضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

٧- تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدي دوكان ودربنديخان تعويضا عادلاً.

٨- تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والاستقرار إلى (المنطقة الشمالية).

٩- على كافة الوزارات ذات العلاقة، إصدار المراسيم والأوامر والتعليقات المقتضية لتنفيذ ما جاء في البيان.(*)

(*) نقل نص هذا البيان من كتاب: شيرزاد زكريا محمد بعنوان الحركة القومية في كوردستان العراق ٨ شباط ١٩٦٣-١٧ تموز ١٩٦٨ الصادر في كوردستان العراق- دهوك، ٢٠٠٦، صـ١٥٧-١٥٨.

أصدر مصطفى البارزاني بياناً بعد نشر الاتفاقية جاء فيه:- "أيها الاخوة الاعزاء ! استجابة لدعوات الرئيس في ضمان وحدة العراق، و وضع حدٍ للعمليات العسكرية قررنا وقف المعارك والعودة الى بيوتنا لممارسة العمل السلمي و اتاحة الفرصة أمام السلطات الوطنية لضمان حياة سليمة و استغلال فرصة ضمان حقوق الكورد القومية في إطار العراق"[١٤].

حظيت اتفاقية العاشر من شباط الموقعة بين الكورد و الحكومة بتأييد الرأي العام الديموقراطي في البلاد و خارجها، ثم اتخذت الحكومة عدداً من التدابير لتنفيذ وعودها حول الادارة الذاتية الداخلية للكورد في العراق، و في ١٨ شباط أصدر الحاكم العام للعراق بياناً حول اطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال خلال اسبوع واحد، و في ٢٣ شباط تم اخلاء سبيل أحد قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني صالح عبدالله يوسفي رئيس الوفد الكوردي في المفاوضات مع النظام البعثي. و أخذت السلطات العراقية تزود الشمال بالمؤن، و وعدت الحكومة بإعادة إعمار المناطق المدمرة في كوردستان.

إلا أن عدداً كبيراً من اجراءات الحكومة اتسمت بطابع نصفي، في حين بقيت عدداً من الوعود حبراً على ورق. و تكون انطباع بأن الحكومة تمارس سياسة منافقة و لا تعتزم عملياً حل القضية الكوردية. و تعرض عدد كبير من الديموقراطيين سواء من الكورد أم من العرب للاضطهاد، و ظل سارياً مفعول أكثرية قوانين ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، هذه القوانين التي منحت السلطات العسكرية — البوليسية حقوقاً لا حدود لها.

كان وضع دستور مؤقت للجمهورية العراقية بدلاً من دستور عام ١٩٥٨ أحد أهم الأحداث بعد عقد الصلح في كوردستان. و لم يلب هذا الدستور رغبة الديموقراطيين العراقيين بصفة عامة ولا الكورد بصفة خاصة. فلم يتضمن بنوداً محددة حول الإدارة الذاتية للشعب الكوردي، و لم يصرح سوى عن مساواة العرب العراقيين و الكورد امام القانون، و أنه سيتم ضمان الحقوق القومية للعرب و الكورد في إطار وحدة البلاد. و اضفى الدستور المؤقت الشرعية على ديكتاتورية العسكريين. و حصل الرئيس و ما يسمى بمجلس قيادة الثورة على حقوق مطلقة. و هكذا لم تضع اتفاقية العاشر من شباط سوى نهاية للعمليات العسكرية في كوردستان و فتحت الطريق امام تسوية "قضية الشمال"، و لكن لا أكثر من ذلك. و بدَّدَّ قادة النظام الحاكم جميع الآمال حول استعداد الحكومة العراقية لحل القضية

الكوردية حلاً عادلاً. فقد أعلن الرئيس عـارف بصـورة ديماغوجيـة أنـه لا حاجـة الى عقـد "اتفاقية بين الكورد و العرب، و لايمكـن أن يـدور الحـديث عـن "المفاوضـات" حـول حقـوق الكورد، لأن الكورد و العرب هم أخوة و "أسرة واحدة" "أسـرة كـبيرة للعـرب و الكـورد". وبعد مضي بعض الوقت و عقب سن الدستور المؤقت أعلـن عـارف جهـاراً " للكـورد إدارة ذاتية كافية، أننا نحترم لغتهم، و أكثر الموظفين الحكوميين في الشمال هم من الكورد، فمـاذا يريدون بعد؟

أدت مسألة الموقف من نظام حكم عارف- يحيى إلى تعميق و احتدام الخلافـات القائمـة في وجهات النظر في القيادة الكوردية حول عدد من المسائل المتعلقة بنضال الكورد في سبيل الحكم الذاتي. فقد وقفت مجموعة من شخصيات الحزب الـديموقراطي الكوردسـتاني برئاسـة سكرتير الحزب ابراهيم أحمد و عضو المكتب السياسي جلال الطالباني ضد الموقف الذي اتخذه البارزاني وانصـاره بشـأن اتفاقيـة العاشـر مـن شـباط عـام ١٩٦٤. و أعلنـت المعاضـة أن اتفاقية العاشر من شباط هي خدعة، أما المفاوضات فلا افاق لها و لاتقـوم سـوى بتضـليل الشعب الكوردي طالما، كما أعلنت المعارضة، ان الهدف الرئيسي لنضـال الكـورد هـو نيـل الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي علـى أسـاس الحكـم الـذاتي لكوردسـتان العـراق في اطـار عراق ديموقراطي حر.(*) و اتهموا البارزاني في خرق مبدأ الجماعية في قيادة الحزب عند حـل المسائل الحيوية، و انتقدت المعارضة بشكل خاص موافقة البارزاني على طلب عارف بشـأن

(*) ان اسلوب قائد الثورة الكوردية البارزاني في التعامل مع الحكومات العراقية المتعاقبة نجم عن طول معاناته مـن تقلب اراء حكام بغداد، لذا كان لايثق بالحكومة العراقية، وانه وافق على وقف اطـلاق النـار في ١٠ شـباط ١٩٦٤، ليكون ذلك لصالح الكورد ولكسب الوقت والتقاط الانفاس. كما ان البارزاني لم يتخل في ١٠ شباط عن هدف الحكم الذاتي لكوردستان، على الرغم من عدم وروده في (الاتفاق)، فقد كشفت محاضر جلسات المفاوضات ذلـك وهـذا نـص ما ورد في محضر اجتماع يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤ ((.... خلاصة ما عرضه البارزاني: انهم لايطلبـون الانفصـال ولا الاستقلال بصورة مطلقة، وما يتعلق بالحكم الذاتي، ارجئ النظر فيه في الوقت الحاضر لحين عودة الحياة الدستورية للبلادن وان طلبهم الحكم الذاتي هو ليكون ضماناً لتأمين حياتهم ومستقبلهم.
كما ان المفاوضين الكورد اصروا على ذلك في اجتماعهم مـع الوفـد الحكـومي يـومي ١٢ نيسـان، ٢٤ آب ١٩٦٤ ولم يتنازلوا عن الحكم الذاتي.

"سپیرێز"

وقف النشاط الحزبي.(*) و انكرت المعارضة، أو كما كانوا يسمونهم "الطالبانيون"(**) الدور الرائد للبارزاني في نضال الكورد من أجل الحكم الذاتي. وبناء على ذلك اتخذ انصار ابراهيم احمد و الطالباني في كونفرانسهم المنعقد بتاريخ ٤ نيسان ولغاية التاسع منه في ماوت قراراً جاء فيه:- "نظراً لأن البارزاني راح يدلي في الفترة الاخيرة بتصريحات و يصدر قرارات بإسم رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني، التي تتناقض في أكثر الحالات مع المادةالثانية والعشرين مع نظام الحزب الداخلي فأن الكونفرانس يوجه عناية اعضاء الحزب و مرشحيه و انصاره الى أن ما يقوم به من أعمال تخرج عن إطار صلاحياته و بالتالي فهي لاغية".

كانت الاتهامات المتبادلة بين انصار البارزاني من جهة، و الطالباني من جهة اخرى (التي تضمنت اراء منصفة)(***) في عدد من المسائل ذاتية و احادية الجانب و ترمي الى التشهير ضد بعضهم البعض. و تلخصت مآساوية الموقف في ان ذلك كله جرى في مرحلة لم تحل فيها بعد مسألة الحكم الذاتي للكورد، و كان بوسع الانشقاق في صفوفهم ان يلحق ضرراً بالغاً بالقضية الكوردية.

(*) لم يخرق البارزاني مبدأ الجماعية في قيادة الحزب عند حل المسائل الحيوية، بدليل انه جمع قيادة الحزب للتفاوض مع الوفد الحكومي، وخاطب الاخيرين قائلاً: "عليكم ايها السادة البدء بالمفاوضات مع ممثلي الشعب".
اما موافقته على وقف نشاط الحزبن فهذا لم يحصل قط، وكانت السلطات تنشر مثل هذه الاخبار، وعندما سئل البارزاني عن صحة ذلك قال رداً على اشاعة حل (الپارتي): "الحزب انا مؤسسه فكيف اهدم ما بنته يدي....."

"سپيرێز"

(**) سميوا احياناً بالجلاليين (نسبة إلى جلال الطالباني) وليس بالطالبانيين.

"سپيرێز"

(***) لا نعرف ماذا يقصد المؤلف بـ (تضمنت اراء منصفه)، اذا كان المقصود تخلي البارزاني عن مطلب الحكم الذاتي، فان هذا لم يحصل، كذلك الحال بالنسبة لوقف نشاط الحزب.
المهم في الأمر، ان الذين انشقوا عن الحزب اثر اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ كانوا اقلية غير مؤثرة، وقد اعترفوا بخطأهم فيما بعد، فقد صرح جلال الطالباني فيما بعد قائلاً: "هناك شئ يجب ان نقوله وهو ان المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني (بعد ١٠شباط ١٩٦٤) وقع في خطأ باعتقادهم ان البارزاني قد انسحب وانه يبعثر ثورته وسيُحل الپارتي.....". ويفسر قوله هذا انهم عادوا إلى احضان الحزب بعد ١١ آذار ١٩٧٠ عندما انتزع الحكم الذاتي لكوردستان.

"سپيرێز"

و في هذه الظروف قام البارزاني باتخاذ اجراءات فعالة لإعادة الوحدة الىصفوف الحزب الديموقراطي الكوردستاني. و رغم الخلافات الحادة مع المعارضة فقد بذل البارزاني جهوداً مضنية كي يمثل الوفد الكوردي انصار البارزاني و انصار ابراهيم احمد و جلال الطالباني على حدٍ سواء وذلك في اللقاء مع الوفد الحكومي بزعامة رئيس مجلس الوزراء طاهر يحيى (في تموز عام ١٩٦٤ في كالا كان). و في اثناء المفاوضات أشار البارزاني الى اعضاء الوفد الكوردي قائلاً لمحدثه العربي:- "عليكم ايها السادة البدء بالمفاوضات مع ممثلي الشعب"، و عندما وصلت المفاوضات في طريق مسدود، حاول الوفد الكوردي انقاذها بعد أن اتفق على المبادئ التي تحدد حقوق الكورد القومية. و بذل الوفد الكوردي كل مافي وسعه لتحقيق بعض التقدم، و توجه الوفدان باقتراح منه شخصياً من كالاكان الى رانية لمواصلة المفاوضات. إلا أن النتيجة الايجابية الوحيدة للمفاوضات في رانية و كالا كان كانت الموافقة على تغير الدستور المؤقت، الذي يجب أن يثبت فيه، و لو دون التذكير بالحكم الذاتي، وجود الشعب الكوردي، الذي سيتم ضمان تطوره بموازاة تطور الشعب العربي في العراق. و أظهرت المفاوضات في كالا كان و رانية أن نظام حكم عارف – يحيى لا يعتزم حل القضية الكوردية بالوسائل السلمية.

و في اوائل تموز عام ١٩٦٤ دعا مصطفى البارزاني و انصاره الى عقد مؤتمر الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و تم دعوة جميع اعضاء اللجنة المركزية و المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني (بما فيهم انصار ابراهيم احمد و جلال الطالباني) لتسوية الوضع في الحزب. و جرى المؤتمر في وضع معقد و أُتخذ عدد كبير من المشاركين فيه مواقف غير حاسمة تجاه المعارضين.

وطالما أن الحكومة رفضت عملياً حل القضية الكوردية بالوسائل السلمية، فقد قرر المؤتمر تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة مصطفى البارزاني. و كان المجلس هو السلطة العليا لإدارة جميع الشؤون في المناطق المحررة. كما قرر المؤتمر فصل انصار ابراهيم احمد و جلال الطالباني من اللجنة المركزية. و في الوقت ذاته دعاهم المجلس إلى الانصياع لقرارات المؤتمر و عدم السماح للانشقاق في صفوف الحزب، الامر الذي رفضه هؤلاء. و احتدم الصراع داخل الحزب الديموقراطي الكوردستاني أكثر من ذي قبل و وصل الامر به الى حد المواجهة

المسلحة. و اضطر الطالباني و ابراهيم احمد مع الف(*) من انصارهم على مغادرة العراق، وعبروا الحدود إلى ايران. و حاولت الاوساط الايرانية الحاكمة سواء في اثناء الاحداث أم بعدها استغلال الوضع في كوردستان العراق بمثابة ورقة في الخلافات الحدودية مع العراق، وفي الوقت ذاته بذلت مساعيها لتقويض الحركة الكوردية من الداخل.

واصلت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني تشكيل الاجهزة الادارية الوطنية في مناطق محددة، و عقدت "كونفرانساً شعبياً" في رانية بدءاً من ٩ تموز و لغاية ١٧ منه وشارك فيه اعضاء الحزب و فئات واسعة من السكان الكورد على سواء. و فضلاً عن مجلس قيادة الثورة، الذي جرى تشكيله من قبل تقرر تشكيل لجنة مؤلفة من ١٨ عضواً، يمثل ١٢ منهم الحزب الديموقراطي الكوردستاني و التي تعد "برلمان ممثلي الشعب الكوردي" بصورة غير رسمية.

كان تشكيل اجهزة الادارة الذاتية في ظروف كوردستان خطوة كبيرة الى الامام على طريق دمقرطة حياة المجتمع الكوردي، فقد ساهمت في اشتراك ممثلي اوسع فئات الشعب في سياسة، مما وجه ضربة الى الانظمة التقليدية، التي أوشك الاقطاعيون الكورد و رجال الدين الاسلامي يمتلكون السلطة المطلقة فيها.

اصبحت هذه التدابير ذريعة لشن حملة جديدة ضد الكورد، فقد اعلن الرئيس عارف في احد خطبه قائلاً:- "إننا لن نعطي لهم (أي الكورد — المؤلف) شبراً واحداً من ارض وطننا، فالوطن العربي يبقى وطناً للعرب". من الواضح أن الحكومة سلكت طريق تأجيج النزاع العسكري.

في ٣ نيسان ١٩٦٥ أخذ الجيش العراقي يقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الثوار الكورد، و بإجراءات تأديبية ضد السكان المسالمين. فقد شارك نحو ١٥٠ ألف عسكري في هذه العمليات. و شملت الحرب جبهة تمتد ٥٠٠ كيلو متر بدءاً من زاخو و حتى خانقين، و كما كان فيما مضى، لم يحقق الجيش العراقي نجاحاً سوى التنكيل بالسكان الكورد العزل، بينما ردَّ المقاتلون في المقاومة الكوردية بنجاح على القوات العراقية خلافاً لما اعلنه عارف حول "الانتصارات الباهرة على الكورد" على حد زعمه.

(*) هذا الرقم مبالغ فيه اذ لم يصل عدد المقاتلين (البيشمركة) الذين التحقوا بقيادة المنشقين الـ (٤٧٠) إلى إيران، وقد عاد الكثيرون منهم بعد اقل من شهرين إلى صفوف الثورة.

"سپيريز"

في أواخر عام ١٩٦٥ دعا رئيس مجلس الوزراء البزاز الكورد ثانية الى إلقاء السلاح و الموافقة على مقترحات الحكومة. و رداً على ذلك صرح البارزاني قائلاً:- "أقول لعارف و البزاز واتباعهما أن الطريق الوحيد لترسيخ دعائم السلام هو أن تعترف حكومة بغداد رسمياً و مبدئياً بالحكم الذاتي لكوردستان، و عندها فقط يمكن عقد اتفاقية حول وقف اطلاق النار بغية البدء بمفاوضات رسمية لتحديد هذا الحكم الذاتي بصورة نهائية، و ترسيم حدود كوردستان في إطار العراق بصورة مشتركة و التوصل الى اتفاق حول الضمانات التي يحق للشعب الكوردي المطالبة بها في مسألة تسوية النزاع و استناداً على ما عاناه من قبل".

و رداً على ذلك وضعت الحكومة العراقية خطة "حرب لا هوادة فيها" في كوردستان، التي راحوا يطبقونها منذ كانون الأول عام ١٩٦٥، و التي تعتمد على تكتيك "المسئولية الجماعية" و لا سيما حرق القوى الكوردية بالجملة و لعب الجنرال الرجعي و المتطرف عبدالعزيز العقيلي دوراً رائداً في وضع هذه الخطة. و ضاعفت القيادة العسكرية العراقية من نشاط حملتها العسكرية، مستغلة فصل الشتاء معتدل حل عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦، و لم تكن المضائق الجبلية في كوردستان مغطاة بالثلوج. و اتهم مصطفى البارزاني، و في رسالة الى الامين العام للامم المتحدة، الحكومة العراقية بالابادة الجماعية.

و الى جانب شن عمليات عسكرية نشيطة ضد الوطنيين الكورد قام البزاز في الوقت ذاته باتخاذ خطوات فعالة ترمي الى التقارب مع ايران و تركيا. و تم الاتفاق مع طهران على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة الحوادث الحدودية. و في اوائل عام ١٩٦٦ وصل وزير الخارجية العراقي الى انقرة لغرض تقوية العلاقات المتبادلة.

و في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ قُتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في ظروف غامضة إثر كارثة جوية. و اصبح شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً للبلاد. و ظلت "خطة الحاق الهزيمة" بالكورد و أنصار الحكم الذاتي، التي وضعها الجنرال عبد العزيز العقيلي سارية المفعول. فقد راح الجيش العراقي يعد لقصف مدفعي و جوي مكثف تسانده الدبابات بشن هجومه في منطقة جبال زوزك و هندرين بالقرب من رواندوز. و احتاجت وحدات الجيش العراقي لمدة خمسة أيام كي تقترب من مواقع الكورد، و في ذلك الاثناء قام الكورد بمناورة و حاصروا القوات العراقية. و في ١١ أيار و لاسيما في ١٢ منه عام ١٩٦٦ أصبح زمام المبادرة بأيدي الكورد، فوجهوا ضربة الى قطعات الجيش العراقي، و انهزم اللواء الرابع في الجيش العراقي شر هزيمة. وانتهت المعركة على مشارف راوندوز بانتصار القوات الكوردية

المسلحة، و ترك العراقيون على ساحة المعركة ٢٠٠٠ قتيل بما فيهم ١٥٠ ضابط. إنها كانت أكبر معركة وقعت خلال سنوات من اندلاع الحرب الدائرة في كوردستان العراق. و استولى الكورد على غنائم كبيرة.

لقد وجهت ضربة قاضية جديدة الى مخططات الحكومة في حل المسألة الكوردية حلاً عسكرياً.

و في هذه الظروف تمكن البزاز من اقناع رئيس الجمهورية عبدالرحمن عارف، الذي كان سهل الانقياد مقارنة مع شقيقه عارف الأكبر في اتخاذ تدابير فعالة لإجراء الاتصالات مع الكورد. و في منتصف حزيران عام ١٩٦٦ صرح البزاز بما يلي:- "اعتزم أنا و حكومتي حل المسألة الكوردية بالطرق السلمية. فالعراق ليس عربياً و حسب، بل كوردياً أيضاً"[١٥].

و رغم استمرار الحرب بين الطرفين المتنازعيين جرت الاتصالات و بدأت المفاوضات التي اسفرت في ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ عن توقيع بيان يتضمن البنود التالية:

١- لقد اعترفت الحكومة اعترافاً قاطعاً بالقومية الكوردية في الدستور المؤقت المعدل و هي مستعدة لتأكيد هذا الاعتراف و توضيحه في الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكوردية والحقوق القومية للكورد في الوطن العراقي الواحد، الذي يضم قوميتين رئيستين "العربية والكوردية" و سيتساوى العرب و الكورد في الحقوق و الواجبات.

٢- أن الحكومة مستعدة لإعطاء هذه الحقيقة السلمية وجودها الحقيقي في قانون المحافظات، الذي سيعلن على اساس المركزية.

٣- تعترف الحكومة باللغة الكوردية لغةً رسميةً إلى جانب اللغة العربية في المناطق التي تقطنها غالبية كوردية. و سيكون التعليم باللغتين وفقاً لما يحدده القانون و المجالس البلدية.

٤- تعتزم هذه الحكومةإجراء انتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور المؤقت و البيان الوزاري. و سيشمل الكورد المجلس الوطني المقبل بالنسبة الى عدد السكان و وفقاً للنهج المنصوص عليه في قانون الانتخابات.

٥- تعلن الحكومة بأن الكورد سيشاركون أخوانهم العرب في جميع المناصب العامة وفقاً لنسبة عددهم بما في ذلك الوزارات و الدوائر العامة و المناصب القضائية و الدبلوماسية و العسكرية مع أخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار.

جرى الحديث في البندين السادس و السابع من برنامج الحكومة عن زيادة عدد الطلاب الكورد في الجامعات و المعاهد التعليمية العليا في البلاد و خارجها على حد سواء و كذلك فتح جامعة في "الشمال" و اشراك المواطنين الكورد في عمل الادارة المحلية و في الارياف.

٨- تقضي الحياة البرلمانية بإنشاء منظمات سياسية معنية و سيكون للصحافة الحق في الاعراب عن رغبات الشعب و سيشارك الكورد بهذه الحقوق ضمن حدود القانون. و ستكون الصحف السياسية و الادبية في المناطق الكوردية – باللغة الكوردية أو للغة العربية، وفقاً لطلب الاشخاص المعنيين.

٩- عندما تتوقف أعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين شاركوا في هذه الاعمال في الشمال و كانت لهم علاقة فيها. ويعود جميع المسؤولين و الموظفين الاكراد الى مناصبهم السابقة. و تبذل الحكومة كل مافي وسعها لإعادة جميع العمال الاكراد الى اعمالهم.

١٠- يعود الفارون من افراد اقوات المسلحة ضمن الشروط المبيّنة ادناه فور إصدار هذا البيان الى وحداتهم شرط ان يتم هذا خلال شهرين. و سيعامل اولئك العائدون معاملة حسنة كما سيمنحون عطفاً خاصاً، أما الشروط فهي:-

(أ) يجب أن يعود من كان في الجيش مع اسلحتهم.

(ب) يعتبر جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في فترة العنف منظمة تابعة للدولةو ستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم العادية، و الى ان يسلموا جميع اعتدتهم و اسلحتهم و ذخيرتهم للحكومة وفقاً للخطة التي تعد لهذه الغاية.

(د) تعود قوة الفرسان الى مراكزها عند احلال السلام أما اسلحتهم فتسترد منهم وفقاً للخطة الموضوعة لهذه الغاية.

١١- أن جميع الاموال التي تنفق الان في مكافحة اعمال العنف دونما ضرورة لذلك، ستخصص الى اعمار الشمال.....

١٢- ستعمل الحكومة على إعادة اسكان الافراد و الجماعات الذين نزحوا عن مناطقهم أو أجلوا عنها بغية ايجاد وضع عادى. و إذا رأت الحكومة أن المصلحة العامة تتطلب منها في المستقبل استملاك أي متاع فان ذلك يجب أن يقترن بتعويض عادل و سريع.(*)

كانت اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ حدثاً هاماً في كفاح الكورد من أجل الحكم الذاتي، لكونها بينت ضرورة الانتقال من سياسة الحل العسكري للمسألة الكوردية إلى سياسة المفاوضات السلمية. أما الكورد فقد وافقوا على الاتفاقية كي لا يقطعوا عملية التفاوض، و إبداء العزم في استخدام الوسائل السلمية لحل القضية الكوردية في العراق و رحبت القوى الديموقراطية في العراق وخارجه بالتوقيع على هذا البيان و عبرت عن املها في النهاية الحسنة للمفاوضات السلمية اللاحقة و وصف الجنرال عبد العزيز العقيلي اتفاقية البزاز "بوعد بلفور جديد".

و في اليوم الثاني من إعلان الاتفاقية قامت مجموعة من الضباط في ٣٠ حزيران بزعامة عبد الرزاق النايف رئيس مجلس الوزراء سابقاً بمحاولة انقلاب فاشلة. و في بيان الحكومةالجديدة أكد الجنرال ناجي طالب على الوفاء بوعده بشأن تنفيذ شروط اتفاقية ٢٩ حزيران. و في اوائل أيلول عام ١٩٦٦ التقى وزير الدفاع شاكر محمود شكري مع مصطفى البارزاني، كما التقى به في ٢٨ تشرين الأول من العام ذاته و في كوردستان الرئيس عارف و أعلن البارزاني في نهاية المفاوضات مع الرئيس العراقي بأن تسوية المسألة الكوردية لا معنى لها دون تنفيذ جميع بنود اتفاقية ٢٩ حزيران. و في اثناء اللقاء قدم عارف هدية للبارزاني و هي عبارة عن سيارة صغيرة. بينما قدم له البارزاني صينية فضية نوقشت عليها عبارة "الأخوة العربية – الكوردية". الا أن القوى اليمينية المتطرفة في العراق عبرت عن استيائها الشديد للاتصال الذي اجراه قادة البلاد مع الكورد.

(*) وتضمنت الاتفاقية (البيان) ثلاثة بنود سرية هي:

١- استحداث محافظة دهوك على ان تضم الاقضية الكوردية التابعة حينذاك لمحافظة الموصل.

٢- اصدار الحكومة عفو عام عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين...

٣- اجازة الحزب الديموقراطي الكوردستاني (الپارتى) ليمارس نشاطه بصورة قانونية عند صدور قانون الجمعيات الجديد وكان ثمة اتفاق شفهي على اعطاء (الپارتى) الحق في اصدار جريدة يومية في بغداد كتعويض عن اغلاق اذاعة الثورة (صوت كوردستان).

و في مثل هذا الموقف المعقد انعقد المؤتمر السابع للحزب الديموقراطي الكوردستاني بدءاً من ١٥ و حتى ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٦ في گلاله. ناقش المؤتمر المسائل المتعلقة بالوضع في البلاد و آفاق تطبيق برنامج التسوية السلمية للمسألة الكوردية، و تمت مناقشة مسائل الاصلاح الزراعي في كوردستان، و علاقات الحزب الديموقراطي الكوردستاني بالحزب الشيوعي العراقي وغيرها من المسائل. و حدد المؤتمر مواقف الحزب من هذه المسائل انطلاقاً من الظروف القائمة فعلاً. و بصفة عامة انتهج الحزب الديموقراطي الكوردستاني في ذلك الوقت تكتيك موصلة النضام في سبيل حل المسألة الكوردية حلاً سلمياً، و أن يكون مستعداً لأحتمال استئناف القتال.

في اواخر كانون الثاني عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة العراقية القانون الانتخابي، الذي لم يستجيب بصفة عامة لمطالب القوى الديموقراطية و لا لمطالب الكورد في الحكم الذاتي.

كان عدم حل المسألة الكوردية احد الاسباب الرئيسية لعدم استقرار الوضع الداخلي في العراق و تغيير السلطة مراراً. و في ٣ أيار عام ١٩٦٧ قررت الحكومة تمديد المرحلة الانتقالية لعام اخر، الامر الذي أثار موجة من الاستياء. و في ٦ أيار قدم ناجي طالب استقالته، فقام عبد الرحمن عارف بتشكيل الحكومة.

حاولت الحكومة العراقية، التي طالبت خلال "حرب حزيران بين العرب و اسرائيل" بخوض المعركة الحاسمة في سبيل فلسطين (عبارات الرئيس عارف) و تحسين علاقاتهما مع جميع القوى المعارضة في البلاد و ضمان "الوحدة الوطنية" في المعركة الحاسمة ضد اسرائيل. و أصدرت عفواً عن عدد كبير من الخصوم السياسيين لها و تم اخلاء سبيلهم. لكن هذه الحملة "للمصالحة الوطنية" لم تشمل الكورد. فقد ظل المعتقلون بسبب حوادث الشمال في السجون خلافاً لوعود الحكومة. وأطلق سراح اليمينيين المتطرفين بصورة خاصة.

وجهت القيادة الكوردية برقية الى عارف عبرت فيها عن دعمها لقضية فلسطين العادلة، كما وقف قادة الحركة الكوردية والجنرال البارزاني بصفة خاصة موقفاً انتقادياً من التصريحات الطائشة التي اطلقها عدد من القادة العرب، الذين اتصفوا بعدم الواقعية و التطرف و تجاهل الظروف القائمة. و جاء في تصريح اعضاء المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني ما يلي:- "نحن ضد كل شكلٍ من أشكال العدوان مهما يكن مصدره، نحن ضد احتلال اسرائيل للأراضي العربية، لكننا مع حق جميع الشعوب في الحياة و السيادة"(١٦).

وضعت الهزيمة التي مني بها العرب في حربهم مع اسرائيل، و عدم حل المسألة الكوردية، وممارسة ضغط قوي من جانب المعارضة اليسارية واليمينية الرئيس عارف في موقف صعب. وتقاسم عارف السلطة مع أحد قادة اليمين المتطرف طاهر يحيى بغية التخفيف من الموقف. و قام طاهر يحيى و عدد من الوزراء العراقيين بإجراء المفاوضات مع البارزاني في نهاية عام ١٩٦٧ وأوائل عام ١٩٦٨ لبحث طرق حل المسألة الكوردية كما كانوا يزعمون ذلك. إلا أن هذه الخطوات جميعاً لم تكن سوى خدعة تكتيكية.فلم يقدم النظام الحاكم في بغداد على حل القضية الكوردية بالوسائل السلمية — الديموقراطية. و ما قامت به الحكومة هو أنها راحت تثير الاشتباكات مع القوى الكوردية، و تعرض عدد كبير من المراكز السكانية لهجمات قطعات الجيش العراقي.

و في أيار عام ١٩٦٨ قام عارف بتأجيل موعد الانتخابات في البرلمان و وضع دستور دائم والعمل به لمدة عامين آخرين و ذلك خشية ضياع السلطة. وضعت هذه القرارات نهاية لتلك الاوهام بشأن نوايا الحكومة في حل القضية الكوردية حلاً ايجابياً، و أثارت رد فعل من جانب قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني. و قام البارزاني باستدعاء الوزيرين الكورديين من الحكومة فوراً وقال:- "سوف لن ينتظر الكورد الصدقة من الحكومة مكتوفي الايدي" و أردف قائلاً:- سنستأنف الحرب من أجل الحكم الذاتي، إن لم تنفذ الحكومة "اتفاقية البزاز"[١٧].

قيام الحكم الذاتي للكورد في العراق

في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ قام ضباط من الحركة الثورية العربية بالاشتراك مع العسكريين من حزب البعث بانقلاب حكومي في العراق، و استسلم عارف للمتآمرين و أبعد الى لندن. و عيّن مجلس قيادة الثورة، الذي تشكل بعد الانقلاب الجنرال أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، و صدام حسين نائباً له. و بعد مضي اسبوعين قام البعثيون بطرد حلفائهم في انقلاب و فرضوا سيطرتهم التامة على الحكومة.

جرى الحديث في برنامج حكومة البكر المنشور حول القضية الكوردية بصورة تقليدية. ووصفوا الكورد بأنهم "رفاق العرب في الدولة العراقية" و وعدوا الشعب الكوردي بتلك التسوية التي تلبي مطاليبهم تلبية تامة. و جاء في البرنامج الحكومي:- "يجب أن يحوز أي حل للمشكلة بموافقة طواعية، و يرفض استخدام القوة رفضاً قاطعاً".

و بصرف النظر عن الايماءات الليبرالية للحكومة، فإن عدم الثقة المتبادلة كانت السمة الرئيسية لطبيعة العلاقات القائمة بين النظام الحاكم و الديموقراطيين بما فيهم الحزب الديموقراطي الكوردستاني. لم تتخذ الحكومة أية اجراءات مشجعة في اتجاه حل المسألة الكوردية من شأنها تبديد الشكوك لدى قادة الحركة الكوردية و ثقتهم بالحكومة. فالدستور المؤقت الجديد للجمهورية العراقية، و الذي وضع في ايلول عام ١٩٦٨ قد حظر نشاط جميع الاحزاب السياسية باستثناء حزب البعث، الذي كان زمام السلطة كلها بيده.

كان النظام البعثي الجديد يتنهج عملياً سياسة حل المسألة الكوردية حلاً عسكرياً. بيد أن الحزب الديموقراطي الكوردستاني والجماهير السائرة خلفه، كان خلافاً للقوى المعارضة الاخرى، خارج سيطرة النظام الحاكم و لاسيما في الجزء المحرر من كوردستان. أضف إلى ذلك كانت لدى الكورد كمية كبيرة من السلاح و لهذا تحول الكورد الى عامل هام له أهمية حاسمة في تقرير مصير النظام الحاكم. و على هذا النحو فان عدم حل المسألة الكوردية كان سبباً رئيسياً لعدم دوام استقرار الوضع في البلاد. و هذا ما استغله القوى اليمينية التي قامت بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين، الاولى في أواخر ايلول عام ١٩٦٨، و الثانية في كانون الثاني عام ١٩٧٠. وفي هذه المرحلة عكفت قوى العراق المختلفة بما فيها الحزب الديموقراطي الكوردستاني على بحث مسألة اقامة الجبهة الوطنية، التي تضم جميع الاحزاب المهتمة بتطوير البلاد تطوراً ديموقراطياً. و تقدم الحزب الديموقراطي الكوردستاني بمطلبين اساسيين هما:- الاعتراف بالحكم الذاتي للشعب الكوردي، و ضمان الظروف لنشاط حر يمارسه جميع المنظمات و الاحزاب الديموقراطية. وكانت مواقف الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الحزب الشيوعي العراقي متشابهة في هذه المسألة. لكن البعثيين لم يرغبوا حتى التفكير بمنافسة حرة مع الاحزاب الديموقراطية الاخرى، أما في المسألة الكوردية فقد كانوا يميلون الى خطة اللامركزية التي رفضها الكورد منذ عام ١٩٦٣.

و في ٣ تشرين الأول عام ١٩٦٩ بدأ سريان مفعول قانون النظام الاداري الجديد في العراق، الذي تم بموجبه تقسيم العراق الى ١٦ محافظة (بدلاً من ١٤ محافظة سابقة). و بناءً على هذا القانون تم تشكيل وحدتين إداريتين جديدتين هما:- محافظة دهوك الكوردية (في كوردستان) ومحافظة السماوة العربية (في الجنوب) و قد اعطيت لقادة الوحدتين الاداريتين الجديدتين (المحافظين) بعض الصلاحيات الذاتية في الاراضي التي يشرفون على ادارتها. كتبت صحيفة "الجمهورية" في ٥ تشرين الأول عام ١٩٦٩ تقول:- "عند وضع القانون اخذت الحكومة بالحسبان مطالب الشعب الكوردي المشروعة بشأن الادارة المحلية تحت راية الوحدة الوطنية".

و بعد أن اقتنع النظام البعثي في استحالة حل المسألة الكوردية بالقوة العسكرية، اضطر في ظروف عدم الاستقرار المتواصل على إجراء مفاوضات سلمية مع قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني. و ضم أحمد حسن البكر شخصيات عديدة معروفة بميولها نحو حل المسألة الكوردية حلاً سلمياً إلى الحكومة التي يتم إعادة تشكيل في اواخر عام ١٩٦٩. و تسلم وزيران كورديان مناصب وزارية هما احسان شيرزاد و محسن دزەيی اللذين أديا و بنشاط وظيفة الاتصال بين الحكومة و الكورد. كما عبرت شخصيات متطرفة عن صواب حل المسألة الكوردية بالطرق السلمية. ففي كانون الثاني عام ١٩٧٠ صرح صدام حسين قائلاً:- "في الوقت الحالي، و تحديداً الان وصلت البلاد الى حد، بحيث يرتبط مصير الثورة كلها في العراق بحل المسألة الكوردية".[١٨] كما أعلن مصطفى البارزاني عن استعداده لإجراء مفاوضات سلمية.

في ١١ آذار عام ١٩٧٠ أعلن الرئيس احمد حسن البكر عن التوصل الى اتفاقية سلمية وديموقراطية للقضية الكوردية و عرض مضمون البيان التالي:-

١- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد، و تكون اللغة الكوردية لغة التعليم في هذه المناطق، و تدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي يتم التدريس باللغة الكوردية. كما تدرس اللغة الكوردية في بقية انحاء العراق لغة ثانية ضمن الحدود التي يرسمها القانون.

٢- إن مشاركة اخواننا الكورد في الحكم و عدم التمييز بين الكورد و غيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات و الجيش و غيرها.... .

٣- نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكوردية في الماضي من الناحيتين الثقافية و التربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:-

أ- الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة و الحقوق الثقافية للشعب الكوردي، و ربط إعداد و توجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكوردية في الاذاعة و التلفزيون بالمديرية العامة للثقافة و الاعلام الكوردية.

ب- إعادة الطلبة الذين فصلوا أو أضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف الفوضى في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم، أو ايجاد علاج ملائم لمشكلاتهم و قبول الطلبة الكورد في الجامعات و الكليات العسكرية و البعثات و الزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

٤- يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها اكثرية كوردية من الكورد أو ممن يحسون اللغة الكوردية ما توفر العدد المطلوب منهم، و يتم تعيين المسؤولين الاساسيين (محافظ، قائمقام، مدير الشرطة، مدير الامن، و ما شابه ذلك) و يباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه و يعزز الوحدة الوطنية و الاستقرار في المنطقة.

٥- تقر الحكومة حق الشعب الكوردي في اقامة منظمات طلبة و شبيبة و نساء و معلمين خاصة به، و تكون هذه المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

٦- الفقرة (أ) يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ ١٩٦٧/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان. و يشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكوردية.

الفقرة (ب) يعود العمال و الموظفون و المستخدمون من المدنيين و العسكريين الى الخدمة و يتم ذلك دون التقييد بالملاك و يستفاد من المدنيين في المنطقة الكوردية ضمن احتياجاتها.

٧- الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكوردية من جميع الوجوه باقصى سرعة ممكنة و تعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة وتخصص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك و تكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

الفقرة (جـ) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكوردية المسلحة وغيرهم.... .

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين و المعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية و غيرها تؤمن العمل للعاطلين و تقديم معونات عينية و نقدية مناسبة و إعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون للمساعدة... .

٨- إعادة سكان القرى العربية و الكوردية الى امكانهم السابقة.... .

٩- الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية و تعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية و حصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض و اعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة.

١٠- جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي:-

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية الكوردية و القومية العربية، و يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكوردي القومية و حقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور:- "تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكوردية".

جـ- تثبت ما تقدم في الدستور الدائم.

١١- إعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة... .

١٢- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كورديا.

١٣- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع البيان.

١٤- اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ لتوحيد المحافظات و الوحدات الادارية التي تقطنها أكثرية كوردية وفقاً للاحصاءات الرسمية، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادرية و تعميق و توسيع ممارسة الشعب الكوردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي.و إلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجرى تنسيق الشؤون القومية الكوردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية، و حيث أن الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية، فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

١٥- يساهم الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

و تم التوصل الى اتفاق حول قطعات البشمركه المناضلة في سبيل الحكم الذاتي، و طالب الجانب الكوردي على أن ما يبقى من عناصر البشمركه و عددها ١٣ الف شخص فانها تؤدي الخدمة لحماية الأمن الداخلي في عدد من المناطق و الحدود ايضاً.

و جاء في إعلان الحكومة العراقية المنشورة بعد صدور بيان ١١ آذار ما يلي:- "تحقق اليوم نصر كبير للشعبين، هذا النصر الذي يوفر السلام و يضمن العلاقات الاخوية و الودية بين هذين الشعبين"، و تؤكد الحكومة على أن "حل القضية الكوردية ليس صلحاً مؤقتاً مثلما جرى حتى الان" و الحل الحقيقي لقضية الكوردية هو حل سياسي مبدئي، الذي سيجري تثبيته في دستور دائم ساري المفعول.

حظيت اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ بدعم واسع من القوى التقدمية داخل البلاد و من عدد كبير من دول العالم بما فيهم دول المشرق العربي.

تميز بيان آذار عن جميع الاتفاقيات السابقة التي أبرمت حول المسألة الكوردية، بأنها كادت أن تلبي جميع المطالب الاساسية للحركة الكوردية من أجل الحكم الذاتي. إنه كان نصراً كبيراً للجماهير الكوردية بقيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني وأصبح إقامة نظام عسكري- سياسي واداري- اقتصادي في المناطق المحررة من كوردستان وبمبادرة من الحزب الديموقراطي الكوردستاني وبمشاركته الفعالة عاملاً يضمن نجاح نضال الكورد ويحافظ عليه. وفي الوقت ذاته أثارت هذه الاتفاقية، التي الزمت بغداد بحل المسألة الكوردية بشروط تلبي الطرف الكوردي، استياء الاوساط الحاكمة في تركيا، وإيران، وسوريا وخشيتها، هذه الدول التي كانت تنفي وجود مسألة كوردية قومية في بلدانها بصفة عامة. وبهذا الشكل كان يأتي من الخارج خطر كامن لأعمال تخريبية ضد اتفاقية آذار، لكن من الداخل كان تطبيق هذه الاتفاقية مرتبطاً بصعوبات كبيرة، و أهمها ترسيم الحدود الادارية لمنطقة الحكم الذاتي، و دار الحديث عن كركوك قبل كل شيء، هذا المركز النفطي في كوردستان الجنوبية، الذي كان ينتج انذاك ٣/٢ من النفط المستخرج في البلاد. و حسب الاتفاقية كان يجب حل مسألة ضم كركوك الى المنطقة الكوردية أو العربية من العراق عن طريق اجراء احصاء سكاني و تحديد التركيب القومي لمحافظة كركوك. و مما زاد الطين بلة أنه منذ عهد قاسم بدأت الحكومة التي كانت لها مخططات بعيدة المدى بتهجير مقصود للكورد من هذه المحافظة النفطية و توطين العرب– البدو في أماكنهم. و نشأت جراء ذلك مشكلة معقدة وهي إعادة السكان الكورد المهجرين الى اماكن اقامتهم السابقة، كما ظلت المسائل المتعلقة بمنطقتي سنجار و خانقين مسائل متنازع عليها.

و بما أنه بقيت مسائل كثيرة محددة خارج إطار التطبيق الفعلي للأتفاقية، فقد أشترطت مرحلة اتفاقية مدتها اربع سنوات لإعداد قانون الحاكم الذاتي، و اتاحت هذه المهلة الطويلة الفرصة للنظام البعثي أن يحاصر عدداً من المسائل المبدئية للحكم الذاتي للكورد لاحقاً، وتحويله الى برنامج منقوص لإدارة ذاتية محلية تحت رقابة صارمة.

ومن الاحداث الهامة في هذه المرحلة هو انضمام الجناح المعارض الى الحزب الديموقراطي الكوردستاني، الذي انشق عنه عام ١٩٦٤، وأعلن قادته ابراهيم أحمد و جلال الطالباني عن استعدادهما للعمل سوية مع الحزب الديموقراطي الكوردستاني لأجل تطبيق بنود الحكم

الذاتي. لكن تبين أن النظام الحاكم و بعد مضي فترة قصيرة من توقيع اتفاقية ١١ آذار، لا يعتزم تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها، و ازدادت الاعمال الارهابية ضد نشطاء الحركة الكوردية. ففي أيلول عام ١٩٧١ أقدمت السلطات العراقية تحت ستار "زيارة ودية" لمجموعة من "رجالات الدين" على محاولة اغتيال مصطفى البارزاني قائد الحركة الكوردية.

و رسخ البعثيون من مواقعهم في البلاد و خارجها سريعاً. و في هذا الشأن حظي البعث بدعم الاتحاد السوفياتي و البلدان الاشتراكية الاخرى، و تم تحت تأثيرهما تحسين العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي و نظام البعث الحاكم.

في نيسان عام ١٩٧٢ جرى التوقيع على "معاهدة الصداقة و التعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق" في اثناء زيارة الكسي كوسيگين الى العراق، التي لعبت دوراً كبيراًفي توطيد مواقع النظام البعثي الحاكم. و في عام ١٩٧٣ أقيمت الجبهة الوطنية والقومية– التقدمية، التي ضمت الشيوعيين و البعثيين. و في الواقع كانت الجبهة تمثل أداة لضمان هيمنة الحزب الحاكم في شتى مجالات الحياة. و لم ينضم الحزب الديموقراطي الكوردستاني الى الجبهة. و انتهج النظام الحاكم سياسة وضع الحزب الشيوعي العراقي في مواجهة الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و كان يرمي من وراء ذلك الى تأليب الاتحاد السوفياتي ضد الحركة الكوردية في العراق. و تدهورت العلاقات بين النظام الحاكم و الحزب الديموقراطي الكوردستاني،و لا سيما في المرحلة الختامية من اعداد قانون الحكم الذاتي لكوردستان العراق، و لما قام البعث بفرض إداراته في المسائل الاقليمية و السياسية على حدٍ سواء، فأنه عرض عملياً حكماً ذاتياً مبتوراً على الكورد، الأمر الذي أثاربالطبع ردَّ فعل سلبي قوي من جانب القيادة الكوردية. و لتوضيح أسباب استياء الكورد لابد من التذكير بأن اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ تم التوصل إليها بين الحكومة و الحزب الديموقراطي الكوردستاني كنتيجة للتعبير عن استعداد الطرفين للتوصل الى حل سلمي "لعقدة شمال البلاد"، طالما لم يكن بمقدور أي طرف في ذلك الحين تحقيق الحل العسكري. فلم يكن النظام الحاكم لحظة توقيع الاتفاقية قادراً على فرض ارادته على الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و هذا ما كان السبب الرئيسي في تخليه عن مواقفه السابقة في استخدام القوه، و اضطراره على الدخول في مفاوضات مع الكورد. لكن كما تبين لم يكن لخطوة البعثيين هذه سوى خطوة تكتيكية، فقد كانوا يترقبون الفرصة المناسبة لتوجيه الضربة الى الكورد و في اللحظة المناسبة.

و راح البعث بنواياه هذه يستعجل الخطى من جانب واحد في اصدار مشروع قانون الحكم الذاتي للكورد و بشكل لايرضي سوى النظام الحاكم. و رأى الحزب الديموقراطي الكوردستاني وقائده مصطفى البارزاني أنه لا يمكن قبول عدد من البنود الاساسية للقانون الذي تم اعداده، و لا سيما في مسألة حدود كوردستان، و تركيب قيادة الجبهة الوطنية القومية. و كان هذا التطور للأحداث يناقض روح بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠، لأن هذا التدبير الاهم تحول من اتفاقية مشتركة للعمل بين الحكومة و الحزب الديموقراطي الكوردستاني الى اجراء احادي الجانب يفرضه النظام الحاكم على الكورد. و مما لاشك فيه أن واقعة الاعداد لقانون الحكم الذاتي للكورد في العراق، كان حدثاً له أهمية خاصة. و مهما يكن من أمر فأن دولة من الدول التي تقتسم وطن الكورد، قد تحولت من سياسة انكار وجود الكورد كعنصر (بصورة اضطرارية) الى سياسة الاعتراف بحق الكورد في الحكم الذاتي. و أصبحت هذه الوثيقة و لو في شكلها المنقوص عاملاً من عوامل القلق لدى الاوساط الحاكمة في تركيا و ايران و سوريا. و قدم النظام العراقي، الذي اعترف دستورياً بالامة الكوردية و حقوقها في الحكم الذاتي "مثالاً سيئاً"، لأجزاء الأخرى من كوردستان المجزأة. وقد حدّد هذا العامل، الذي كان بمثابة مادة متفجرة في تطور الاحداث في كوردستان، موقف ايران و تركيا و سوريا من الحكم الذاتي للكورد في العراق. و راحت هذه الدول تنتهج سياسة تجلت في أشكال مختلفة ترمي الى احباط مشروع الحكم الذاتي للكورد في العراق. و من الواضح تماماً أنه لم يكن لهذه السياسة طابعاً معادياً للكورد فحسب، بل كانت ضد مصالح النظام العراقي الحاكم، الامر الذي يظهر من المواقف غير الودية لهذه الدول من النظام العراقي. و قد أظهر الوقت أن الدول الكبرى خارج المنطقة لم تكن على استعداد لدعم الجانب الكوردي في مرحلة حساسة من مراحل نضاله القومي، أو أنها لم ترغب في ذلك. و جرت عملية حل المسألة الكوردية المزمنة في هذه الظروف المعقدة و الشائكة أحياناً، الامر الذي لم يسمح للمرء بأن يكون متفائلاً في ما يأتي به الاحداث في قادم الأيام.

و في ١١ آذار نشرت الحكومة العراقية القانون رقم ٣٣ حول الحكم الذاتي للشعب الكوردي. ويجري تطبيق الحكم الذاتي بناءً على المبادئ التالية:-

تتمتع منطقة كوردستان بالحكم الذاتي و تسمى بالمنطقة حيثما وردت في هذا القانون ويحدد إجراء احصاء عام حدود المنطقة، حيث يكون الكورد غالبية سكانها. و تعتبر قيود احصاء عام ١٩٥٧ اساساً لذلك. و تعتبر هذه المنطقة وحدة إدارية لها شخصية اعتبارية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية و السياسة و الاقتصاد للجمهورية العراقية. و المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق، و شعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق. وتكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي. و إن هيئات الحكم الذاتي هي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

و تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة. و يجري تعليم الكورد باللغة الكوردية، و سيجري التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التعليم. وتنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية، و تدرس اللغة الكوردية فيها بصورة الزامية. و لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس، التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم. و يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة. و تكون حقوق وحريات ابناء القومية العربية و الاقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور و القوانين والقرارات الصادرة بشأنها و تلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارساتها.

و يمثل ابناء القومية العربية و الاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة و يشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين و القرارات المنظمة لها.

يحدد القانون آلية هيئات القضاء و نشاطها، و الحقوق المالية لمنطقة الحكم الذاتي (المادة ٥) ويشير الى مصادر الدخل لمنطقة الحكم الذاتي.

و أورد القانون وظائف المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي. و تنص إحدى مواد القانون:- "بصرف النظر عن الصلاحيات الممنوحة لمنطقة الحكم الذاتي .... فإن الاولوية في جميع اجزاء العراق هي للإدارات المركزية أو لمن يمثلها. و تخضع هيئات الشؤون الداخلية وأمن الدولة لرقابة وزارة الداخلة.

و جاء في المادة العشرين أنه يحق لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه، أو عدم توفر النصاب القانوني، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة و في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد.....

و هكذا فإن قانون ١١ آذار عام ١٩٧٤ كان يعني تخلي النظام البعثي عن عدد من أهم بنود بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠، و تقدم نظرية البعثيين العراقيين و ممارساتهم على حد سواء الاساس للقول بأن الحل الديموقراطي للمسألة الكوردية لم يدخل قط في مشاريعهم. و جاء عدد من الجوانب الايجابية في نشاطات الحكومةالعراقية حول المسألة الكوردية لاعتبارات الوضع القائم وساعدت الحكومة للخروج من ازمتها السياسية و من ثم العودة ثانية الى سياستها العنصرية ازاء السكان الكورد.

و في هذا الشأن ثمة ما يبرر في أن يكون الكورد كانوا بحاجة الى تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع حزب البعث في فترة قصيرة نسبياُ، طالما لم تكن لدى الحكومة في ذلك الحين مخرجاً آخر سوى الاتفاق مع الكورد على اساس التكافؤ. و من الواضح تماماً أن المهلة الطويلة المخصصة لإعداد قانون الحكم الذاتي للكورد كانت لصالح البعثيين، و من المهم أن نعيد إلى الاذهان أن النظام البعثي كان مضطراً حينما أقدم على إجراء المفاوضات مع الكورد، وأصدار بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ و في ظروف عصيبة لا مخرج منها للنظام الحاكم.

بعد أن أقام البعثيون علاقات حزبية واسعة مع الحزب الشيوعي السوفياتي شرعوا في الدعاية "لتطور الطريق الاشتراكي" الوهمي". وأخذت الدول الاشتراكية تقدم مختلف انواع الدعم للنظام العراقي لتقوية ما يسمى بمواقفه "المعادية للاستعمار و الموالية للاشتراكية"، و بذلك خرج النظام البعثي من عزلته الدولية و رسخ مواقفه بشكل ملحوظ، و شدد من نهجه في المسألة الكوردية في مثل هذا الظرف. و حصل أن ما تم الظفر به عبر نضال طويل و شاق أُريقت فيه دماء غزيرة قد استبدل بقانون الحكومة، الذي يرتدي طابعاً محدوداً و منقوصاً.

رفض الحزب الديموقراطي الكوردستاني القانون رقم ٣٣ و الصادر بتأريخ ١١ آذار عام ١٩٧٤ على أنه قانون ناقص، و أستأنف النزاع المسلح في كوردستان. غادر الوزراء الكورد بغداد وانضموا الى القوى القومية، التي وقفت أكثريتها الساحقة الى جانب مصطفى البارزاني و الحزب الديموقراطي الكوردستاني. و بدأ الكورد ثانية يخوضون نضالهم ضد

النظام البعثي، لكنه جرى في ظروف داخلية و خارجية لم تكن ملائمة للكورد أو لم تكن لصالحهم. فلم يعزز البعثيون صفوفهم خلال أربع سنوات فحسب، بل اكتسبوا حلفاء جداً، و تمكنوا و بضغط شديد من الحزب الشيوعي السوفياتي، من دق اسفين بين الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديموقراطي الكوردستاني، فقد أصبح الحزب الشيوعي العراقي، الذي انضم الى الجبهة، الى جانب البعثيين الآن (أعداؤه بالأمس، و حفار قبره غداَ).

كما تمكن النظام الحاكم من شق صفوف الحزب الديموقراطي الكوردستاني، فقد انشقت منه مجموعة بزعامة عزيز عقراوي، ورغم أنها كانت قليلة العدد، لكنها كانت تمثل قوة جدية في كوردستان، و مع ذلك استغلت بغداد واقعة الانشقاق في الحزب الديموقراطي الكوردستاني وبأقصى ما استطاعت اليه سبيلاً بغية التشهير بالبارزاني و الحزب الديموقراطي الكوردستاني.

كما تلقى الكورد ضربة خطيرة من الخارج، ففي آذار عام ١٩٧٥ وقع شاه ايران و نائب الرئيس العراقي صدام حسين اتفاقية الجزائر، التي بموجبها تقوم ايران بوقف تزويد قوات البارزاني بالمواد العسكرية و المؤن و غيرها، القادمة عبر الحدود الايرانية — العراقية، و ذلك مقابل عدد من التنازلات الاقليمية في المناطق الحدودية (في شط العرب بصورة اساسية). و وجد الكورد انفسهم في حصار مطبق. كما شددت تركيا و سوريا أكثر من ذي قبل من نظام حماية الحدود كي لا تسمحا للكورد بالتراجع أو المناورة في الاجزاء الكوردستانة من تركيا و سوريا. و لم تتكلل مساعي قادة الحركة الكوردية في الحصول على دعم من الغرب أو الاتحاد السوفياتي بالنجاح.

هذه العوامل جميعاً قررت مصير الحركة الكوردية المسلحة في ١٩٧٤ — ١٩٧٥ و ما لبثت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني أن أصدرت أمراً بعد اتفاقية الجزائر و تحديداً في منتصف نيسان عام ١٩٧٥ بوقف مقاومة القوات العراقية المسلحة. و انهارت الاليات الادارية و السياسية التي تشكلت في المناطق المحررة في كوردستان الجنوبية و ذلك خلال سنوات طويلة من النضال التحرري و ما قامت به القوات العراقية المسلحة من ارهاب ضد الكورد وما ارتكبته من أعمال السلب و النهب و الطرد الجماعي، و عشرات الآلاف من اللاجئين الذين نزحوا من ديارهم و عبروا الحدود الى كوردستان ايران قد قضت على مكتسبات الشعب الكوردي، التي جاءت ثمرة نضاله الدموي و البطولي. و أثار وقف

المقاومة، الذي كان مفاجئاً حتى لعدد كبير من الحلقات القيادية في الحركة الكوردية، حالة من الذعر و الاحباط و الحيرة لدى الناس، و وقعت حوادث انتحار بين البيشمركه الذين عانوا من مأساة حقيقية.

و أدى الاخفاق الكبير الذي أصاب القوى الكوردية القومية في معركة غير متكافئة مع النظام البعثي الى خلق بلبلة في صفوف المناضلين الكورد في سبيل التحرر الوطني. و جاءت أحداث أواسط السبعينات في كوردستان الجنوبية خاتمة لاحدى المراحل الهامة لحركة الشعب الكوردي الوطنية التحررية. و تعد نجاحاتها، التي لا يرقى الشك اليها أبداً و اخفاقاتها أيضاً وهفواتها سبباً لمقاربات جديدة ازاء مسائل نضال الكورد في سبيل حق تقرير المصير القومي.

انبعاث الحركة الكوردية القومية في تركيا

جرت في ستينات و سبعينات القرن العشرين أحداث في أجزاء كوردستان السورية، والتركية و الايرانية كانت لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنضال اشقائهم في سبيل الحكم الذاتي في العراق. الا أنه ينبغي الأخذ بالحسبان بأننا من جهة نتعامل مع الاصداء المباشرة للحركة في كوردستان الجنوبية، و أن الحركة الكوردية اتسمت بطابع محلي من جهة اخرى. وكانت ترمي الى تلبية مطالب محددة للكورد في تركيا و ايران و سوريا. و انعكست ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق محلى فعالية حركة الوطنية في جميع أجزاء كوردستان.

و في الجانب الدولي للمسألة الكوردية فأن اهمية الثورة العراقية تحددت بتصدع حلف دول المنطقة (إيران، تركيا، العراق) المعادي للكورد فالعراق، الذي كان فيمامضى عضواً فعالاً في حلف بغداد المعادي للكورد، اصبح الان مركز تطور الحركة الكوردية، و أثار دعم الاتحاد السوفياتي و حلفائه لسياسة قاسم الايجابية ازاء المسألة الكوردية في المرحلة الاولى، التي اعقبت الثورة قلقاً بالغاً لدى الاوساط الحاكمة في تركيا و ايران، التي رأت في الاحداث الجارية في العراق و كوردستان العراق عاملاً مثيراً لعدم الاستقرار في المناطق الكوردية في ايران و تركيا. و أعلنت الاوساط التركية الحاكمة و بصورة علنية انه رغم كراهيتها لقاسم و نظام حكمه، فإنها ستقدم له كل اشكال المساعدة في صراعه ضد الحركة الكوردية القومية. كما علل، الذين قاموا بتدبير الانقلاب العسكري في ٢٧ أيار عام ١٩٦٠ ذلك أيضاَ بتجنب الخطر على وحدة الدولة التركية.

و في الواقع راح القوميون الكورد يزيدون من نشاطهم في اواخر الخمسينات و اوئل الستينات، فقد شرعوا في اصدار الكتب باللغة الكوردية و تحدثوا في الصحافة عن ضرورة خلق الظروف المناسبة لتطور الثقافة الكوردية و غيرها. و بما ان السياسة التركية الرسمية كانت تنفي وجود الشعب الكوردي كعرق مستقل فقد كانت ترى في كل شكل من اشكال تجليات "الكوردايەتی" محاولة "لتأسيس دولة كوردية"، فكم كانت عبثية ما نسب من اتهامات الى نظام بيار — مندريس، الذي تم الاطاحة به.

و راحت السلطات بعد وقوع الانقلاب مباشرةً تمارس تعسفاً جماعياً ضد الكورد، ففي ١ حزيران عام ١٩٦٠ اعتقلت ٤٨٥ كوردياً بتهمة القيام بنشاط تخريبي و زجت بهم في معسكرات اعتقال خاصة في سيواس. و صرح النظام الجديد في تركيا علانية عن عزمه خوض صراع حاسم ضد الحركة الكوردية ففي ٢٤ تموز عام ١٩٦٠ اعلن رئيس الدولة جمال گورسيل في خطاب له في دياربكر قائلاً:- "كلنا اتراك و لا وجود للكورد و أن من يريد شق صفوفنا فهم يبثون الفرقة والخصام .... فالارض (أي دياربكر — المؤلف) التي نشأ عليها ضياء كوك ألب لا يمكن أن تكون للكورد. و لا يعيش هنا و في الشرق بأسره (يقصدهما شرق تركيا — المؤلف) سوى الأتراك.(١٩) وسنت لجنة الاتحاد القومي القانون رقم ١١٠٥ اضافةً الى القانون رقم ٢٥١٠ (قانون التهجير) الذي يتم بموجبه تهجير العوائل الكوردية غير المرغوب فيها لدى الدولة من ديارها الاصلية الى مناطق تركيا الأخرى حصراً. و حاولت السلطات التركية عن طريق هذا الأجراء عزل المناضلين النشطاء عن الشعب. و في تشرين الأول عام ١٩٦٠ تم تسريح ١٤٧ استاذاً و مدرساً في جامعات البلاد بقرار من لجنة الاتحاد القومي. و اتهم قسم منهم بممارسة نشاط يرمي الى اقامة كوردستان مستقلة. وفي عام ١٩٦١ جرت محاكمة ٤٩ شخصية في المحكمة العسكرية في انقرة، تم اعتقالهم منذ عهد حكومة مندريس في تشرين الثاني ١٩٥٩. و جرت المحاكمة خلف ابواب مغلقة. و حاكموا الضباط و المثقفين و الطلاب و التجار الكورد الذين اتهموا بالتطاول على وحدة اراضي البلاد. وطالبت الصحافة الرسمية بانزال عقوبة شديدة بأعداء وحدة أراضي الدول التركية. أثارت سياسة تركيا المعادية للكورد من حين الى اخر استياء السكان، و الذي مراراً ما كان يتحول الى اشتباكات مسلحة بين الكورد من جهة، والبوليس والقوات العسكرية من جهة اخرى.

قرر النظام الجديد و هو يسلك نهجاً معادياً للكورد إضفاء صبغة قانونية و دستورية عليه فقد صرح الرئيس گورسيل قائلاً:- "لا ينبغي لنا أن نجازف بفقدان تركيتنا وقوميتنا بسبب هذه الاراء أو تلك. دعونا نضم مفهوم (القومية) الى الدستور ... و عندما تشغل ايديولوجية التركوية مواقع راسخة سيكن من الممكن التخلي عنها.... . و تعرفون الصراع الذي نخوضه ضد الكوردايتي، فإن تخلينا عن القومية، فهل ينضموا الى الاتراك، و إن تخلينا اليوم عن ذلك، فلن يبق بعد ٥٠ عاماً تركياً واحداً في تركيا".(٢٠) و رغم أن دستور عام ١٩٦١ كان يتضمن عدداً من البنود الديموقراطية، نجد فيه مواداً اتسمت بطابع مكشوف معادٍ للكورد.

ورداً على ذلك شدّد الوطنيون الكورد في تركيا من نضالهم ضد السياسة العنصرية للسلطات. و بدأت حركة الانصار. و اعترف وزير الداخلية أن ازدياد عدد "قطاع الطرق" (أي المقاتلين الكورد) له جذور اجتماعية و اقتصادية عميقة ... ففي الشرق تدور حرب الانصار. و منذ أوائل الستينات أخذ المثقفون الكورد في تركيا يلعبون دوراً بارزاً في الحركة القومية. ففي نيسان عام ١٩٦٣ راحت مجموعة من الكورد تصدر مجلة شهرية "دەنگ" / "الصوت" في اسطنبول باللغتين الكوردية و التركية، و الصحيفة "روژا نو" / "اليوم الجديد". و أثارت الاعداد الاولى من هذه الاصدارات غضب السلطات التركية. و سرعان ما اغلقتها. و جرى اعتقال الناشرين بتهمة "نشر الدعاية الكوردية". و في أواخر حزيران صرح وزير الداخلية في أنقرة أن أجهزة الامن قد كشفت عن منظمة سرية، و اعتقلت ١٢ شخصاً لقيامهم بنشاط لصالح الكورد. و في كانون الأول عام ١٩٦٣ بدأت المحكمة العسكرية للأركان العامة بمحاكمة ٢٣ كوردياً وجهت إليهم تهمة القيام بنشاط يرمي إلى إقامة كوردستان مستقلة. و تواصلت اعتقالات و محاكمات المثقفين الكورد فيما بعد.

و إلى جانب النشاط السري (و خاصةً منذ تأسيس المنظمات السرية) شدَّدَّ المثقفون الكورد منذ منتصف الستينات من نضالهم في سبيل مصالح الشعب الكوردي، و كان أحد أشكال هذا النضال هو عقد الاجتماعات تحت شعارات اتسمت بطابع ديموقراطي عام. والشعارات التي طرحت في هذه الاجتماعات هي:- "يا مواطن الشرق أطلب الاعتراف بحقوقك المشروعة"، "نطالب بفتح المدارس ولا مراكز للبوليس"، "لا نحتاج الى الجندرمة، بل إلى المعلمين" و غيرها التي تتضمن إدانة لمن يقوم بمطاردة الكورد، ولم تتضمن مطالب الانفصال عن تركيا قط.

أثار تطور الاحداث في كوردستان قلقاً جدياً لدى الحكومة التركية. و أصبحت المسألة الكوردية موضوعاًلمناقشات كثيرة و لا سيما في أثناء الاحداث العاصفة في العراق خلال منتصف الستينات. و حاولت الاوساط الحاكمة في تركيا و بتأييد الدول الغربية الكبرى أن تقوم بدور المنسق في مكافحة الحركة الكوردية القومية و في هذه الاثناء وقفت تركيا دائماً ضد أية محاولة لحل سلمي و مساوم للمسألة الكوردية، ذلك لأن أي شكل من أشكال حلها كان يضع أنقرة في مأزق، التي كانت تنفي وجود المسألة الكوردية القومية بحد ذاتها.

و في نهاية حزيران عام ١٩٦٦ أي عند إبرام الاتفاقية بين عبد الرحمن البزاز و الكورد أنعقد اجتماع سري لمستشاري أحدى عشرة وزاره تركية نوقشت فيه المسألة الكوردية. و وضعت خطة تقضي بأتخاذ إجراءات بشأن النهوض الثقافي و الاقتصادي ل ١٦ ولاية تسكنها غالبية كوردية، وجرى التركيز بشكل خاص على تلك العوامل الداعية الى الاسراع في عملية صهر الكورد. ولماحظرت السلطات التركية على الكورد مدارسهم، قامت في الوقت ذاته بفتح مدارس داخلية خاصة لأطفال الكورد وفق القانون رقم ٢٢٠، الذي جاء فيه أنه ينبغي على هذه المدارس "المساهمة في نشر الثقافة و اللغة التركية". و هكذا فقد كانت المهمة الاولى لهذه المدارس الداخلية هو تتريك النشئ الجديد من الكورد. كما استخدمت لهذا الغرض محطات الإذاعة، التي افتتحت في نهاية الستينات في ديار بكر، ووان، و أرضروم،و قارص و غيرها من المدن، التي يسكنها الكورد. و كانت برامج هذه الاذاعات توضع وفق النهج العام الرامي الى ترسيخ مواقع القومية التركية. لكن لم تستطع طرائق الانصهار "الخفيفة" و لا القوية منها في محاربة الحركة الكوردية وفق تطورها المتصاعد. و حاول المؤلفون الكورد تجنب كل شكل من أشكال الخطر، و واصلوا نشاطهم التنويري، لكنهم في ظروف مواجهة عنيفة مع السلطات لم يحققوا الكثير في ما كانوا يسعون إليه. و جرت المظاهرات من حين الى آخر (في عام ١٩٦٩ في غازي عنتاب، ملاطية، ديار بكر مثلاً) طالب المشاركون فيها نشر بنود الدستور الديموقراطي في الحياة السياسية — الاجتماعية — الثقافية — الوطنية للكورد. كما تم البدء بنشاط سياسي منظم.

حظر القانون التركي وجود الاحزاب الكوردية السياسية، و رغم ذلك اسس القوميون الكورد في منتصف الستينات الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا.

و قام الحزب بنشر مطبوعات سرية باللغتين الكوردية و التركية. ووضع الحزب أمامه مهمة نيل الحكم الذاتي الاداري و الثقافي للشعب الكوردي في إطار الدولة التركية،و كان للحزب نفوذاً في كوردستان تركيا، لكنه لم يستطيع القيام بنشاط فعال في ظروف الاضطهاد.

كما عمل في النصف الثاني من الستينات في تركيا حزب تحرير الكورد في تركيا، ورابطة الحرية، و تنظيم مناضلي كوردستان. وكانت جميع هذه المنظمات تعمل في سرية تامة.

و في المؤتمر التأسيسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا عام ١٩٧٠ انضم اليه عدد كبير من المنظمات التي نشأت في نهاية الخمسينات. و أقر المؤتمر برنامج الحزب، الذي ضم بنوداً حول حق الامم في تقرير مصيرها، و منح الشعب الكوردي حق تقرير مصيره.

و الى جانب الاحزاب الكوردية السياسية السرية راحت تتشكل في أواخر الستينات منظمات الشباب العلنية و غيرها من المنظمات الاجتماعية و اقيمت بمبادرة مجموعة كوردية من حزب العمال التركي في آب عام ١٩٦٩ مراكز ثقافية ثورية في الشرق للقيام بالدعاية للأدب والفلكلور و التاريخ و اللغة الكوردية. و شملت هذه المراكز معظم المدن الرئيسية و المراكز السكانية الكبيرة في كوردستان تركيا. و بلغ عدد أعضاء هذه المراكز الثقافية حوالي ٢٠ الف عضو خلال فترة قصيرة نسبياً.

في بادئ الامر لم يتخذ حزب العمال التركي، الذي كان له منظمات في كوردستان تركيا موقفاً واضحاً من المسألة الكوردية، لكن تطور الحركة الكوردية في البلاد جعل هذا الحزب يهتم بها. و في المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي المنعقد في أنقرة اعتباراً من ٢٨ تشرين الأول و حتى ٣١ منه عام ١٩٧٠ تم اتخاذ قرار خاص حول المسألة الكوردية و جاء فيه أن حزب العمال التركي يعلن أمام الملأ أنه يوجد شعب كوردي في شرق تركيا. و كان النظام منذ البداية يمارس ضده سياسة التنكيل و الارهاب و الصهر، التي مراراً ما اتخذت شكل اعمال دموية. و رأي حزب العمال التركي أن أحد الاسباب الرئيسية لتخلف المنطقة، حيث يعيش الشعب الكوردي، هو السياسة العنصرية التي تمارسها الحكومة. إن الموقف من "القضية الشرقية"، شأنه شأن الموقف من قضية تطور المنطقة الشرقية، هو اظهار للإيديولوجية القومية الشوفينية للطبقات السائدة. و دعا قرار المؤتمر الجماهير العاملة الكوردية و التركية "النضال سوية ضد النظام القائم".[٢١]

لاقى موقف حزب العمال التركي المثبت في مقـرارات المؤتمر صـدى واسـعاً في الاوسـاط الاجتماعية التقدمية في البلاد و خارجها على حد سواء. و أثار التقارب الحاصل بين القوى الديمقراطيـة الكورديـة والتركيـة حفيظـة الأوسـاط الحاكمـة في الـبلاد الـتي ضـاعفت مـن اضطهادها في كوردستان. و في أوائل السبعينات شـنت وحـدات "الكومنـدوس"والجندرمـة غـارات علـى هكـاري، و مـاردين، و سـليڤان، و باطمـان، و بيسـميل، و ديـار بكـر، و ملازگرد، و توتاق و غيرها مـن المنـاطق الكورديـة، و عاثـت فيهـا فسـاداً مرتكبـة أبشـع أعمال العنف و القهر. و أثارت هذه الحوادث احتجاجاً عاصفاً من جانب المنظمات الطلابية و الشبيبة في كوردستان تركيا و خارجها.

لقد كتب أحد المراقبين يقول:- "إن كان صحيحاً أن قـادة أنقـرة يضـعون دائمـاَ ظلمـاً و عدواناَ، المطالب الكوردية بما فيها ابسطها (حق اصدار الصحف الكوردية مـثلاً) في ميـزان واحد مع الجريمة ضد وحدة أراضي الجمهورية، فليس أقل صواباً أن التقارب المثير بين القـوى اليسارية التركية والحركة الكوردية القومية قبل فترة قصيرة، قد وضـع موضـع الشـك لـيس نظام أنقرة السياسي فحسب، بل أسس تركيا المعاصرة نفسها كدولـة، و كـذلك ايديولوجيـة الكمالية، و ليدة الثـورة التركيـة – الوطنيـة ١٩١٨ – ١٩٢٣، الـتي تظـل الايديولوجيـة الرسمية للدولة التركية المعاصرة.(٢٢)

أثار بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي لكوردسـتان الجنوبيـة رد فعـل سـلبي شديد لدى الاوساط التركية الحاكمة. و تضمن التصريح، الـذي أدلى بـه الـرئيس التركـي في حزيران عام ١٩٧٠ دعوة صريحة الى اتخاذ اجراءات قاسية ضد الانفصاليين الكورد الساعين الى "إقامة دولة كوردية". و أيدت أحزاب البلاد الرئيسية موقف الحكومة، أما المجموعات اليسارية الموالية للكورد فقد كانت محرومة من حق التصويت عملياً. و كانت النزعة الرامية الى الحيلولة دون نهوض الحركـة الكورديـة القوميـة المتواصـل أحد الاسـباب لقيـام الجـيش التركي بانقلاب حكومي في ١٢ آذار عام ١٩٧١، و كان القصد من طلب العسكريين "إزالة الفوضى في البلاد" هو القضاء على "الخطر الكوردي" بشكل أساسي.

و بعد أن أصبحت لدى الحكومة صلاحيات استثنائية سلطت سيف الارهاب على رقاب الديمقراطيين الكورد، و أصبحت المحاكم العسكرية تعمل في كـل مكـان. ففـي النصـف الاول من أيار عام ١٩٧١ جرت في ديار بكر محاكمـة ٢٢ كورديـاً اتهمـوا "بالعمـل لإقامـة دولـة كوردية"، و حسب الاحكام الجائرة الصـادرة بحقهـم كـان علـيهم قضـاء سـنوات طويلـة في

غياهب السجون، كما جرى اعتقال ممثلين بارزين للمثقفين الكورد مثل توريك ضياء إيكنجي، و جانيب إيلدرم، و موسى عنتر، و كمال بورقاي، و ناجي كوتلان، ومهدي زانا، و أمين بوز أرسلان ومئات آخرين من الشخصيات الكوردية التقدمية. و بعد فرض حالة الطوارئ جرى اعتقال ٤ الاف كوردي في ديار بكر و سليڤان. و تواصلت أعمال الاعتقال والارهاب في كوردستان طيلة عام ١٩٧١، و في أواخر نيسان عام ١٩٧٢ نشرت "قيادة حالة طوارئ" بياناً في ولايتي ديار بكر و سيرت جاء فيه أنه جرى اعتقال ١٠ آلاف شخصية عن طريق ١٠٢٣٠ وشاية ، و في آب عام ١٩٧٢ حكمت المحكمة العسكرية على اسماعيل بيشكچي بالسجن لمدة ١٣ عاماً بتهمة الدعاية "للشيوعية وللكوردايتي".

في عام ١٩٧٤ أصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون العفو، الذي تم بموجبه إطلاق سراح عدد كبير من الشخصيات الكوردية من السجن. و في عام ١٩٧٢ تأسس الحزب الديموقراطي الاشتراكي الكوردستاني في تركيا و منظمة أوزغيورليوك أيولو "طريق الحرية". و قد أسسها المثقفون الكورد الذين التفوا فيما بعد حول مجلة "أوزغيورليوك" و"روژا ولات" "شمس البلاد". و عبر الحزب عن تطلعات المثقفين الكورد التقدميين والطلاب و العمال و غيرهم من الفئات العاملة في المجتمع الكوردي.

في ذلك العهد كان الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا أكثر الاحزاب نفوذاً، فقد قام بتوجيه المجموعات الكوردية و الخلايا السرية. و في عام ١٩٧٤ وضع الحزب برنامجه في اجتماع اللجنة المركزية. و جاء فيه أن هدف الحزب الديموقراطي الكوردستاني هو نيل الشعب الكوردي "لحق تقرير مصيره بنفسه". و رأى الحزب أنه يمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق النضال الشعبي الثوري الديموقراطي — الوطني. لذا وضع مهمة تشكيل قوات المقاومة المسلحة (المادة الثانية). وعلى الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركياأن يقوم في مجرى نضال طويل بتطهير المناطق الكوردية من القوات المسلحة التركية، و أقامة سلطة ديمقراطية شعبية في كوردستان تركيا. ولبلوغ الاهداف المرسومة لابد من تشكيل جبهة معادية للامبريالية و الفاشية و الاقطاعية، التي سينضم اليها جميع فئات الشعب الكوردي و القوى الوطنية و الديموقراطية كافة. و جاء في برنامج الحزب أنه يجب تثبيت حدود كوردستان حسب العوامل الاثنية، و الجغرافية، و الاقتصادية والتاريخية. و ستصبح اللغة الكوردية لغةً رسمية في كوردستان تركيا، لكن سيتم ضمان تطور لغات المجموعات العرقية الاخرى و ثقافتها في كوردستان (المادة ٢٢).

و بصفة عامة كان لبرنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا طابعاً ديموقراطياً، وكان يعيد الى الاذهان و في مناحي كثيرة، الوثائق البرنامجية للحزب الديموقراطي الكوردستاني في كوردستان العراق و غيره من التنظيمات الكوردية الديموقراطية القومية. و في الوقت ذاته كانت البنود الرئيسية لبرنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا شأنها في ذلك شأن بنود الاساسية في برنامج الأحزاب الكوردية الأخرى مأخوذة على نحو جاهز من النظريات الشيوعية ويكتنفها الغموض وعدم وضوح الأهداف الموضوعية وتحديدها، ولم تكن ملائمة لخصوصيات كوردستان. ولم يتمتع الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا الذي كان في حالة من السرية، بنفوذ قوى بين الجماهير، و كان يحتاج الى قوة عسكرية و مادية كبيرة كي يبلغ مهام نيل الكورد حق تقرير المصير بشكل مستقل، و لهذا سعى الوطنيون في تركيا الى استخدام جميع الامكانيات لممارسة نشاط علني بين الجماهير الكوردية. و في منتصف السبعينات قام ممثلو الشبيبة الكوردية في اسطنبول، و انقرة، و أزمير، و ديار بكر، و قزل تبه، وديرك، والجزيرة، وهكاري، و وان بتشكيل جمعيات ثقافية و ديموقراطية علنية و كذلك منظمات النساء و المعلمين و غيرها، التي قامت بنشر أفكار الديموقراطية و احترام حق تقرير مصير الشعوب.

نهوض الحركة القومية في كوردستان إيران

في الستينات لم يكن الوضع في كوردستان ايران مستقراً بصفة عامة فلم تؤدّ "الثورة البيضاء" والانعطافات المعروفة في حياة ايران الاقتصادية – الاجتماعية الى تغييرات ملحوظة في كوردستان ايران، لأن قضية الحقوق القومية للشعب الكوردي الذي كان يتعرض للتفرقة العنصرية من جانب نظام الشاه كانت تعترض سبيل ذلك. و انتهجت ايران في الوضع الناشئ سياسة مزدوجة في المسألة الكوردية. فقد كان نظام الشاه يقمع كل شكل من اشكال ظهور الحركة الكوردية القومية في البلاد مشدداً على ملاحقة الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران، و كان ينتهج في الوقت ذاته سياسة استفزازية ازاء الحركة الكوردية في كوردستان العراق مستغلاً المسألة الكوردية بمثابة "ورقة رابحة" في عملية بلوغ مطامعه في منطقة الخليج. كما أن تغلغل ايران و أجهزتها الاستخباراتية في صفوف الحركة الكوردية

قد جعل مهمة الاحزاب و المنظمات الكوردية أكثر تعقيداً. و تركت هذه الواقعة بصمات معينة على نشاط الحزبين الديموقراطي الكوردستاني (العراق) و الديموقراطي الكوردستاني (ايران) على حد سواء.

و في عام ١٩٦٤ دعت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران بزعامة عبدالله اسحاقي الى عقد المؤتمر الثاني للحزب. و تم أدخال تعديلات الى البرنامج السابق الذي اتخذ منذ عام ١٩٤٦ التي اتسمت بطابع معتدل، ولم تستجيب، حسب بعض التقديرات، لمصالح الحركة الكوردية.

في شباط عام ١٩٦٥ تشكلت مجموعة في الحزب الديموقراطي الكوردستاني — إيران، انتقدت البرنامج السياسي الجديد، و دعت الحزب الى "الاخلاص للمبادئ الثورية الديموقراطية" و مواصلة النضال ضد سياسة الشاه إزاء الكورد، و في هذا الوقت تحديداً ازداد التوتر سريعاً في كوردستان ايران بسبب اشتداد تعسف السلطات ضد السكان الكورد. و كانت جندرمة الشاه تتمتع بحرية مطلقة في ما تقوم به من أعمال في المناطق الكوردية، فكانت تقتل الناس العزل و تنهب ممتلكاتهم. و في خريف عام ١٩٦٧ حمل الكورد السلاح بعد أن داهمتهم حالة من اليأس والقنوط. و قاد الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران الحركة، و تشكلت عام ١٩٦٨ و خلال فترة قصيرة قيادات الاركان لتنظيم الاعمال المسلحة و التنسيق فيما بينها و ذلك في منطقة تقع بين مهاباد وبانه و سردشت كما شكلت لجنة ثورية لقيادة الانتفاضة المسلحة. و خاض الكورد الحرب أنصار طيلة ١٨ شهراً. اتخذت السلطات الايرانية اجراءات شديدة لقمع الانتفاضة و زادت من اضطهادها للسكان الامنين، كما جرى اعتقال عدد كبير من نشطاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران و اعدامهم. و لأجل بث الرعب في نفوس السكان الكورد علقت السلطات الايرانية جثة سليمان معيني أحد قادة الثورة (عضو اللجنة المركزية للحزب) على اعواد المشانق في عدد من المدن بالتناوب. و كانت الاسباب الرئيسية لفشل الانتفاضة هي:- غياب قيادة حزبية قوية، و نقص الكوادر المحترفة، و قلة الخبرة السياسية و العسكرية. و لكن رغم اخفاق حركة عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ فقد ساعدت على انعاش المنظمات الكوردية السياسية في ايران.

تركت اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية و قيادة الحركة الكوردية في العراق تأثير معيناً على الوضع في كوردستان ايران. فقد خلقت وضعاً ملائماً لنشاط الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، مما ساعد على تقوية الجناح اليساري في القيادة. و في الكونفرانس الثالث للحزب (حزيران عام ١٩٧١) تم بحث مشاريع برنامج جديد للحزب ونظامه الداخلي، و تقرر استئناف اصدار صحيفة "كوردستان"، و أعادة بناء تنظيمي للحزب، و اجراء الاتصالات مع الاحزاب والمنظمات التقدمية الاخرى، مما عزز من دور الحزب الديموقراطي الكوردستاني في الحياة السياسية كما تقدم الحزب بمبادرة تشكيل جبهة موحدة للنضال ضد نظام الشاه.

بينما لم تتوقف أعمال التعسف من جانب نظام الشاه، فقد كانت القوات العسكرية والاجهزة التأديبية تقمع كل حركة من حركات الكورد في كوردستان ايران بوحشية لا مثيل لها. و كان المئات من اعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران يقبعون في سجون الشاه، كما أُعدم عدد منهم. و رغم الظروف الصعبة فقد واصل الحزب الديموقراطي الكوردستاني نشاطه.

و في ايلول عام ١٩٧٣ انعقد المؤتمر الثالث الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران وتم انتخاب هيئة جديدة للجنة المركزية وتبني برنامج جديد و نظام داخلي للحزب، و كان عمل الحزب يقوم على مبدأ "الديموقراطية لإيران و الحكم الذاتي لكوردستان"، الذي أشار الى نقطة الانطلاق لمقاربة سياسية لحل مهام الحركة القومية في السبعينات. و رأى الحزب أن الشكل الرئيسي لنشاطه هو الكفاح المسلح معللاً ذلك بأن نظام الشاه الديكتاتوري هو الذي فرض على القوى الوطنية في ايران اللجوء الى الكفاح المسلح. و أقر الحزب في الوقت ذاته بضرورة ممارسة أشكال أخرى للنضال. و في المؤتمر الثالث للحزب قام الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران بمبادرة تشكيل جبهة تضم جميع القوى المعارضة. و لكن رغم الاستياء المتزايد للجماهير الشعبية من نظام الشاه فإن الاحزاب الكوردية السياسية ومنظمات المعارضة غير الكوردية الموجودة في كوردستان ايران لم تستطع القيام بنضال مشترك، زد على ذلك أن بداية الاصلاحات في اطار "الثورة البيضاء" قد ساعدت على تقليص النشاط الاجتماعي للجماهير.

غير أنه بات واضحاً في اواسط السبعينات أن الاصلاحات لم تأت بإصلاح جوهري في اوضاع الفلاحين و فقراء المدن. و هذا ما كان دافعاً لقيام حركة اضرابية شارك الكورد فيها

ايضاً. و ازداد التوتر الاجتماعي نتيجة حرمان الشعب الكوردي من حقوقه السياسية، وهذا ما جعل التوتر في كوردستان كبيراً نسبياً، الامر الذي استدعى تشديد الاضطهاد واضطر قسم من قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران على مغادرة البلاد، بين ما ظل القسم الاخر يقبع في سجون الشاه.

عقب ابرام الاتفاقية المعادية للكورد مع العراق عام ١٩٧٥ توقف الشاه عن مغازلته للكورد العراقيين، الذي كان يسمح لهم فيما مضى الاختفاء في الاراضي الايرانية هرباً من الملاحقات. و تم طرد اللاجئين الكورد من ايران الى و طنهم، كما حظر نشر الادب باللغة الكوردية، و لم يسمح للمعلمين التحدث باللغة الكوردية مع تلامذتهم، كما حظر ارتداء الزي الكوردي القومي في المؤسسات الحكومية، و جرت الدعاية بين السكان ضد ارتداء هذا الزي.

ترتبط المرحلة الجديدة من تطور الحركة الكوردية في ايران بما تسمى "بالثورة الاسلامية". فقد انصب جام الغضب الشعبي على الاستبداد الشاهنشاهي في مظاهرات عارمة معادية للشاه جرت في شتى أرجاء البلاد. و انخرط الشعب الايراني عموماً والكورد في حركة سياسية اجتماعية كبيرة، أظهرت أن نتائجها و آثارها على عكس ما كان متوقعاً. و قدم التاريخ درساً قاسياً للقوى المحركة للحركة الثورية في ايران. و أدى ضعف القوى التقدمية — الديموقراطية في البلاد، بما فيها كوردستان، و غياب التنسيق في أعمال المعارضة لنظام الشاه وعدم وجود بديل ديموقراطي فعلي لحكم الشاه الى خلق فراغ قام الاصوليون الاسلاميون بملئه، والذين جاؤوا بوضع لم يكن أحسن من السابق قط، أنه لم يكن أسوأ أنه في جوانب مختلفة ولاسيما في القضية الكوردية.

وجدت الحركة الجماهيرية التي قامت ضد نظام الشاه اصداءً واسعة لها في كوردستان. وإذا كانت الاضطرابات الجارية في المناطق الكوردية قبل صيف عام ١٩٧٨ موجهة ضد الظلم الاجتماعي أساساَ، فانها راحت تأخذ فيما بعد طابعاً سياسياً أكثر وضوحاً. وكانت المظاهرات التي جرت في مشهد في تموز عام ١٩٧٨ بعد دفن عزيز يوسفي الشخصية المعروفة في الحركة الكوردية، و الذي قضى مدة ٢٥ عاماً في السجن بداية لذلك. و قامت قوات الحرس الايراني ساڤاك بعد المظاهرات باعتقال عدد من النشطاء الكورد، و زجت بسته عشر منهم في سجن رضائية، الأمر الذي أثار موجة جديدة من الحركات.

و في تشرين الأول عام ١٩٧٨ تم اطلاق سراح المعتقلين تحت ضغط الغضب الشعبي. وفي آب عام ١٩٧٨ جرت مظاهرات في سنندج، ورضائية، و بورجنورد و غيرها من المدن الكوردية، طالب المشاركون فيها (الشباب بصورة اساسية) باسقاط نظام الشاه و دمقرطة الحياة الاجتماعية و اطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

و في ظل ظروف نهوض عارم ضد نظام الشاه أعلن رئيس الوزراء الايراني شريف أمامي في آب عام ١٩٧٨ عن علانية الاحزاب السياسية. و أستأنف قرابة ١٤ حزباً ومجموعة سياسية نشاطها. و في أواخر عام ١٩٧٨ أخذ أعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران يعودون الى البلاد من الخارج، كما عاد الطلاب الذين كانوا يدرسون خارج البلاد. و راحوا يجرون الاتصالات مع اعضاء الحزب، الذين كانوا في حالة من السرية. كما انتعش نشاط الاحزاب الكوردية و المنظمات الاجتماعية الاخرى، و تشكلت منظمات جديدة.

كان آية الله الخميني، على ما يبدو، يؤيد الحركات المعادية للشاه في بدايتها، و التي قام بها الكورد و غيرهم من شعوب ايران. ففي اثناء إقامته في فرنسا عام ١٩٧٨ و في مرحلة تدهور الوضع السياسي أقر في تصريحاته و رسائله الى الشعب الكوردي بالدور الذي تقوم به الأقليات القومية في ضمان نجاح الثورة. إلا ذلك كله كان يتم لاعتبارات سياسية ولأجل ضمان دعم الكورد له في النضال الحاسم ضد نظام الشاه. و بعد انتصار الثورة راح رجال الدين الشيعة يقللون من دور الشعوب المضطهدة في ايران و تضخيم دورهم في الصراع مع الشاه.

قام نظام الاصولية الاسلامية بتغيير النظام السياسي — الاجتماعي كله في ايران، وأنشأ آليات جديدة لسلطة الدولة، و طرح أولويات جديدة في السياسة الخارجية. و لعل الحقل الوحيد الذي لم يخضع لتغيير كان السياسة في المسألة القومية بما فيها المسألة الكوردية. و كان نهج النظام الاسلامي في ايران يرتدي طابعاً وراثياً أي أنه سار على نهج النظام السابق و لم يختلف عن نظام حكم الشاه مبدئياً. و ما جرى تغييره انما هو المفهوم الايديولوجي للسياسة القومية فحسب. و إذا كان "الاساس النظري" لنظام الشاه في هذا الاطار هو فكرة الامة الايرانية الواحدة، فإن نظام الاصولية الاسلامية قد استبدل ذلك كله بنظرية "الاسلامية"، التي تؤكد على اولوية المذهب الديني على الفوارق العرقية، دون ترك المجال ولو لأي شكل من أشكال حل جزئي للمسألة القومية مثل الادارة الذاتية.

و الدستور الذي تبنته جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ قد ثبت حقوق الاقليات الدينية، و ليس القومية، و هذا ما كان يطمح إليه النظام الحاكم بوضع مسألة حقوق الكورد القومية فقط في إطار "الامة الاسلامية" و عدَّها مسألة محلولة، لقد كانت هذه المحاولة محكومة عليها بالفشل مسبقاً.

و لم يكن مثل هذا التحول لمجرى الاحداث مفاجئاً لقيادة الحركة الكوردية. و قامت وحدات الثوار الكوردية بقيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران، و هي تستغل الضعف الذي دبَّ في أوصال السلطة المركزية في مرحلة نهوض الحركة الثورية بفرض رقابتها في ربيع عام ١٩٧٩ على جزء كبير من كوردستان ايران بما في ذلك المدن الكبيرة، و تسلمت المجالس الثورية زمام الامور فيها، و جرى البث الاذاعي باللغة الكوردية، و كان يدعو الى النضال في سبيل الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة الايرانية. وظل الشعار الرئيسي الذي كان يعرفه الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران و هو "الديمقراطية لإيران و الحكم الذاتي لكوردستان" .... و عرض الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران مشروع الحكم الذاتي على السلطات الايرانية، و وضع ثلاثة صيغ لهذا المشروع (من الفقرات ٦ — ٨ — ٢٦). وتجلى مضمون خطة الحكم الذاتي الكوردي في ست بنود اساسية هي:-

١- يجب تثبيت حقوق الشعب الكوردي المعبرة في الحكم الذاتي في دستور البلاد.

٢- ترسيم الحدود الجغرافية لكوردستان مع الاخذ بالحسبان العوامل السياسية و الجغرافية ورغبة أكثرية سكان المناطق التي يسكنها الكورد.

٣- يختار سكان كوردستان ذات الحكم الذاتي مجلساً عاماً على اساس اقتراع عام لإدارة الشؤون الداخلية لمنطقة الحكم الذاتي.

٤- يختار المجلس العام لجنة تنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية و الثقافية، و الادارية.

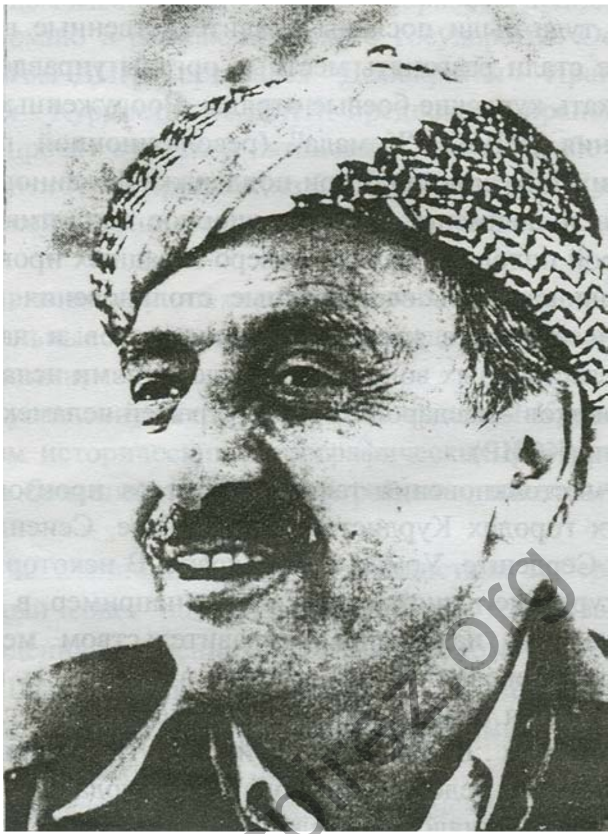
٥- سيجري النظر في اللغة الكوردية، إلى جانب الفارسية، على أنها اللغة الرسمية لكوردستان.

٦- ستصبح جميع الشؤون الداخلية بما فيها الأمن تحت أشراف الأجهزة المحلية في الحكم الذاتي.(٢٣)

و قد وقف مشروع الحكم الذاتي المؤلف من ٢٦ بنداً على تفاصيل هذه البنود، و لا سيما تحديد وظائف الحكومة المركزية في المناطق الكوردية من ايران.

أيدت فئات واسعة من سكان كوردستان ايران مطالب الكورد في الحكم الذاتي، لكنها سارت في تعارض مع المبادئ الاسلامية لأنظمة آليات السلطة الجديدة، و لذلك رفضها نظام حكم الخميني. و في آذار عام ١٩٧٩ أرسلت الحكومة قواتها المسلحة الى كوردستان ايران لقمع الحركة القومية فيها، هذه القوات التي قامت بطرد الاجهزة الادارية المحلية و تجريد وحدات المقاتلين الكورد من سلاحها. وأبدت التشكيلات المسلحة للحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران "كومەله" (الحزب الثوري الشغيلة كوردستان) و بدعم الفدائيين والمجاهدين و البشمرگه مقاومة عنيفة. و في النصف الثاني من آذار بدأت الاشتباكات المسلحة في المحافظات الشمالية — الشرقية من ايران بين وحدات المقاتلين أنصار الحكم الذاتي و قطعات القوات الحكومية ووحدات من قوات حرس الثورة الاسلامية. كما وقعت صيفاً اشتباكات من هذا القبيل في كبرى مدن كوردستان و هي مهاباد، و سنندج، و بوتان، وسردشت، وأورمية، و كامياران. وطردت القوات الكوردية الوطنية المجلس الثوري الاسلامي المحلي من عدد من المدن (في مەريوان مثلاً)، الذي عينته الحكومة المركزية وتسلمت مقاليد السلطة فيها. و في ٢٥ تموز وصل وفد حكومي بقيادة زعيم قوات حرس الثورة الاسلامية آية الله لاهوتي الى مدينة مەريوان لإجراء المفاوضات مع الكورد. و لم توافق الحكومة على مطالب الكورد العادلة، الامر الذي اسفر عن تدهور اكثر للوضع. دخلت وحدات حرس الثورة الاسلامية الى مدينة مەريوان و قامت بإرهاب الناس واعتقلت عدداً كبيراً من الكورد.

جرت في أواخر حزيران مسيرة احتجاجية في مدينة سنندج ضد أعمال الإدارة المركزية وضد إدخال القوات الى المناطق الكوردية. وجرت هذه المسيرة بدعوة من الحزب الديموقراطي الكوردستاني، و "كومەله"، و مجلس نساء المدينة و غيرها من المنظمات. وأدان المتظاهرون في هذه المسيرة دخول قوات حرس الثورة الاسلامية الى مەريوان و عبروا عن تضامنهم مع سكان هذه المدينة، الذين غادروها احتجاجاً ضد اعمال الپاسدار. و قوبلت مطالب الكورد في اطلاق سراح المعتقلين و وقف أعمال التنكيل بالرفض. فقد كان النظام الاسلامي متشدداً للغاية. وفي آب عام ١٩٧٩ كادت المعارك الضارية بين القوات الحكومية و الثوار الكورد أن تشمل كوردستان ايران كلها بما فيها المدن الكبيرة مثل بانه، باوه، سقز، مياندااو و غيرها. و جرى استخدام مختلف أشكال الاسلحة من الدبابات و المدفعية و الطيران ضد الكورد.



عبدالرحمن قاسملو قائد الجزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران

قرر آية الله الخميني و الحكومة اتخاذ اجراءات راديكالية ضد الكورد انصار الحكم الذاتي. و في اوائل ايلول عام ١٩٧٩ شنت القوات الحكومية و الجندرمة و البوليس و قطعات حرس الثورة الاسلامية هجوماً حاسماً على المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الكوردية مستخدمة و على نطاق واسع قاذفات "الفانتوم" و الدبابات، و المصفحات المدرعة، و المدفعية من عيارات مختلفة، ومدافع الهاون، و القنابل. و لم يكن بوسع قادة الحركة الكوردية عبد الرحمن قاسملو السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكوردستاني –

ايران، و عز الدين الحسيني الشخصية الدينية و السياسية مواجهة هذا الجيش العرمرم للعدو، الذي كان مزوداً بأحدث أنواع الاسلحة. و اضطرت الوحدات الكوردية على التراجع الى المناطق الجبلية الوعرة في شمال غرب ايران. و فرضت السلطات الايرانية أشد أنواع العقوبات على السكان الكورد العزل. وجرى في المناطق الكوردية المحتلة رمي الكورد بالرصاص دون محاكمة أو تحقيق و لاسيما الذكور منهم، و حتى المراهقين، الذين كانت أعمارهم تتراوح بين ١٠ — ١٢ سنة. و غادر سكان عدد كبير من المدن دورهم خشية الاجهزة الحكومية القمعية، الأمر الذي استغله المجاهدون. نشرت صحيفة "ليبراسيون" الباريسية تصريح قاسملوا وجاء فيه :- "نستعد لحرب طويلة الامد، نستعد لخوض حرب العصابات في كوردستان ايران كلها، و سوف نخوض هذه الحرب حتى النهاية الظافرة الى أن يتم منح كوردستان الحكم الذاتي في ظروف ايران ديموقراطي".[٢٤] و أعلن عز الدين الحسيني الجهاد ضد القوات الحكومة المركزية في كوردستان ايران. و رغم التفوق الكبير للقوات الحكومية في العدد والعدة، فقد قاوم الكورد بضراوة موجهين ضربات مؤلمة إلى الخصم. و لم تتحقق مخططات القضاء الخاطف على بؤر الحركة الكوردية القومية.

و راحت تتعالى الدعوات في البلاد الى قادة النظام الإسلامي تطالب بحل القضية الكوردية حلاً سلمياً. و في تشرين الأول عام ١٩٧٩ أرسلت حكومة مهدي بازرگان وفداً الى كوردستان برئاسة وزير العدل د. فوروهر لإجراء المفاوضات مع قادة الحركة الكوردية. وأجرى فوروهر أثناء وجوده في كوردستان جولتان من المفاوضات السرية مع عز الدين الحسيني. و في ٢١ تشرين الأول انعقد اجتماع في مدينة قم بين الخميني و رئيس وزراء بازرگان و خمسة من أعضاء وزارته. وعرض رئيس الوفد الايراني مقترحات الجانب الكوردي السلمية على آية الله الخميني. و في هذا اللقاء تمت المصادقة على مقترحات حكومة بازرگان بشأن تسوية القضية الكوردية، هذه المقترحات التي جمعت بين تطبيق التدابير الاجتماعية — الاقتصادية في كوردستان ايران و اجراء المفاوضات السياسية. كما أنه تم رفض طريق الحل العسكري للقضية الكوردية. و أظهر الوقت أن المفاوضات مع الكورد لم تكن سوى مناورة تكتيكية لنظام الخميني، الذي كان يعطي الاولوية لأستخدام القوة ضد الكورد. كما أن الخلافات في المعسكر الكوردي و لاسيما أعمال "كومەلە" و"رزگاری" وغيرها من المجموعات المتطرفة كانت تخدم الحكومة و لصالحها.



تنكيل حرس الثورة الإسلامية بالكورد في إيران

و في آذار عام ١٩٨٠ وجه الحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران رسالة مفتوحة الى الرئيس بني صدر دعاه فيها إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات و ايجاد حل سلمي للمسألة الكوردية. اشار بنيْ صدر في رسالته الجوابية الى عدد من البنود المقبولة في الرسالة، بعد أن رفض الاتفاق مع الجانب الكوردي عملياً، و أعلن يقول:- "إن كانوا (أي الكورد) يريدون الحكم الذاتي في اطار ايران عليهم ان يظلوا ضمن الاطر الايديولوجية للجمهورية الاسلامية. عليهم أن يكون مسلمين. إذ أنه كيف يمكن لنا منح الحكم الذاتي ضمن اطار المجتمع الاسلامي لكل من لا يعد نفسه ملزماً بالامتثال للشرعية الاسلامية" و حسب رأي الرئيس و رئيس مجلس الوزراء فإن إقامة مؤسسات الحكم الذاتي في كوردستان يفتح الطريق أمام الانفصالية، و لهذا لا تعد مقبولة.

كشـفت الظـروف السياسـية الخارجيـة و الداخليـة المعقـدة، الـتي جـرى النضـال فيهـا مـن أجـل الحكـم الـذاتي عـن تقـديرات متعـددة ومتباينـة لهـذه الاحـداث في صـفوف الحـزب الـديموقراطي الكوردسـتاني — ايـران. و تحولـت المناقشـات الى نزاعـات شـديدة مؤديـة الى انشـقاق في الحـزب. فقـد انشـقت مجموعـة مـن اعضـائه بزعامـة غـني بلوريـان نائـب السـكرتير العـام للحـزب الـديموقراطي الكوردسـتاني — ايـران، و شـكلت منظمـة سياسـية تحمـل أسـم الحـزب الـديموقراطي الكوردسـتاني — أنصـار المـؤتمر الرابـع. و رأى قـاسملو و أنصـاره في بـادئ الامـر امكانيـة التعـاون مـع النظـام الاسـلامي بغيـة التوصـل الى حقـوق الادارة الذاتيـة للكـورد. لكـنهم عنـدما وجـدوا أن النزعـات الاسـلامية تشـتد في سياسـة النظـام التيـوقراطي لم يعـودوا يصـدقون امكانيـة بلـوغ أهـدافهم بهـذه الطريقـة، لـذا راحـوا يميلـون الى ربـط الكفـاح المسـلح بـالاجراءات السياسـية و اتخـذ بلوريـان و انصـاره موقفـاً أكثـر ايجابيـة، وحسـب رأيهـم كـان لابـد مـن تعـديل مطالـب الكـورد بمـا يتناسـب و المرتكـزات الايديولوجية لنظام الخميني.

اسـتغلت السـلطات الايرانيـة الانشـقاق في صـفوف الحـزب الـديموقراطي الكوردسـتاني وفي حـدود القصـوى، ففـي منتصـف عـام ١٩٨٠ شـددت مـن هجماتهـا علـى مواقـع الكـورد، وأصـبحت المـدن الكورديـة الكـبيرة و المراكـز المأهولة تحت سيطرة القوات الحكومية.

و فـاق مـا قـام بـه النظـام الاسـلامي مـن ارهـاب جمـاعي ضـد الكـورد و مـن حيـث نطاقاتـه و حشـية نظـام الشـاه ضـدهم. فقـد حكمـت المحكمـة العسـكرية في كوردستان على عشرات الثوار و السكان المسالمين بالاعدام شنقاً.

و سـرعان مـا انـدلعت الحـرب الايرانيـة — العراقيـة، الـتي جلبـت معهـا ويـلات ومصائب كثيرة للكورد سواء في كوردستان ايران أم في كوردستان العراق.

المسألة الكوردية في سوريا
في الخمسينات و حتى الثمانينات

لم يطرأ تحسن على اوضاع الكورد في سوريا رغم مشاركة القوى الكوردية القومية — الديموقراطية في الحركة المعادية للاستعمار في سوريا مشاركةً نشيطة، و ساهمت بقسط كبير في نيل سوريا استقلالها، بل ساءت أوضاعهم كثيراً على عكس ما كان متوقعاً، فقد زاد حرمانهم من حقوقهم القومية. و لئن وجدت في مرحلة الانتداب فرص غير كبيرة لوجود حياة ثقافية — قومية كوردية، فإنه مع مجيء القوميين العرب الى السلطة تلاشت هذه الفرص، فالسياسة الموجهة ضد تجليات القومية الكوردية اتسمت بطابع هادف. و زاد التشابك القائم بين الحرمان من الحقوق السياسية — القومية و مصاعب الحياة الاقتصادية من ضغطه على السكان الكورد.

و وصلت نسبة الامية بين الكورد الى ٩٠٪ نتيجة غياب شبكة المدارس الحكومية في مناطقهم. و لم تجد نداءات الكورد المتكررة لفتح مدارس لهم أذاناً صاغية. كما كان السكان يعانون من الامراض بسبب سوء التغذية و الظروف غير الصحية، و غابت عملياً الخدمة الطبية. كما أن المسألة الزراعية لم تكن محلولة. فحسب المعطيات الرسمية كان في عام ١٩٤٩ نحو ٦٠٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في الجزيرة، و ٩٠٪ في جبل الاكراد تعود ملكيتها لشريحة غير كبيرة من الملاكين الكبار، و لم يكن الوضع السياسي الداخلي في سوريا مستقراً، فقد وقعت في عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥١ أربعة انقلابات عسكرية في البلاد، و هذا ما ساهم في تدهور العلاقات مع الكورد. ففي عهد حسني الزعيم، و هو من أصل كوردي، تم اشراك عدد من الشخصيات الكوردية في إدارة البلاد، و شغل كوردي منصب رئيس الوزراء هو محسن البرازي. و لم تؤدّ هذه الاحداث الى تحسين أوضاع السكان الكورد، بل أنها استغلت للدعاية المناوئة للكورد.

و عقب الاطاحة بديكتاتورية أديب الشيشكلي عام ١٩٥١ أقيم في البلاد نظام ديمقراطي نسبياً، و لوحظ في نهاية الخمسينات وجود نشاط للحركة الكوردية القومية — الديموقراطية. ويعود الى هذه الفترة الزمنية (وخاصةً في النصف الثاني من عام ١٩٥٧) خطر القيام بعدوان مسلح من جانب تركيا ضد سوريا. و شارك الكورد مشاركة فاعلة في الحملة الشعبية العامة لتنظيم ردّ على دعاوى أنقرة.

و في ١٤ تموز عام ١٩٥٧ تأسس الحزب الديموقراطي الكوردستاني في سوريا، الذي ربط في برنامجه مهام النضال من أجل حقوق السكان الكورد بنجاحات النضال الديمقراطي العام في البلاد. و رأى الحزب ضرورة تثبيت مطلب احترام حقوق الكورد القومية في دستور البلاد، و احترام عاداتهم و خصائصهم القومية، و ضمان مشاركتهم في أجهزة الدول و المنظمات الاجتماعية.

و بعد قيام الوحدة بين سوريا و مصر في شباط عام ١٩٥٨، اتفق القادة الكورد مع قادة الجمهورية العربية المتحدة بشأن منح حقوق نشر الكتب و المجلات باللغة الكوردية، و فتح المدارس الكوردية في المناطق التي يشكل الكورد فيها أكثرية السكان. و بدءاً من حزيران عام ١٩٥٨ بدأ البث الاذاعي باللغة الكوردية، الذي كان يسمعه الناس في جميع انحاء كوردستان.

استقبل الكورد في سوريا ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ في العراق بحماس شديد وعبر وفد القوى الكوردية الديموقراطية ولا سيما الشباب، الذي وصل الى بغداد، للقيادة في الجمهورية العراقية عن استعداده تقديم الدعم بشتى السبل لسياسة القيادة العراقية، التي شغل فيها اعلان المساواة بين العرب و الكورد مكاناً هاماً.

إلا أن الخلافات التي سرعان ما نشأت بين الجمهورية العربية المتحدة و العراق حول مسألة الدور الرائد في المشرق العربي قد أدت الى تدهور العلاقات كثيراً بين بغداد و القاهرة. وهذا ما انعكس على وضع الكورد و لاسيما بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ اثر انفصال سوريا عنها. وفي أيلول عام ١٩٦١ بدأ الكفاح المسلح في كوردستان العراق من أجل الحكم الذاتي، الامر الذي أدى الى تغير سياسة دمشق ازاء

الكورد تغيراً شديداً و عملت الحكومة السورية بكل السبل لمنع تنشيط الحركة الكوردية القومية في البلاد فقامت بحظر مختلف أشكال اجتماعات الكورد، و زجت بعدد كبير منهم في السجون، و المعسكرات، وحظرت التكلم باللغة الكوردية في المدارس. كما فرضت رقابة صارمة على الحدود مع العراق. و اتخذت جميع التدابير أمام تسرب المعلومات عن الاحداث الجارية في كوردستان العراق الى سوريا.

و في تشرين الثاني عام ١٩٦٢ قامت الحكومة بناءً على المرسوم رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣ آب عام ١٩٦٢ بإجراء إحصاء للسكان في محافظة الحسكة، الذي أسفر عن حرمان١٢٠ ألف كوردي من الجنسية السورية و الحقوق المدنية، و تواصلت سياسة حرمان الكورد من الحقوق المدنية في السنوات اللاحقة، و كان ينبغي تهجير هؤلاء الكورد من قراهم و توطين العرب في اماكنهم. و كان إقامة ما يسمى "بالحزام العربي" في الجزيرة و المخصص لتوطين العرب وحدهم فيه يعيد الى الاذهان سياسة الفصل العنصري (أبارتييد).

و في آذار عام ١٩٦٣، و بعد شهر من الانقلاب في العراق، جرت أحداث مماثلة في سوريا، فقد تسلم البعثيون مقالد السلطة فيها، وأعلنوا في ١٧ نيسان عن عزمهم إقامة اتحاد بين مصر وسوريا و العراق. و اتخذت سياسة حكومة صلاح البيطار المعادية للكورد طابعاً شديداً لامساومة فيها. و قبل استئناف العمليات العسكرية في كوردستان العراق في حزيران عام ١٩٦٣ قام وفد حكومي عراقي برئاسة نائب رئيس مجلي الوزراء علي صالح السعدي بزيارة دمشق لمناقشة خطة القيام بأعمال مشتركة ضد الكورد. ونظمت الحكومة السورية لقاءً مع عدد من الزعماء الكورد في سوريا الذين "أدانوا الحركة التي يتزعمها البارزاني" و أعلنوا قائلين:- "لقد استعربنا وسندافع عن وطننا السوري". و أتخذت الحكومة السورية في اثناء الاحداث الدرامية العاصفة في كوردستان العراق، عندما قام نظام بغداد في صيف و خريف عام ١٩٦٣ باستئناف حرب واسعة النطاق ضد الشعب الكوردي، قراراً يدعم فيه بغداد. وفي تشرين الأول عام ١٩٦٣ أرسلت كتيبة مشاة و مجموعة من الطيارين الى كوردستان العراق للمشاركة في الحرب ضد الكورد. لم تقمع القيادة السورية بوسائل وحشية كل شكل من أشكال ظهور الحركة الكوردية القومية في سوريا وحسب، بل وقفت بشدة ضد كل شكلٍ من أشكال تسوية القضية الكوردية في العراق و إن

كانت تسوية مساومة. و في هذا الشأن فإن ما يثير الاهتمام هو بيان قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني و حكومة عبد الرحمن البزاز حول تسوية المسألة الكوردية. فقد شجبت دمشق في البيان جميع المحاولات لإجراء المفاوضات السلمية مع الكورد، الذين وصفتهم "بعملاء الاستعمار". رأت القوى الكوردية القومية في سوريا أنه ينبغي خوض النضال في سبيل حقوق الكورد القومية في سوريا بالوسائل السلمية و السياسية، غير أن الحكومة السورية أرتأت التحرك من موقع القوة.

لعب الحزب الديموقراطي الكوردي في سوريا دوراً رائداً في حركة الكورد القومية، لكن الانشقاقات التي كانت الانظمة الحاكمة تفتعلها دائماً وجهت ضربة قوية إليه و سرعان ما أثر الانشقاق، الذي حدث في الحزب الديموقراطي الكوردستاني (العراق) عام ١٩٦٤ على وضع الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا، و انشق الحزب الى مجموعتيين، و في عام ١٩٦٥ راح يعمل حزبان آخران عدا الحزب الكوردي الديموقراطي في سوريا ("البارتي") و هما الحزب الكوردي الديموقراطي التقدمي، و الحزب الكوردي الديموقراطي اليساري (سمى هذا الحزب الاخير عام ١٩٨٠ حزب الاتحاد الشعبي في سوريا). كما تشكل في السنوات الاخيرة عدد من الاحزاب الكوردية الصغيرة.

و مع تسلم حافظ الاسد مقاليد السلطة في أوائل السبعينات تم إدخال عدد من التعديلات في سياسة الحكومة السورية ازاء الكورد. و ظلت دمشق كسابق عهدها تنفي وجود مسألة قومية كوردية في البلاد، و في الوقت ذاته جرى التخفيف من سياسة التمييز القومي ازاء الكورد، والأهم هو أن القيادة السورية الجديدة حاولت استغلال الاحزاب الكوردية القومية المعارضة لأنقرة و بغداد لمصالحها و نجحت كثيراً في هذا المنحى و لاسيما في علاقاتها مع حزب العمال الكوردستاني، الذي كان يعمل في تركيا، و كان قيادته كلها تقيم في سوريا، و وقع في نزاع مع جميع الاحزاب الكوردية تقريباً و في جميع أجزاء كوردستان. و وقفت دمشق (شأنها في ذلك شأن أنقرة و طهران) دائماً ضد كل شكل من أشكال حل المسألة الكوردية في العراق، حتى و إن كان حلاً مساوماً. و هذا ما تجلى بوضوح في المشاركة الفعالة لسوريا في الاجراءات الدبلوماسية — السياسية المناوئة للكورد لكل من تركيا و ايران بعد الاحداث التي جرت في منطقة الخليج.

الهوامش

(١) الثورة ١٩٦١/٢/١٧.

(٢) خەبات ٢/٢٢/.

(٣) الشرق ١٩٦١/٣/٣١.

(٤) الاتحاد ١٩٦٢/٣/١٨.

(٥) J.Pradir Les :Kurdes Revoluzion Silencieuse Bordeaux, 1968, P. 233.

(٦) E.K. Bsdir-Khan. Le Dossier du Kurdistan du Sud dit "Kurdistan d Iraq" .P. 1965 P. 46-48.

(٧) Adamson. The Kurdish war n.y' 1964 P. 208.

(٨) البعث ١٩٦٣/٦/١٧.

(٩) ر. كريستف. السنتو و كوردستان العراق. أرميكي كومونيست. صوفيا ١٩٦٥، العدد ٦،ص ٧٨ – ٧٩.

(١٠) البراڤدا ١٩٦٣/٤/٩.

(١١) ازفيستيا ١٩٦٣/٧/٤.

(١٢) النداء ١٩٦٣/٨/١٦.

(١٣) الارشيف الحكومي لروسيا الاتحادية.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) الجمهورية ١٩٦٦/٦/١٧.

(١٦) Le monde 12 . 10 . 1968.

(١٧) Kurdish Facts. 1968 . vol vll n9 p.4.

(١٨) البراڤدا ١٩٧٠/١٠/٢٩.

(١٩) Hurriyet 25 . 07. 1960.

(٢٠) K. Ozzurk Turkiye Gumhuriyeti Anayasasi. Cilt II. Ankara, 1966, s.1080.

(٢١) Tip Dosyasi Ankara' 1973 . s . 205 – 206.

(٢٢) Mihiyet . 1971. N.40.

(٢٣) كيهان. طهران ١٩٧٦/٣/٤.

(٢٤) Le Lideration 10/09/1976.

الفصل الثامن

كوردستان عشية الألفية الثالثة

تركت الثورة في كوردستان العراق ١٩٦٩١ – ١٩٧٥ أثراً عميقاً على الحركة القومية في اجزاء كوردستان الاخرى، فقد ظلت هذه الثورة خلال فترة طويلة مصدر إلهام لجميع الكورد في نضالهم من أجل الحقوق القومية، و لهذا السبب فأن الاخفاق الذي أصيب به الكورد في العراق قد انعكس على حركات القوى القومية في اجزاء كوردستان الاخرى. و هذا ما تجلى في بروز الانشقاقات والتنافر و الارباك في الحركة الكوردية القومية لبعض الوقت.

و لا يجوز في الوقت ذاته عدَّ هذه الهزيمة و رحيل مصطفى البارزاني عن المسرح السياسي هزيمة للحركة الكوردية بصفة عامة. لقد خرق نظام بغداد غدراً تعهداته في تنفيذ عدد من الاتفاقيات الهامة مع الحزب الديموقراطي الكوردستاني، ورغم ذلك لم يكن في وسعه شطب المكسب الرئيسي لنضال الكورد خلال اعوام ١٩٦١ – ١٩٧٥ و هو الاعتراف بحقوقهم في الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية. و جرى تثبيت هذا الحق حسب القانون رقم ٣٣ بتأريخ ١١ آذار عام ١٩٧٤ في دستور البلاد رغم شكله المنقوص. و كان هذا انجاز لا سابق له في الحركةالقومية الكوردية. و ليس صدفة أنه اشترط وجود بعض الفوارق في طبيعة المهام القائمة أمام الحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية من جهة، و في اجزاء كوردستان الاخرى من جهة اخرى. و إذا كانت مهمة الوطنيين الكورد في تركيا. و ايران و سوريا هو نيل الاعتراف الرسمي بالكورد في تلك الدول بوصفهم مجموعة عرقية – سياسية مستقلة و ضمان حقوقها الديموقراطية فإن نقطة الانطلاق بالنسبة للكورد في العراق تعد تحسين و تطوير الحكم الذاتي، الذي تم التوصل اليه و اضفاء طابع فعال عليه و جعله أكثر كمالاً.

و لهذا تحديداً اتسع نطاق النضال في كوردستان العراق، هذا النضال الذي قاده الحزب الديموقراطي الكوردستاني من جديد بعد أن تجاوز في نهاية السبعينات خلافاته مع الاتحاد الوطني الكوردستاني. و منذ أواسط السبعينات كان يعمل الى جانب هذين الرئيسيين حزب الشعب (بقيادة سامي عبد الرحمن) و الحزب الاشتراكي (بقيادة محمود عثمان) و غيرها من الاحزاب الصغيرة.

و في نهاية السبعينات و أوائل الثمانينات ظل الوضع في كوردستان العراق متوتراً بصفة عامة. و من الطبيعي أن تنعكس هذه التغييرات الهامة الجارية في الدول التي تقتسم كوردستان على وضع الحركة الكوردية الوطنية أيضاً.

بعد أحداث اعوام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ نكلت السلطات العراقية بجميع التيارات في الحركة الكوردية بلا استثناء، و في بادئ الامر وجهت الضربة الى ما يسمى "باليمينين"، و من ثم الى "اليساريين"، الذين تعاونوا مع النظام ضد مصطفى البارزاني والحزب الديموقراطي الكوردستاني. و منذ عام ١٩٧٥ اتخذ إرهاب السلطات في كوردستان طابعاً شمولياً. و عبر عشرات الآلاف من الكورد العراقيين الحدود الى كوردستان ايران خشية الملاحقات و هم يعانون من أسوأ أنواع الحرمان و نقص الغذاء و السكن و المساعدة الطبية.

اتخذ البعثييون و على مراحل عدداً من التدابير لمنع حدوث نهوض جديد للحركة الكوردية القومية، و كانت التدابير تتوخى الاهداف التالية"-

١- تغيير التركيب القومي لكوردستان العراق، و لاسيما تلك المناطق الكوردية التي لها أهمية استراتيجية و اقتصادية. و لهذا الغرض حاولت الحكومة و بكل السبل تهجير اكبر عدد ممكن من الكورد إلى مناطق العراق الجنوبية و الوسطى، حيث عانى الكورد، الذين لم يعتادوا على الظروف المناخية المحلية، من مختلف أنواع الامراض. و ارتفعت نسبة الوفيات بين صفوف الكورد في أماكن اقامتهم هذه، بزيادة تفوق مرات عديدة في المناطق الاخرى.

٢- مواصلة إقامة ما يسمى"بالحزام العربي" في الشريط الحدودي مع تركيا و ايران، و تم تهجير السكان الكورد من هذه المناطق وتوطين العشائر العربية في أماكنهم. كما أن الحكومة السورية انتهجت هذه السياسة التي حظيت بمباركة تركيا و ايران لأنها جعلت أكثر صعوبة الاتصالات بين الكورد في العراق، و ايران، و سوريا، و تركيا.

٣- حرمان الحركة الكوردية الوطنية من طليعتها و هي الديمقراطيين الكورد والشخصيات من مختلف التيارات و المنظمات القومية – الديمقراطية و ذلك عن طريق الارهاب و الاعتقالات والنفي.

٤- تحسين العلاقات مع الحلفاء السابقين في حلف بغداد (ايران و تركيا) و الاستفادة من خبراتهم في الكفاح المشترك ضد "الخطر الكوردي".

القضاء على امكانية نهوض جديد للحركة الكورديةالقومية الوطنية. و أخذت سلطات بغداد منذ عام ١٩٧٦ تشكل كا يسمى "No man's Land" (الاراضي الخالية من السكان) عرضها ٢٠ كليومتراً و بمحاذاة الحدود التركية – العراقية لتنفيذ هذه السياسة. و وضعت الحكومة أمامها مهمة تدمير جميع القرى الكوردية في كوردستان كي تحرم البشمرگه من الدعم و الفضاء العملياتي. و منذ عام ١٩٧٤ و لغاية عام ١٩٧٨ اصبح أكثرمن ١٢٠٠ قرية كوردية خالية من سكانها، التي كانت تقع في محافظات ديالى، و السليمانيه، و أربيل، و كركوك، و دهوك، والموصل.

و أمتدت ذيول المؤامرة المعادية للكورد التي تمت في الجزائر بين العراق و ايران إلى العلاقات العراقية – التركية. ففي عام ١٩٧٨ تم ابرام المعاهدة العراقية – التركية أثر زيارة أحمد حسن البكر الى تركيا، و التي نسقت الجهود المشتركة بين الدولتين ضد الحركة الكوردية (المادة الرابعة من المعاهدة). و في نيسان عام ١٩٧٤ قام رئيس اركان الجيش التركي كنعان ايڤرين بزيارة الى العراق، حيث أجرى المفاوضات بشأن تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية.

أعطى قيام النظام الاسلامي الاصولي في ايران، و الانقلاب الحكومي في تركيا الذي وقع في أيلول عام ١٩٨٠ و أسفر عن نقل السلطة الى العسكريين نبضاً جديداً للصراع ضد الحركة الكوردية. فقد شدد النظام الثيوقراطي في ايران من سياسته المعادية للكورد إلى جانب الاجراءات العسكرية – السياسية و عن طريق استخدام المسلمات الاسلامية فقد كان الخميني خصماً عنيداً لتسوية المسألة الكوردية تسوية سلمية و عادلة، و لهذا لم تظهر الا بعد موته في ٣ حزيران عام ١٩٨٩ سوى بعض الامكانيات في طريق حل المسألة الكوردية.

لكن الاحداث اللاحقة اظهرت أن "الصقور" لا زالوا يسيطرون على الاوساط الايرانية الحاكمة. و في تموز عام ١٩٨٩ قامت اجهزة المخابرات الايرانية باغتيال السكرتير العام الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران عبد الرحمن قاسملو في ڤيننا غدراً، و تحت ستار إجراء المفاوضات مع الكورد، و توقفت عملية المفاوضات. و في عام ١٩٩٢ قامت أجهزة الاستخبارات الايرانية بتدبير عملية اغتيال السكرتير الجديد الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران صادق شرفكندي و أنصاره، الأمر الذي برهنت عليه اجهزة التحقيق الالمانية، كما تقوم السلطات الايرانية التي تخوض صراعاً ضد ما تقوم به القوى الكوردية القومية من نشاط سري وحرب الانصار بالعمل على تضييق عملية الوحدة الاتنوسياسية للكورد في ايران تعاوناً وثيقاً في هذا الشأن. كما تقوم أجهزة الاستخبارات العراقية بمثل هذا النشاط في الاونة الاخيرة.

و مما يزيد من تعقيد تسوية الوضع في كوردستان ايران و إلى حد كبير هو وجود تناقض بين النظام الثقافي — الاجتماعي الكوردي الذي يتطور على قاعدة غير اسلامية و لا على اسس مذهبية شيعية و بين المذهب الشيعي — الاسلامي الذي يفرض على الكورد خطة تقوم على عدم حل المسألة الكوردية. و يبذل النظام الديموقراطي في ايران، الذي جعل الكورد من انصار الحكم الذاتي يمارسون نشاطهم سراً و الى حين، جهوداً حثيثة للحيلولة دون قيام موجة جديدة للحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي.

تحاول ايران بشتى السبل إثارة الخلافات بين الكورد في كوردستان الجنوبية، و تسعى في الوقت ذاته مع شركائها في الائتلاف المعادي للكورد افشال عملية وضع الآليات الحكومية لأسس الحكم الذاتي الكوردي. و مع ذلك تختلف سياسة السلطات الايرانية تجاه حقوق الكورد الثقافية — القومية عن مثيلاتها في تركيا وسوريا، حيث تتصف سياسة هذين البلدين بطابع القسوة و عدم المساومة. ففي ايران يجري البث الاذاعي المحلي و التلفزيوني باللغة الكوردية، و ثمة أمكانيات للنشر باللغة الكوردية إلا أن ذلك يتم ضمن نطاق محدود و لا يسمح للكورد بالظهور في الفضاء السياسي — القانوني بمثابة عنصر مستقل. و في هذا الشأن فإن ما يثير الاهتمام هو واقعة أن للأرمن و الاشوريين و غيرهما من المجموعات العرقية ممثلين في البرلمان الايراني و ذلك بناءً على ما نص عليه المادة ١٣ و ٦٤ من دستور جمهورية إيران الاسلامية، الامر الذي يحظر على الكورد.

أن أهمية المسألة الكوردية في ايران حقيقة، لا يمكن للدوائر الحاكمة في البلاد تجاهلها وغض الطرف عنها. ففي أيلول عام ١٩٩٦ تم قبول الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران في الاممية الأشتراكية، التي تعد أكثر المنظمات الدولية نفوذاً و تضم ١٤٢ منظمة سياسية.

اكتسب سياسة أنقرة المناهضة للكورد اشكالاً جديدة بعد انقلاب عام ١٩٨٠، ومارست سياستها الشوفينية بصورة مكشوفة. و أعلن القادة العسكريون الجدد في تركيا، شأنهم في ذلك شأن من سبقهم، بأنهم لا يعترفون بأية حقوق قومية للكورد. فقد صرح رئيس الدولة كنعان ايڤرين في تشرين الأول عام ١٩٨٠ في مقابلة له مع مجلة "ديرشبيگل" قائلاً:- "ثار الكورد مرات عديدة في عهود الامبراطورية العثمانية و أتاتورك، و نحن أمام خطة شيطانية، فعندما تضعف تركيا يثور الكورد، فهم يريدون تجزئة تركيا بمساعدة قوى أجنبية" و أردف قائلاً:- "يوجد الكورد، لكننا لن نسمح لهم بتجزئة البلاد، و ليس بوسعهم أخذ أي شيء منا، و نعمل بكل السبل كي نجتث هذه المسألة من جذورها".[1]

والدستور التركي، الذي وضع نتيجة استفتاء شكلي جرى عام ١٩٨٢ قد أكد على حرمان الكورد من حقوقهم في هذه الدولة. و جاء في مقدمة الدستور:- "لابد أن تكون السيادة للأمة التركية و دون قيد أو شروط" و تم تثبيت مبدأ العنصرية في القانون الاساسي، الذي يجب أن يكون فيه المنتخب أو من يشغل مناصب حكومية مسؤولة ينتمي الى الامة التركية من كل بد.

لكن كان لغير الاتراك وضعاً مختلفاً. فقد كان الحظر يشمل استخدام اللغة القومية واصدار الكتب و الصحف بها و هذا ما كان يخص الكورد وحدهم. بينما الاقليات القومية الاخرى مثل الارمن و اليونانيين و العرب و اليهود تتمتع بمثل هذه الحقوق في اطار"الطائفة القومية".

و رغم الاجراءات الصارمة المعادية للكورد و التي اتخذها السلطات التركية لم يخفف التوتر في كوردستان تركيا، فقد كان يعمل فيها في أوائل الثمانينات منظمات كوردية سياسية و في ظروف سرية و شبه علنية. و هذه المنظمات هي حزب العمال الكوردستاني (الاپوچيين)، و حزب العمل الكوردستاني (انصار شڤان) و الحزب الاشتراكي في كوردستان تركيا، و كوك ، و"ئالای رزگاری" و "تيكوشين" و "كاوا" و غيرها. و كانت هذه المنظمات و غيرها من المنظمات السياسية تصدر الصحف و المجلات مثل "روژا ولات"

("شمس الوطن") و "ژيانا نو" ("الحياة الجديدة") و "اوزغيورليوك ايول" ("طريق الحرية") و "رزگارى" ("التحرير") و (ديفريمجي ديموقراطي غنيجليك" ("الشعبية الديموقراطية – الثورية") و "أرغيورليوك" ("الحرية") و"تيكوشين" ("النضال") و"خهبات" ("النضال") و غيرها. و مراراً ما كان يجري حظر هذه الصحف و المجلات ويتعرض ناشروها لعقوبات مختلفة.

تنامت حركة الاحتجاج الجماهيرية، التي اتخذت أشكالاً أكثر حدة، فقد اعطى تطور الحركة القوكية في كوردستان العراق و زيادة حيوية المسألة الكوردية في عهد ما يسمى "بالثورة الاسلامية" شحنة اضافية لنضال الكورد القومي في تركيا. و أرغم الارهاب البوليسي– العسكري الشديد للسلطات التركية – ضد الكورد، و غياب الامكانيات اللازمة لخوض النضال بالوسائل السياسية، والاحزاب الكوردية اللجوء الى الكفاح المسلح. فقد كان الكورد و لا سيما الشباب منهم على اهبة الاستعداد للمشاركة في النضال ضد الاستبداد التركي في كوردستان، وذلك لما كانوا في وضع يرثى له، حيث استبد بهم اليأس والقنوط. و في هذه الظروف راح حزب العمال الكوردستاني يقوم بنشاطه.

و يعود بداية هذا النشاط الى منتصف عام ١٩٧٨، و كان pkk يعتنق الافكار السياسية الراديكالية، و الماركسية – اللينينية رسمياً، وتيارها الماوي – الكاستروي على نحو أدق. و لم يكن ظهور pkk أمراً يسيراً، فبعد أن اتهم الاحزاب الاخرى بالانتهازية و لم يعترف بحقها في القيام بنشاطات مستقلة دخل في صراع شديد معها، هذه الاحزاب التي كثيراً ما دخلت في اشتباكات مسلحة مع الوحدات التركية التأديبية. ففي عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ وقعت اشتباكات دموية بين pkk من جهة و "كوك" و "ئالاى رزگارى" و"تيكوشين" و "الحزب الاشتراكي من جهة اخرى.

و كان الصدام بين pkk و كوك دراماتيكياً على نحو خاص، و تحول الى اشتباك دموي أودى بحياة عدد كبير من المواطنين الكورد.

و في نهاية السبعينات و أوائل الثمانينات بدأت مجموعات من الكورد المسلحين بحرب العصابات في جنوب شرق تركيا و كان يتزعمها حزب العمال الكوردستاني، و منذ آب عام ١٩٨٤ أعلن هذا الحزب حرباً شعواء على النظام التركي الحاكم، و اتخذت الهجمات على مراكز الجندرمة و البوليس و القواعد العسكرية و غيرها من الاعمال المماثلة نطاقات واسعة.

و قام حزب العمال الكوردستاني منذ نهاية الثمانينات و لاسيما في أوائل التسعينات بنشاط سياسي – دعائي واسع خارج تركيا ايضاً. و راحت مجموعاته تعمل في الدول الاوربية و في بلدان اتحاد الدول المستقلة،• و تنشر رسالة الحزب التي لا بديل لها في مصير الشعب الكوردي كله. و لعبت القناة الفضائية التلفزيونية (Med – TV) التابعة لحزب العمال الكوردستاني دوراً هاماً في هذا الشأن، كما لعبت دورها عشرات الصحف و المجلات الصادرة بلغات مختلفة.

رفع الكفاح المسلح في كوردستان تركيا من الروح الوطنية لدى الكورد ومعنوياتهم ولاسيما الشباب منهم، و جعل المشاركين في الحركة يثقون بقواهم. و أصبح النهوض الجديد للحركة الكوردية في كوردستان تركيا دافعاً هاماً لتدويل المسألة الكوردية لاحقاً. و تشكلت بؤرة جديدة في الشرق الاوسط دائمة التوتر. و خلق ازدياد نفوذ حزب العمال الكوردستاني في تركيا و بين الكورد في سوريا، و تشكيل نقطة ساخنة أخرى في كوردستان، امكانيات جديدة لتوحيد قوى الحركة الكوردية على الصعيد الكوردي الشامل، لكن لم يكن بالامكان توحيد قوى المقاومة الكوردية آنذاك و لا فيما بعد بسبب المرض القديم المزمن في الحركة الكوردية القومية و هو التناقضات بين مجموعات معينة فيها و دعاوى عدد من الزعماء في القيادة الفردية.

لجأت السلطات التركية الى أكثر الاجراءات حسماً للقضاء على الحركة الكوردية المتصاعدة. وقامت وحدات الكومندوس بعمليات قمعية فظيعة ضد السكان الكورد العزل. و مراراً ما كانت المناورات العسكرية تجري على أرض كوردستان، التي تم خلالها إتقان أساليب العمليات العسكرية ضد رجالات المقاومة الكوردية. و مارس النظام العسكري الجديد في تركيا سياسة عسكرة كوردستان فأكتظت مناطق كوردستان الرئيسية بالجنود والمعدات العسكرية الحديثة، كما جرى توسيع المطارات القديمة و انشاء اخرى جديدة (في هكاري).

و إلى جانب خوض الحرب ضد "الكورد في بلاده" لعب نظام أنقرة دور الدركي في الحرب ضد الحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية أيضاً. فقد تدخلت القوات التركية منذ نهاية أيار عام ١٩٨٤ عشرات المرات الى كوردستان العراق و لمسافة تمتد من ٢٠ كيلومتراً وحتى ٣٠ كيلومتراً. و صارت هذه التدخلات أكثر كثافة بعد عام ١٩٩٢ عندما جرى انتخاب البرلمان في كوردستان الجنوبية و تشكيل حكومتها.

• جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة

و في الثمانينات اتخذت الدول التي تقتسم كوردستان، رغم ما بينها من خلافات خطيرة، عدداً من الخطوات المشتركة في الصراع ضد الحركة الكوردية و هذا ما تجلى بوضوح أكثر في أثناء الحرب الايرانية – العراقية و الأزمة في منطقة الخليج.

طرأت منذ نهاية عام ١٩٧٩ تغييرات على سياسة العراق في المسألة الكوردية و من الواضح أنها جاءت استجابة للاستعدادات الجارية للحرب ضد ايران. و في خريف عام ١٩٧٩ قام صدام حسين بزيارة الى كوردستان العراق، و تحديداً الى مدينة السلمانية، حيث حاول من جديد أن يظهر نفسه بمظهر نصير "منطقة الحكم الذاتي" كما أعلن في الوقت ذاته بأنه سيسمح لآلاف الكورد بالعودة من المناطق الجنوبية في العراق الى كوردستان ثانية. وفي عام ١٩٨٠ جرت الانتخابات في كوردستان العراق، و تم انتخاب ٥٠ نائباً في ما يسمى بالمجلس التشريعي و بصورة أساسية من بين الذين تعاونوا مع النظام الحاكم.

و في تلك الاثناء راح صدام حسين يستعد للحرب ضد ايران مستغلاً الفوضى التي عمت البلاد بعد سقوط نظام الشاه. و حاول الديكتاتور العراقي أن يحتل وصفاً مهيمناً في المنطقة وتفادى خطر انتشار الثورة الأسلامية، و لاسيما بين سكانه من الشيعة(أكثر من نصف السكان) واستعادة تلك الاراضي التي تنازل عنها لإيران عام ١٩٧٥ خلال عقد الصفقة الايرانية – العراقية التي تمت في الجزائر.

و كانت الحرب التي خاضها صدام حسين لصالح النظام الاسلامي في طهران. فقد قال الخميني وبصراحة:- "نحمد الله على أنه أنعم علينا بالحرب ضد العراق". و راح الخميني ينكل بقوى المعارضة بما فيها الكوردية و ذلك تحت شعار "ضمان الوحدة الوطنية".

حملت الحرب الايرانية – العراقية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ويلات و مصائب جديدة للشعب الكوردي، فقد كان خط الجبهة الشمالية – الغربية يمر عبر أراضي كوردستان، و كانت قطعات كبيرة من القوات المسلحة التابعة لهاتين الدولتين تتمركز في المناطق الكوردية والايرانية على حد سواء، و تقوم بوظائف تأديبية ضد الكورد على جانبي الحدود. و على هذا النحو أدت الاعمال التدميرية للطرفين المتحاربين إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية – الاجتماعية و السياسية لسكان كوردستان. فالجهود التي بذلتها السلطات العراقية لاستغلال المعارضة الكوردية ضد نظام الخميني، و المكائد المماثلة لطهران بين الكورد العراقيين بغية توحيدهم تحت راية الافكار الإسلامية المسدودة الآفاق، و عدد من الاجراءات السياسية و العسكرية الاخرى، التي اتخذها الطرفان المتحاربان قد صرفت طوعاً أم كرهاً

القـوى الوطنيـة الكورديـة عـن المهـام السياسـية للنضـال و بثـت الفرقـة و الخصـام بـين الديموقراطيين الكورد. ولم يـتمكن الكـورد لهـذه الأسـباب، و بسـبب الانقسـام التقليـدي في الحركة الكوردية من استغلال النزاع العسكري بين الدولتين المعـاديتين لهـم و تحقيـق أهـدافهم القومية. و أقدم نظام صدام الـدموي، الـذي اتهـم الكـورد بالتعـاون مـع القـوات الايرانيـة المسلحة ودون برهان، على اتخاذ إجراءات ترويع لا سابق لها ففي عام ١٩٨٤ تحـدث الخـبراء الامريكيون عـن اسـتخدام القـوات العراقيـة المسـلحة غـاز الخـردل و التـابون علـى الجبهـة الايرانية — العراقية. كما أقدم صدام على خطوة مجرمة جديدة مستغلاً صـمت الـرأي العـام العالمي و عدم انزال القصاص به. ففي ١٦ آذار عام ١٩٨٨ استخدم النظام العراقي السـلاح الكيميائي ضد سكان مدينة حلبجة وضواحيها و قضى الغاز السـام و في لمـح البصـر علـى الآلاف من الناس العزل وتشويه عشرات الآلاف. و حسب شهادات الصحفيين، الذين قدموا الى منطقة حلبجة، بأن الآلاف من جثث الرجـال و النسـاء و الاطفـال و الشـيوخ كانـت في البيوت و الملاجئ و في الشوارع و ضواحي المدينة.



ضحايا حلبجة

كما جرى استخدام السلاح الكيميائي ضد الكورد في شهري آب و أيلول من عام ١٩٨٨، وجرت موجة من الاحتجاجات في دول كثيرة ضد جرائم نظام صدام في كوردستان التي سميت بـ"هيروشيما الثانية".

قام نظام الحكم في بغداد بتطبيق الحل القسري للمسألة الكوردية و بصورة مكشوفة مستغلاً الحرب مع ايران. و أستخدم النظام الحاكم أشكال و وسائل مختلفة لقمع الحركة الكوردية القومية تاركاً سريان مفعول قانون "منطقة الحكم الذاتي" شكلياً فحسب. وحاولت بغداد تغيير التركيب القومي لكوردستان العراق بصورة أكثر حسماً أي "تعريب المناطق الكوردية" والقضاء على الاصالة الثقافية – العرقية للكورد و تحويلهم الى أقلية قومية محرومة من أراضيها الاصلية، و تحويل قضية الشعب الكوردي وفق حسابات النظام الديكتاتوري، من قضية شعب يعيش على أرض آبائه و أجداده الى قضية أقلية قومية، التي تحتاج حل قضيتها الى مقاربة أخرى. واصل النظام البعثي تدمير القرى و المدن الكوردية لتحقيق أغراضه. وتمكنت السلطات من تدمير جميع القرى في كوردستان العراق تدميراً كلياً أو جزئياً. و قامت البلدوزرات في عدد من الاماكن بمسح بقايا القرى لكوردية من على وجه الارض. وقضت المواد السامة على النبات، و تم صب ينابيع المياه بالاسمنت وكما كتب مراقب أوروبي يقول:- "إن كوردستان، التي تعد منطقة تربية الماشية كان عدد الاغنام يبلغ فيها منذ خمس سنوات ٧ مليون رأس، لم يبق منها اليوم سوى ٥٠٠٠٠ رأساً و في مناطق بعيدة نائية لم يطالها التدمير. كما تم تدمير عشرات الالآف من خلايا النحل، و بذلك تم القضاء على تربية النحل التي كانت تربيتها من الأعمال التقليدية في كوردستان منذ القدم".(٢)

و في شباط عام ١٩٨٩ نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً خاصاً يفيض بالواقع حول أعمال الابادة الجماعية في العراق، و التي كانت من ضحاياها الاطفال و النساء، و تضمن التقرير معلومات يصعب على المرء قراءتها نظراً لما تضمنته من تعذيب وحشي للأطفال الصغار أمام أنظار والديهم كي ينزعوا منهم الاعتراف بممارسة النشاط السري، و كذلك قتل الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ – ١٣ سنة لأن السلطات اشتبهت في قيام أبائهم بممارسة نشاط معادٍ للدولة. و كانت لا تعيد جثث الموتى من الاطفال إلى ذويهم، الذين قتلوا تحت التعذيب إلا بعد دفع ضريبة الاعدام.(٣) و الواقعة الشائنة لسياسة الابادة الجماعية كانت تلك، التي نفذتها سلطات صدام حسين بحق مجموعة كبيرة من الكورد. ففي

٣٠ تموز عام ١٩٨٣ سيقت مجموعة كبيرة تقارب ٨٠٠٠ إمرأة وطفل، ينتمي قسم منهم الى عشيرة بارزان، كانت تقيم في معسكر للمجاهدين في كوش تبه (على بعد ١٠ كيلو متر من أربيل) تحت رقابة الجيش العراقي الى مكان مجهول و ظلت مطالب المنظمات الانسانية والصليب الاحمر في الحصول ولو على معلومة حول مصير هؤلاء الناس دون جواب. وأكتفى صدام حسين بتصريح أدلى به من التلفزيون بأن هؤلاء "الخونة ربما يكونوا في الجحيم الآن". و حسب المصادر الكوردية فإن هؤلاء الاطفال و النساء استخدموا كحيوانات مختبرية في أثناء اجراء التجارب على الاسلحة الكيميائية و البكترولوجية، و من ثم جرى إبادتهم.

شغل العامل الكوردي في الازمة الناشئة في آب عام ١٩٩٠ عقب احتلال العراق الكويت مكاناً هاماً، مما أثار قلق الدول المجاورة بصورة جدية. فالدول الاربع، التي تقتسم كوردستان قد شاركت في النزاع و لكن بمستويات مختلفة، و كانت ايران، و سوريا، وتركيا تقدر أن ما يقوم به نظام صدام حسين من أعمال واسعة النطاق في كوردستان العراق، والتي ترتدي في حالات عديدة طابع الابادة الجماعية بوسعها تحويل القضية الكوردية إلى مناقشها على صعيد عالمي و تؤثر على سياسة الدول الغربية في اتجاه دعم نضال الكورد في سبيل حق تقرير المصير القومي. و هذا ما أثار قلق تركيا بوجه خاص. و كان الوضع الناشئ في تركيا إثر النزاع العراقي– الكويتي يمثل فرصة جيدة للحفاظ على هيمنتها في النظام السياسي– العسكري الغربي. و لهذا تخلت عن حليفها العراق، الحليف المشترك في معاداة الكورد و وضعت شروطها للمشاركة في التحالف المعادي للعراق. و كان أحد الشروط في هذه المشاركة هو عدم إدراج المسألة الكوردية في جدول أعمال التسوية ما بعد الحرب. زد على ذلك أن هزيمة نظام صدام حسين قد فتحت آفاقاً جديدةً أمام تركيا في كوردستان. و أنعشت طموحها القديم في ضم ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) الى تركيا. لقد تذكر رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال عرض مصطفى كمال أتاتورك في أوائل العشرينات بأقامة "فيدرالية الكورد والاتراك"، و الآن يتم ذلك مع كوردستان العراق، إلا أن ذلك كان محض خيال. فقد عارضت الحكومة التركية منح الكورد حكماً ذاتياً كاملاً، ووقفت ضد عرض المسألة الكوردية على بساط البحث بين الدول.

جرت الأعمال المعادية للكورد في سوريا، و تركيا، و ايران تحت يافطة الحفاظ على وحدة أراضي العراق السياسية و الاقليمية، الأمر الذي يشهد على أجماعها في تنسيق جهودها ضد حق تقرير مصير الكورد في العراق.

و في شباط عام ١٩٩١ ثار الكورد عفوياً ضد النظام الحاكم مستغلين هزيمة النظام في مغامرة الكويت و الموقف الودي للولايات المتحدة الامريكية و الدول المتحالفة معها. وكانوا واثقين من أن الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها سيقدمون الدعم و التأييد لهم، الأمر الذي تحدث الحلفاء عنه صراحة و بصورة مكشوفة.

لقد قام الثوار بتحرير كوردستان العراق كلها من النظام العراقي، و أثار هذا التطور لمجرى الاحداث قلق تركيا، و ايران، و سوريا. و راحت تركيا و سوريا تقومان بإعداد تدابير سياسية — دبلوماسية معادية للكورد. أما موقف ايران من تدهورالموقف في كوردستان مرة أخرى فقد كان مرتبطاً باستخدام العامل الشعيي. فقد عدَّ الشيعة في جنوب العراق الكورد حلفاء عابرين لهم في النضال، و كانوا في صراع شديد مع نظام الشاه و يحظون بدعم ايران لهم، و وقفوا في المدى المنظور و باتفاق تام مع السياسية الإيرانية ضد منح الكورد حق تقرير المصير، أما بالنسبة لطهران فلم تكن الحركة الشيعية في العراق و في الوضع الناشئ غاية بل وسيلة لها أرادت منها منع تطور المسألة الكوردية، التي تشكل خطراً عليها. و في هذا الوضع عندما قام الشيعة بتطوير نضالهم الواسع ضد صدام و بدعم قوي من ايران، راحت وسائل الاعلام الايرانية تدعو لفكرة قيام الاصولية الاسلامية في العراق. و هذا ما أثار مخاوف واشنطن وحلفائها في أوروبا، الذي فضلوا بقاء صدام ضعيف في بغداد لمواجهة الخطر الشيعي في العراق. لكن ذلك احتاج الى اطلاق يده في الشمال. بعد أن قدموا الكورد ضحية و بصورة موقتة. وهذا ما صب في مصلحة تركيا تماماً. واعتزم النظام البعثي عن طريق التنكيل بالكورد أن يأخذ بثأره، و لو جزئياً، لهزيمته في "حرب الخليج" واستعادة نفوذه.

شن الجيش العراقي المدجج بالسلاح هجومه على الكورد. و بدأت موجة جديدة واسعة النطاق لأعمال الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي. و ترك أكثر من مليونين و نصف المليون كوردي ديارهم تحت وابل من القصف المدفعي و الجوي خوفاً من خطر استخدام السلاح الكيميائي ضدهم من جديد و عبروا الحدود التركية و الايرانية و هم يتحملون عبء معاناة لا يتصورها المرء. فقد كانوا يتضورون جوعاً و يعانون من البرد القارس. و مات عدد كبير من الناس و لا سيما الاطفال.

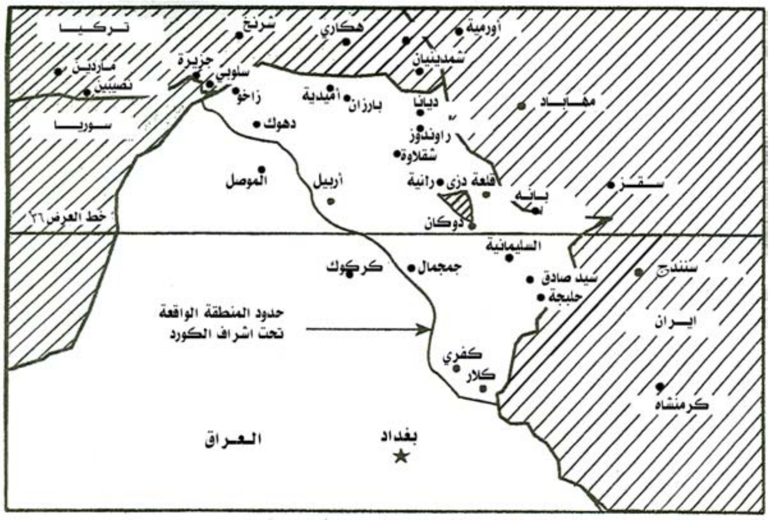
و بعد أن نكل صدام بالكورد، كما كان متوقعاً، فإنه قضى سريعاً على الحركة الشيعية في جنوب العراق، لكن ايران لم تشجب ذلك. و تبين أن هزيمة الشيعة في العراق و التنكيل الدموي ضدهم كان بالنسبة للنظام التيوقراطي في ايران ثمناً مناسباً للخسارة التي ألحقت بالحركة الكوردية. و بهذا الشكل أصبح الكورد مرة أخرى ضحية المؤامرات الدولية.

لقد أثار القتل الجماعي للكورد العراقيين و الظروف المرعبة التي مر بها مئات ألآلاف من اللاجئين الكورد موجة من السخط والاستياء في الدول الغربية و تعرض الرئيس الامريكي جورج بوش و إدارته للنقد في أمريكا و في دول التحالف و أساءت الخيانة التي ارتكبت بحق الكورد الى نفوذ الدول الاوروبية حلفاء امريكا و تقدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور وبتأييد من الحكومة الفرنسية بمشروع يتضمن ما يلي:- اقامة "منطقة آمنة" في شمال العراق لايجاد الظروف المناسبة لعودة الكورد العراقيين الى وطنهم، الذي يتمتع بحماية دولية وينبغي أن يصبح فيما بعد أساساً لحكم ذاتي حقيقي للكورد. وقدمت حكومات انكلترا، و فرنسا، وألمانيا و بتأييد من أمريكا و عددٍ من الدول الاوروبية الاخرى ما هو أشبه بالضمانات لأمن الكورد العراقيين. و تم بقرار من هيئة الامم المتحدة انشاء منطقة آمنة الى الشمال من خط العرض ٣٦° تقوم القوات الجوية الغربية بحراستها من غارات الطيران العراقي.

و لم تسفر عن نتائج محاولات قادة جبهة القوى الديموقراطية — القومية في كوردستان العراق التوصل الى حل مساوم لمسألة الوضع القانوني لكوردستان العراق. فقد بدد الديكتاتور العراقي مرة أخرى الأوهام بشأن امكانية ايجاد تسوية سلمية وديمقراطية للمسألة في اطار حكم الذاتي حقيقي للكورد. و أن ما كان يتميز به صدام حسين من سمة الغدر في المسألة الكوردية وفي عدد من الالتزامات الأخرى لتسوية ما بعد الحرب قد جعلت المفاوضات مع نظامه مسدودة الافاق.

كما لا بد أن نضيف الى ما قلناه و هو الخوف من قيام صدام بأعمال جديدة واسعة النطاق ضد الكورد، و التي كانت بوسعها ازالة امكانية حل القضية الكوردية في العراق ولأجل طويل.

و على هذا النحو تغير الوضع الدولي للمنطقة الكودرية تغيراً شديداً. و لهذا السبب اختمرت في كوردستان العراق و في الدوائر السياسية — الاجتماعية الكوردية فكرة حول ضرورة ايجاد شكل جديد لحل المسألة الكوردية. فالحكم الذاتي الداخلي بمثابة شكل لحل المسألة الكوردية قد فقد اعتباره بسبب سياسة قيادة البعث و أمست شعبيته ضعيفة.



"كوردستان المحررة" بعد عام ١٩٩١

وجدت القوى الكوردية القومية نفسها أمام خيارين:- أما العمل في إطار الحكم الذاتي، الذي سيرتبط بالنظام الحاكم في بغداد ارتباطاً كلياً، و إما المطالبة بحق تقرير المصير القومي على شاكلة الفيدراليات القائمة في عددٍ كبير من الدول المتحضرة، وذلك طبقاً للوقائع المتكونة و دون طرح مسألة الانفصال عن الدولة العراقية.

و في ٨ نيسان عام ١٩٩٢ وافقت القيادة السياسية لجبهة كوردستان الجنوبية (كانت جميع الاحزاب الكوردية الرئيسية) على "النظام الداخلي للانتخابات في البرلمان الكوردستاني". و نظر النظام الداخلي في انتخاب ١٠٥ نائباً، و كذلك نسبة ٧ بالمئة كحاجز مرور لممثلي الاحزاب الاخرى الى البرلمان و كما كان متوقعاً لم يتمكن عدد من الأحزاب الصغيرة من تجاوز هذا الحاجز و توحدت هذه الاحزاب خارج البرلمان. و هذا ما أصبح أحد أخطر العيوب في عملية انتخاب البرلمان و تشكيل الحكومة. و الى جانب ذلك تمت الموافقة على النظام الداخلي لانتخاب رئيس حركة التحرر الكوردية بمثابة رئيس لكوردستان الجنوبية. و قد رشح أربعة أشخاص لمنصب رئيس الحركة التحررية الكوردية و هم :- (مسعود البارزاني، جلال الطالباني، محمود عثمان، عثمان عبد العزيز) و أشرفت لجنة مكونة من الاحزاب و المنظمات الكوردية، و مجموعة من المراقبين الدوليين على الانتخابات.

أسفرت الانتخابات التي جرت في كوردستان الجنوبية في ١٩ أيار عام ١٩٩٢ عن النتائج التالية:- (صوت لممثلي الحزب لديموقراطي الكوردستاني ٤٥,٢٦٪ ، والاتحاد الوطني الكوردستاني و كادحي كوردستان الذي تحالف معه ٤٣,٨٪ ، و قرر الحزبان الرئيسيان تقسيم ١٠٠ مقعد برلماني حسب مبدأ ٥٠/٥٠ و أعطيت المقاعد الخمسة الباقية للأشوريين والمسيحيين.

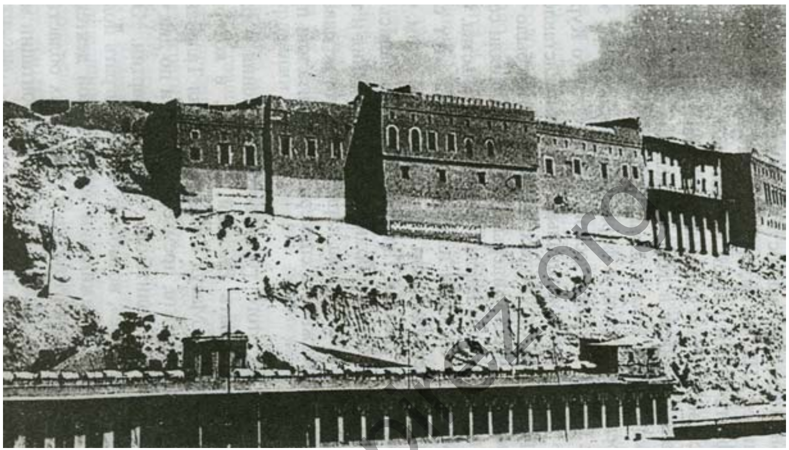
و لم يحصل احد من المرشحين الاربعة على منصب رئيس الحركة الكوردية التحررية على الاصوات المطلوبة و هي ٥٠٪ + صوت واحد. و جرى الاعلان عن اجراء انتخابات جديدة، لكنهم تخلوا فيما بعد عن هذه الفكرة.

كانت الانتخابات في البرلمان نجاحاً كبيراً لكوردستان الجنوبية في عملية تكوين الدولة الوطنية. و في الوقت ذاته خلقت واقعة عدم انتخاب قائد الحزب الديموقراطي الكوردستاني ولا قائد الاتحاد الوطني الكوردستاني زعيماً فعلياً لكوردستان الجنوبية، اللذين وجدا نفسيهما خارج الحكومة والبرلمان، حالة من الإرباك في موضوع تحديد مكانهما في الحياة السياسية، وذلك أن قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني واصلوا يلعبون دوراً بارزاً في تشكيل مواقف هذين الحزبين البارزين في حياة كوردستان الجنوبية السياسية، و في الوقت ذاته لم يجر تمثيلهما في الاجهزة الحكومية.

و في هذا الشأن ثمة رأي يقول بأن يشغل قادة الحزبين الديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني مناصب رئيس البرلمان و رئيس الحكومة. لكن طرحت مسألة شرعية هذا الإجراء إلى جانب موافقتهم أو عدم موافقتهم في هذا الشأن والمسألة تكمن في أن مسعود البارزاني و جلال الطالباني قد رشحا نفسيهما لمنصب رئيس الحركة التحررية الكوردية و ظلا في الوقت ذاته خارج البرلمان، الأمر الذي لم يكن لهما حق شغل منصب رئيس البرلمان أو رئيس مجلس الوزراء.

و للخروج من هذا المأزق قرر البرلمان تشكيل لجنة عليا يجب أن تضم مسعود البارزاني و جلال الطالباني، و رئيس البرلمان ورئيس الوزراء و شخصان من المكتب السياسي عن كل حزب. و ربما كان بوسع هذا "القرار الحكيم" أن يلعب دوراً ايجابياً في تنظيم نشاط فعال للآليات الحكومية في الميادين المختلفةبما في ذلك تلافي المواجهة بين الحزبين الرئيسيين، لكن هذا القرار بقي حبراً على ورق.

و في ٤ حزيران عام ١٩٩٢ شكلت الهيئة الوطنية (البرلمان) لكوردستان الحكومة الكوردية (شغل أشوري مقعداً و زارياً)، و في ٤ تشرين الأول عام ١٩٩٢ اتخذت الهيئة الوطنية قرار الاتحاد الفيدرالي، و جاء في البيان أن الشعب الكوردي يقرر في الظروف الناشئة "بالاجماع مصيره و يقرر علاقاته القانونية مع السلطة المركزية على أساس اتحاد فيدرالي ضمن اتحاد ديموقراطي". و أصدرت قوى المعارضة العراقية التي تمثل المنظمات العربية السياسية في مؤتمرها المنعقد في ٢٧ — ٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٢ في صلاح الدين بياناً جاء فيه أنها "تؤيد عملية الدمقرطة في كوردستان العراق و لا سيما قرار البرلمان الوطني حول النظام الفيدرالي في العراق".



قلعة أربيل

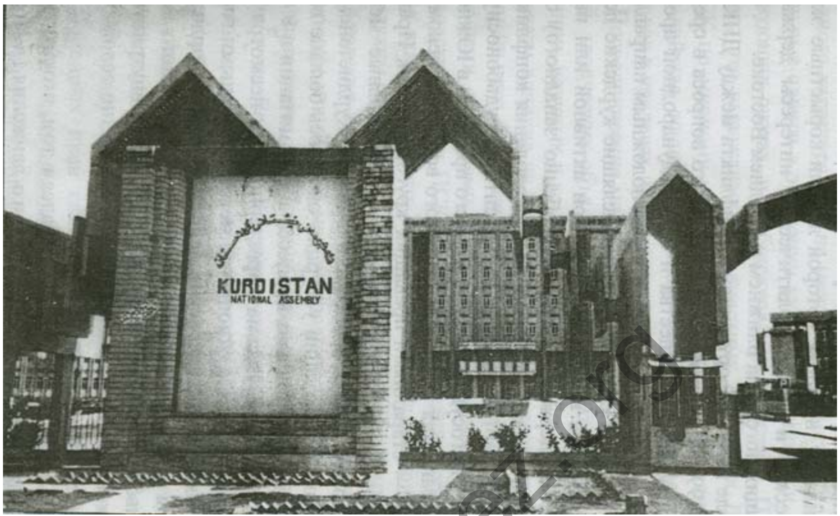
أثار إعلان البرلمان الكوردي حول الاتحاد الفيدرالي ردَّ فعل مختلف في العالم. ولئن قوبل ذلك بالفهم و التأييد في الاوساط الاجتماعية — السياسية في بلدان العالم بصفة عامة، فإن الدول، التي تقتسم كوردستان وقفت ضد هذا الإعلان. و في ١٢ — ١٥ تشرين الأول عام ١٩٩٢ ناقش وزراء خارجية تركيا، و سوريا، و ايران في أنقرة مسألة "الأحداث في كوردستان العراق"، و بصرف النظر عن التناقضات المعروفة بينها فإنها قد أتخذت موقفاً واحداً من المسألة الكوردية. و أعلن الوزراء أن "القلق ينتابهم بسبب الوضع الحالي في كوردستان ويقفون ضد تقسيم الأراضي العراقية".

و خـلال عـامي ١٩٩٢ — ١٩٩٤ خطـت الآليـات الحكوميـة الوطنيـة في كوردسـتان الجنوبيـة خطواتهـا الاولى في تحسـين الحيـاة الاقتصـادية، و حـل قضـايا السـكان الاجتماعيـة المعقـدة، وتنظـيم التعلـيم الشـعبي و عمـل الجامعـات الـثلاث في أربيـل، والسلمانية، و دهوك. وجرى ذلـك كلـه في ظـل ضـغط سياسـي و أقتصـادي مسـتتر أو مكشوف من الدول المجاورة، التي أعلنت صراحة عن موقفها العـدائي مـن عمليـة حـق تقرير مصير الشعب الكوردي في العراق.

و في هذه الظروف أكتسب وحدة الاحزاب و المنظمات الكورديـة القوميـة و تكاتفهـا أهمية خاصة، و لا سيما وحدة الحزبين الرئيسيين الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستان. إلا أن ما أعاق سبيل هذه الوحدة و التكاتف هـو الفرقـة وإعطـاء الأولوية للمصالح الحزبية الضيقة. و تحولت الاختلافات في وجهات النظـر بـين الحـزبين الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الـوطني الكوردسـتاني إلى نـزاع و أشـتباك مسـلح مكشوف، و ألحقت الاشتباكات المسلحة، الـتي بـدأت في أيـار عـام ١٩٩٤ بـين وحـدات الحزب الـديموقراطي الكوردسـتاني (العـراق) و الاتحـاد الـوطني الكوردسـتاني خسـارة فادحة بمصـالح كوردسـتان الجنوبيـة، و أجهزتهـا الحكوميـة الوطنيـة، و فتحـت إفاقـاً واسعاً أمام تدخل نشيط من جانب دول الجوار الثلاث في شـؤون كوردسـتان الداخليـة، وأصبحت الاتفاقيات الـتي توصـل إليهـا وزراء الخارجيـة في تركيـا، و ايـران، و سـوريا (أنقرة عـام ١٩٩٢) حـول تنسـيق أعمالهـا ضـد إنشـاء الاجهـزة الحكوميـة الوطنيـة في كوردستان الجنوبية قريبة من التطبيق. و أصبحت لدى التحالف المعـادي للكـورد مـن دول الجوار الثلاث إمكانية تنفيذ مخططاته بأيدي الكورد أنفسهم، و نفذت تركيا الجزء الاكبر من المهمة الكامنة في إثارة النزاع الكوردي الـداخلي وتأجيجـه، و إفشـال برنـامج حق تقرير مصير الكورد، فقد كان دورها في غاية الاهمية في الوضع الناشئ.

و من المفارقة أن مسألة دور تركيا في شؤون كوردستان الجنوبية قد انحصـر في أن حكومة هذه البلاد، أي تركيا، كانت متحالفة مع ايران و سوريا و ذلك لتقـويض عمليـة حق تقرير مصير الكورد في العراق، و متحالفة في الوقت ذاته مع الدول الغربية التي كان

عليها ضمان "أمن الكورد و حكمهم الذاتي" على حد سواء. و قد جاء ذلك نتيجة الغموض و عدم الحسم في سياسة الدول الغربية الكبرى أزاء المسألة الكوردية، وسياسة المعايير المزدوجة التي تكمن في أساسها المصالح الاقتصادية و السياسية العسكرية للدول الغربية الكبرى في الشرقين الاوسط و الادنى بما لها من تأثير في هذه المنطقة.



البرلمان الكوردي (أربيل)

عقب اندلاع النزاع المسلح بين الحزبين الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني (١٩٩٤) دار الصراع حول المسألة الكوردية في المجتمع الكوردي و على الساحة الدولية في اتجاهين متعارضين. فمن جهة بذلت الشخصيات الكوردية ذات التفكير السليم، والجماهير الكوردية الواسعة و بدعم فعال أو سلبي من الرأي العام العالمي (و لا سيما الغربي) جهوداً حثيثة لتجاوز النزاع بين الحزبين الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني و تسوق حججها بشأن الاهمية المصيرية لعملية بناء الدولة في كوردستان الجنوبية لأجل الارتقاء بالمسألة الكوردية عموماً، ومن جهة أخرى محاولات الدوائر الحاكمة في تركيا، و العراق، وايران، و سوريا و ما اتخذته

من إجراءات حاسمة لإحباط هـذه العمليـة في كوردسـتان الجنوبيـة. و تـبين في الوضـع الناشـئ أن لـدى تركيـا أمكانيـة أكـبر لتقـويض عمليـة الإدارة الذاتيـة في كوردسـتان الجنوبية. و مما يلفت الانتباه هـو أنـه رغـم الطـابع غـير السـوي للعلاقـات بـين الـدول المذكورة آنفاً، فقد جرى التنسيق في أعمالها المعادية للكورد و أصبحت تكمـل بعضـها بعضاً. كما أن النزاع الكوردي الداخلي قد ازداد تعقيداً في كوردستان الجنوبية بـانجرار حزب العمال الكوردستاني pkk إليه، الأمـر الـذي تم بتـدخل نشـيط مـن الـدول الـتي تقتسم كوردستان.

و أنحصرت دارمية الموقف في أن بؤرتين هامتين من بؤر الحركة الكورديـة القوميـة في العراق و تركيا، و التي عليها موضوعياً أن تكمـل بعضـها الـبعض و تكـون مصـدراً لدعم متبادل و بالتالي تكبيل أعمال هذه الدول المعادية للكورد، تـبين أنهمـا عـاجزين عن القيام بهذه المهمة.

و بصرف النظر عن جميع تعقيدات الوضع الداخلي و الدولي، فقـد لـوحظ انعطـاف ايجابي في تطور المسألة الكورديـة و في البـؤر الفاعلـة علـى الصـعيد الكـوردي الشـامل أيضاَ، و هذا ما تجلـى و قبـل كـل شـيء في الأعمـال المشـتركة للحـزبين الـديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في حل النزاع حلاً سلمياً و توحيد جهودهـا لتطبيق حق تقرير مصير الكورد في إطار الدولة العراقية.

تركت المساعي الحميدة الـتي بـذلها الاحـزاب و المنظمـات الكورديـة و المجموعـات الابداعية و ممثلي المثقفين و المراكز العلمية والثقافيـة و التنويريـة تـأثيراً علـى تطـور النضـال في سـبيل بلـوغ الوحـدة الوطنيـة و حـل المسـائل المتنـازع عليهـا بالوسـائل السلمية. وقامت مجموعة برئاسة عزيـز محمـد الشخصـية الكورديـة السياسـية صـاحبة النفوذ بمهمة ناجحة في التوسط بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني.

لم تعد القضية الكوردية مسـألة داخليـة، و ارتبطـت بعـد أن خرجـت علـى السـاحة الدولية، بمواقف القوى العالمية في الغـرب و الشـرق في جوانـب كـثيرة. و لعبـت وسـاطة الولايـات المتحـدة الامريكيـة و عـن طريـق ممثليهـا الـرسميين دوراً مهمـاً في إجـراء المفاوضات بين الحزب الـديموقراطي الكوردسـتاني و الاتحـاد الـوطني الكوردسـتاني و

بشكل فعال. كما لوحظ وجود نزعات ايجابية في سياسة دول المشرق العربي إزاء المسألة الكوردية. فقد تعالت هنا أصوات تؤيد منح حقوقاً كاملة بما في ذلك حق تقرير المصير في العراق. وأهم حدث في هذا الشأن هو المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في أواخر أيار عام ١٩٩٨ تحت اشعار "الحوار العربي الكوردي". و مع أن المؤتمر انعقد تحت رعاية لجنة التضامن في بلدان آسيا و أفريقيا، كانت واضحة مبادرة الدوائر الرسمية في مصر و في عدد من الدول العربية في هذا الاجراء و عنايتها به.

و تحددت النزعات الجديدة في مواقف الرأي العام العربي و في مواقف عدد من الدول العربية من المسألة الكوردية بصفة عامة، ومن قضية الحكم الذاتي للكورد بصفة خاصة لعاملين اثنين هما:- أ- رأت الدوائر السياسية - الاجتماعية العربية أن وضع الحكم الذاتي للكورد في العراق هو أمر واقع لابد أخذه بالحسبان. و بعد الاعتراف به فإن هذه القضية تتحول من عامل ضغط على العراق من دول الجوار إلى عامل يقوم بتنفيذ وظيفة معاكسة إزاء هذه الدول نفسها في قضايا "الكورد الذين يعيشون فيها".

ب- كانت الدول العربية تتوخى هدف نقل مركز ثقل المسألة الكوردية الى تركيا انتقاماً لتحالفها مع اسرائيل، حيث كان يدور في تركيا صراع شديد بين القطعات الكوردية المسلحة والجيش التركي. و أقدمت على ذلك عن طريق الاعتراف بالحكم الذاتي للكورد في العراق.

و بعد لقاءات كثيرة جرت بين وفدي الحزبين الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني جرت المرحلة الختامية للمفاوضات في واشنطن بواسطة قادة الولايات المتحدة الامريكية.

و في ١٧ أيلول عام ١٩٩٨ عقدت في واشنطن اتفاقية بين قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني حول التسوية السلمية للنزاع في كوردستان العراق. و كان مبدأ وحدة الاراضي العراقية و ضمان حقوق الكورد في الدولة الفيدرالية، التي يتم فيها ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي يكمن أساس هذه الاتفاقية. و تعهد الحزبان في أن يساهما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة حول العراق.

نظـرت الاتفاقيــة في التعهـدات التاليــة للطـرفين حـول التسـوية السـلمية للوضــع في كوردستان وهي:– تحديد مرحلة انتقالية لإزالة الحواجز على طريق إقامة نظام قانوني، و الأمن في المناطق الواقعة تحت اشـراف الحـزب الـديموقراطي الكوردسـتاني و الاتحـاد الوطني الكوردستاني، و تشكيل برلمان مؤقت و لجنة تنسيق عليا لضمان عمل الجهاز الإداري في منطقة الحكم الذاتي كله، وتوفير الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة في جميع أراضي منطقة الحكم الذاتي، و ضمان وضـع قـانوني عـادل. و تعهـد الجانبنـان المتعاقـدان إجـراء اللقـاءات الدوريـة في كوردسـتان العـراق و خارجهـا لحـل المسـائل المتعلقة بالعملية السلمية وبانشاء الآليات الحكومية القانونية و الذاتية.

كان حضور تركيا مع الدول الغربية في اثنـاء عمليـة التفـاوض الجاريـة حـول وضـع كوردستان الجنوبية قضية معقدة و متعددة الجوانب للأطراف الثلاثة كافة في هذا النزاع الـذي اسـتمر طـويلاً، و سمحـت الـدول الغربيـة لتركيـا بالحضـور لعلاقاتهـا بالنـاتو واستخدام الدول الغربية لقاعدة انجرليك ضد صدام حسين، و كذلك ضمان منفذ وحيـد لكوردستان الجنوبية على العالم الخارجي، الذي يمر عبر زاخو على الحـدود التركيـة. و كان الكورد بدورهم يدركون موقف تركيا العدائي إدراكاً جيداً، و يعملـون لأجـل اتخـاذ تركيا موقف الحياد لأجل ذلك الممر عبر زاخو. و في ما يتعلق بتركيا فإنها كانت تسعى إلى احباط عملية تقرير مصير الكورد أو كحد أدنى تضييق أطر الحكم الذاتي للكـورد و شروطه في العراق.

و بوجود هذه الاهداف كان بوسع تركيا عـدم المشـاركة في عمليـة التفـاوض حـول المسألة الكوردية و بالتالي اتخـاذ موقـف معـارض مـن الغـرب. لكنهـا حسـبت حسـاباً للعواقب المحتملة وغير المرغوب فيهـا لعـدم اتفاقهـا مـع حلفائهـا الأقويـاء في النـاتو و لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية. و كانت تركيا تخشى مـن أن عنادهـا قـد يـدفع أمريكا و حلفائها للبحث عن طرائق أخرى لأستخدام العامل الكوردي ضـد بغـداد و مـن دون تركيا. و لم تجازف تركيا في اتخاذ هذا الموقف.

كانت للاتفاقية الجديدة بين الحـزبين الـديموقراطي الكوردسـتاني والاتحـاد الـوطني الكوردستاني و المبرمة في واشـنطن مزايـا عديـدة. فقـد اسـتبدل فيهـا مفهـوم "شمـال العراق" بمفهوم "كوردسـتان العـراق" وبموافقـة أمريكيـة، والإقـرار بالنظـام الفيـدرالي

للدولة العراقية بدلاً عن شكل الاعتراف بحق تقرير المصير للكورد. وأخيراً أخذت الولايات المتحدة الامريكية والرأي العام العالمي على عاتقهما ضمان أمن الكورد وتجسيد حقوقهم في الحكم الذاتي في العراق.

و بموازاة الاحداث في كوردستان العراق جرت تغييرات خطيرة في قيادة الكفاح المسلح في كوردستان تركيا. ففي تشرين الأول عام ١٩٩٨ راحت تركيا تحشد قواتها المسلحة على الحدود مع سوريا و هددت بتوجيه ضربة إلى مواقعها إن لم تقم سوريا بأبعاد عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني عن أراضيها. و من الصعوبة الحكم فيما إذا أصبحت التهديدات التركية سبباً فعلياً لما أتخذته دمشق من قرار يقضي بإبعاد أوجلان من البلاد، أو كانت ثمة أسباب أخرى إضافة إلى ذلك و هي تأتي من الاوساط الحاكمةفي هذه البلاد ذاتها. وفي نهاية تشرين الأول عام ١٩٩٨ غادر عبدالله أوجلان الأراضي السورية بطلب من سلطاتها، و توجه الى موسكو بعض الوقت ثم وصل الى روما. و سرعان ما ظهر عبدالله اوجلان في نيروبي (كينيا) لعدم حصوله على حق اللجوء السياسي في البلدان الأوربية. وقامت أجهزة المخابرات التركية في كينيا و خرقاً لقواعد القانون الدولي بالقاء القبض عليه و جاءت به معتقلاً الى تركيا، حيث كانت تنتظره المحاكمة بتهمة "خيانة الدولة" و في ٢٢ حزيران عام ١٩٩٩ حكمت المحكمة التركية في جزيرة ايمرالي على عبدالله أوجلان بالإعدام. أثارت أعمال السلطات التركية موجة عارمة من حركات الكورد في عدد كبير من دول العالم. و نالت القضية الكوردية في تركيا أصداء واسعة في العالم بأسره. و طرح الرأي العام الأوروبي و الأوساط الرسمية في عدد من الدول و على نحو جديد السؤال حول ضرورة حل قضية الحقوق القومية للكورد في تركيا. و أعطى التصريح الذي أدلى به قائد حزب العمال شحنة إضافية الى هذه العملية حول الوسائل السلمية للنضال في سبيل حقوق الكورد.

كما لوحظ أيضاً زيادة نشاط الاحزاب و المنظمات الكوردية في سوريا و نضالها في سبيل الحقوق القومية – الثقافية للكورد. وشكلت مجموعة من الاجزاب الكوردية اتحاد بأسم "يكبوون"، و راحت تصدر الصحف و المجلات و المناشير حول وضع الكورد في سوريا ونضالهم فيها.

أخذت مسألة وحدة الحركة الكوردية تكتسي في الظروف الناشئة الجديدة حيوية خاصة، ذلك أن الحياة عشية القرن الحادي والعشرين تفرض ضرورة تعديل أو تصحيح الاشكال التقليدية و أساليب خوض النضال القومي. و الكلام يدور حول الجمع العقلاني بين مختلف أشكال النضال القومي. و من الواضح تماماً أن الشكل التقليدي لنضال الكورد القومي يحتاج الى مقاربات جديدة.

أصبح تطور نضال الكورد في كوردستان العراق في سبيل إضفاء طابع أكثر فعالية على النظام الأساسي للحكم الذاتي، و ما يخوضه الكورد في ايران من نضال إبان الثورة الاسلامية و بعدها، و حرب الانصار في تركيا في سبيل الاعتراف بحقوق الكورد القومية في تركيا، ونشاطات الاحزاب الكوردية العلنية و شبه العلنية في سوريا، و أخيراً نشاط الجاليات الكوردية في اوروبا و أمريكا عوامل هامة لتدويل المسألة الكوردية القومية لاحقاً. و بات واضحاً في التسعينات أن العامل الدولي و لاسيما مواقف هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى إحدى أذرعة أرتقاء القضية الكوردية القومية، إنه نجاح لا يرقى الشك إليه في صيرورة تطور الحركة الكوردية القومية. و في الوقت ذاته لم يتجاوز الرأي العام الاجتماعي و الدول الكبرى التصورات القديمة التي لا تسمح بوضع القضية الكوردية في مكانها المناسب في السياسة الدولية. و هذا لا يرتبط بما تقوم الدول التي تقتسم كوردستان من نشاط دبلوماسي – سياسي متزايد فحسب. كما و يلعب دوراً كبيراً ما عبر عنه الرأي العام العالمي عن دعمه لحق كل شعب في تقرير مصيره من جهة، و عدم المساس بوحدة أراضي الدول و حدودها من جهة أخرى، إلا أن ما عبر عنه من مبادئ جاءت متناقضة في أساسها وتنفي بعضها البعض منطقياً.

و بهذا الشكل فإنه رغم حدوث انعطافات هامة لاشك فيها على طريق حل القضية الكوردية في العقود الاخيرة من القرن العشرين، فإنها تظل غير محلولة بصفة عامة و تنتقل الى القرن الحادي و العشرين. و ثمة أسباب كافية للإيمان بتحقيق حلم الشعب الكوردي القديم في إقامة كوردستان مستقلة و موحدة، مما تعد مسألة معقدة و على مراحل كثيرة.

الهوامش

(١) Der Dpiegel 10/10/1980.

(٢) مصير كورد في العراق، صـ٤

(٣) Armanc. 1992 No.133.

الخاتمة

كما لاحظ الفيلسوف الالماني هيگل ذات يوم أن التاريخ لم يعلم أحد أي شيء بعد. و هذا صحيح، لكن ما لا يقل صواباً هو أنه يعلم البشرية دروساً حكيمة و مفيدة. و أضعف الايمان هو أن يتعلم المرء استخلاص الاستنتاجات اللازمة منها، و لو لأجل ألا يعيد ما ارتكبه الاسلاف من أخطاء. و بهذا الشكل فإن المسألة لا تكمن في دروس التاريخ، إنما في قدرة المرء على استيعابها، عندئذ لا تصبح هذه الدروس غير مفيدة. و ما جرى قوله ينطبق تماماً على تاريخ الشعب الكوردي ايضاً، هذا التاريخ الذي يتضمن هذا الكتاب بين دفتيه نبذة مختصرة عنه. و بصرف النظر عن جميع الفراغات الممكنة الموضوعية منها و الذاتية فهي تتيح لنا إبداء ملاحظات تكون مفيدة للعلم و الممارسة، كما نأمل ذلك، و هذه هي أهمها:-

١- خلق الوضع الجيوسياسي لكوردستان، الوطن التاريخي للشعب الكوردي، ظروفاً غير ملائمة للغاية لتطوره القومي منذ القدم. وقامت في طريق العمليات الاتنوثقافية و الاتنوسياسية حواجز صعبة الاجتياز دائماً، التي كانت سبباً رئيسياً لعدم قدرة الكورد إلى يومنا هذا على تشكيل أو بناء دولتهم المركزية الموحدة. ومن دون ذلك يصبح مستحيلاً عملياً تجاوز التخلف أو التأخر الذي تكون تاريخياً في تطور الكورد القومي عن الشعوب الاخرى (ليس عن شعوب الغرب وحدها، بل و عن شعوب عدد من البلدان الشرق أيضاً). ونصبح في مواجهة وضع لا مخرج منه الذي يصعب اختراقه، إلا أن ذلك ممكن. و هذا ما لا يرتبط بالتغييرات المحتملة دائماً التي ترتدي طابعاً دولياً، بما في ذلك من منطقة الشرق الأوسط و حسب، بل بالتوجه السياسي الخارجي للحركة التحررية الوطنية الكوردية.

٢- تكونت تحت تأثير هذه العوامل الصعبة للكورد، التي تعود إلى منشأ خارجي عوامل داخلية لا تقل صعوبة. لقد جرى التاريخ الكوردي كله تحت شعار الانقسام فالكورد أمة مجزأة كلاسيكياً في الجانبين السياسي و العرقي، فهم يشكلون في كل بلد من البلدان، التي يعيشون فيها، الأقلية القومية ويقطنون المناطق الريفية. لقد تعرض الكورد طيلة حياتهم التاريخية للإضطهاد القومي والتمييز العنصري سواء

من جانب السلطة المحلية أم من الغزاة و المستعمرين، الذين قدموا إلى بلادهم من أماكن بعيدة جداً. وكان الضرر الذي ألحقه هؤلاء بالارض الكوردية و بسكانها فادحاً للغاية، و يمكن القول أنه أثر نوعياً على مختلف جوانب حياة الأمة الكوردية المتكونة، الروحية منها و المادية. و من هنا يتأتى أن نيل الحرية السياسية و توحيد الارض الكوردية هما مهمتان أساسيتان من المهام القومية للشعب الكوردي، و من دون حلهما سيظل الشعب الكوردي محكوماً بالتخلف إلى الأبد.

٣- إن الحد الاقصى في ما يتعلق بالأهداف المثلى التي تعد فعلاً كذلك أم تبدو للمرء سواء في الحياة أم في السياسة هو غاية صعبة المنال و مجازفة، و خاصة إن كانت هذه مجموعة الأهداف و ثمة رغبة في بلوغها في آن معاً. و هذا ما يبدو في غاية الوضوح في مسألة مصير الشعب الكوردي. و لئن حققت حركة الشعب الكوردي القومية — التحررية، رغم اخفاق عدد كبير من الثورات، نجاحات غير قليلة و أهمها إدراج المسألة الكوردية في جدول أعمال الحياة الدولية المعاصرة، و إقامة بؤرة للأستقلال الكوردي في كوردستان الجنوبية، فإن النضال في سبيل وحدة كوردستان المجزأة، كان من نصيبه الإخفاق دائماً، لأنه كان يمس المصالح الحيوية للدول الشرق اوسطية والغربية الكبرى. و من هنا نتوصل الى الاستنتاج الذي لابد منه وهو:- أن النضال من أجل تحقيق هذه الاهداف ينبغي، مما يؤسف له، تقسيمه زمنياً و خوضه على مراحل. و هذا يتعلق بمستويات تقرير مصير الكورد القومي أيضاً (الأشكال المختلفة للحكم الذاتي، مستوى الاستقلال و غيره) و لابد في المقام الأول التوصل الى ضمان الحقوق السياسية — الثقافية للكورد في كل بلد من البلدان على حدة، و التي جزأت كوردستان عرقياً و تاريخياً. و ينبغي أن تكون هذه هي نقطة البداية. و يقدم تاريخ القرن التاسع عشر و القرن العشرين أمثلة كثيرة على تعايش عدة دول أو عدة إدارات تتمتع بحكم ذاتي على أرض قومية واحدة، علماً أن العلاقات تتشكل بينها على نحو مختلف:- من العلاقات العدائية الشديدة إلى العلاقات الودية تماماً. و أحياناً ما ينتهي الأمر بالوحدة (فيتنام— ألمانيا)، و ليس مستبعداً أن يسلك التطور السياسي — الحكومي للكورد هذا السبيل.

٤- كانت البيئة الخارجية غير مناسبة للكورد دائماً، و هكذا تكون مصيرهم التاريخي، لكن العلاقات الكوردية الداخلية أيضاً لم تكن على مايرام دائماً في الماضي و في الحاضر على السواء، و كان لذلك أسباباً موضوعية هامة و كافية، لكن ثمة أسباب ذاتية، والتي دخلت عضوياً في الذهنية الكوردية النمطية، التي تكونت خلال قرون طويلة من تاريخ تطورهم العرقي و مكوناً وحدة اتنوسيكولوجية متميزة. و مصيبة الكورد الرئيسية هي في انقسامهم الأزلي، الذي ظل قائماً على شكل رواسب حتى

يومنا هذا، حينما أصبحت العلاقات بين المجموعات القبلية — العشائرية كمؤسسة مكونة لبنية المجتمع الكوردي قد أصبحت في الماضي، لكنها دخلت الى التقليد الذي يترك تأثيراً ضاراً على الثقافة السياسية المعاصرة للكورد. فالتشتت يضعف الحركة الكوردية القومية ويقسمها، الأمر الذي يستغله خصوم حرية الكورد واستقلالهم و على نطاق واسع في الدول التي تقتسم كوردستان. أضف إلى ذلك أن هذه التجليات الانفصالية تجرى سواء "أفقياً" (الأمر الذي يتم تأويله لأسباب موضوعية و هي:- الأسباب الجغرافية واللغوية وإلى حدما بالانقسام الديني للأمة الكوردية)، أم "بشكل عمومي" (وهذه الاسباب سياسية واجتماعية محضة). فالحياة السياسية لكوردستان التاريخية المعاصرة قد شخصت بقوة (سمة شرقية وكوردية أيضاً) مسألة القيادة في الحركة الوطنية التي كثيراً ما تشغل موقع الصدارة، وأحياناً ما تلحق الضرر بالمصالح الكوردية العامة.

و بهذا الشكل يمكن لنا صياغة الدرس الرئيسي للتاريخ الكوردي على النحو الآتي:- تجاوز رواسب الانقسام الرجعي عملياً وتحقيق الوحدة السياسية — المهمة المركزية و الوطنية لعامة للشعب الكوردي، الذي يناضل بنجاح أكبر في الشرق الأوسط في سبيل حريته و استقلاله. و بوسع الكورد في ظل هذه الظروف وحدها الاستفادة من الامكانيات المناسبة ،التي وفرها لهم الوضع الدولي، الذي تشكل في نهاية القرن العشرين، عندما يمَّ الغرب والرأي العام الدولي وجههما شطر كوردستان، هذه الفرصة التي ترقبها الكورد طويلاً و ساروا نحوها بكل ما أستطاعوا اليه سبيلاً.

وقائع التاريخ الكوردي الرئيسية
منذ عصر الغزوات العربية في تسلسلها الزمني

السنة	الواقعة
٦٣٧	الاتصالات الاولى للعشائر العربية الأسلامية مع الكورد.
٦٣٩	الاشتباكات بين العرب و الكورد في خوزستان.
٦٤٣	استيلاء العرب على شهرزور، و بداية اعتناق الكورد للإسلام و مشاركتهم في حركة الخوارج.
٦٥٣	الانتفاضة الكوردية في الدينور.
٦٨٥	انتفاضة الكورد في حلوان.
٧٠٠-٧٠٥	مشاركة الكورد في انتفاضة الخوارج في شاهبور.
٧٠٢	انتفاضة الكورد في فارس.
٧٦٤-٧٦٧	الانتفاضات الكوردية في الموصل و همدان.
٨٣٩	انتفاضة الكورد في الموصل.
٩٠٦	انتفاضة الكورد الهذبانية بقيادة محمد بن بلال.
٩٠٧	انتفاضة الكورد الجلاليين في مناطق الموصل.
٩٥١-١٠٨٨	السلالات الكوردية الشدادية الحاكمة.
٩٦٩-١٠١٥	السلالات الكوردية الحسنوية الحاكمة.
٩٧٩-١٠١٤	حكم بدر بن حسنوية.
٩٨٥-١٠٨٥	السلالات الكوردية المروانية الحاكمة.
١٠١٠-١٠٦١	حكم أحمد بن مروان (نصر الدولة).
١٠٢٠-١٠٢٩	اشتباكات الكورد الأولى مع الاتراك الغز.
١٠٤٦	احتلال الغز (السلاجقة) و التركمان لجنوب شرق كوردستان.
١١١٩-١١٢٢	انتفاضات الكورد ضد السلاجقة.

١١٢٠	إقامة مقاطعة كوردستان في الجبال و بهار بقيادة سليمان شاه الايوبي.
١١٣٨-١١٩٣	صلاح الدين مؤسس السلالة الكوردية الايوبية.
١١٣٩-١١٤٤	حملات الزنكيين ضد الكورد.
١١٦٩-١١٩٣	عهد حكم صلاح الدين (في مصر— و سوريا— و و دياربكر— واليمن).
١١٨٥	الاشتباكات الكوردية — التركمانية.
١٢١٧	هزم الكورد في زاگروس جيش جلاالدين خوارز مشاه.
١٢٣١	بداية الغزو المغولي لكوردستان.
١٢٤٥	دخول المغول الى شهرزور.
١٢٥٢	دخول المغول إلى دياربكر.
١٢٥٨	حملة المغول بزعامة هولاكو على بغداد و دفاع أربيل.
١٣١٣	قيام حكم الأمير المنغولي على كوردستان.
١٣٩٤-١٤٠١	حملات تيمور لنك ضد الكورد.
١٤٧٠	انتقلت الجزيرة الى سلطة آق قونيلو.
١٥١٤/٨/٢٣	معركة چالديران، و بداية تقسيم كوردستان بين الامبراطورية العثمانية و ايران.
١٥٥٥	المعاهدة التركية — الايرانية. أصبحت كوردستان الشمالية الغربية و الجنوبية خاضعة لتركيا، و الشرقية خاضعة لإيران.
١٥٦٦-١٥٧٨	الانتفاضة في بهدينان.
١٦٠٥-١٦٠٦	انتفاضة عشيرة محمودي.
١٦١٦	الانتفاضة في سلماس.
١٦٣٩	تثبت الحدود الايرانية — التركية خط تقسيم كوردستان.
١٦٥٥	انتفاضة الايزديين في دياربكر.
١٦٩٩	انتفاضة مير سليمان بابي في بابان.
١٧٢٧	استيلاء تركيا على كوردستان الشرقية و لورستان مؤقتاً.
١٧٣٢	عودة كوردستان الشرقية الى ايران.
١٧٤٣-١٧٤٤	انتفاضة كورد دومبلي في خوى و سلماس.
١٧٤٦	المعاهدة الايرانية — التركية التي صادقت على الحدود عام ١٦٣٩.
١٧٥٠-١٧٧٩	حكم كريم خان زند في ايران و كوردستان الشرقية.

١٧٥٦-١٧٥٧-	حكم خوسروڤ خان في أردلان.
١٧٩٠-١٧٩١ —	
١٨٠٣-١٨١٣	عبد الرحمن أمير بابان.
١٨٠٦-١٨٢٥	نهوض حركة الانتفاضة في بهدينان.
١٨١٣	تنصيب مير محمد أميراً على سوران.
١٨١٨	أعلان مير محمد استقلال كوردستان.
١٨٣٣-١٨٣٤	ذروة نجاحات مير محمد العسكرية و السياسية.
١٨٣٤-١٨٣٦	القضاء على استقلال سوران.
١٨٣٤-١٨٣٩	المرحلة الاولى"للأحتلال العثماني" لكوردستان من جانب الأتراك.
١٨٤٢-١٨٤٣	مذابح الآشوريين في هكاري.
١٨٤٣	انتفاضة بدرخان بك بوطان و الجزيرة، و نور الله بك في هكاري.
١٨٤٧	استكمال الأتراك "للاحتلال الثاني" لكوردستان و هزيمة بدرخان.
١٩-٣٠/٥/١٨٤٧	معاهدة أرضروم بين تركيا و ايران حول تسوية الخلافات الحدودية.
١٨٤٧-١٨٤٩	اضماد انتفاضة خان محمود و نورالله بك.
١٨٥٤-١٨٥٥	انتفاضة عزالدين شير (ئيزدين شير).
١٨٦٥	انتهاء عمل اللجنة حول ترسيم الحدود الايرانية — التركية و وضع "خارطة مماثلة".
١٨٦٩	المعاهدة الايرانية — التركية.
١٨٧٧-١٨٧٨	انتفاضة الكورد في هكاري و بهدينان و بوطان.
١٨٨٠	انتفاضة الشيخ عبيدالله النهري.
١٨٨٢	وقوع الشيخ عبيدالله النهري في الاسر.
١٨٨٩	الانتفاضة في بدليس.
١٨٩١	بداية تشكيل قوات الحميدية.
١٨٦٩-١٨٩٤	المذابح الأرمنية في تركيا.
١٨٩٨	صدرت أول صحيفة كوردية "كوردستان" بداية الدوريات الكوردية.
١٩٠٢	أول مؤتمر للأتراك الفتيان في باريس و بمشاركو المهاجرين الكورد.
١٩٠٨-١٩٠٩	الحركات في كوردستان تركيا ضد نظام حكم تركيا الفتاة (ابراهيم باشا في الجزيرة— و بوطان— و في ديرسم— و العراق— وفي الشريط الحدودي التركي— الايراني).

١٩٠٩-١٩١٠	حركات البارزانيين بقيادة عبدالسلام البارزاني و عشائر بيازيد و بدليس بزعامة كور حسين و موسى بك و غيرهما.
١٩١١-١٩١٣	الحركات المعادية للحكومة في ايران بزعامة سالار الدولة.
١٩١٢	تشكلت جمعية "هيڤى" في تركيا و "جيهان ديني" في ايران.
١٩١٣	تشكيل جمعية "كومەلە كوردستان" في ايران، و صدور مجلة "روژا كوردا" (هاتاوي كورد).
١٩١٣/١١/١٧	التوقيع في اسطنبول على "بروتوكول ختامي" بين أربعة أطراف، و الذي رسم الحدود التركية — الايرانية و نظام عمل اللجنة في ترسيم الحدود.
١١/ ١٧/ ١٩١٣	انتفاضة بدليس بقيادة ملا سليم، و الانتفاضة في كوردستان الجنوبية و بقيادة عبدالسلام البارزاني.
١٩١٥	الإبادة الجماعية للأرمن في تركيا.
آذار /١٩١٥	أتفاقية دول الائتلاف الكبرى حول القسطنطينية و المضائق و منح انكلترا "منطقة محايدة" في ايران.
١٩١٥-١٩١٦	طرد الكورد من أناضول الشرقية.
١٩١٥/٩-١٩١٦	اتفاقية "سايكس بيكو" حول تقسيم تركيا الأسيوية (بما فيها كوردستان).
صيف و خريف /١٩١٧	عقد تحالف بين روسيا و الزعماء الكورد في ايران.
١٩١٧/١٢-١٩١٨/١١	صراع بريطانيا و تركيا على كوردستان الشرقية و الجنوبية.
٣-٥/١١/١٩١٨	توقيع صلح مودورس بين تركيا و دول الأئتلاف الكبرى. انهيار الامبراطورية العثمانية.
١٩١٨/١١	اعتراف السلطات البريطانية بمحمود برزنجي حكمداراً (حاكماً) على السليمانية.
١٩١٩/٥/٢٣	اعلان محمود برزنجي لإستقلال كوردستان.
١٩١٩/٦/١٨	هزيمة محمود البرزنجي أمام الانگليز و اعتقاله و نفيه.
صيف/ ١٩١٩	أول حركة كوردية معادية للكمالية في ملاطية.
٤-٥/ ١٩٢٠	مؤتمر بين الحلفاء في سان ريمو، و تحديد مصير كوردستان ما بعد الحرب.
١٩٢٠/٨/١٠	معاهدة سيڤر السلمية بين دول الائتلاف و تركيا و الاعتراف بحق كوردستان في تقرير مصير جزئي.
١٩٢٠-١٩٢١	حركة الكورد في تركيا في منطقة كوچكرى — ديرسم.

١٩٢١	أول مؤتمر للكورد في أرمينيا السوفياتية.
أيلول/ ١٩٢٢	تعيين الشيخ محمود برزنجي حكمداراً على السليمانية ثانية.
١٩٢٣/٢٤/تموز	معاهدة لوزان السلمية التي حلت محل معاهدة سيڤر، و رفضت حق الكورد في تقرير المصير.
١٩٢٣ —	أنشاء مقاطعة كوردستان القومية (منذ عام ١٩٢٩ — منطقة) في لاچين (أذربيجان السوفياتية).
١٩٢٣ —	إنشاء لجنة استقلال كوردستان (آزادي) برئاسة خالد بك جبرانلي.
١٩٢٥-١٩٢٤	حركات سمكو الجديدة.
١٩٢٥	ثورة الكورد في في تركيا بقيادة الشيخ سعيد پيران.
أيلول/ ١٩٢٥	شرعت عصبة الأمم في مناقشة مسألة الموصل.
١٩٢٦	حركات سالار الدولة، و جعفر سلطان في كوردستان الشرقية.
١٩٢٦/٣/١١	وضع مجلس عصبة الأمم "خط بروكسل" الذي رسم الحدود بين ولاية الموصل في العراق و تركيا.
١٩٢٦/٦/٥	معاهدة أنقرة بين بريطانيا، و العراق، و تركيا حول رسم الحدود التركية — العراقية و النشاطات المشتركة المعادية للكورد.
١٩٢٦/١١/٢٢	عقد معاهدة طهران بين تركيا و ايران و المتضمنة مواداً للعمل ضد الحركة الكوردية.
١٩٢٧	انشاء لجنة "خويبون" (الاستقلال) قام به قادة الحركة القومية في كوردستان تركيا.
١٩٣١-١٩٢٧	انتفاضة الكورد في آرارات.
١٩٢٩	انتفاضة الكورد في خراسان بزعامة زلفو.
١٩٣٠-١٩٢٩	أخماد انتفاضة سمكو في كوردستان ايران.
١٩٣٠	إلغاء منطقة كوردستان القومية في اذربيجان السوفياتية.
١٩٣١-١٩٣٠	اخماد حركات الكورد في منطقة السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي.
١٩٣٢-١٩٣١	انتفاضة الشيخ أحمد البارزاني.
١٩٣٢	انتهاء موعد الانتداب البريطاني للعراق.
١٩٣٦-١٩٣٥	انتفاضة خليل خوشفي.
١٩٣٦	انتفاضة الإيزيديين في سنجار بقيادة داودێ داود.
١٩٣٨-١٩٣٦	انتفاضة ديرسم (تركيا) بقيادة سيد رضا.

١٩٣٧	تهجير جزء من الكورد فيما وراء القفقاس إلى آسيا الوسطى و كازاخستان.
حزيران/ ١٩٣٧	حركات الكورد في سوريا ضد السلطات الفرنسية الاستعمارية.
تموز/ ١٩٣٧	حلف سعد آباد بين تركيا، و ايران، و العراق وأفغانستان تضمن مواداً ضد الحركة الكوردية.
١٩٣٩	انتفاضة الكورد في سردشت (ايران).
١٩٣٩	انتفاضة الكورد في سوريا بقيادة الشيخ ابراهيم في جبال الاكراد.
١٩٣٩	انشاء منظمة كوردية في مهاباد "ژيانەوى كوردستان".
نيسان — أيار/ ١٩٤١	حركة الكورد في رضائية (أورمية).
آب/ ١٩٤١	دخول القوات السوفياتية و البريطانية إلى كوردستان الشرقية.
١٩٤٣	صدور مجلة "نشتمان" (الوطن) لسان حال "ژيانەوى كوردستان".
١٩٤٥	تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران في مهاباد.
١٩٤٦/١/٢٤	إعلان جمهورية مهباد.
١٩٤٦/٨/١٦	تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني في العراق.
١٩٤٦	جرى في بغداد أعدام المشاركين في ثورة بارزان و هم الضباط الكورد (مصطفى خوشناو — عزب عبد العزيز - خير الله عبد الكريم — محمد قدسي).
كانون الاول/ ١٩٤٦	القضاء على جمهورية مهاباد و اخماد الحركة الديموقراطية القومية الكوردية في ايران.
آذار/ ١٩٤٦	إعدام قاضي محمد و غيره من قادة جمهورية مهاباد.
١٩٥٥/٢/٢٤	التوقيع على حلف بغداد، و تصبح كوردستان رأس جسر للحرب الباردة.
١٩٥٧/٧/١٤	اسقاط النظام الملكي الموالي للغرب في العراق و إعلان الجمهورية في البلاد بزعامة العقيد عبد الكريم قاسم.
١٩٦١/٩/١١	بداية الثورة الكوردية في العراق بقيادة مصطفى البارزاني.
١٩٦٢/٢/٨	الانقلاب البعثي في العراق، و بدء المفاوضات حول الصلح مع الكورد.
١٩٦٣/٣/٨	مؤتمر كوردي شامل في كويسنجق.
١٩٦٣/٦/١٠	استئناف المعارك في كوردستان الجنوبية.
١٩٦٣/١١/١٨	اسقاط النظام البعثي في العراق بزعامة محمود عبد السلام عارف العسكرية.

١٩٦٤/٢/١٠	عقد الصلح مع الثوار الكورد في العراق.
١٩٦٥	تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا.
١٩٦٦/٦/٢٩	التوقيع على اتفاقية حكومة البزاز مع مصطفى البارزاني بشأن الحل السلمي للمسألة الكوردية.
١٩٦٨-١٩٦٧	انتفاضة الكورد في كوردستان إيران بقيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران.
١٩٦٨/٧/١٧	مجيء البعثيين ثانيةً الى السلطة في العراق.
١٩٧٠/٣/١١	إعلان بيان آذار بشأن التسوية السلمية و الديموقراطية للمسألة الكوردية في العراق.
١٩٧٣	إقامة "الجبهة الوطنية التقدمية" في العراق.
١٩٧٤	تأسيس الحزب الاشتراكي في كوردستان تركيا (طريق الحرية).
١٩٧٤/٣/١٥	وضعت حكومة العراق و من جانب واحد القانون رقم ٣٣ حول الحكم الذاتي لكوردستان العراق، استئنأف المعارك في المنطقة.
١٩٧٥/٣/٦	التوقيع على الاتفاقية العراقية — الايرانية المعادية للكورد في الجزائر و فشل الحركة الكوردية في العراق.
١٩٧٥	تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني.
١٩٧٦	استئناف حركة الانتفاضة في كوردستان العراق بقيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني.
١٩٧٨	تأسيس حزب العمال الكوردستاني.
١٩٧٩	مشروع الحكم الذاتي للكورد في ايران، قدمة الحزب الديموقراطي الكوردستاني — ايران.
١٩٨٠-١٩٧٩	العمليات التأديبية ضد الكورد في كوردستان ايران.
١٩٨٨-١٩٨٠	الحرب العراقية — الايرانية.
١٩٨٤	بداية حركة الانتفاضة في كوردستان تركيا بقيادة حزب العمال الكوردستاني.
آذار/ ١٩٨٦	اتحاد ثلاثة احزاب كوردية في سوريا في تحالف ديموقراطي كوردي.
١٩٨٨/٣/١٦	قصف سلاح الطيران العراقي مدينة حلبجة الكوردية بالاسلحة الكيميائية.

آذار- نيسان — أيارا/ ١٩٨٨— عمليات الانفال قامت بها الحكومة العراقية ضد الكورد العزل.

تموز/ ١٩٨٩	أغتيال عبد الرحمن قاسملو السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران في ڤينا.
شباط – آذار/ ١٩٩١	انتفاضة شاملة في كوردستان العراق.
آذار – نيسان/ ١٩٩١	عمليات تأديبية للقوات العراقية ضد الكورد و نزوح الكورد.
١٩٩٢/٥/١٩	الانتخابات في برلمان كوردستان الجنوبية.
أيلول/ ١٩٩٢	أغتيال صادق شرفكندي السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكوردستاني – ايران و أنصاره في برلين.
أيار/ ١٩٩٤	بداية النزاع المسلح بين الحزبين الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني في كوردستان الجنوبية.
أيلول/ ١٩٩٨	عقد اتفاقية بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني بوساطة الولايات المتحدة الامريكية بشأن التسوية السلمية للنزاع الكوردي الداخلي في كوردستان الجنوبية.
تشرين الأول/ ١٩٩٨	ابعاد عبدالله اوجلان السكرتير العام لحزب العمال الكوردستاني من سوريا.
١٩٩٩/٣/٥	قيام اجهزة الاستخبارات التركية بإلقاء القبض على عبدالله أوجلان في نيروبي (كينيا).
١٩٩٩/٦/٢٩	حكمت الحكومة التركية في جزيرة امرالي على اوجلان بالإعدام.